إعادة التفكير في اللامساواة في البلدان العربية

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

منتدى البحوث الاقتصادية
ECONOMIC RESEARCH FORUM

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/EDID/2019/2

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إعادة التفكير في اللامساواة في البلدان العربية

الأمم المتحدة
بيروت

© 2019 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصدر صورة الغلاف: © iStock.com

تمهيد

يواجه واضعو السياسات في المنطقة العربية عجزاً كبيراً في المعرفة بقضايا اللامساواة، وذلك أمرٌ متناقضٌ ظاهرياً نظراً لأن شواغل المساواة الاجتماعية والاقتصادية حَظِيت باهتمام كبير في الدساتير والسياسات الإنمائية للبلدان العربية.

وقد شاركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنتدى البحوث الاقتصادية في "إعادة التفكير" في "الحقائق" النسقية للامساواة في البلدان العربية، بهدف تقديم سرد شمولي لمحدداتها الرئيسية والاعتبارات السياساتية المترتبة عليها.

ويبين التقرير باستخدام نَهجٍ متعدد الأبعاد، يركّز أساساً على الصحة والتعليم والظروف المعيشية غير المتعلقة بالدخل، أن المنطقة العربية حققت مكاسب كبيرة في رأس المال البشري، مصحوبة عموماً بتناقص في أوجه اللامساواة في النواتج. ولكن، لسوء الحظ، لم تترافق هذه المكاسب ترافقاً وثيقاً مع انخفاض في اللامساواة في الفرص. وعلاوة على ذلك، ما زال مخزون رأس المال البشري يشكّل مورداً اقتصادياً غير مستغَل إلى حدّ كبير، ما يؤدي إلى ركود حصة الفرد الواحد من المداخيل وارتفاع اللامساواة في الدخل.

ويقيم التقرير، بالإضافة إلى ذلك، الدليل على أن أوجه اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية هذه تنجم عن عجزٍ بنيوي ومؤسسي. فالاقتصادات العربية تنحو إلى أن تكون مركزَّة بغيرِ تناسبٍ في قطاعات غير منتجة ذات قيمة مضافة متدنية. ويتجلى ذلك في هيمنة سوق العمل غير النظامي والإنتاجية المنخفضة ونواتج النمو الضعيفة. وعلاوة على ذلك، نجمت عن الطبيعة الريعية للاقتصادات العربية ترتيبات اجتماعية-اقتصادية تحابي منهجياً مصالح أصحاب النفوذ.

يشدد التقرير على تفاقم هشاشة نماذج النمو والتنمية القائمة على الريعية، خاصة بالنظر إلى الاتجاهات العالمية في أسواق النفط، تلك الاتجاهات التي يُفترض أن تحث على اعتماد إطار تمكين اقتصادي-سياسي جديد لخفض الفقر واللامساواة.

والواقع أن البلدان العربية بحاجة إلى تجاوز الحلول المؤقتة لتعالج الأسباب الجذرية للتحديات الراسخة التي تثبط التنمية. وذلك بدوره يعتمد اعتماداً حاسماً على تحقيق هدفين استراتيجيين، هما الاستفادة من ضخامة أعداد الشباب من خلال التحول البنيوي، كما من خلال إصلاح المؤسسات الذي هو بحدّ ذاته شرطٌ أساسي للتحوّل البنيوي. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي الحكم الرشيد إلى تصميمِ للسياسات حكيم يستهدف بفعالية الفئات المحرومة ويقلل من الفقر واللامساواة، وفي الوقت نفسه يضمن اقتصاداً مزدهراً تنافسياً قادراً على استيعاب الشباب والاستفادة من رأس المال البشري الوفير؛ وكل ذلك يوطد الاستقرار السياسي ويعزّز التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

يحدونا أملٌ في أن يحفّز هذا التقرير التباحث في السياسات المتعلقة بقضايا اللامساواة في المنطقة العربية وأن يؤدي إلى اتخاذ تدابير ملموسة ترقى إلى مستوى التحديات المتصاعدة.

رولا دشتي
الأمين التنفيذي
(الإسكوا)

إبراهيم البدوي
المدير الإداري
(منتدى البحوث الاقتصادية)

فريق إعداد التقرير

مدراء المهام
محمد المختار محمد الحسن (الإسكوا)
شيرين غُنيم (منتدى البحوث الاقتصادية)

المؤلفون الرئيسيون
خالد أبو إسماعيل (الإسكوا)
بول مقدسي (منتدى البحوث الاقتصادية، جامعة اوتاوا)
أسامة صفا (الإسكوا)

فريق المؤلفين
سليم عراجي (الإسكوا)
بلقاسم عياشي (الإسكوا)
نجلة بن ميمون (مركز بروكنغز الدوحة)
Valentina Calderón-Mejía (الإسكوا)
Verena Gantner (الإسكوا ومعهد التنمية الألماني DIE)
رنا هندي (منتدى البحوث الاقتصادية، معهد الدوحة للدراسات العليا)
بلال الكسواني (الإسكوا)
زهرة لانغي (الإسكوا)
سارة موسى (جامعة هارفارد)
حنان نظير (منتدى البحوث الاقتصادية وجامعة القاهرة)
مانويلا نعمه (الإسكوا)
رشا رمضان (منتدى البحوث الاقتصادية وجامعة القاهرة)
أحمد شكري رشاد (منتدى البحوث الاقتصادية وحكومة دبي)
Niranjan Sarangi (الإسكوا)
مصباح فتحي شرف (منتدى البحوث الاقتصادية وجامعة البرتا)
ثريا الزين (الإسكوا)

الفريق الاستشاري
علي عبد القادر علي (خبير في الفقر واللامساواة)
زياد عبد الصمد (ANND)
غسان ديبة (الجامعة اللبنانية الأمريكية)
رامي خوري (الجامعة الأميركية في بيروت)
سمير مقدسي (الجامعة الأميركية في بيروت)

المراجعون
نبيل عبده (اوكسفام)
يوسف شعيتاني (الإسكوا)
مهريناز العوضي (الإسكوا)
رامي طبري (جامعة سيدني)
سحر تغديسي راد (جامعة لندن، SOAS)
ميرا يزبك (جامعة اوتاوا)

فريق إحصاء اللامساواة
بلال الكسواني (رئيس الفريق) (الإسكوا)
سما الحاج سليمان (الإسكوا)
محمد خالد (جامعة كوينزلاند)
Verena Gantner (الإسكوا ومعهد التنمية الألماني DIE)
مانويلا نعمه (الإسكوا)

مساعدة بحثية
دينا شكر (الإسكوا)
نمر الحاج (الإسكوا)
آية شمرا (الإسكوا)
ريا يونس (الإسكوا)
ياسمينا زامل (الإسكوا)

عمليات
مارال تاشجيان (الإسكوا)
إيمان الحضري (منتدى البحوث الاقتصادية)

الترجمة والتصميم والإخراج الطباعي
قسم المؤتمرات (الإسكوا)

أوراق معلومات أساسية

Khalid Abu-Ismail *Inequality in Arab States* (later published as Abu-Ismail (2019b), see Bibliography)
Khalid Abu-Ismail and Manuella Nehme *Political Economy of Rents in the Arab Region*
Bilal Al-Kiswani *Socioeconomic Determinants of Inequality*
Valentina Calderón-Mejía and Belkacem Ayachi *Violent Conflict and Multidimensional Inequality in the Arab Region*
Mesbah Fathy Sharaf and Ahmed Shoukry Rashad *Inequality of Opportunities in Child and Maternal Health in the Arab World: What New Can We Learn?*
Verena Gantner and Khalid Abu-Ismail *Inequality in Health Outcomes*
Verena Gatner and Manuella Nehme *Inequality in Education Outcomes*
Zahraa Langhi *Gender inequality in Deprivation in Conflict Torn Libya*
Rana Hendy and Nejla Ben Mimoune *Inequality of Opportunity in Education*
Hanan Nazier and Racha Ramadan *Gender Inequalities in the Arab Region*
Oussama Safa *Political Economy in the Arab Region: The Need for A New Paradigm*
Niranjan Sarangi and Salim Araji *Drivers of Inequality*

المحتويات

الصفحة

تمهيد iii
فريق إعداد التقرير v

1- إعداد المشهد 1
ألف- مقدمة 3
باء- ما أهمية اللامساواة؟ 6
جيم- نهج متعدد الأبعاد متكامل 9
دال- أي نوع من اللامساواة وبين من؟ 13
هاء- التعامل مع البلدان المنكوبة بالنزاعات 15
واو- البيانات والمقاييس وتصنيف البلدان 16
زاي- ملخص وخارطة طريق 18

2- اللامساواة في الصحة 19
ألف- مقدمة: اللامساواة في نواتج الصحة في المنطقة العربية 21
باء- العوامل المؤثرة على نواتج الصحة 23
جيم- نواتج صحة الطفل – معدل وفيات الرضع 36
دال- صحة الطفل – سوء التغذية في المنطقة العربية 40
هاء- محدّدات احتمال الحرمان في التقزّم 49
واو- لا تساوي للفرص في صحة الأطفال والأمهات 55
زاي- ملخص 59

3- اللامساواة في التعليم 61
ألف- مقدمة 63
باء- اللامساواة في التحصيل التعليمي وإتمام التعليم للأطفال والشباب 64
جيم- اللامساواة في معدلات التحصيل التعليمي ومعدلات الإتمام للسكان البالغين من العمر 25 سنة فما فوق 80
دال- محددات احتمال الحرمان في الالتحاق بالمدرسة 92
هاء- اللامساواة في فرص التعليم 99
واو- ملخص 106

4- اللامساواة بين الجنسين 109
ألف- مقدمة الفجوة بين الجنسين على الصعيد العالمي 111
باء- اللامساواة بين الجنسين في صحة الطفل 112
جيم- اللامساواة بين الجنسين في التعليم 117
دال- مشاركة المرأة في القطاع الخاص 120
هاء- نوع الجنس والنزاعات 123
واو- موجز 127

5- القوى الدافعة للامساواة 129
ألف- مقدمة 131
باء- ملخص للحقائق النسقية 131
جيم- القوى الدافعة للامساواة 145
دال- القوى الدافعة للاقتصاد السياسي 164
هاء- موجز 178

6- اعتبارات سياساتية 181
ألف- التحديات الاجتماعية 183
باء- التحديات الاقتصادية 190
جيم- تحديات الإصلاح المؤسسي 195

جداول المرفق 197
المراجع 203
الحواشي 221

قائمة الجداول

الجدول 2-1 احتمال الحرمان في التقزم 53
الجدول 3-1 احتمال الحرمان في الالتحاق بالمدرسة 96

قائمة الأشكال

الشكل 1-1 رسم توضيحي لنهج متكامل لخفض عدم المساواة 12
الشكل 1-2 نواتج الصحة: العالم مقارنة بالبلدان العربية 22
الشكل 2-2 النسبة المئوية للسكان لمن يمكنهم الحصول على مياه شرب مأمونة وخدمات صرف صحي محسنة لنقطتين زمنيتين 26
الشكل 2-3 النسبة المئوية لمن يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي المحسّنة حسب نوع المنطقة (مدن، أرياف، مخيمات لاجئين) 27
الشكل 2-4 النسبة المئوية لمن يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي المحسّنة حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية 27

الشكل 2–5	الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي المحسّنة حسب خُمس الثروة	28
الشكل 2–6	الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي المحسّنة حسب مجموعة الطرفين النقيضين	29
الشكل 2–7	النسبة المئوية من الولادة بإشراف قبالة ماهرة	31
الشكل 2–8	النسبة المئوية للولادة بإشراف قبالة ماهرة حسب نوع المنطقة (مدن-أرياف-مخيمات لاجئين)	31
الشكل 2–9	النسبة المئوية للولادة بإشراف قبالة ماهرة حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية	32
الشكل 2–10	النسبة المئوية للولادة بإشراف قبالة ماهرة حسب خمس الثروة	33
الشكل 2–11	النسبة المئوية للولادة بإشراف قبالة ماهرة حسب مجموعة الطرفين النقيضين	33
الشكل 2–12	متوسط معدل التغيُّر السنوي في الولادة بإشراف قبالة ماهرة ومؤشر التركيز	35
الشكل 2–13	منحنى تركيز الصحة المعمم (المغرب، 2003-2011)	36
الشكل 2–14	اختبار الفارق عن خط المساواة (المغرب، 2003-2011)	36
الشكل 2–15	معدل وفيات الرضع	38
الشكل 2–16	معدل وفيات الرضع حسب نوع المنطقة (مدن-أرياف-مخيمات لاجئين)	38
الشكل 2–17	معدل وفيات الرضع حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية	39
الشكل 2–18	معدل وفيات الرضع حسب خُمس الثروة	39
الشكل 2–19	انتشار اتجاه التقزّم في الفترة، 2000-2015	41
الشكل 2–20	انتشار التقزّم حسب نوع المنطقة (مدن-أرياف-مخيمات لاجئين)	42
الشكل 2–21	انتشار التقزّم حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية	43
الشكل 2–22	انتشار التقزّم حسب خُمس الثروة	43
الشكل 2–23	انتشار التقزّم حسب مجموعة الطرفين النقيضين	44
الشكل 2–24	تبعثر متوسط معدل التغيُّر السنوي في سالب مؤشر التركيز وانتشار التقزّم	45
الشكل 2–25	منحنى التركيز للسودان ودولة فلسطين ومصر	46
الشكل 2–26	انتشار الوزن الزائد (انحراف قياسي يفوق 2)	47
الشكل 2–27	انتشار الوزن الزائد حسب نوع المنطقة (مدن-أرياف-مخيمات لاجئين)	47
الشكل 2–28	انتشار الوزن الزائد حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية	48
الشكل 2–29	انتشار الوزن الزائد حسب خُمس الثروة	48
الشكل 2–30	انتشار الوزن الزائد حسب مجموعة الطرفين النقيضين	49
الشكل 2–31	احتمال الحرمان في التقزّم: حالة كل من المغرب والسودان	50
الشكل 2–32	التغيُّر في احتمال الحرمان في التقزّم حسب ثروة الأسرة المعيشية وتعليم رأس الأسرة المعيشية	52
الشكل 2–33	دليل التغايُر لمؤشرات صحية مختارة	55
الشكل 2–34	تحليل شبلي (Shapley) للتقزّم	57
الشكل 2–35	تحليل شبلي (Shapley) لوفيات الرضع	58

الشكل 2–36	تحليل شبلي (Shapley) لتحصين الأطفال	58
الشكل 2–37	تحليل شبلي (Shapley)، للولادة بإشراف قبالة ماهرة	59
الشكل 3–1	التفاوتات العالمية في معدلات القرائية لدى البالغين، 15 سنة فما فوق	63
الشكل 3–2	النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي (معدّلة)	65
الشكل 3–3	النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي (معدّلة) حسب نوع المنطقة (مدن-أرياف-مخيمات لاجئين)	66
الشكل 3–4	النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي حسب خُمس الثروة	66
الشكل 3–5	النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي (معدّلة) حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية	67
الشكل 3–6	النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي (معدّلة) حسب مجموعة الطرفين النقيضين	68
الشكل 3–7	معدل إتمام التعليم الابتدائي	69
الشكل 3–8	معدل إتمام التعليم الابتدائي حسب نوع المنطقة (مدن-أرياف-مخيمات لاجئين)	70
الشكل 3–9	معدل إتمام التعليم الابتدائي حسب خُمس الثروة	70
الشكل 3–10	معدل إتمام التعليم الابتدائي حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية	71
الشكل 3–11	معدل إتمام التعليم الابتدائي حسب مجموعة الطرفين النقيضين	71
الشكل 3–12	متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشر التركيز لمعدل إتمام التعليم الابتدائي	73
الشكل 3–13	النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي (معدّلة)	73
الشكل 3–14	النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي (معدّلة) حسب نوع المنطقة (أرياف-مدن-مخيمات لاجئين)	74
الشكل 3–15	النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي (معدّلة) حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية	74
الشكل 3–16	النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي (معدّلة) حسب خُمس الثروة	75
الشكل 3–17	النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي (معدّلة) حسب مجموعة الطرفين النقيضين	75
الشكل 3–18	معدل إتمام التعليم الثانوي	77
الشكل 3–19	معدل إتمام التعليم الثانوي حسب نوع المنطقة (مدن-أرياف-مخيمات لاجئين)	77
الشكل 3–20	معدل إتمام التعليم الثانوي حسب خُمس الثروة	78
الشكل 3–21	معدل إتمام التعليم الثانوي حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية	78
الشكل 3–22	معدل إتمام التعليم الثانوي حسب مجموعة الطرفين	79
الشكل 3–23	متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشر التركيز لمعدل إتمام التعليم الثانوي	80
الشكل 3–24	معدلات الإتمام	81
الشكل 3–25	معدلات الإتمام حسب نوع المنطقة (أرياف-مدن-مخيمات لاجئين)	81
الشكل 3–26	معدلات الإتمام حسب خُمس الثروة	84
الشكل 3–27	معدلات الإتمام حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية	85
الشكل 3–28	معدلات الإتمام حسب مجموعة الطرفين النقيضين	86
الشكل 3–29	متوسط سنوات التعليم المدرسي (25 سنة فما فوق)	88
الشكل 3–30	متوسط سنوات التعليم المدرسي حسب نوع المنطقة (أرياف-مدن-مخيمات لاجئين)	89
الشكل 3–31	متوسط سنوات التعليم المدرسي حسب خُمس الثروة	90

الشكل 3–32	متوسط سنوات التعليم المدرسي حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية	90
الشكل 3–33	متوسط سنوات التعليم المدرسي حسب مجموعة الطرفين النقيضين	91
الشكل 3–34	متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشر التركيز وسنوات التعليم المدرسي	92
الشكل 3–35	احتمال الحرمان في الالتحاق بالمدرسة	93
الشكل 3–36	التغيُّر في احتمال الحرمان حسب ثروة الأسرة المعيشية وتعليم رأس الأسرة المعيشية	94
الشكل 3–37	الاتجاهات في درجات اختبار دراسة اتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي (TIMSS) لطلاب الصف الثامن	98
الشكل 3–38	متوسط سنوات التعليم المدرسي الفعلية مقابل متوسط سنوات التعليم المدرسي المعدّلة في عام 2015	99
الشكل 3–39	مؤشر التغايُر لمؤشرات تعليمية مختارة، الفئة العمرية 6-25	100
الشكل 3–40	تحليل شبلي (Shapley) لمؤشرات تعليمية مختارة، الفئة العمرية 6-25	102
الشكل 3–41	اللامساواة في الرياضيات والعلوم باستخدام مؤشر جيني مقابل لوغاريثم الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	103
الشكل 3–42	اللامساواة في الفرص في الرياضيات مقابل لوغاريثم الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، 2015	104
الشكل 3–43	اللامساواة في الفرص واللامساواة التامة في الرياضيات والعلوم، 2015	105
الشكل 4–1	مؤشر التكافؤ بين الجنسين العالمي حسب المنطقة في عام 2018	112
الشكل 4–2	معدل وفيات الرضع حسب نوع الجنس	113
الشكل 4–3	انتشار التقزُّم حسب نوع الجنس	114
الشكل 4–4	منحنى التركيز لمصر	114
الشكل 4–5	منحنى التركيز لموريتانيا	114
الشكل 4–6	النسبة المئوية للنساء (البالغات من العمر 20-24) اللائي تزوجن قبل سن 18 عاماً	115
الشكل 4–7	مساهمة تعليم الوالدين في اللامساواة الصحية في البلدان العربية، باستخدام تحليل شبلي (Shapley)، فوق وتحت خط 45 درجة	116
الشكل 4–8	متوسط سنوات الدراسة حسب نوع الجنس	118
الشكل 4–9	مساهمة تعليم الوالدين في اللامساواة في تعليم الأطفال في البلدان العربية، باستخدام تحليل شبلي (Shapley)، فوق وتحت خط 45 درجة	118
الشكل 4–10	معدل المشاركة في القوة العاملة في البلدان العربية والعالم حسب نوع الجنس، 1995-2018	120
الشكل 4–11	معدل البطالة في البلدان العربية والعالم حسب نوع الجنس، 1995-2018	121
الشكل 4–12	معدل العمالة في البلدان العربية والعالم حسب نوع الجنس، 1995-2018	122
الشكل 4–13	الحصة في مجموع العمالة المتفرغة، حسب نوع الجنس	123
الشكل 4–14	آثار الجولة الأولى: الاعتلال والوفيات	125
الشكل 4–15	آثار الجولة الثانية: الاستثمار في صحة الطفل	126
الشكل 4–16	الاستثمارات في الأطفال: العمر-مقابل-الالتحاق لليمن	127

الشكل 5–1	متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشرات مختارة	132
الشكل 5–2	متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشر التغايُّر ونسبة الثروة لمؤشرات محددة	132
الشكل 5–3	اتجاهات في متوسط العمر المتوقع وسنوات الدراسة، 1990-2017	133
الشكل 5–4	متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشرات العمر المتوقع والتعليم وقياسات أتكينسون لها	134
الشكل 5–5	اللامساواة في قياسات دليل التنمية البشرية حسب المنطقة	135
الشكل 5–6	الفقر متعدد الأبعاد واللامساواة في الصحة والتعليم	136
الشكل 5–7	اتجاهات نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بمعادل القوة الشرائية لدولار 2011)، 1990-2017	139
الشكل 5–8	نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية لدولار 2011)، ودخل الأسرة المعيشية، 1990-2015	140
الشكل 5–9	مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مقابل دخل الأسرة	140
الشكل 5–10	حصص الشريحة الـ 10 في المائة الأعلى والـ 40 في المائة الوسطى والـ 50 في المائة الأدنى من الدخل القومي في عام 2016 حسب المنطقة	142
الشكل 5–11	الاتجاهات في حصص الـ 10 في المائة الأعلى، 2000-2016	142
الشكل 5–12	معامل جيني للدول العربية مقابل معامل جيني للعالم	143
الشكل 5–13	متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشر الدخل (مثلاً، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعبّر بمعادل القوة الشرائية لدولار 2011)، ومقاييس أتكينسون، 2010-2017	144
الشكل 5–14	اللامساواة في الثروة: أغنى الأشخاص العرب مقابل الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان العربية نمواً في عام 2017	144
الشكل 5–15	توزيع السكان على المجموعات الفقيرة والضعيفة والطبقة الوسطى والثرية، 2005-2010	147
الشكل 5–16	توزيع السكان على المجموعات الاقتصادية الفقيرة إلى الثرية في مصر باستخدام التعاريف الوطنية، 2005-2018	148
الشكل 5–17	مرونة العمالة مقابل المخرجات، 2001-2017	150
الشكل 5–18	حصة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية الغنية بالنفط والبلدان العربية الفقيرة بالنفط	151
الشكل 5–19	حصة القطاعات من إجمالي العمالة في البلدان العربية الغنية بالنفط وفي البلدان العربية الفقيرة بالنفط	152
الشكل 5–20	معدل المشاركة في القوى العاملة في المنطقة العربية حسب العمر والجنس، وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية	153
الشكل 5–21	معدلات البطالة في المنطقة العربية حسب العمر ونوع الجنس، تقديرات على أساس منظمة العمل الدولية	153

الشكل 5–22	تغطية فعالة لمعاشات الشيخوخة: المساهمون النشطون كنسبة مئوية من قوة العمل والسكان في سن العمل	154
الشكل 5–23	النمو السنوي في إنتاجية العمل استناداً إلى إنتاج كل عامل (مقاساً في الناتج المحلي بالدولار الثابت لعام 2010 وفق تقديرات منظمة العمل الدولية)	155
الشكل 5–24	حصة الأجور في قطاع الصناعات التحويلية كنسبة مئوية من إجمالي المبيعات لبلدان عربية مختارة بالمقارنة مع المتوسطات العالمية حسب مجموعات الدخل	155
الشكل 5–25	كلفة رأس المال والأجور كنسبة مئوية من إجمالي المبيعات في بلدان عربية مختارة بالمقارنة مع المتوسطات العالمية حسب مجموعات الدخل	156
الشكل 5–26	حصص الأجور ورأس المال حسب القطاع في مصر	157
الشكل 5–27	حصص الأجور ورأس المال حسب القطاع في تونس	157
الشكل 5–28	تكوين الإيرادات الضريبية في بلدان فقيرة بالنفط مختارة	160
الشكل 5–29	تصاعدية الضرائب المباشرة عبر شرائح الدخل العشرية في الأردن	161
الشكل 5–30	إجمالي الدين الحكومي العام (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)	163
الشكل 5–31	الإنفاق على الصحة والتعليم ظلّ مهملاً (بالنسبة المئوية من إجمالي الإنفاق)	163
الشكل 5–32	الإنفاق المباشر على الصحة، 1995-2015	164
الشكل 5–33	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بمعادل القوة الشرائية لدولار 2011) ومؤشر الحوكمة (G3) في عام 2017	170
الشكل 5–34	النسبة المئوية للتغيُّر في مؤشرات الحوكمة (G3) ومؤشرات الاستقرار السياسي، 2000-2017	171
الشكل 5–35	اللامساواة وعدم الاستقرار السياسي	172
الشكل 5–36	نصيب الفرد من الريوع الحقيقية للموارد الطبيعية في البلدان العربية المصدرة للنفط والبلدان العربية غير المصدرة للنفط، 2000-2017	174
الشكل 5–37	متوسط معدل التغيُّر السنوي في ريوع الموارد الطبيعية للفرد الواحد	176
الشكل 5–38	إيرادات التحويلات المالية والسياحة للفرد الواحد في البلدان العربية غير المصدِّرة للنفط، 2000-2017	177
الشكل 5–39	متوسط المجموعة: ريوع الموارد الطبيعية الحقيقية للفرد في جميع البلدان العربية الغنية بالموارد والفقيرة بالموارد، 2000-2017 وإسقاطاتها، 2018-2030	178

قائمة الأطر

الإطار 2–1	استخدام مؤشر التركيز ومنحنى التركيز لتقييم اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية في الصحة	34
الإطار 2–2	استخدام مؤشر التركيز ومنحنى التركيز لتقييم اللامساواة في الولادة بإشراف قبالة ماهرة	36
الإطار 2–3	استخدام مؤشر التركيز ومنحنى التركيز لتقييم اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية في تقزّم الأطفال	46

الإطار 3–1	درجات طلاب الصف الثامن في المنطقة العربية في اختبار دراسة اتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي (TIMSS) متخلفة	98
الإطار 3–2	جودة التعليم في البلدان العربية: إعادة النظر في اللامساواة في النواتج والفرص	103
الإطار 4–1	استخدام مؤشر التركيز ومنحنى التركيز لتقييم أوجه اللامساواة بين الجنسين في التقزُّم	114
الإطار 5–1	نصيب رأس المال والأجور في الدخل عبر القطاعات: حالتا مصر وتونس	157
الإطار 5–2	أثر الهجرة الاقتصادية على اللامساواة	158

1. إعداد المشهد

1- إعداد المشهد

ألف- مقدمة

اللامساواة منخفضة نسبياً في المنطقة العربية مقارنة بالعالم. تذهب الحكمة التقليدية إلى أن هذه الحقيقة النسقية نتيجة غير مفاجئة للسياسات الإنمائية التي سادت أثناء ستينات وحتى أوائل تسعينات القرن الماضي، عندما عالجت العقود الاجتماعية بشكل مباشر شواغل الإنصاف في عملية التنمية، من خلال آليات التحويلات الاجتماعية والتشغيل في القطاع العام والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية. (Page, 2007; Ali, 2009; World Bank, 2016). وقد شهدت المنطقة العربية بالفعل منذ ستينات القرن الماضي تحسناً مطرداً في مستويات التنمية البشرية. فمن عام 1960 إلى عام 2017، انخفضت معدلات الأمية بمقدار النصف، وارتفع متوسط سنوات الدراسة من 1.3 سنة إلى 7 سنوات، وانخفضت وفيات الأطفال انخفاضاً كبيراً، وتحسّنت النواتج الصحية الأخرى، وزاد نصيب الفرد من الدخل. وقد أدى تحسن التعليم وزيادة العمر المتوقع وارتفاع الدخل إلى تحسين القدرات وزيادة الحراك الاجتماعي-الاقتصادي. ولذا، من غير المستغرب أن يكون تقرير التنمية البشرية قد وضع خمسة بلدان عربية ضمن البلدان العشرة الأوائل المتفوقة عالمياً في التقدم المحرز في التنمية البشرية خلال الفترة 1970-2010 (UNDP, 2010). وتماشياً مع ذلك، يذهب هذا السرد الزاهي إلى أن فقر الدخل المدقع والفقر المتعدد الأبعاد منخفضان بوجه عام في البلدان العربية، لا سيما بين الفئات المرتفعة الدخل والمتوسطة الدخل (UNDP and OPHI, 2018؛ وAbu-Ismail, 2019a).

مع ذلك، يُعتقد أن اللامساواة كانت عاملاً رئيسياً في اندلاع انتفاضات عام 2011 (Verme and others, 2014). ويطلق البنك الدولي على ذلك "لغز اللامساواة العربي" (Devarajan and Ianchovichina, 2017; World Bank, 2015, 2016). وكما يُذكر في هذا التقرير وفي أماكن أخرى، لن يبدو هناك لغز لامساواة إذا ما اقترنت قصة النمو الناتجة عن الحسابات القومية بإحصاءات الأسر المعيشية. فقد سجّل العديد من البلدان التي أبلغت عن مستوى جيني معتدل، كالأردن والجمهورية العربية السورية ومصر قبل عام 2010 والمغرب، تفاوتات كبيرة ومتزايدة في متوسط الإنفاق بين مسوح الأسر المعيشية وبين الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية مشتقاً من الحسابات القومية، لا سيما منذ بدء برامج التحرير الاقتصادي في التسعينات. وهذا يشير إلى أن اللامساواة قد تكون مرتفعة ومتزايدة إذا ما أخذنا بالاعتبار إنفاق الشريحة العُشرية الأغنى من السكان، الذين يُستبعدون عادة من هذه المسوح بسبب معدلات استجابتهم الأصغر بكثير. وفي الواقع، يشير Alvaredo and Piketty (2014) و Alvaredo and others (2017) إلى أنه عندما يؤخذ في الحسبان نصيب أعلى واحد في المائة من أصحاب الدخول، يتضح أن اللامساواة في الدخل في المنطقة هو الأعلى في العالم، أي أن لغز اللامساواة في المنطقة يتلاشى بمجرد أن نأخذ بالاعتبار دخل وثروة أغنى واحد في المائة من السكان، وهما ما لا تلتقطه المسوح. غير أن لغز اللامساواة الحقيقي هو مدى ضآلة معرفتنا بحالة اللامساواة في البلدان العربية، سواء في الدخل أو الثروة أو الصحة أو التعليم،

رغم أن شواغل الإنصاف تحظى باهتمام كبير في دساتير هذه البلدان وحظيت أيضاً بالاهتمام في سياساتها الإنمائية على مدى نصف القرن الماضي.

يهدف هذا التقرير إلى دراسة اللامساواة بتعمق، وكما يوحي العنوان، إلى "إعادة التفكير" في السرد المتعلق باللامساواة في البلدان العربية. وفي هذا الصدد، من المهم تناول مسائل ثلاث، كما سنفعل في الأقسام التالية من هذا الفصل. يتناول القسم باء السؤال الأول، وهو: ماذا نعني باللامساواة وما أهميتها؟ وثانياً، كما سيبحث القسم جيم، بما أن اللامساواة متعددة الأوجه فإن ذلك يفسح المجال لمجموعة متنوعة من النُهُج النظرية وأطر القياس؛ ولذا، من المهم الوضوح بشأن أي شكل من أشكال اللامساواة هو الذي سنهتم به في هذه الدراسة ومن أي موقف نظري. وبعبارة أخرى: ما هو إطارنا المفاهيمي المعتمد لتحليل اللامساواة؟ ويتناول القسم دال السؤال الثالث: اللامساواة بين من ومن؟ بعد تقديم إجابات على هذه الأسئلة الثلاث، يتناول الفصل في القسمين هاء وواو المسائل المتعلقة بالبلدان المنكوبة بالنزاعات ومنهجيات البيانات والقياس. وفي النهاية، يلخص القسم الأخير هذه المناقشات ويقدم خارطة الطريق لهذا التقرير.

السؤال الأول يبدو بسيطاً في ظاهره. كثيراً ما يُستخدم مصطلحا المساواة والعدالة بالتبادل فيما بينهما؛ إلا أنهما تختلفان اختلافات هامة. تعرّف المساواة عادة بأنها معاملة الجميع المعاملة نفسها وإتاحة الفرص نفسها للجميع، بينما تشير العدالة إلى التمثيل النسبي (حسب العرق والطبقة والجنس وما إلى ذلك) في تلك الفرص نفسها. ولتحقيق العدالة، قد تؤدي السياسات والإجراءات إلى توزيع غير متساو للموارد. وفقاً لـ Konow and others (2016) "عادةً، يشير مصطلح "عدالة" في أدبيات العلوم الاجتماعية المتعلقة بالعدل إلى مكافأة الأفراد بما يتناسب مع قدر مساهماتهم. ومن ناحية أخرى، كثيراً ما يجاهر الناس بالرغبة في المساواة، والتفسير المعتاد هو المساواة الصارمة، أي المساواة في المخصصات بصرف النظر عن المساهمات".

بصرف النظر عن هذه الاعتبارات المعيارية، عندما تملك حفنة من أصحاب المليارات من الثروة ما يملكه النصف الأفقر من سكان العالم، يسهل الاستنتاج أن اللامساواة مشكلة عالمية رئيسية (OXFAM, 2019). وقد دفع ذلك الاقتصاديين وعلماء الاجتماع إلى الإعراب عن قلقهم المتزايد إزاء اللامساواة الاقتصادية، كما يتضح، مثلاً، من الاهتمام الأكاديمي والشعبي الكبير بمساهمات Piketty (2014) وStiglitz (2012). ومن الواضح أن معارضة المستويات الحالية للامساواة لا تتيح بحد ذاتها التحقق مما إذا كان الهدف المفضّل هو المساواة أم مجرد قدر من اللامساواة أقل (ربما بالتماشي مع العدالة). غير أن هذه المعارضة تؤكد الأهمية الكبيرة لأفضليات التوزيع، كما تؤكد أن لإيضاح القواعد التي تحكم تلك الأفضليات قيمة كبرى.

تؤدي المواقف المعيارية المتعلقة بشأن ما الذي يشكل عدلاً اقتصادياً واجتماعياً دوراً هاماً في تشكيل النواتج السياساتية الاجتماعية، وقد تفسر، جزئياً على الأقل، لماذا تختلف مستويات التسامح لدى بعض المجتمعات اختلافاً كبيراً تجاه ارتفاع درجات اللامساواة. فمثلاً، بلدان الشمال الأوروبي معروفة جيداً بتدني اللامساواة فيها لأن القيم الاجتماعية السائدة ترفض عموماً التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الفاحشة. وفي بلدان أخرى، لا سيما في الولايات المتحدة، يُنظر إلى مستويات اللامساواة المرتفعة على أنها مكافأة مبررة للجهود الفردية والنجاح الفردي. وعلاوة على ذلك، بينما قد يبدو سؤال "لماذا اللامساواة مسألة هامة؟" سؤالاً لا أساس له من منظور العدالة المساواتية، إلا أنه مع ذلك سؤال محق، حتى لو كانت الأدلة تشير إلى أن أفقر الفقراء هم اليوم أفضل حالاً بالمعايير المطلقة من آبائهم وأجدادهم قبل عقود عدة.

الجواب الذي نعرضه في هذا التقرير على هذا السؤال الأساسي[1] هو نعم، مسألة اللامساواة بالغة الأهمية، وكما سنبحث لاحقاً، لا لأسباب معيارية فحسب، بل أيضاً لأسباب سياساتية إنمائية براغماتية. فمثلاً، في الاقتصاد، أحد التبصرات الرئيسية لكاليسكي Kalecki هو أن أنماط الادخار والإنفاق المختلفة بين الرأسماليين والعمال تعني أن إعادة التوزيع سيكون لها بالضرورة أثر على النمو الاقتصادي (Kalecki, 1955, 1971a, 1971b). وقد طور لانس تايلور Lance Taylor في وقت لاحق هذه النظرة الثاقبة في نماذج اقتصاد كلي بنيوية يعتمد فيها أثر إعادة التوزيع على النمو على ما إذا كانت الأجور أم الأرباح هي التي تقود الاقتصاد (Taylor, 1983, 1988, 1991). وكما نبحث في القسم جيم من هذا الفصل، يكتسب هذا النقاش أهمية بالغة فيما يتعلق بالبلدان العربية، حيث تشير الأدلة إلى أن نمط النمو الاقتصادي تقوده الأجور، كما الحال في معظم البلدان النامية. من هنا، حتى لو وضعنا اعتبارات العدالة جانباً (وليس هناك من سبب يدعو إلى ذلك)، فإن إعادة توزيع الدخل على العمال في أخماس الدخل الدنيا ستؤدي معاً إلى زيادة النمو للفرد الواحد وإلى خفض الفقر بوتيرة أسرع. واستكمالاً لهذه الحجة، يشير عمل تجريبي قام به صندوق النقد الدولي (Berg and Ostry, 2017) أن تدني مستوى اللامساواة قد يكون ضرورياً لتحقيق فترات نمو طويلة مستقرة. وعلاوة على ذلك، من المعروف أيضاً أن مستويات اللامساواة المرتفعة، وخاصة عندما تقترن بأوجه عجز في الحوكمة، مرتبطة بالتقلقل السياسي والنزاعات.

مع ذلك، الحجة الأقوى لماذا ينبغي أن نهتم باللامساواة هي أن نواتج الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، مهما اختلفت، لا تنشأ من فراغ؛ بل إنها، كما يحاجج الفصل الخامس من هذا التقرير، نتيجة لعوامل بنيوية ومؤسسية تديمها وتكرسها. ويعبّر تقرير التنمية في العالم لعام 2006 عن ذلك على النحو التالي: أحد أسباب "أن العدالة والازدهار على المدى الطويل يمكن أن يكمّل أحدهما الآخر ناجم عن أن المستويات العالية من اللامساواة الاقتصادية والسياسية تنحو إلى الإفضاء إلى مؤسسات اقتصادية وترتيبات اجتماعية تحابي بانتظام مصالح أصحاب النفوذ" (World Bank, 2005b). ويشير البنك الدولي أن "مصائد اللامساواة" هذه يمكن أن تولّد تكاليف اقتصادية كبيرة للمجتمع ككل، خاصة على شكل فرص أقل للابتكار والاستثمار: "تؤدي الفرص الاقتصادية غير المتساوية إلى نواتج غير متساوية وتعزز سلطة سياسية لا تتسم بالمساواة. وهذه السلطة تصوغ مؤسسات وسياسات تميل إلى تعزيز استمرار الظروف الأولية" التي تشكل هي ذاتها فرصاً اقتصادية غير متساوية وهكذا دواليك (World Bank, 2005b). ويوفّر هذا الإطار، الذي تتفاعل فيه المستويات العالية من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية الموجودة سابقاً مع تحيزات مؤسسية تحابي الأثرياء لإنتاج وإدامة اللامساواة القائمة الأساس المنطقي الأقوى للاهتمام باللامساواة في الدخل.

مع ذلك، لا يوفر منظور اللامساواة الاقتصادية، وإن كان أساسياً، سوى رؤية جزئية أحادية الأبعاد للامساواة (Kanbur, 2000; Cornia and Kiiski, 2001; World Bank, 2005b). وفي الآونة الأخيرة، أخذ استخدام منظور اللامساواة المتعدد الأبعاد يكتسب زخماً، استناداً إلى نهج القدرة الذي جاء به الفيلسوف واقتصادي الرفاه الاجتماعي الحائز على جائزة نوبل أماراتيا سِن Amartya Sen (Sen, 1980, 1984, 1985a, 1987, 1992, 1999, and 2009). وفي هذا النهج، يوسع نطاق اللامساواة ليشمل اللامساواة في القدرة (أو القدرات) على التمتع بالحقوق والحريات الأساسية في الحياة. وبسبب التأثير الكبير لهذه المدرسة الفكرية، ورداً على السؤال الثاني، يتركز تحليلنا أساساً على اللامساواة في الأبعاد غير المتعلقة بالدخل، أبعاد الصحة والتعليم والظروف المعيشية.

هذا المنظور هام لسببين. أولاً، تعلّمنا تجارب البلدان مراراً وتكراراً أن التقدم في المؤشرات الاجتماعية على المستوى الإجمالي لا يتأثر بكمية الإنفاق العام فحسب بل أيضاً بتوزيعه. ولذا فإن ما يدعو إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو نفسه ما يدعو إلى خفض اللامساواة الاجتماعية. ثانياً، في حين رصدت عن كثب وعلى المستويين الوطني والإقليمي الإنجازات وأوجه الحرمان في الصحة والتعليم في البلدان العربية، لا سيما منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، هناك فجوة كبيرة في فهمنا لأوجه اللامساواة في المجالين كليهما.

وسواء اعتمد مقياس مالي نقدي أم اعتمد منظور متعدد الأبعاد، التحدي البحثي الرئيسي هو البتّ في أي من شكلي اللامساواة هو الذي ينبغي التركيز عليه: اللامساواة في النواتج أم اللامساواة في الفرص، ولماذا. في الآونة الأخيرة، ركزت التحليلات الأكاديمية للامساواة في المنطقة بمعظمها على اللامساواة في الفرص. ولهذا الاهتمام ما يبرره تماماً، فاللامساواة في النواتج (مثل توزيع الدخل والثروة ووفيات الرضع، وما إلى ذلك) لا تأخذ بالحسبان المسؤولية الفردية عن هذه النواتج. وفي الواقع، تصاعد في الآونة الأخيرة توافق الآراء على أن المجتمعات الساعية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، أو العدالة في مستويات المعيشة، ينبغي أن تعزز المساواة في الفرص عبر التعويض عن أوجه اللامساواة الناشئة عن "ظروف" خارجة عن سيطرة الفرد، مع إتاحة المجال للأفراد في الوقت نفسه لتحمل عواقب الأفعال أو "الجهود" التي يمكن أن يكونوا مسؤولين عنها (Roemer, 1993, 1998; Roemer and others, 2003). وعلاوة على ذلك، فإن نوعي اللامساواة كليهما، في الفرص وفي النواتج، مترابطان، لأن مستويات المعيشة التي يُولد الفرد في ظلها تؤثر على نواتجه في المستقبل (El Enbaby and Galal, 2015; Assaad and others, 2017). ولكن، كما أشار أتكينسون (Atkinson (2015، أفضل طريقة للحد من اللامساواة في الفرص هي التصدي للامساواة في النواتج. ولذا، يتبنى هذا التقرير نهجاً متوازناً يبذل بموجبه الاهتمام بكل من خطّي التحليل على قدم المساواة.

اللامساواة بين من؟ كما أوضح إقبال (Iqbal (2012، قد يشجّع "تعمّق اللامساواة بين المجموعات" على الثورات والانتفاضات. ومن هنا، قد تفسّر اللامساواة بين مجموعات سكانية مختارة لغز اللامساواة العربية جزئياً (Ramadan, Hlasny and Intini, 2018). وبالإضافة إلى ذلك، هناك حقائق نسقية راسخة عن الفوارق بين الجنسين في المنطقة العربية سُلّط الضوء عليها منذ أن صدرت تقارير التنمية البشرية العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002، 2005). ولذا، نبدي اهتماماً خاصاً للامساواة بين الجنسين، فنُكرّس الفصل الرابع بأكمله لهذه المسألة. وعلاوة على ذلك، وكما سنبحث لاحقاً في هذا الفصل، يمكننا تقرير الفقر العربي المتعدد الأبعاد الذي صدر مؤخراً (E/ESCWA/EDID/2017/2) من إجراء تحليلات مثمرة بتوفيره بيانات منسقة عن الصحة والتعليم والظروف المعيشية لـ 12 بلداً عربياً تغطي فترتين زمنيتين على الأقل، واحدة في السنوات الأولى من القرن الماضي والأخرى بعد عام 2010. ومن هنا، تتوفر فرصة فريدة لدراسة اتجاهات اللامساواة في النواتج واللامساواة في الفرص بمرور الزمن، بين أثرى خمس وأفقر خمس من السكان، وبين الرجال والنساء، وبين الأرياف والمدن، وبين الأسر المعيشية التي يتمتع رأسها بمستوى تعليمي عالٍ والأسر المعيشية التي يرأسها غير متعلّم.

باء- ما أهمية اللامساواة؟

تنص المادة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "*يولد الناس جميعاً أحراراً ومتساويين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء*". يعتقد جميع من

يوافقون على هذا الإعلان أن الطبيعة المتساوية للبشر جميعاً مسألة لا تقبل السجال. من هذا المنظور، يعتقد سِن (1980) Sen أن الفلسفات الأخلاقية جميعها تقول بالمساواة، حتى تلك التي لا ينظر لها على أنها كذلك. ووفقاً لسِن، لا يتعلق السجال الفلسفي بما إذا كان تحقيق المساواة مرغوباً، بل بمسألة أي بُعد من الأبعاد هو الذي نسعى إلى المساواة أو نتطلبها عليه. هكذا، في هذا السياق، يصبح السؤال الحقيقي هو "*مساواة ماذا*". يصف هذا القسم بإيجاز هذا السجال الفلسفي ويحدد موقع نهجنا المعرفي ضمنه.

في القرن الذي سبق نشر *Theory of Justice* لـ جون راولز John Rawls في عام 1971، اعتمدت أدبيات الفلسفة السياسية الأنجلو-سكسونية بمعظمها مقاربة منفعية تستند إلى الفلسفة السياسية المنفعية التي طُوّرت في القرنين الثامن عشر والقرن التاسع عشر حول عمل جيريمي بينثام Jeremy Bentham وجون ستيوارت ميل John Stuart Mill. والفكرة الكامنة وراء هذه المقاربة الأخلاقية هي أن على صانعي السياسات أن يختاروا التخصيصات الاجتماعية التي تولّد المجموع أو المتوسط الأعلى[2] للمنافع الفردية (مستويات الرضا الفردي). وإذا ما تبنى المرء هذا النهج الفلسفي، يكون كل فرد متساوياً على بُعد المنفعة الحدّية، أي المنفعة التي تولّدها آخر وحدة من الموارد المُتلقاة. ويعطي هارساني (1955) Harsanyi بعض أسس نظرية حديثة لهذا النهج بتبيان أن أي وكيل مُحجِم عن المخاطرة يعمل من وراء ستار *الجهل* سيختار دائماً التخصيصات الاجتماعية نفسها التي يختارها مخطط اجتماعي يتبع النهج المنفعي.

يتبنى راولز (1971) Rawls متبعاً هارساني Harsanyi (1955) نهج *ستار الجهل* لفلسفته السياسية. فيحاول من خلال حجته أن يجد مبادئ العدالة التي سيتفق عليها ممثلو المذاهب الشاملة المختلفة فيما لو تفاوضوا على العقد الاجتماعي من وراء ستار *الجهل*. ويحاجج أن الأحكام الاجتماعية ينبغي أن تُطلق على توزيع السلع الأولية لا على توزيع المنافع. فمن وجهة نظره، ليس تحويل هذه السلع الآلية إلى منفعة أو رضاً مسألة عدالة اجتماعية بل مسألة مسؤولية شخصية. هكذا يقوم مبدأ العدالة في رأيه على السلع الاجتماعية الأولية. وبشكل أكثر تحديداً، لدى مقارنة النواتج الاجتماعية المختلفة، يتطلب مبدأ العدالة هذا استيفاء الشروط التالية بالترتيب المفرداتي:

1- حريات أساسية: "لكل شخص حق متساو في أشمل نظام حريات أساسية متساوية يتوافق مع نُظُم حريات مشابهة للآخرين".
2- مساواة عادلة في الفرص: ينبغي أن تكون المناصب والمواقع الاجتماعية مفتوحة للجميع.
3- مبدأ الاختلاف: ينبغي ترتيب أوجه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بحيث توفر القدر الأكبر من المنفعة لأفراد المجتمع الأقل حظاً.

يتفق سِن (1980) Sen مع راولز أنه لا ينبغي للعدالة الاجتماعية أن تكون معنية بتوزيع المنافع وأن الرضا يقع ضمن نطاق المسؤولية الفردية. ووفقاً لكل من سِن وراولز، لا ينبغي إن يهتم صانعو السياسة بالاختلافات بين الأفراد في قدرتهم على الشعور بالرضا. غير أن سِن يعتقد أن راولز ذهب أبعد مما ينبغي في إلغاء الاختلافات الفردية. وهو يُنظّم تعليله المنطقي على الخطوط التالية:

- يستخدم الأفراد الموارد، فلنقل السلع الأولية، لتحقيق توظيفات اجتماعية والحصول على الرضا من هذه التوظيفات الاجتماعية؛
- بسبب الاختلافات في الانتماء الإثني أو الدين أو الجنس أو الصحة أو التعليم، قد يختلف الأفراد في قدرتهم على تحويل الموارد إلى توظيفات اجتماعية؛
- هذه الاختلافات هامة، وهذا هو السبب في أن العدالة التوزيعية ينبغي أن تقيّم في حيز القدرات؛

- تعرّف هذه القدرات بأنها مجموعات التوظيفات الاجتماعية المتوفرة لكل فرد.

يعتمد هذا التقرير نهجاً للتنمية البشرية يتفق إلى حد كبير مع نهج القدرة الذي ارتآه سِن. فبتوسيع نطاق التحليل ليتجاوز بُعد الدخل وبدراسة توزيع مؤشرات التعليم والصحة يتبنى هذا التقرير منظوراً للتنمية البشرية قريباً من وجهة نظر سِن. وعلاوة على ذلك، لدى النظر في اللامساواة في الفرص على امتداد هذه الأبعاد، بما أننا نهتم بأثر الظروف الأولية على مجموعات القدرات المتاحة للأفراد، يظل تحليلنا ضمن هذا النهج. ويحاجج Lefranc, Pistolesi and Trannoy (2009) أن وجهة النظر الفلسفية التي ينطلق منها النهج الاعتيادي القائم على اللامساواة في الفرص هي أنه حالما يُتوصل إلى المساواة التامة في الفرص، لا يكون لدى المحلّل نفور تجاه حجم المكافأة لقاء الجهد المبذول، أي تجاه اللامساواة في النواتج الناجمة عن ذلك. وهم يحاججون أيضاً أن المرء قد يختار الاهتمام أيضاً باللامساواة في النواتج، بالإضافة إلى اللامساواة في الفرص، وهذا هو الموقف الأخلاقي الذي نعتمده في هذا التقرير، لأننا نعتبر اللامساواة في الفرص في الصحة والتعليم مكوّناً هاماً (لكنه ليس الوحيد) للامساواة الكلية.

لفهم وجهة نظر محللي اللامساواة في الفرص، تجدر ملاحظة أن نظريات المساواة في الفرص وضعت كإجابة على مساهمة نوزيك Nozick (1974) في نظريات العدالة، الذي يقدم من خلال طرح الأسس الفلسفية للاقتصاد الليبرالي أبرز نقد لراولز. فهو، إذ لا يوافق على أن التوزيع النهائي للموارد مسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية، يتبنى نهجاً إجرائياً يُعامل بموجبه الإجراء الذي يولّد التوزيع النهائي للمزايا الاقتصادية الأشخاص جميعاً على قدم المساواة. وبالنسبة له، يكون توزيع المخصصات الاجتماعية عادلاً فقط، إذا:

- كان الاستملاك الأصلي للطبيعة عادلاً؛
- كانت التحويلات بين الإفراد مجانية؛
- كان هناك تعويض عن حالات الظلم الماضية.

ويعني الشرط الثاني أنه لا يحق لأي فرد أن يستولي على أي مورد من أي فرد آخر دون موافقته. وفي سياق كهذا، ما من أساس أخلاقي للضرائب العامة، وتكون التوصية السياساتية أن الحكومة ينبغي أن تكون أصغر ما يمكن.

وبما أن شرط نوزيك بعدم جواز استيلاء سلطة ضرائب على موارد قريب جداً من الناحية الأخلاقية من النظرة الماركسية للاستغلال والاستيلاء، جاءت إعادة التنظيم الرئيسية لنهج نوزيك الإجرائي من مدرسة الماركسية التحليلية، إذ يقترح كوهين Cohen (1989) نظرية فلسفة أخلاقية ماركسية تذهب إلى أن المساواة تُلتمس في حيز فرص إمكانية الحصول على المزايا الاجتماعية، فإذا كانت هذه الفرص موزعة بالتساوي، ليس هناك مبرر أخلاقي للاستيلاء على نواتج عمل الفرد أو جهده. ومن هنا، ليس التوزيع النهائي للموارد مسألة عدالة اجتماعية. وبالبناء على كوهن ومحللين ماركسيين آخرين، ينظّم رومر Roemer (1993) موضَعة الفلسفة السياسية للمساواة في الفرص ضمن نظرية الاختيار الاجتماعي في علم الاقتصاد. وكمثل سِن، يقدم عمل رومر جسراً بين أدبيات الفلسفة السياسية وأدبيات قياس اللامساواة في علم الاقتصاد. وبما أن هذا التقرير ينظر إلى اللامساواة في الفرص الصحية والتعليمية، فإنه قريب إبستمولوجياً (معرفياً) من عمل رومر. ولكنَ لأننا ننظر إلى اللامساواة الكلية على امتداد هذه الأبعاد، فإننا أيضاً نختلف قليلاً عن رومر. فالموقف الإبستمولوجي الكامن وراء تحليلنا هو أن الفرص ليست الحيز الوحيد لتقييم أوجه اللامساواة. ومن وجهة نظر هذا التقرير، تسهم أوجه اللامساواة في الفرص في اللامساواة الكلية في القدرات. وهناك سببان للتركيز على هذه المساهمة المخصوصة في

اللامساواة الكلية. أولاً، تعتبر أغلبية الناس أن الاختلافات التي لا يمكن تغييرها بجهد الفرد وقراراته غير مقبولة. وفي هذا السياق، يمكن أن يفتح تقييم مدى اللامساواة في الفرص باب التعاطي مع من هم أقل اهتماماً باللامساواة من صانعي السياسات. ثانياً، حتى لو كان صانع السياسة يسعى إلى تحقيق المساواة في القدرات، فقد يكون مستعداً للتسامح تجاه بعض اللامساواة في القدرة (التكلفة) بغية زيادة إجمالي القدرات المتوفرة للسكان أجمع (المنفعة). وفي سياق التكلفة/المنفعة هذا، من المهم التشديد على أن مكوّن اللامساواة في الفرص لا يمكن أن يحقق أي منفعة اقتصادية، لأنه لا يرتبط بسلوك الفرد في النظام الاقتصادي، فلا يمكن أن يُستخدم كحافز اقتصادي لإنتاج المزيد غير ذلك الجزء من التفاوتات الكلية الذي لا يرتبط بالظروف الأولية.

جيم- نهج متعدد الأبعاد متكامل

1- سجالات اللامساواة في الدخل

كما ذكرنا آنفاً، يتفق معظم الاقتصاديين على أن هناك علاقة سببية بين اللامساواة والنمو، رغم أن طبيعة هذه العلاقة قد لا تكون مفهومة تماماً ورغم أن الآراء بشأن اتجاه السببية قد تختلف تبعاً للإطار النظري. يحاجج الأدب الكلاسيكي الجديد (النيوكلاسيكي) أن المداخيل تتولد من الإنتاجية الحِديّة للفرد. فالناس يكسبون ما يولّدونه للمجتمع، ومن الناحية النظرية، فإن الطلب يساوي العرض، وللعوامل، بما فيها اليد العاملة، أتعاب مساوية لإنتاجيتها الحِديّة. فكيف يفسر ذلك الفروق الكبيرة في الأجور بين المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين للشركات والعمال؟ يبين Jensen and Murphy (1990) أن الرواتب الإدارية لا ترتبط إحصائياً بأداء الشركات وإنتاجيتها. وقد أجرى Biesebroeck (2011) دراسة عن بلدان جنوب الصحراء، خلُص فيها إلى إن الفروق بين الأجور والإنتاجية أوسع نطاقاً في البلدان المنخفضة الدخل. وهناك أيضاً اختلافات كبيرة بين أجور النساء وأجور الرجال، رغم أنه لا يكاد يكون هناك أي فرق في مستويات الإنتاجية لكل منهما (الاطلاع أيضاً على Hellerstein, Neumark and Troske, 1999).

ويحاجج Stiglitz (2015) أن فكرة الجدارة، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنتاجية الحديّة التي تعكس الجهد الذي يبذله المرء، لا تفسر حجم اللامساواة. ويؤكد أن اللامساواة مدفوعة بعوامل أخرى قد يكون لها نصيب أكبر فيها. ويشدد على أهمية المؤسسات والسياسات العامة التي تتناول السلع العامة والحوكمة والتمييز والنُظُم المالية وقوانين العمل وإجراءات المالية العامة والتحويلات، مشيراً إلى أن السياسات المناسبة تتيح التكاملية بين تقلص اللامساواة وأداء الاقتصاد الكلي.

ولكن إذا لم تتحدد اللامساواة في الدخل أساساً بالإنتاجية، فما الذي يسببها؟ هل تتفاقم اللامساواة في البلدان كلما ازدادت ثراءً؟ مَن الرابحون ومَن الخاسرون في التنمية الاقتصادية؟ نقطة البداية في الإجابة على هذه الأسئلة هي الإقرار بأن اللامساواة ليست نتيجة للتنمية فحسب، بل إنها يمكن أيضاً أن تؤثر على مسار التنمية. ولكن لا يوافق الاقتصاديون جميعهم على ذلك. ورغم ضخامة الأعمال النظرية والتجريبية، ليس هناك توافق في الآراء حول العلاقات الناظمة. وفرضية منحنى كوزنتس Kuznets هي أول محاولة موثّقة لتحليل العلاقة بين اللامساواة والنمو الاقتصادي. فقد أشار Kuznets (1955) أن التنمية الاقتصادية الحديثة يصاحبها في البداية تفاقم اللامساواة في الدخل، لكنها يتوقع أن تتحسن لدى وصول عتبة معينة. ونتيجة لذلك تتبع العلاقة بين اللامساواة (على المحور الراسي) ومتوسط الدخل (على المحور الأفقي) منحنى U مقلوباً. واستند كوزنتس في تخمينه إلى نموذج لويس Lewis الذي يذهب إلى أن الذي يهيمن على

الاقتصاد في المراحل الأولى من التنمية هو القطاع الريفي التقليدي حيث اللامساواة في الدخل منخفضة نسبياً. ويحدث النمو بعد ذلك بتحول اليد العاملة الفائضة من القطاع التقليدي إلى قطاع صناعي جديد في المدن يتميز عادة بارتفاع الأجور الحقيقية. وبما أن هذا التحول لا يؤدي إلى زيادة في الأجور الريفية، تنمو اللامساواة في الدخل. غير أن اليد العاملة الفائضة في الزراعة تختفي في نهاية المطاف، وتبدأ الأجور الريفية بالتزايد، ويؤدي التعليم العالي والتدريب إلى توسيع إمدادات اليد العاملة المؤهلة. ونتيجة لذلك، تضيق الفجوة في الأجور بين القطاعات وضمنها وتنخفض أوجه اللامساواة.

حتى ثمانينات القرن الماضي، كان هذا السرد لتطور اللامساواة مقبولاً عموما. فقد وصفه Robinson (1976) بأنه "قانون اقتصادي"، في حين أكدّ Chenery and others (1974) وAhluwalia (1976) أنه "حقيقة نسقية". ولكن بحلول التسعينات، ومع ظهور بيانات جديدة عن اللامساواة، بدأت المشاكل المتعلقة بتخمين كوزنتس تطفو على السطح. أولاً، بدا الذيل الأيسر للمنحنى أقل قوة، كما شوهد في المراحل الأولى للتنمية تغاير ضخم في اللامساواة. وثانياً، أظهرت بيانات السلاسل الزمنية القُطرية المتاحة أن البلدان الآسيوية كانت في ستينات القرن الماضي قريبة من المرتبات السفلى من حيث نصيب الفرد من الدخل، ولكن كانت اللامساواة لديها أقل. ويبدو أن منحنى كوزنتس الذي لوحظ خلال تنمية البلدان الغنية حالياً في العالم ليس حتمياً للبلدان التي تحاول اللحاق بالركب. ثالثاً، رغم إن اللامساواة في الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا انخفضت خلال خمسينات وستينات القرن الماضي، يبدو أن توزيع الدخل ما يزال يسوء منذ السبعينات.

غير أنه كانت هناك أيضاً مشاكل نظرية فيما يتعلق بنموذج لويس الذي يفترض أن النمو يؤثر على اللامساواة. فمع وضع نماذج نمو ذاتوية endogenous، وفّرت قنوات السياسة المالية العامة وعدم الاستقرار السياسي أساساً نظرياً للتغذية الراجعة من اللامساواة إلى النمو. وبيَّن كل من Alesina and Rodrik (1994) أنه في اقتصاد يتسم باللامساواة وبتضاربات في إعادة توزيع، سيدفع حنق الجمهور إلى تنفيذ سياسات إعادة توزيع برفع الضرائب على دخل رأس المال. وهذا، بدوره، سيؤخر تراكم رأس المال ويخفض النمو الاقتصادي. ويقترح كل من Alesina and Perotti (1996) حجة مشابهة تبين أنه في مجتمع فقير يتسم باللامساواة وبموارد شحيحة جداً، الطبقة العليا هي وحدها فقط القادرة على القيام بالاستثمار. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو، شريطة ألا تكون الطبقة الوسطى بعيدة جداً اقتصادياً عن الطبقة العليا لدرجة تخفض الحوافز التي تحدو بالناخب الوسيط إلى التصويت لصالح فرض ضرائب تصاعدية.

وتستند العلاقة السببية العكسية إلى نماذج الماركسية الجديدة (مثل Marglin, 1984) التي تصف توزيع الدخل على أنه عملية تحددها القوة التفاوضية للشركات الرأسمالية إزاء العمال، التي تعتمد بدورها على عوامل سياسية ومؤسسية واقتصادية. وفي هذا الصدد، ينتقد تايلور (Taylor (1988, 1990 نموذج لويس لافتراضه الأساسي بأن التوسع الرأسمالي يولّد الطلب الخاص به وأن هناك سوقاً جاهزة للسلع الرأسمالية (مثلاً، النمو المدفوع بالعرض)، الذي، كما يؤكد، لا يعطي أي دور للطلب الفعّال. وكما هو معروف جيداً، إذا كان النمو يقوده الربح (مدفوعاً بالمدخرات)، فإن من المجدي إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الرأسمالية، التي تنحو إلى الادخار أكثر. وبالمقابل، هناك الكثير من الأدلة التي تشير إلى أن نمو البلدان النامية تقوده الأجور وأن إعادة توزيع الدخل تدريجياً يمكن أن تساعد على تسريع عملية التنمية من خلال تحفيز الطلب الكلي. ومن ناحية التحليل النظامي، يبين Taylor (1983) باستخدام نموذج بنيوي مدفوع بالطلب أن إعادة توزيع الدخل تدريجياً لصالح

العاملين بأجر قد يزيد النمو إذا كان قطاع السلع- الأجرية كبيراً وكان ناتجه يستجيب للزيادات في الطلب.

وليست هذا السجالات أكاديمية فحسب بل أنها تؤثر أيضاً على حياة الناس. فافتراضات نموذج النمو النيوكلاسيكي المعدّل، إذا ما صدقها المرء، ستقودنا إلى القبول بأن التحرير الاقتصادي، سيؤدي، بتقليص النفقات الحكومية وتضييق عجز الموازنة، إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة وفي خفض الفقر، رغم أن من المعروف جيداً أن لها نواتج توزيعية أولية تضير بالفقراء. وبالمقابل، يجادل الاقتصاديون التقدميون أن انتهاج سياسة فعّالة لتوزيع الدخل لصالح الفقراء سيحفز الطلب الكلي ويزيد الاستثمار من خلال التأثيرات التسريعية. ويمكن القول إن هذا هو الحال في البلدان العربية، حيث يحتمل أن تؤدي إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء والطبقات المتوسطة إلى ارتفاع نصيب الفرد من النمو وإلى خفض الفقر واللامساواة بسرعة أكبر (E/ESCWA/EDGD/2014/2).

2- نهج متعدد الأبعاد

لا يكفي الدخل وحده لدفع اللامساواة إلى الانخفاض ولا إلى خفض أوجه اللامساواة في المشاركة السياسية. والواقع أن الأمرين كليهما يتطلبان نهجاً متعدد الأبعاد. فمثلاً، في غياب سياسات اجتماعية فعّالة، يكون انخفاض اللامساواة أحياناً كثيرة أبطأ بكثير من نمو الدخل (UNDP, 2013). ويجادل علي Ali (2009) بأن المسار الأفعل يستلزم إيلاء المزيد من الاهتمام للإنفاق على رأس المال البشري، وخاصة التعليم، الذي يُنظر إليه على أنه أداة لإعادة الترتيب الاجتماعي والاقتصادي من خلال إتاحة المجال للأفراد لتحسين وضعهم الاجتماعي، كما لإحداث تقارب في فئات الدخل. ومن هذه الزاوية، التعليم قناة رئيسية يتحقق من خلالها تأثير نمو الدخل المتمثل بخفض اللامساواة (Galor and Zeira, 1993). ولذا يولي هذا التقرير اهتماماً كبيراً للامساواة في القدرات البشرية.

لقد حظي النهج المتعدد الأبعاد بالكثير من الاهتمام منذ أن قدّم أمارتيا سِن أول مرة مفهوم القدرات في محاضرات تانر عن المساواة Tanner Lectures on Equality (1980)، هذا المفهوم الذي يقدم منظوراً جديداً عن الفقر يختلف اختلافاً ملحوظاً عن التركيز السائد على الدخل كسبب وحيد للفقر. ولنهج القدرة هذا مكونان رئيسيان، هما القدرات والتوظيفات. أما التوظيفات فهي حالات الكينونة والفعل اللتين ينبغي تمييزهما عن السلع التي تستخدم لتحقيقهما، في حين تركّز القدرات على "ما يقدر الناس على القيام به" وعلى "ما يقدرون أن يكونوا" (Robeyns, 2003). هكذا، "التوظيف إنجاز، أما القدرة فهي توفر إمكان الإنجاز. بمعنى من المعاني، ترتبط التوظيفات ارتباطاً أكثر مباشرة بالظروف المعيشية، لأنها جوانب مختلفة من الظروف المعيشية. أما القدرات فإنها بالمقابل مفاهيم حرية" (Sen, 1987).

يستند نهج القدرة الذي جاء به سِن إلى البحث عما يحدث في الأسر المعيشية الفقيرة، بمنظوره الجديد الذي يشدد على أن التوزيع اللامتساوي للموارد هو السبب الرئيسي لتدمير قدرات وتوظيفات أفراد الأسر المعيشية. ومن هذا المنظور، تحدد السيطرة على السلع الأساسية حقوق واستحقاقات كل شخص في الأسرة المعيشية (Bastos and others, 2009). ويوضح سِن كذلك أن الأوضاع الاجتماعية والثقافية، كالبنية الجنسانية، تحدد حيازة الموارد ضمن الأسرة المعيشية، كما تحدد القدرات وتحويلها إلى توظيفات لكل فرد من أفراد الأسرة المعيشية. وعلاوة على ذلك، تؤثر اللامساواة على توزيع الموارد على قدرات وتوظيفات كل شخص. هكذا، يركّز نهج سِن على الحرية الحقيقية، على "ما يقدر أن يقوم به" الناس لتخفيف حالة الفقر التي يعانونها، بدلاً من التركيز على ما ينبغي عليهم القيام به إزاءها (Robeyns, 2003).

الشكل 1-1 رسم توضيحي لنهج متكامل لخفض عدم المساواة

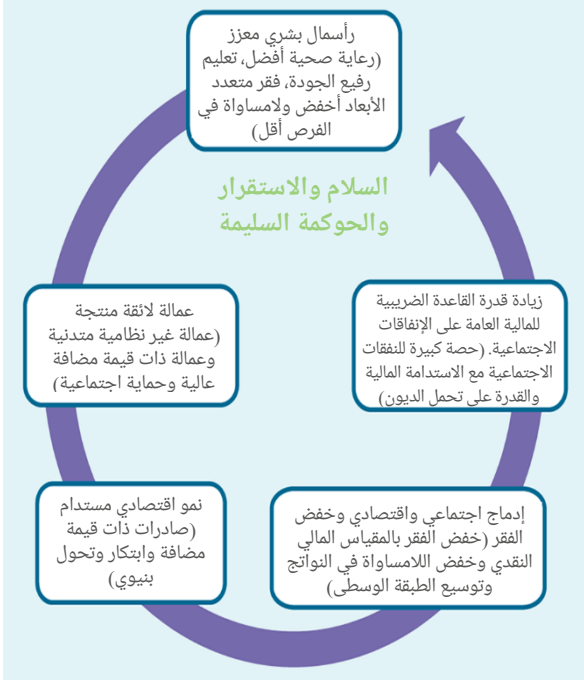

بالبناء على هذا النهج المتعدد الأبعاد للامساواة، الذي يركز على تعزيز القدرات البشرية، يجادل هذا التقرير بأنه كي يترجم النمو الاقتصادي إلى تنمية شاملة للجميع، يتعين التقدم في مجال العمالة اللائقة وخفض الفقر وزيادة الإنفاق الاجتماعي وتحسين الحوكمة. ويقدم الشكل 1–1 مثالاً توضيحياً مبسطاً للكيفية التي يفترض أن تعمل بها عملية التنمية الشاملة للجميع هذه. وبطبيعة الحال، قد تختلف الروابط التوضيحية بين البلدان وعبر الزمن، تبعاً للخصائص القائمة. وعلى الرغم من ذلك، واستناداً إلى أبحاثنا السابقة عن النمو الشامل والتنمية الشاملة للجميع في المنطقة العربية، يقدم الشكل نموذجاً عاماً. يبدأ الدفق الدائري برأس المال البشري كبادئ للعملية، بما يتسق مع نهجنا الذي يتمحور حول التنمية البشرية. وبدوره، يتعزز رأس المال البشري من خلال توفير الرعاية الصحية الأفضل والتعليم الرفيع الجودة والتدريب في الوظيفة لتزويد الشباب بالمهارات المطلوبة في سوق العمل وتيسير الانتقال من المدرسة إلى العمل. ومن شأن السياسات الاقتصادية التي تحكمها مؤسسات رفيعة الجودة أن تؤدي إلى ترجمة مكاسب رأس المال البشري إلى عمالة منتجة لائقة، ما يدعم بدوره النمو الاقتصادي الشامل للجميع ويؤدي إلى خفض الفقر وتوسيع الطبقة الوسطى. ومن شأن الحكم الرشيد وإنفاذ القانون أن يتيحا للحكومات جني ثمار النمو وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة قدرة المالية العامة على الإنفاق الاجتماعي. كما أن من شأن التوجيه الحكيم للبرامج الاجتماعية وإدارتها إدارة حكيمة أن يؤديا بدورهما إلى المزيد من خفض الفقر واللامساواة وتعزيز الاتساق الاجتماعي وتخفيف مخاطر انعدام الاستقرار السياسي؛ وبعد ذلك ستوفر هذه جميعها تغذية راجعة لتعزيز التنمية البشرية والنمو الاقتصادي. والسلام والاستقرار كلاهما شرطان أساسيان لهذه العملية وناتجان لها، في حين يعطلها تماماً انعدام الاستقرار والنزاع، اللذين يؤديان، كما يذهب الفصل الرابع من هذا التقرير، إلى تدهور الظروف الاجتماعية-الاقتصادية وتعزيز أوجه اللامساواة، بما في ذلك اللامساواة بين الجنسين. لكن تضافر انقطاعات في هذه السلسلة، من مثل ضعف الأداء الاقتصادي وندرة الوظائف اللائقة وأوجه اللامساواة العميقة وأوجه القصور في الحوكمة، قد يزرع بذور عدم الاستقرار السياسي. بكلمة أخرى، قد لا ينجم عن العجز في مكون واحد من هذه العملية افتقار إلى الاستقرار السياسي بالضرورة، لكن من المعقول الذهاب إلى أن تعدد أوجه قصور متزامنة راسخة يؤدي إلى عدم الاستقرار.

إن النهج المتعدد الأبعاد حاسم أيضاً في تحليل أوجه اللامساواة البنيوية. ويجادل Kanbur (2013) بأن أوجه اللامساواة البنيوية الأولية هامة في تحديد العدالة في مسار النمو. وتبين الدروس المستفادة من الصين والهند إن أوجه اللامساواة الموجودة من قبل في إمكانية الوصول إلى الأسواق وفي المواقع الطبيعية والبنية التحتية وفي التعليم وكذلك التمييز أدت إلى اللامساواة في ثمار النمو. ويشكل التعليم

عاملاً محدداً هاماً للأجور، وهو مسؤول عن جزء كبير من اللامساواة في الدخل في البلدان النامية (UNDP, 2013) نتيجة اقتران الوظائف الماهرة وارتفاع الأجور بالتحصيل العلمي العالي. غير أن الاقتصادات النامية ما تزال تكافح لرفع معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والثالثي، وإن كانت قد نجحت في تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية. كما أن الدروس المستفادة من مصر (Hassine, 2012) تسلّط الضوء على أن اللامساواة الموجودة من قبل، والتي تُفهم على أنها لامساواة في الفرص خارجية المنشأ وخارجة عن سيطرة الفرد، محدد هام للامساواة في النواتج.

في الفصل الخامس، نعود مجدداً إلى هذا الإطار المفاهيمي التحليلي بطرح تساؤل عما إذا كانت هناك روابط واهنة في سلسلة أو أكثر من تلك السلاسل السببية، ما يؤدي إلى انفصام بين السياسات الإنمائية ونتائج اللامساواة في المنطقة العربية. وإذا كانت الاتجاهات في اللامساواة في الدخل وفي غير الدخل تميل إلى أن تكون ثابتة رغم النمو، فإن ذلك يعني ضمناً أنها تتأثر أكثر بمسائل بنيوية؛ فمثلاً، قد تكون مسؤولة عن ذلك روابط واهنة ناجمة عن عوامل من مثل الافتقار إلى التحول البنيوي الاقتصادي وارتفاع مستويات العمل غير النظامي وضعف نواتج سوق العمل وضعف آفاق المالية العامة. وكما نحاجج في الفصل الخامس، هذه الأبعاد المختلفة كلها مترابطة وتتوقف في نهاية المطاف على إطار الاقتصاد السياسي الذي تعمل فيه. كما يسهم في الترابط بين النمو واللامساواة كل من نوعية المؤسسات والاعتماد على الموارد الطبيعية. ويمكن أن يكون للامساواة في الدخل أثر سلبي على أمن حقوق الملكية، ما يتسبب بخفض النمو (Keefer and Knack, 2002). ومن ناحية أخرى، يؤدي الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى انخفاض النمو الاقتصادي وزيادة اللامساواة (Sachs and Werner, 1995; Gylfason and Zoega, 2003). وعلى وجه الخصوص، تؤدي الأنشطة الساعية إلى الريع والرقابة المتدنية على الفساد إلى تحويل الموارد بعيداً عن الأنشطة الإنتاجية الحاسمة الأهمية للتنمية، ما يؤدي بدوره إلى تكثيف اللامساواة في الدخل (Spinesi, 2009). وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي غياب القيود المؤسسية القوية إلى تنافس مجموعات المصالح المختلفة على تنفيذ سياساتها المفضلة لإعادة التوزيع، وخاصة في المجتمعات التي تتسم بلامساواة شديدة، ما يؤدي إلى استقطاب واسع للتفضيلات الاجتماعية، وهذا بدوره يؤدي إلى إنفاق للمالية العامة يساير التقلبات الدورية وإلى عجز في المالية العامة (Kumar and Woo, 2010).

دال- أي نوع من اللامساواة وبين من؟

سواء نظرنا في اللامساواة في الدخل أم اللامساواة المتعددة الأبعاد، أي من الشكلين الرئيسيين للامساواة ينبغي أن يُعطى الأولوية: اللامساواة في النواتج أم اللامساواة في الفرص؟ ولماذا؟ كما سبقت الإشارة، انصبّ معظم التحليل الأكاديمي الأحدث للامساواة على اللامساواة في الفرص، إذ أن اللامساواة في النواتج (كاللامساواة في توزيع الدخل وفي الثروة وفي وفيات الرضع، وما إلى ذلك) لا تأخذ بالحسبان المسؤولية الفردية عن هذه النواتج. وبالمقابل، تصاعد في الآونة الأخيرة توافق في الآراء على أن المجتمعات الساعية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، أو العدالة في مستويات المعيشة، ينبغي أن تعزز المساواة في الفرص عبر التعويض عن أوجه اللامساواة الناشئة عن "ظروف" خارجة عن سيطرة الفرد، مع إتاحة المجال للأفراد في الوقت نفسه لتحمل عواقب الأفعال أو "الجهود" التي يمكن أن يكونوا مسؤولين عنها (Roemer, 1993, 1998 وRoemer and others, 2003).

الأدبيات المتعلقة باللامساواة في الفرص في المنطقة حديثة نسبياً، لكنها تتزايد بسرعة. يقدّر Assaad and others (2016) اللامساواة في فرص الدخل

والاستهلاك في الأردن وتونس ومصر. ويدرس El-Kogali and others (2016) جذور اللامساواة في التنمية البشرية والاقتصادية في المغرب من خلال التركيز على اللامساواة في النمو في مرحلة الطفولة المبكرة واتجاهاتها بمرور الزمن، وذلك باستخدام عدد من المسوح أجري بين عامي 2003 و2012. وفي كتابهما عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يركز Krishnan and others (2016) على درجات التجزئة العالية في أسواق العمل وعلى التوزيع غير المتساوي للتعليم والبنية التحتية بين الأطفال في سنوات تكوينهم. ويستخدم Hassine (2012) البيانات الجزيئية لمسوح الأسرة المعيشية لتقييم مستويات ومحددات اللامساواة الاقتصادية في 12 بلداً عربياً، مع التركيز على مصادر أوجه اللامساواة بين الأرياف والمدن وفيما بين مناطق المدن الكبرى وغيرها. ويبحث Salehi-Isfahani, Hassine and Assaad (2014) هذا الموضوع على المستوى الإقليمي، مع التركيز بشكل رئيسي على التحصيل العلمي. ووضع البنك الدولي أيضاً مؤشراً مركباً للفرص البشرية يحسب كيفية تأثير الظروف الشخصية، مثل منطقة الإقامة والثروة والجنس، على احتمال إمكانية حصول الطفل على الخدمات الضرورية للنجاح في الحياة، كالتعليم والمياه الجارية والتوصيل بالكهرباء (Paes de Barros and others 2009; Molinas and others, 2010). ويحلل Krafft and El-Kogali (2014) اللامساواة في فرص الطفولة المبكرة في اثني عشر بلداً، ويقيم تطورها باستخدام مجموعة متنوعة من مؤشرات الصحة والتغذية.

غير أن الاهتمام الحديث العهد باللامساواة في الفرص ينبغي ألاّ يكون على حساب الاهتمام باللامساواة في النواتج. فكما أشار اتكينسون Atkinson (2015)، أفضل طريقة للحد من اللامساواة في الفرص هي التصدي للامساواة في النواتج، لأنهما مرتبطان ولأن مستويات المعيشة التي يُولد الفرد في ظلها تؤثر على نواتجه المستقبلية. (Assaad and others, 2017). مع ذلك، لم يكن هناك غير القليل من الاهتمام، إن كان هناك اهتمام، باتجاهات اللامساواة في الصحة والتعليم والظروف المعيشية، سواء في النواتج أو الفرص. ويهدف هذا التقرير إلى سدّ هذه الثغرة الهامة في الأدبيات كوسيلة لتقييم أثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية عموماً، فضلاً عن تحسين فهم الدوافع الجذرية للامساواة المتعددة الأبعاد.

أما بالنسبة لسؤال اللامساواة بين من، فإن فهم اللامساواة بين مجموعات اجتماعية واقتصادية ومكانية وديمغرافية منتقاة (أغنياء وفقراء، رجال ونساء، سكان الريف وسكان المدن، متعلمون وغير متعلمين، إلخ) أمر أساسي لمعالجة تحديات الاقتصاد السياسي الكامنة التي تواجه المنطقة، وخاصة بعد الربيع العربي. مع ذلك، أوجه اللامساواة بين البلدان هامة أيضاً في السياق الحالي. وفي الإجمال، حققت المنطقة العربية مكاسب كبيرة في رأس المال البشري على مدى العقدين الماضيين، كما يتبين من عنصري الصحة والتعليم في دليل التنمية البشرية. مع ذلك، تكمن وراء متوسط الإنجازات على نطاق المنطقة أوجه لامساواة هامة بين البلدان. وعلى نحو شبيه، المنطقة العربية غير متجانسة جداً من حيث دخل الفرد. فنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في قطر، التي تحتل أعلى مرتبة من ناحية دخل الأسرة المعيشية، يبلغ حوالي 117,000 دولار (بمعادل القوة الشرائية لدولار عام 2011)، أي ما يقرب من 80 مرة مما في جزر القمر. وفي المنطقة ككل، ظل متوسط نصيب الفرد من النمو متراخياً خلال الفترة 1990-2017، لكنه تضاعف خلال هذه الفترة في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، بينما انخفض في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة من 4,170 دولاراً إلى 2,835 دولاراً في عام 2010. ولا غرابة في ذلك بالنظر إلى أن هذه المجموعة الأخيرة تتشكل من بلدان منكوبة بالنزاعات، كالجمهورية العربية السورية والسودان واليمن، حيث يبدو أن العنف الممتد يمحو سنوات من المكاسب الإنمائية، كما يتضح أيضاً من الاتجاه التنازلي

في سنوات التعليم لمجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة منذ عام 2013. وهذا يعني أن أوجه اللامساواة بين البلدان تتزايد بمعدل مقلق.

كما أن لدى البلدان العربية مستويات عالية من اللامساواة في التنمية البشرية على المستوى دون الوطني، وخاصة في التعليم والدخل. ويأخذ دليل التنمية البشرية المعدّل باللامساواة توزيعات الصحة والتعليم والدخل بين السكان ضمن البلد فينتقص أبعاد التنمية البشرية تبعاً لمستوى اللامساواة. فإذا ما أخذت بالاعتبار أوجه اللامساواة هذه، تخسر المنطقة العربية 25.1 في المائة من قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2017 (منزلقة من 0.70 إلى 0.52). وهذا التعديل من دليل التنمية البشرية إلى دليل التنمية البشرية المعدّل باللامساواة هو أعلى متوسط للخسائر على المستوى العالمي، ما يضع البلدان العربية خلف أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا من حيث اللامساواة، واللامساواة في التعليم مسؤولة عن النصيب الأكبر من هذا الانزلاق. وتظهر البيانات على المستوى القُطري أن اللامساواة في التعليم أعلى في أقل البلدان نمواً، حيث يتجاوز المؤشر 40 في المائة.

هاء- التعامل مع البلدان المنكوبة بالنزاعات

لقد ابتليت المنطقة العربية بنزاعات طال أمدها كالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي والحرب العراقية. وعلاوة على ذلك، أدى انفجار الربيع العربي في عام 2011 إلى تصعيد سريع للنزاع والعنف في المنطقة، إذ أصبحت الأزمة في الجمهورية العربية السورية واليمن من أكبر الأزمات الإنسانية على المستوى العالمي (OCHA, 2019a, 2019b). وأدت الحروب الممتدة في الجمهورية العربية السورية واليمن إلى عرقلة عملياتهما الاقتصادية والإنمائية، ما أدى إلى تدهور شديد في مستوى المعيشة فيهما. وتدهورت مؤشرات الصحة، كالعمر المتوقع ووفيات الأطفال، بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك الإصابات المباشرة الناجمة عن النزاعات واضمحلال المرافق الصحية وندرة مقدمي الخدمات الصحية، بالإضافة إلى الأثر غير المباشر للحرب على الصحة من خلال عودة ظهور أمراض مزمنة والافتقار الشديد للأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، أدت الحرب إلى تعطيل تعليم ملايين الأطفال، وأضعفت الاقتصادات وولّدت موجات هائلة من النزوح بحثاً عن السلامة.

غير أن في جمع الإحصاءات أوقات الحرب لتحديد آثارها تحدٍ قاسٍ بسبب العديد من العقبات، بما في ذلك التكاليف والمخاطر وغياب سيادة القانون الضرورية لضمان الحفظ المنتظم للسجلات. فمثلاً، يؤدي تدمير المستشفيات أو ضعف أدائها إلى توثيق لا يعتمد عليه فلا يمكن التأكد إلى حد كبير من قياس نواتج صحية كمعدلات الوفيات مثلاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات النزوح الواسعة النطاق التي تسببها النزاعات، إلى جانب وجود العديد من المناطق التي يصعب الوصول إليها والمحاصرة، تجعل إجراء المسوح على المستوى القُطري، كمسوح الأسر المعيشية، صعباً للغاية وغير دقيق. وعلاوة على ذلك، قد تمنع الشواغل الأمنية، أثناء الحرب، الأشخاص من الإبلاغ عن معلومات دقيقة عن وضعهم أو من الاستجابة كلياً، ما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستجابة وتقليل قيمة المسوح.

تغطي مجموعة البيانات المستخدمة أربعة بلدان تعاني نزاعات، هي العراق (2011) وليبيا (2014) ودولة فلسطين (2014) واليمن (2013)، اعتماداً على المسوح الأحدث التي كانت متوفرة لدى كتابة هذا التقرير. ورغم أنه ينبغي التعامل مع البيانات بحذر، إلا أنها ما تزال توفر معلومات تستحق الدراسة. وفي حالة اليمن الخاصة، لا تعكس الأرقام الحالة الراهنة، فالحرب الأهلية التي اندلعت في عام 2015 وتفاقمت بسرعة منذ ذلك الحين ألحقت أضراراً جسيمة بحياة

الإنسان وبالبنية التحتية الاجتماعية-الاقتصادية. لكن أزمة اليمن كانت قد بدأت تتكشف تدريجياً منذ ثورات عام 2011، بعد عقود من الفقر والظروف الهشة. ولذا قد توفّر مسوح عام 2013 تبصّراً مفيداً في ظروف ما قبل الحرب الأهلية التي ربما تكون قد لعبت دوراً في اندلاعها. ولسوء الحظ، لم نتمكن من إدراج الجمهورية العربية السورية في تحليلنا في الفصول الثاني والثالث والرابع، بسبب عدم توفر مسوح للأسر المعيشية بعد عام 2010. مع ذلك، نكمل تحليلنا في الفصل الخامس بمصادر خارجية، ونغطي الجمهورية العربية السورية كلما أمكن ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن حدّة النزاع قد تتباين في المناطق المختلفة من البلد المعني، ما يفاقم اللامساواة. وفي تحليلنا، نُعالج خصوصيات النزاع هذه كلما أمكن ذلك. هكذا، في الفصل الثاني المتعلق بأوجه اللامساواة في الصحة، يفسر تحليل اللامساواة في الفرص أثر الإقامة في غزة في حالة دولة فلسطين وفي كردستان في حالة العراق. فنجد أن العيش في هاتين المنطقتين يسهم إلى حد كبير في اللامساواة في الفرص المتعلقة بالصحة، وخاصة في حالة تقزم الأطفال.

وفي حين يركز الفصل الرابع على اللامساواة بين الجنسين، إلّا أنه يتعرض إلى أثر النزاع على المؤشرات الصحية والتعليمية والاجتماعية المختلفة، أساساً في حالتي اليمن والعراق، إذ يتبين أن النزاعات تزيد احتمالات وفيات الرضع، كما تفاقم توقف النمو والتقزّم الشديد، وتكون الفتيات أكثر عرضة للتقزّم. ويؤدي النزاع والعنف أيضاً إلى تراجع في تقدم الإنجازات التعليمية. فمثلاً، الانخفاض في معدلات الالتحاق بالمدارس في اليمن ملحوظ، وخاصة بين الفتيات. وبوجه عام، يؤكد التحليل أن النزاع يفاقم أوجه اللامساواة بين الجنسين الموجودة من قبل ويزيد تهميش المرأة سوءاً.

إننا في الإسكوا نسعى جاهدين إلى سد فجوة البيانات في المنطقة العربية، لكن استمرار النزاعات والقلاقل ما يزال يشكّل تحدياً حاسماً. وفي حين تقدم الأرقام والتحليلات المتعلقة بالبلدان التي تعاني نزاعات الواردة في هذا التقرير رؤى قيّمة، إلاّ أنها أيضاً تشكّل أساساً لإجراء بحوث موسعة بمجرد انحسار النزاعات وتوفر مسوح جديدة رفيعة الجودة.

واو- البيانات والمقاييس وتصنيف البلدان

تُعزى الفجوة في المعرفة المتعلقة باللامساواة في المنطقة جزئياً إلى غموض ونقص البيانات العامة. ففي معظم البلدان العربية، إحصاءات الأسر المعيشية شحيحة، وأحياناً رديئة النوعية وتفتقر إلى قابلية المقارنة ويصعب الحصول عليها (Bibi and Nabli, 2010). ولحسن الحظ، نتيجة للتقرير العربي المتعدد الأبعاد عن الفقر (E/ESCWA/EDID/2017/2)، هناك الآن بيانات ديمغرافية وصحية منسقة على مستوى الأسر المعيشية لـ 12 بلداً عربياً تغطي نقطتين من الزمن: السنوات الأولى من القرن الحالي وبعد عام 2010. ولذا هناك فرصة فريدة لدراسة اتجاهات اللامساواة في النواتج والفرص عبر خصائص الأسرة المعيشية (مثلاً، ثروة أغنى خمس وأفقر خمس من السكان، والرجال والنساء، والأرياف والمدن، ومستوى تعليم رأس الأسرة المعيشية). وقد شكّل توفر هذه المصادر المتسقة للبيانات حافزاً أساسياً للإسكوا ومنتدى البحوث الاقتصادية للشروع في هذه الدراسة التي تسعى إلى إعادة التفكير في الحكمة التقليدية المتعلقة باللامساواة العربية. ويرد وصف موجز لمصادر البيانات هذه في هذا القسم وترد التفاصيل الكاملة في مرفق تقني منفصل.

يستخدم التقرير مجموعة غنية من بيانات مسوح الأسر المعيشية من ثلاثة أنواع من المصادر: المسح

الديمغرافي والصحي، والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات، والمشروع العربي لصحة الأسرة. وتجمع هذه المسوح، من بين جملة أمور، بيانات تمثيلية عن السكان والصحة والتعليم والنشاط الاقتصادي ومستويات المعيشة. ورغم أنها لا تقدّم معلومات عن الاستهلاك والإنفاق، إلا أنها توفّر ثروة من البيانات المتعلقة بمجالات غير الدخل.

وتكمّل بيانات مسح الأسرة المعيشية عادة المعلومات عن الصحة أو التعليم ببيانات عن مستويات المعيشة والأصول أو السلع المعمرة في الأسرة المعيشية. ثم تستخدم هذه البيانات لبناء مؤشر الثروة الذي يستخدم كمقياس بديل لثروة الأسرة المعيشية. وفي غياب البيانات عن الدخل والإنفاق، أدخل المسح الديمغرافي والصحي مؤشراً للثروة كهذا (Rutstein and Johnson, 2004) لتحديد الوضع الاقتصادي النسبي للأسرة المعيشية. ويولّد هذا المؤشر من خلال تحليل المكونات الرئيسية. وباستخدام المعلومات المتعلقة بملكية أصول الأسرة المعيشية والمواد المستخدمة لبناء المساكن وأنواع إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي، توضع كل أسرة معيشية مفردة على مقياس متواصل للثروة النسبية. ويمكن أن يكشف توزيع المؤشرات المقترحة حسب أخماس أو أعشار مؤشر الثروة عن اختلافات بين الأغنياء جداً والفقراء جداً (حسب مؤشر الثروة) فيما يتعلق بالنواتج في الصحة أو التعليم. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن مؤشر الثروة ليس إلا مقياساً بديلاً للوضع الاجتماعي-الاقتصادي الخاص بكل مسح وكل نقطة زمنية. ولذا فإننا نركّز أساساً على تحليل درجات مؤشر الثروة (مثلاً، الخمس الأغنى مقارنة بالخمس الأفقر) أو منحنى التركيز ومؤشر التركيز المرتبط به، الذي يستند إلى درجات مؤشر الثروة عبر الزمن.

وتستخدم ثروة البيانات المتاحة في المسوح في بناء مؤشرات صحية وتعليمية منتقاة تستخدم في تحليل اللامساواة في النواتج واللامساواة في الفرص. وفي الصحة، يركّز التحليل أساساً على العوامل التي لها أثر مباشر، كالمياه والصرف الصحي، كما على النواتج المتعلقة بصحة الطفل، كمعدلات وفيات الرضع وسوء التغذية. وفي التعليم، تستخدم ثروة البيانات لتقييم تطوّر اللامساواة في معدلات الالتحاق بالدراسة ومعدلات إتمامها ومتوسط سنوات التعليم المدرسي بمرور الزمن. وعموماً، تركز تحليلات اللامساواة في النواتج واللامساواة في الفرص على تطور اللامساواة في أنحاء المنطقة بمرور الزمن

ولتقييم مدى التغيُّرات التي تطرأ على اللامساواة بمرور الزمن، يفحص الجزء من التقرير الذي يتناول اللامساواة في النواتج مستويات واتجاهات المؤشرات المنتقاة، فضلاً عن الفجوات بين مختلف المجموعات الفرعية. ولتحديد الفئات السكانية الأكثر هشاشة، ينظر التحليل أيضاً في مزيج من الخصائص المختلفة، مثل ترتيب الأسرة المعيشية من حيث الثروة بالاقتران مع تعليم رأس الأسرة (يشار إليها فيما بعد بمجموعة الطرفين النقيضين 1)، أو موقع الأسرة المعيشية بالاقتران مع حجم الأسرة (يشار إليها فيما بعد بمجموعة الطرفين النقيضين 2). وتشير الجداول ألف-1 إلى ألف-6 في المرفق إلى النسب بين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة لجميع المؤشرات (آخر نقطة زمنية).

وقد جرت مواءمة كافة المسوح في هذا التقرير لضمان إمكانية مقارنة مؤشرات الصحة والتعليم المحسوبة عبر الزمن وعبر البلدان. ويشرح المرفق التقني بالتفصيل عملية المواءمة ويقدّم نظرة عامة عن المؤشرات المحسوبة من البيانات.

يركّز التقرير على 12 بلداً عربياً (الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والسودان والعراق ودولة فلسطين وليبيا ومصر وموريتانيا والمغرب واليمن) توجد لها بيانات قابلة للمقارنة لنقطتين زمنيتين؛

الأولى بين عامي 2000 و2007 والثانية بين عامي 2010 و2015.

وعلى النحو المحدد في هذا التقرير، تتألف المنطقة العربية من بلدان متنوعة للغاية من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية. وعلى غرار تقرير التنمية البشرية (2018) الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تصنف بلدان المنطقة في ثلاث مجموعات: المجموعة ذات التنمية البشرية المنخفضة، وتضم جزر القمر والسودان وموريتانيا واليمن؛ والمجموعة ذات التنمية البشرية المتوسطة، وتضم دولة فلسطين والعراق ومصر؛ والمجموعة ذات التنمية البشرية المرتفعة، وتضم الأردن وتونس والجزائر وليبيا. وتعكس الرسوم البيانية التي يتضمنها التقرير، لا سيما في الفصول الثاني والثالث والرابع، هذا التصنيف، إذ رُتبت البلدان بترتيب تنازلي حسب دليل التنمية البشرية[3].

زاي- ملخص وخارطة طريق

في ضوء القلق المتزايد بشأن اللامساواة وتداعياتها، لا سيما بعد الانتفاضات العربية، يثير هذا التقرير ثلاثة أسئلة رئيسية. أولاً، لماذا اللامساواة هامة؟ اللامساواة هامة لا فقط من منظور الإنصاف المعياري، بل أيضاً من منظور الاقتصاد والتنمية، وخاصة عندما تنجم أوجه اللامساواة عن عجز بنيوي ومؤسسي، كما الحال في المنطقة العربية. ثانياً، ما أنواع اللامساواة؟ فنحن نعتمد نهجاً متعدد الأبعاد يركّز أساساً على الأبعاد غير المتعلقة بالدخل، أبعاد الصحة والتعليم والظروف المعيشية. وعلى هذه الأبعاد، نقيّم اللامساواة في الفرص واللامساواة في النواتج، باعتبار أن لكل منهما القدر نفسه من الأهمية. ثالثاً، اللامساواة بين من؟ إننا نركز على العديد من أوجه اللامساواة بين المجموعات، بما في ذلك بين المدن والأرياف، والأغنى والأفقر، والأسر المعيشية التي رأسها متعلّم والأسر المعيشية التي رأسها غير متعلم، وبين مجموعات طرفين نقيضين، وبين الجنسين.

ويرتكز نهج إعادة التفكير في اللامساواة الذي ننتهجه إلى اعتبارين. الأول هو أنه ينبغي النظر إلى أي حقائق نسقية بشأن اللامساواة في الدخل بالتوازي مع اتجاهات اللامساواة في رأس المال البشري (الصحة والتعليم)، ومن هنا جاذبية النهج المتعدد الأبعاد. والثاني هو أن إعطاء معنى للنتائج التجريبية يتطلب منظوراً للاقتصاد السياسي متكاملاً. ويتسم هذا النهج المتكامل المتعدد الأبعاد بقيمة كبيرة في معالجة فعالية السياسة العامة في خفض الفقر واللامساواة، كما أنه، وبالقدر ذاته من الأهمية، يساعد في دراسة ما إذا كانت سياسات التنمية الراهنة وبنى الاقتصاد السياسي مستدامة. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن هذا النهج يشير إلى الاتجاه الذي يتعين أن تتخذه الإصلاحات المؤسسية وغيرها من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية لخفض اللامساواة. ومع وفرة البيانات والتحليل المستفيض الذي يقدمه، يملأ هذا التقرير فجوات هائلة في البحث والمعرفة حول اللامساواة في المنطقة العربية.

ما تبقى من التقرير منظم على النحو التالي. يقيّم الفصلان الثاني والثالث اللامساواة في النواتج والفرص في الصحة والتعليم. ويركز الفصل الرابع على أوجه اللامساواة بين الجنسين في الصحة والتعليم، بالإضافة إلى معالجة أوجه اللامساواة القائمة على نوع الجنس في أسواق العمل وأثر النزاعات على اللامساواة بين الجنسين. ويقدم الفصل الخامس تحليلاً متعمقاً للقوى الدافعة للامساواة، بما في ذلك ضعف البنى الاقتصادية وسوء الحوكمة والريعية. وأخيراً، يقدم الفصل السادس بعض الاعتبارات السياساتية والبحثية.

2. اللامساواة في الصحة

2- اللامساواة في الصحة

ألف- مقدمة: اللامساواة في نواتج الصحة في المنطقة العربية

من الضروري تحقيق الإنصاف في النواتج الصحية، لأن اللامساواة في الصحة تحد من فرص الفرد من التمتع بالحياة وقدرته على متابعة خططه في الحياة. وقد شهدت المنطقة العربية خلال العقود القليلة الماضية تغيُّرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وديمغرافية مختلفة. ومن الثابت أن النمو الاقتصادي الإيجابي يؤدي إلى تحسين نواتج الصحة، ويشكّل ذلك حلقة حميدة، لأن تحسين الصحة يساعد بدوره على تعزيز النشاط الاقتصادي. من هنا، قد تكون أهمية التحسينات في الصحة بقدر أهمية التحسينات في مستوى الدخل/النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، الصحة جزء هام من رأس المال البشري، وشرط أساسي للمشاركة في سوق العمل، وبالتالي في توليد الدخل. وعلاوة على ذلك، تؤثر الصحة تأثيراً مباشراً على سنوات التعليم الأولى، ما يؤثر على النماء الإدراكي للطفل وقدرته على التعلم، وهذا ما سيحدد في نهاية المطاف النجاح الاقتصادي في مرحلة الرشد (Bloom and Canning, 2008). ولا شكّ في أن الفوائد الاجتماعية الناتجة عن الإنصاف في الصحة تسير جنباً إلى جنب مع فوائده الاقتصادية.

تركز أهداف التنمية المستدامة على خفض اللامساواة وتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، كما على تحسين الصحة والرفاه للجميع. غير أن خفض هذه اللامساواة هدف شامل مترابط مع العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى. فمثلاً، من المهم لضمان المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليم للجميع تحقيق النمو الشامل للجميع. ويهدف هذا الفصل إلى التحقق من التقدم أو التراجع في تضييق اللامساواة في الصحة مع الزمن، كما تدلّ مؤشرات معينة، بعضها أيضاً مؤشرات لمقاصد أهداف معينة من أهداف التنمية المستدامة (مثلاً، أهداف التنمية المستدامة 2 و3 و6).

يطرح قياس الصحة تحديات عدة لوجود مجموعة واسعة من المقاييس. ويستخدم هذا الفصل مجموعتين من المؤشرات: تلك التي تؤثر على نواتج الصحة ونواتج الصحة بحد ذاتها. وتتألف المجموعة الأولى من ثلاثة مؤشرات، هي إمكانية الحصول على إمدادات مياه محسّنة وعلى مرافق صرف صحي محسّنة والولادة بإشراف قِبالة ماهرة، بينما تشمل المجموعة الثانية مؤشرات صحة الطفل، من مثل معدل وفيات الرضع والتقزّم والوزن الزائد.

حققت المنطقة العربية تقدماً كبيراً في الصحة وفقاً للعديد من مؤشراتها، وكذلك في العوامل المؤثرة على الصحة. ويقدم الشكل 2–1 نظرة عامة إلى التقدم في مؤشرات صحة منتقاة على مدى السنوات الـ 15 الماضية في شمال أفريقيا وغرب آسيا، ويقارنها بالمستوى العالمي[4]. غير أن المتوسطات الإقليمية/الوطنية كثيراً ما تخفي تفاوتات بين البلدان وضمنها. هكذا، السؤال المطروح هو ما إذا كانت البلدان والطبقات الاجتماعية استفادت جميعها من التقدم المحرز على قدم المساواة.

الشكل 2-1 نواتج الصحة: العالم مقارنة بالبلدان العربية

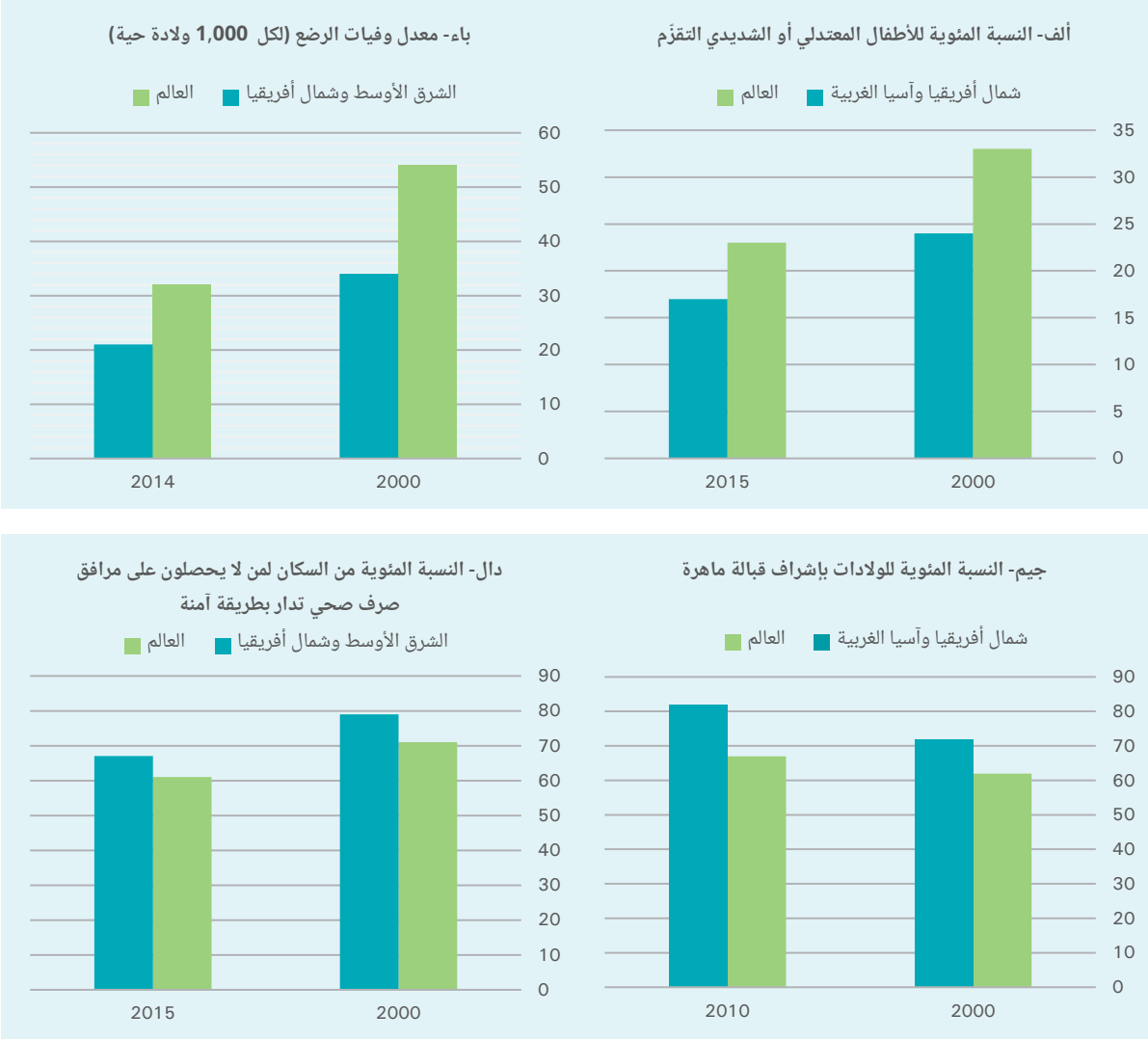

المصادر: يستند الشكل 2-1ألف إلى قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/?indicator=3.7.2 (اطّلع عليها في 14 أيلول/سبتمبر 2019).
يستند الشكل 2–1 باء إلى UN Inter-agency Group for Child Mortality Estimation, 2019.
يستند الشكل 2–1 جيم إلى قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/?indicator=3.7.2 (اطّلع عليها في 15 حزيران/يونيو 2019).
يستند الشكل 2–1 دال إلى منظمة الصحة العالمية واليونيسف WHO and UNICEF, 2017.

ملاحظة: يبين الشكل 2–1 دال التقدم في إمكانية الحصول على مرافق صرف صحي تدار بطريقة آمنة بما يتماشى مع هدف التنمية المستدامة 6-2 حيث تتقدم البلدان العربية ببطء. ولهذا المؤشر تعريف أكثر صرامة مما لتعريف إمكانية الحصول على مرافق صرف صحي محسّنة التي بُحثت في هذا الفصل. وكما ذكر أعلاه، يعود تاريخ العديد من مسوح الأسر المعيشية إلى السنوات الأولى من القرن الحالي؛ وبالنتيجة لا يمكن تنقيح التصنيف (كما ينص عليه هدف التنمية المستدامة 6) من الناحية التقنية. ولذلك، فإننا نستخدم تعريفات بسيطة لمرافق الصرف الصحي ومصادر إمدادات المياه المحسّنة وغير المحسنة.

يركّز معظم الأدبيات المتعلقة باللامساواة في الصحة في المنطقة العربية على البلدان أو مجموعات البلدان[5] ويشير إلى وجود تفاوتات مستمرة في نواتج الصحة أو في العوامل التي تؤثر على الصحة. وتلفت اليونيسيف (UNICEF, 2018) الانتباه إلى أن هناك تفاوتات واسعة بين فئات سكانية فرعية معينة في العديد من المناطق التي لديها مستويات معتدلة من التقزّم (مثل أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية). وتجد دراسة Khawaja and others (2008) التي تغطي تسعينات القرن الماضي، وهي الدراسة الأشمل لصحة الطفل في المنطقة العربية، أنه بالرغم من التحسّن العام الباهر في مؤشرات رئيسية معينة، ما تزال هناك تفاوتات عبر الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية. وتبحث دراسة حديثة العهد أجراها Krafft and El-Kogali (2014) اللامساواة في نماء الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، كما يدلّ على ذلك العديد من مؤشرات الصحة في 12 بلداً عربياً. وتركز دراسة Hlasny and Intini (2015) أيضاً على النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، لكنها تتناول عدداً أكبر من البلدان العربية. وتمضي الإسكوا ESCWA (2016) بهذا العمل إلى الأمام من خلال تكملة المقارنة الستاتيكية (الساكنة) بين البلدان بمكون دينامي. ومؤخراً، قدّم برنامج المسح الديمغرافي والصحي نظرة عامة عن مستويات واتجاهات مؤشرات صحة الأم والطفل في 11 بلداً عربياً، مسلّطاً الضوء على التفاوتات المستمرة في المتغيرات الاجتماعية - الديمغرافية (Assaf and others, 2017).

الجزء المتبقي من هذا الفصل منظم على النحو التالي. يتناول القسم باء العوامل التي تؤثر على نواتج الصحة، من مثل اللامساواة في إمكانية الحصول على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي واللامساواة في الولادة بإشراف قبالة ماهرة. ويتناول القسمان جيم ودال بعد ذلك نواتج صحة الطفل من ناحية معدلات وفيات الرضع وسوء التغذية، على التوالي. وفي الأقسام الثلاثة جميعها، يدرس التحليل مستويات واتجاهات مؤشرات منتقاة، فضلاً عن النسب بين مجموعات بلدان مختلفة، باستخدام مؤشر التركيز ومنحنى التركيز قدر الإمكان. وباستخدام نماذج لوجستية، يدرس القسم هاء العوامل التي تؤثر على احتمال الحرمان في التقزّم. ويعرض القسم واو اللامساواة في الفرص في صحة الطفل والأمومة، مقاسة بمؤشر التغايُر، والقوة الدافعة لها مع الزمن باستخدام تحليل شبلي (Shapley). ويختتم القسم الأخير بتقديم نظرة عامة إلى أوجه اللامساواة الرئيسية.

يهدف هذا الفصل إلى المساهمة في البحث بطريقتين. أولاً، باستخدام بيانات متسقة تهدف إلى إعطاء نظرة عامة إلى اللامساواة في النواتج والفرص في الصحة، فضلاً عن العوامل التي تؤثر على نواتج الصحة، عبر مجموعة كبيرة من 12 بلداً عربياً. ثانياً، يهدف إلى تتبع تطور أوجه اللامساواة هذه مع الزمن. ويقدم المرفق التقني مزيداً من التفاصيل عن مصادر البيانات المستخدمة لعملية التحليل ومواءمة البيانات.

باء- العوامل المؤثرة على نواتج الصحة

1- اللامساواة في إمكانية الحصول على إمدادات مياه ومرافق صرف صحي محسّنة

الحصول على إمدادات مياه ومرافق صرف محسّنة عامل حاسم في صحة الأم والطفل، وللافتقار إليهما عواقب وخيمة (Fink, Günther and Hill, 2011 أو Cumming and Cairncross, 2016). وتؤثر الأمراض المتصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، كالإسهال والطفيليات المعوية، تأثيراً مباشراً على الحالة التغذوية للطفل. وبالإضافة إلى ذلك، هناك لإمكانية الحصول على مرافق مياه وصرف صحي محسّنة فوائد غير مباشرة غير متعلقة بالصحة، من مثل زيادة المشاركة في التعليم والنشاط الاقتصادي.

من هنا، يمكن لبرامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أن تؤتي فوائد صحية كبيرة، وأيضاً فوائد اجتماعية واقتصادية (Cumming and Cairncross, 2016).

كما أن الحصول على إمدادات مياه ومرافق صرف صحي محسّنة حق من حقوق الإنسان، ومدرج في الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. والهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة مكرس لضمان توفر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتهما إدارة مستدامة. "ينص حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة على "أن المياه يجب أن تتوفر باستمرار وبكمية كافية لتلبية احتياجات الشرب والنظافة الشخصية، فضلاً عن الاستخدامات الشخصية والمنزلية الأخرى، من مثل الطهي وإعداد الطعام وغسل الصحون والملابس والتنظيف (...) ويجب أن تكون الإمدادات مستمرة بما يسمح بجمع كميات كافية لتلبية جميع الاحتياجات دون المساس بنوعية المياه"" (WHO and UNICEF, 2018). ومن مرامي الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية "كفالة الاستدامة البيئية، وخفض نسبة من لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015". وفي حين تحقّق على المستوى العالمي هدف الحصول على مياه الشرب المأمونة، ما زال يتعين إحراز تقدم في إتاحة الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسّنة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن بعض البلدان في المنطقة العربية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. أما أهداف التنمية المستدامة فإنها من جهتها لا تميّز فحسب بين مصادر المياه والصرف الصحي المحسّنة وغير المحسنة، بل تعتمد أيضاً، في الهدف 6 الذي يرتبط بروابط قوية مع العديد من الأهداف الأخرى بما في ذلك الهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، رؤية طموحة فيما يتعلق بتوفير خدمات المياه والصرف الصحي.

لمقارنة البيانات عبر الزمن، يتبع التصنيف إلى مصادر محسّنة وغير محسنة لمياه الشرب ومرافق الصرف الصحي وقياس إمكانية الحصول عليها برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ويحلل القسم التالي العوامل التي تؤثر على صحة الطفل في عينة من 12 بلداً عربياً[6]. وبما أن العديد من مسوح الأسر المعيشية يعود تاريخها إلى السنوات الأولى من القرن الحالي، فإن تنقيح التصنيف (كما يرد في هدف التنمية المستدامة 6) غير ممكن تقنياً. ولذا فإننا نستخدم تعريفاً مبسطاً للمصادر المحسّنة وغير المحسّنة لإمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، في حين تؤثر مؤشرات مستويات المعيشة الأخرى، كاستخدام وقود الطهي والحصول على الكهرباء، على نواتج الصحة، فإن إمكانية الحصول على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المحسّنة هي العامل الحاسم، خاصة فيما يتعلق بالأطفال. ومن هنا التركيز في تحليلنا على هذا الجانب من الظروف المعيشية.

تفاوتت إمكانية الحصول على خدمات إمدادات مياه وصرف صحي محسّنة عبر البلدان التي جرت دراستها. ففي حين حقق بعض البلدان المتوسطة الدخل حصول الجميع تقريباً على كل منهما، ما تزال أقل البلدان نمواً متأخرة. وقد حقق كل من الأردن وتونس ومصر حصولاً شبه شامل، كما حققت دولة فلسطين حصولاً شاملاً على مرافق صرف صحي محسّنة، لكن الحصول على مياه شرب مأمونة انخفض من عام 2006 إلى 2014. وتربط دراسة أجراها البنك الدولي (World Bank, 2018b) انخفاض إمكانية الحصول على مصادر مياه محسّنة في دولة فلسطين بعد عام 2000 إلى تدهور إمدادات المياه بالأنابيب في مناطق المدن، وخاصة قطاع غزة، بينما كانت الزيادة في إمكانية الحصول على مرافق صرف صحي محسّنة مدفوعة إلى حد كبير بالتحسينات في المناطق الريفية. غير أن

المتوسط الوطني يخفي تفاوتاً شاسعاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة: فلم يحصل سوى 10 في المائة من السكان في قطاع غزة على مصادر مياه شرب محسّنة، مقابل 97 في المائة في الضفة الغربية (State of Palestine, Central Bureau of Statistics, 2015). وفي موريتانيا واليمن، رغم التقدم المحرز، ما تزال نسبة كبيرة من السكان غير قادرة على الحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي المحسّنة. وفي عام 2013 لم يحصل سوى 58 في المائة من السكان في اليمن على إمدادات مياه محسّنة (الشكل 2–2 ألف).

ومع أن الفجوة بين الأرياف والمدن في البلدان المتوسطة الدخل كانت تضيق، ظل الحصول على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المحسّنة أعلى في المدن في البلدان جميعها، باستثناء دولة فلسطين (الشكل 2–3). ولم يحقق سوى بلد واحد، هو تونس، زيادة في إمكانية الحصول على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المحسّنة معاً وتمكّن من تقليل الفوارق بين الأرياف والمدن. أما في البلدان الأخرى كلها، فرغم التقدم العام، ظلت على حالها أو حتى اتسعت الفجوات بين الأرياف والمدن لأحد المؤشرين أو لكليهما معاً.

عموماً، ما زالت المدن تحصل على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المحسّنة معاً على نحو أفضل. ودولة فلسطين هي البلد الوحيد الذي فيه إمكانية الحصول على مياه شرب مأمونة وصرف صحي أقل في المدن منها في الأرياف. وكما ذكرنا أعلاه، يفسّر هذا النمط تدهور إمكانية الحصول على الخدمات في قطاع غزة، المديني أساساً (World Bank, 2018b).

وفي موريتانيا واليمن، ازدادت إمكانية الحصول على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي بشكل عام، لكن الفجوة بين الأرياف والمدن في الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسّنة لم تضِق إلاّ قليلاً. وما تزال التفاوتات في الحصول على مرافق الصرف الصحي والمياه المحسنة هي الأكبر في هذين البلدين. ففي عام 2013 لم تتوفر لـ 51 في المائة من سكان الريف مرافق صحية محسّنة. غير أن تحليل الاتجاهات لهذين البلدين، وهما من أقل البلدان نمواً، يبيّن أنه مع ازدياد الحصول على مرافق الصرف الصحي، انخفضت اللامساواة بين الأرياف والمدن، وإن ظلت إمكانية الحصول على هذه المرافق منخفضة بوجه عام. وذلك على العكس من إمكانية الحصول على المياه، إذ يبيّن الشكل 2–3 زيادة عامة، ولكن أيضاً زيادة ضئيلة في اللامساواة بين الأرياف والمدن. وفي موريتانيا، ازدادت بوجه عام إمكانية الحصول على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي، لكن الفجوة بين الأرياف والمدن ظلت كما هي. ويشير تقرير صادر عن البنك الدولي، World Bank, Water and Sanitation Program (2011) أن هناك افتقاراً إلى التمويل ويشير إلى أن الأولوية أعطيت لتطوير البنية التحتية في مناطق المدن.

وقد اتسعت الفجوة بين الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون وتلك التي يرأسها غير متعلمين في موريتانيا واليمن في إمدادات المياه المحسّنة، لكنها ضاقت قليلاً في مرافق الصرف الصحي المحسّنة (الشكل 2–4). ويرتبط تعليم رأس الأسرة المعيشية بتحسّن إمكانية الحصول، وخاصة في أقل البلدان نمواً. ولدى موريتانيا واليمن فجوات كبيرة بين هاتين المجموعتين في نوعي الحصول كليهما. وعلاوة على ذلك، بينما ضاقت مع الزمن الفجوات في الحصول على مرافق الصرف الصحي في كل من البلدين، اتسعت الفجوة في الحصول على إمدادات المياه. وبالمقابل، تمكّن بعض البلدان المتوسطة الدخل، مثل تونس، من تضييق الفجوات، وخاصة في مرافق الصرف الصحي المحسّنة.

الشكل 2-2 النسبة المئوية للسكان لمن يمكنهم الحصول على مياه شرب مأمونة وخدمات صرف صحي محسنة لنقطتين زمنيتين

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: يشير مسح خط النهاية إلى السنة الأخيرة التي تتوفر عنها بيانات، بينما يشير مسح الخط الأساسي إلى السنة الأقرب إلى عام 2000. للحصول على مزيد من المعلومات عن مصادر البيانات يمكن الرجوع إلى المرفق التقني.

الشكل 2-3 النسبة المئوية لمن يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي المحسّنة حسب نوع المنطقة (مدن، أرياف، مخيمات لاجئين)

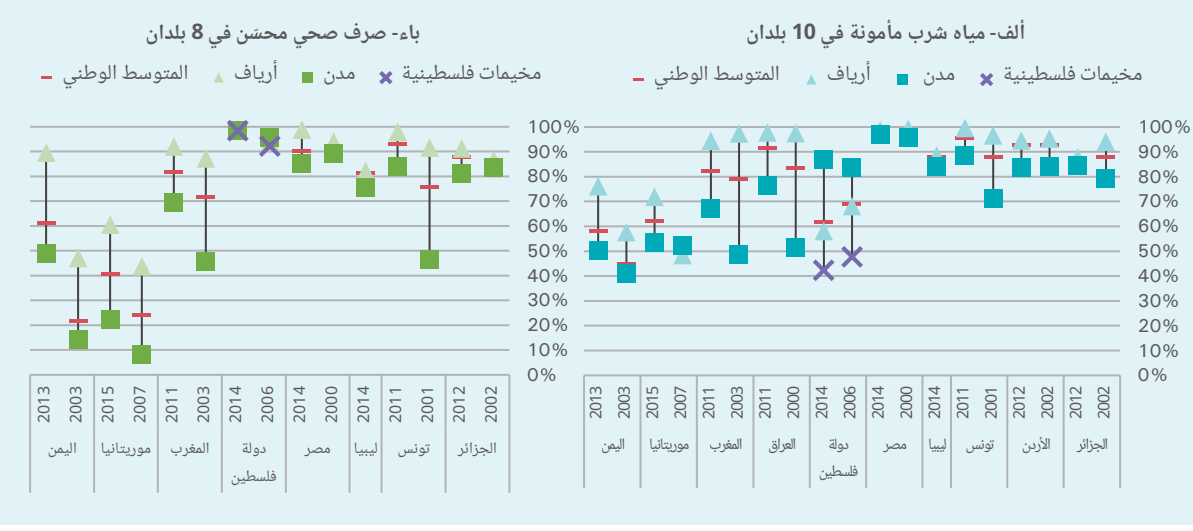

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: في دولة فلسطين، اعتُبرت مناطق مخيمات اللاجئين فئة متميزة.

الشكل 2-4 النسبة المئوية لمن يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي المحسّنة حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية

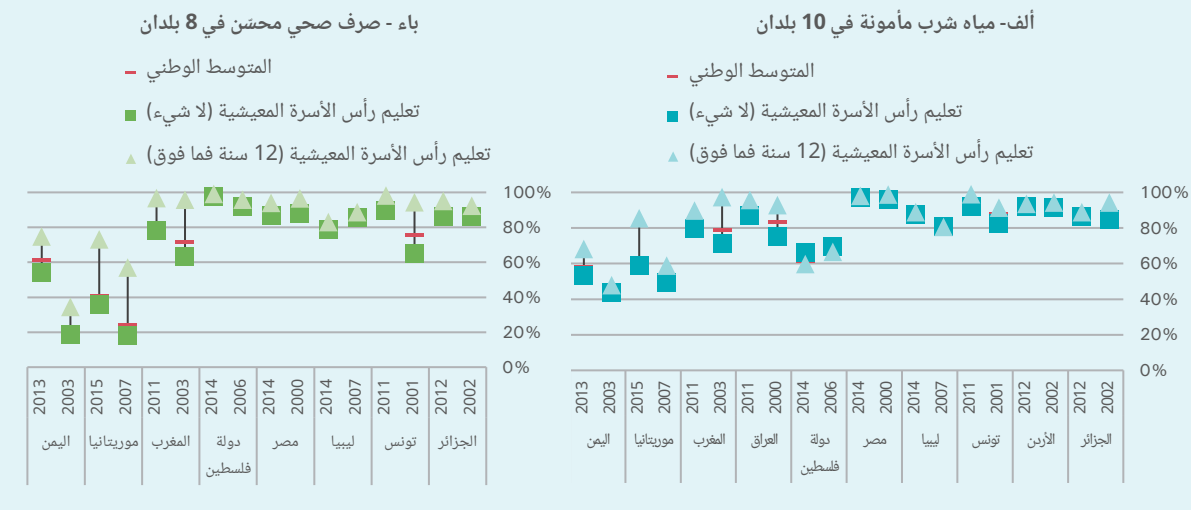

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: في جميع المسوح، يعرّف أحد المقيمين المعتادين في كل أسرة معيشية بأنه رأس الأسرة المعيشية إذا أقرّ أفراد الأسرة المعيشية الآخرون بمنزلته/منزلتها على أساس خصائص كالسن أو الجنس أو الوضع الاقتصادي (ICF International, 2012).

الشكل 2-5 الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي المحسّنة حسب خُمس الثروة

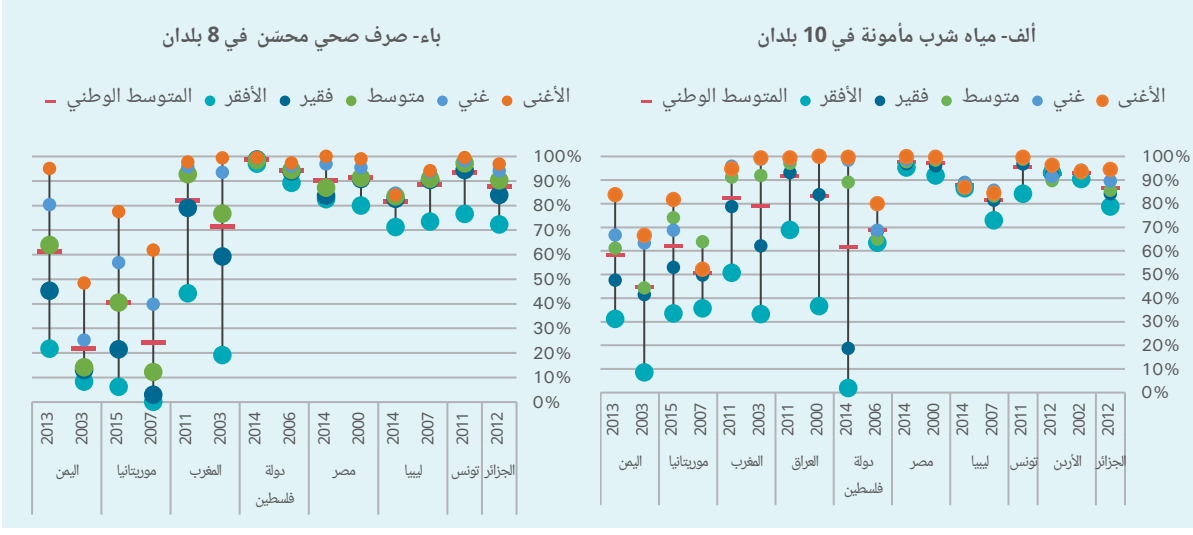

المصدر: حسابات المؤلفين.

يوضح الشكل 2-5 أن الفجوات بين أفقر خمس وأغنى خمس من السكان ضاقت عبر نقطتي الزمن في البلدان جميعاً، باستثناء دولة فلسطين، إذ اتسعت فيها الفجوة في الحصول على مياه الشرب المأمونة اتساعاً كبيراً. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن مؤشر الثروة، لكونه محدداً بالزمن والبلد، لا تمكن مقارنته عبر نقطتين من الزمن. مع ذلك، يدلّ تحليل فجوة اللامساواة الذي يجري المقارنة حسب نسبة ثروة أغنى خمس وأفقر خمس من السكان أن هذه الفجوة أخذت تضيق مع الزمن.

ويشير مؤشر الفقر العربي المتعدد الأبعاد، الذي وضعته الإسكوا (E/ESCWA/EDID/2017/2)، إلى وجود تفاوتات كبيرة حسب المنطقة (الأرياف-المدن) التي تقطنها الأسرة المعيشية، وحجم الأسرة المعيشية، وتعليم رأس الأسرة المعيشية، وشريحة الثروة الخمسية التي تنتمي لها الأسرة المعيشية. ولتحليل أوجه اللامساواة بين فئات معينة من السكان، تُتناول فئات لديها خصائص مركبة متباينة. ولذا فإننا نركّز على:

(أ) مجموعة الطرفين النقيضين 1، وتتألف من مجموعتين فرعيتين:
- رأس الأسرة المعيشية غير متعلّم على الإطلاق وتنتمي الأسرة إلى خمس الثروة الأفقر (مجموعة المحرومين 1)؛
- رأس الأسرة المعيشية ذو مستوى تعليم عالٍ وتنتمي الأسرة إلى خمس الثروة الأغنى (مجموعة غير المحرومين 1)؛

(ب) مجموعة الطرفين النقيضين 2، وتتألف من مجموعتين فرعيتين:
- موقع الأسرة المعيشية في الأرياف وحجم الأسرة من 8 أفراد أو أكثر (مجموعة المحرومين 2)؛
- موقع الأسرة المعيشية في المدن وحجم الأسرة يصل إلى 5 أفراد (مجموعة غير المحرومين 2).

كانت التفاوتات المتعلقة بثروة الأسرة المعيشية وتعليم رأس الأسرة المعيشية أكبر من تلك المتعلقة

بموقع الأسرة المعيشية وحجمها. كما كانت التفاوتات في أقل البلدان نمواً ثابتة عموماً أو آخذة بالتزايد بين المجموعتين الفرعيتين. وكما هو مبين في الشكل 2-6، هناك تزايد مذهل في اللامساواة في الحصول على مياه الشرب المأمونة في دولة فلسطين وموريتانيا عبر مجموعة النقيضين 1، بينما انخفضت في معظم البلدان الأخرى. أما فيما يتعلق بمرافق الصرف الصحي المحسّنة، فيبدو أن اللامساواة بين المجموعات الفرعية في أقل البلدان نمواً إما ثابتة أو حتى آخذة بالتزايد، وخاصة فيما يتعلق بثروة الأسرة المعيشية وتعليم رأس الأسرة المعيشية. وفيما يتعلق بمجموعة الطرفين النقيضين 2، يبدو أن اللامساواة في الحصول على مرافق الصرف الصحي لم تتغير بقدر ملحوظ مع الزمن، وإن تكن ازدادت في موريتانيا واليمن.

الشكل 2-6 الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي المحسّنة حسب مجموعة الطرفين النقيضين

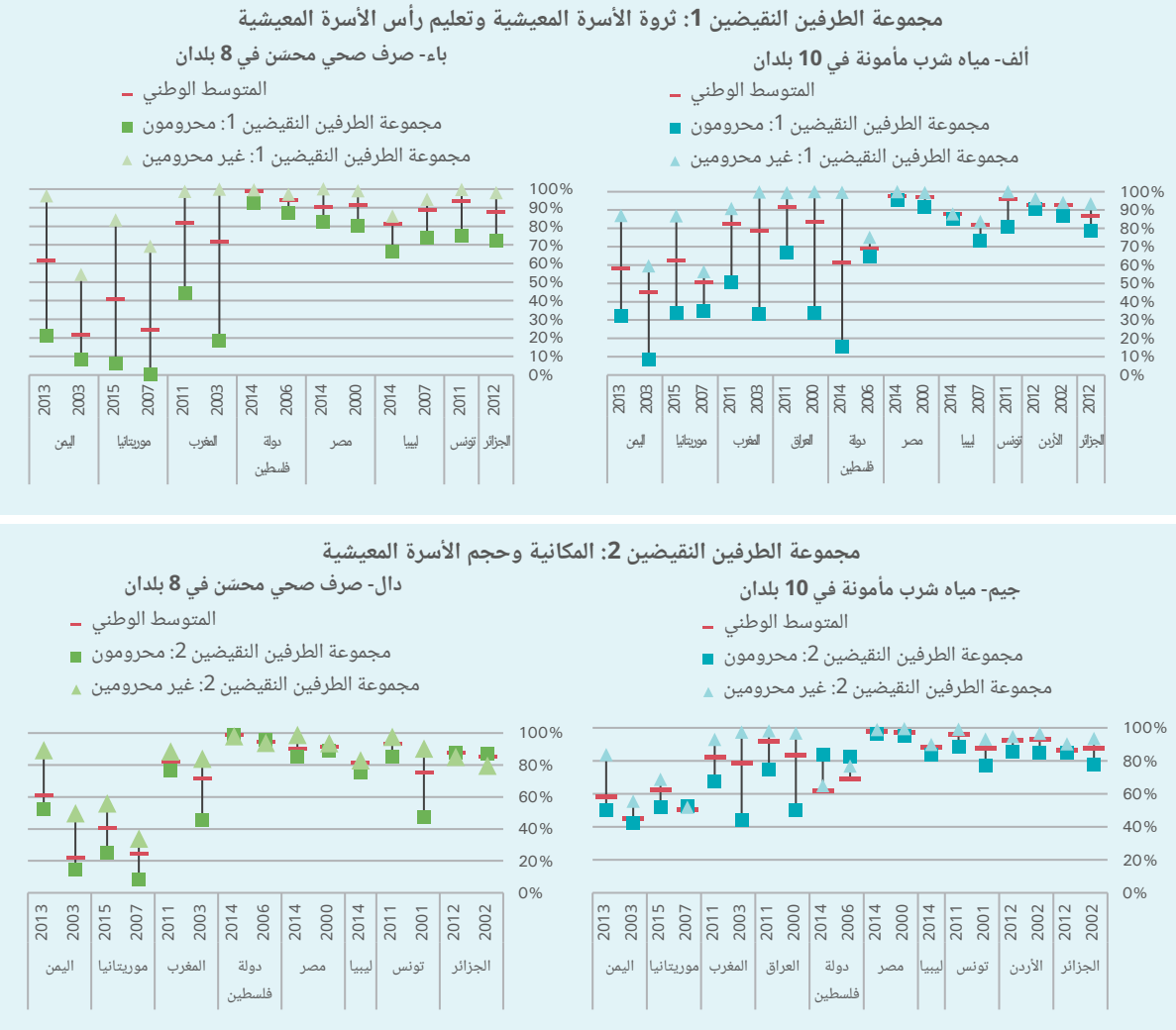

المصدر: حسابات المؤلفين.

2- اللامساواة في الولادة بإشراف قبالة ماهرة

قد يشكّل أحد مقاصد هدف التنمية المستدامة 3، وهو توفر أخصائيين صحيين مهرة (عموماً، أطباء وممرضات وقابلات) أثناء الولادة مقاساً بنسبة الولادات التي يشرف عليها مثل هؤلاء الأخصائيون، وهو أمر ضروري لصحة كل من الأم والمولود، تدخلاً منقذاً للحياة، وهو مؤشر على استخدام نُظم الرعاية الصحية. ويتبع تعريف الأخصائيين الصحيين المهرة التعريفات الوطنية[7]، لكنه عموماً يشمل الأشخاص المدربين على توفير رعاية التوليد المنقذة للحياة، بما في ذلك الإشراف والرعاية والمشورة الضرورية للنساء أثناء الحمل والمخاض وفترة ما بعد الولادة.

حققت عدة بلدان في المنطقة تغطية شبه شاملة للولادة بإشراف قبالة ماهرة، لكن بعضها، لا سيما أقل البلدان نمواً، لم يفعل. فكما يبيّن الشكل 2–7، اليمن هو البلد الذي لديه أدنى تغطية، بينما التغطية شبه شاملة في مجموعة من البلدان (الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين وليبيا).

وفي حين أن هناك أدبيات مستفيضة تتناول الاتجاهات العامة لصحة الأم، قليلة هي الدراسات التي تبحث التفاوتات الاجتماعية-الاقتصادية في الرعاية الصحية للأمومة، خاصة في البلدان العربية. غير أن تلك الأدبيات تشير إلى أوجه لامساواة مستمرة بين الفئات الاجتماعية-الاقتصادية المختلفة. ورغم أن المنطقة شهدت انخفاضاً لافتاً في معدلات وفيات الأمهات وزيادة في إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية للأمهات، إلا أن هذا التقدم قد يخفي أن هناك أوجه لامساواة. وقد درس Rashad and Sharaf (2016) اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية في استخدام رعاية الأمومة في الأردن ومصر واليمن بعد الربيع العربي، فوجدا أن درجة اللامساواة تتفاوت تفاوتاً واسعاً في البلدان الثلاثة وخلصا إلى أن التفاوتات هي في معظمها نتيجة للافتقار إلى الموارد الاقتصادية بين الفقراء وما يرتبط بهذا الافتقار. ويستقصي Khadr (2009) التفاوتات في مؤشرات صحة الأم في مصر، ويرى أنه رغم التقدم الكبير، لا تستفيد النساء في الطبقات الاجتماعية المختلفة على قدم المساواة.

وفي حين حققت عدة بلدان ولادة بإشراف قبالة ماهرة شاملة تقريباً في الأرياف والمدن وتناقصت اللامساواة بين الأرياف والمدن في جميع البلدان، استمرت الفجوات في أقل البلدان نمواً وفي العراق والمغرب.

ويبين الشكل 2–8 الذي يوجز التفاوتات حسب الموقع المكاني أن اللامساواة بين الأرياف والمدن انخفضت في البلدان جميعها، وهي غير موجودة تقريباً في عدة بلدان (الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين وليبيا). غير أنه ما زالت هناك تفاوتات كبيرة في كل من العراق والمغرب وأقل البلدان نمواً، ولا سيما في موريتانيا، حيث كانت الفجوة كبيرة بشكل ملحوظ.

أما تعليم رأس الأسرة المعيشية فهامٌ في أقل البلدان نمواً، بينما لم يكن هناك الكثير من التفاوت في هذا الصدد في البلدان المتوسطة الدخل. ويبين الشكل 2–9 أن تعليم رأس الأسرة المعيشية لم يتسبب باختلافات كبيرة في البلدان التي يرتفع فيها مستوى التنمية. لكن من الواضح أن لدى أقل البلدان نمواً فجوة بين المجموعتين، فقد كان احتمال الولادة بإشراف أخصائيين صحيين مهرة أكبر بـ 1.5 مرة في الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون. وفي كثير من الأحيان يكون رأس الأسرة المعيشية هو صانع القرار الرئيسي فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية الماهرة وقت الولادة (Vallières and others, 2013)، ولذا فإن مستوى تعليم رأس الأسرة هام جداً. وقد انخفضت اللامساواة بين الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون وتلك التي يرأسها غير متعلمين في البلدان جميعاً. وخبر كل من المغرب ومصر أكبر انخفاض.

الشكل 2-7 النسبة المئوية من الولادة بإشراف قبالة ماهرة

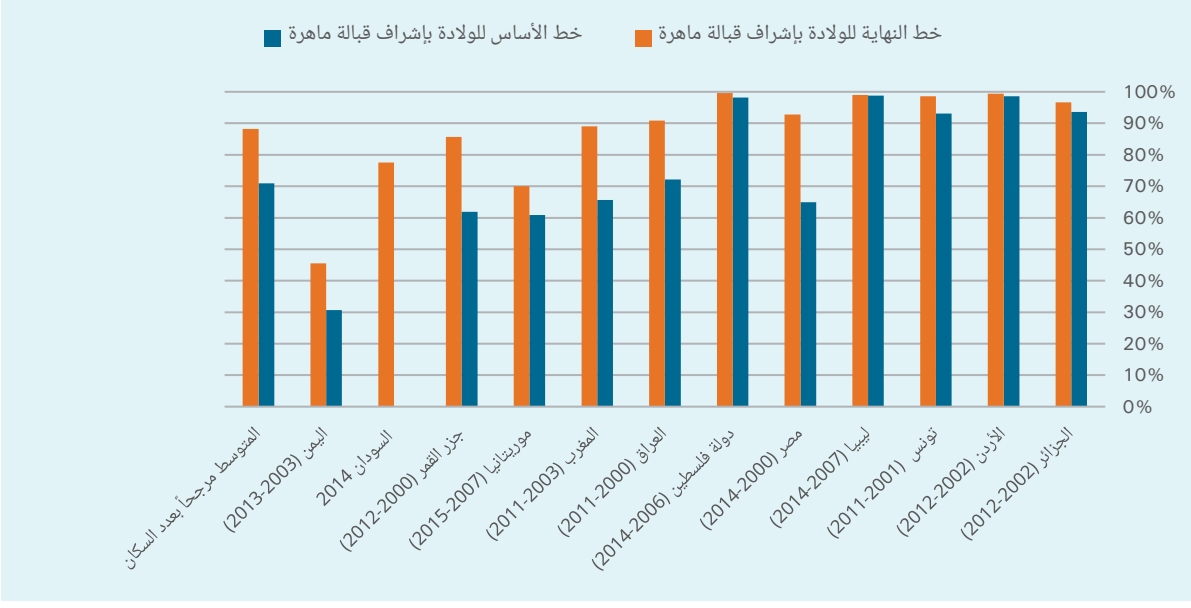

المصدر: حسابات المؤلفين.
ملاحظة: يشمل المتوسط المرجح لعدد السكان المبلَّغ عنه فقط البلدان التي لديها بيانات عبر النقطتين الزمنيتين.

الشكل 2-8 النسبة المئوية للولادة بإشراف قبالة ماهرة حسب نوع المنطقة (مدن-أرياف-مخيمات لاجئين)

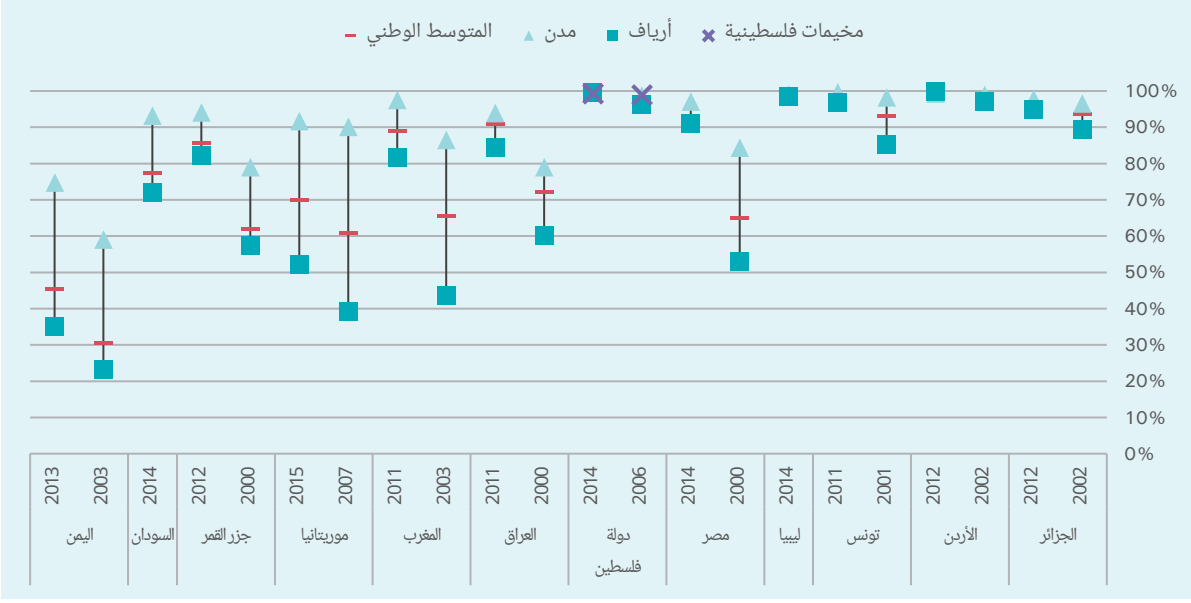

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 2-9 النسبة المئوية للولادة بإشراف قبالة ماهرة حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية

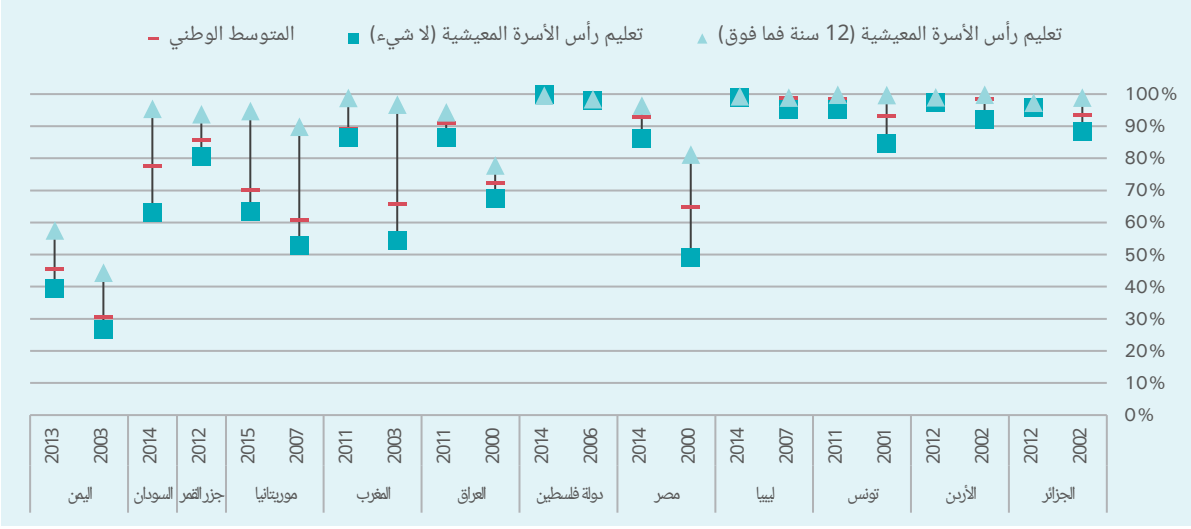

المصدر: حسابات المؤلفين.

وانخفضت أيضاً في البلدان جميعاً التفاوتات في الحصول على الولادة بإشراف قبالة ماهرة بين أغنى خمس وأفقر خمس من السكان. غير أنه ما زالت لدى أقل البلدان نمواً فجوات ملحوظة بين الشريحتين الخمسيتين. كما أن التصنيف حسب خمس الثروة يتماشى أيضاً مع الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية الأخرى. ومرة أخرى، انخفضت اللامساواة في البلدان جميعها، وحقق كل من المغرب واليمن أكبر انخفاض في نسبة الأغنى إلى الأفقر.

ويكشف تفصيل البيانات حسب مجموعتي الطرفين النقيضين فجوات واسعة، خاصة في أقل البلدان نمواً، إذ يبدو أن ثروة الأسرة المعيشية وتعليم رأس الأسرة المعيشية عاملان هامان. ويبين الشكل 2-11 ألف والشكل 2-11 باء أن لدى السودان وموريتانيا واليمن أكبر الفجوات فيما يتعلق بمجموعتي الطرفين النقيضين كلتيهما، في حين كانت الفجوات ضئيلة في البلدان المتبقية، وخاصة تلك التي حققت الحصول شبه الشامل على الولادة بإشراف قبالة ماهرة. وعموماً، كانت أوجه اللامساواة آخذة بالتناقص في معظم البلدان التي لديها بيانات للنقطتين الزمنيتين، ومع ذلك استمرت الفجوات، وخاصة بين مجموعة الطرفين النقيضين 1. ويكشف تحليل النسب أن الفجوات ضمن مجموعة الطرفين النقيضين 2 (موقع الأسرة المعيشية وحجم الأسرة المعيشية) كانت أصغر من الفجوات ضمن مجموعة الطرفين النقيضين 1 (تعليم رأس الأسرة المعيشية وثروة الأسرة المعيشية).

إجمالاً، حقق كل من مصر والمغرب وموريتانيا انخفاضاً كبيراً في اللامساواة. وفي حالة مصر، يشير Assaf and others (2017) إلى حدوث تغير كبير في نظام الرعاية الصحية المصري في العقد السابق، إذ تضاعفت حصة الفرد الواحد من الإنفاق الحكومي على الصحة ثلاث مرات من 14 دولاراً إلى 47 دولاراً، لكن معظم النفقات ما يزال من الأموال الشخصية، وتشير التقديرات أيضاً أن لدى 8 في المائة فقط ممن كن أو ما زلن متزوجات شكل ما من أشكال التأمين الصحي. ويشير Rashad and Sharaf (2016) أيضاً أن التحسينات الكبيرة في رعاية الأمومة نجمت

أساساً عن زيادة استخدام مرافق الرعاية الصحية الخاصة. كما وجد Rashad and Sharaf (2015) أن الاعتماد على مقدمي الرعاية الصحية الخاصة يدفع الأسر المعيشية إلى الفقر والفقر المدقع.

الشكل 2-10 النسبة المئوية للولادة بإشراف قبالة ماهرة حسب خمس الثروة

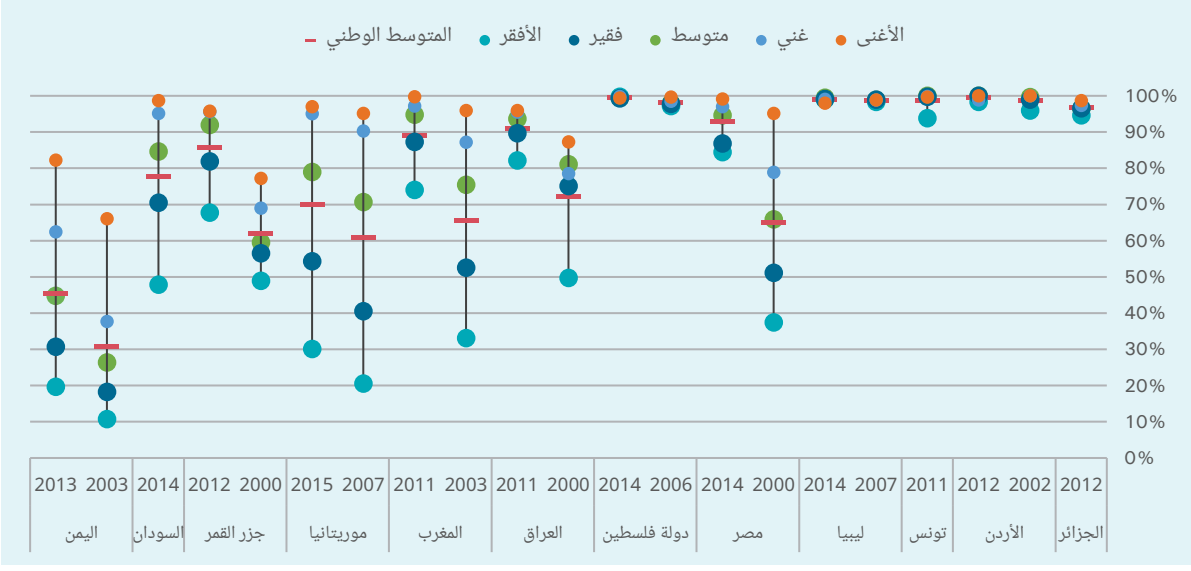

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 2-11 النسبة المئوية للولادة بإشراف قبالة ماهرة حسب مجموعة الطرفين النقيضين

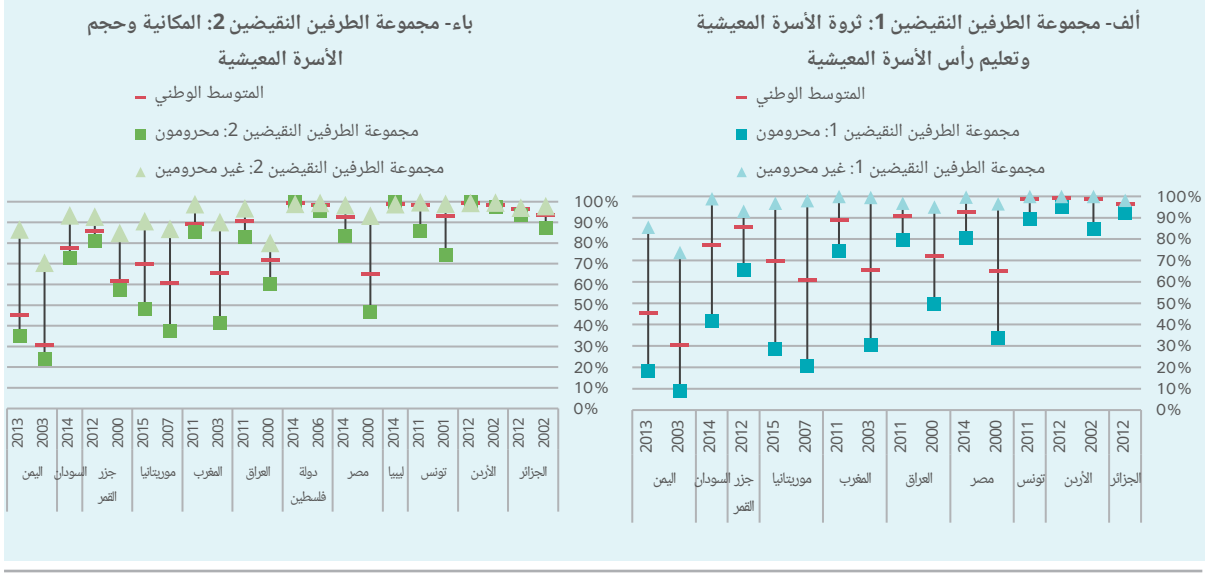

المصدر: حسابات المؤلفين.

الإطار 2-1 استخدام مؤشر التركيز ومنحنى التركيز لتقييم اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية في الصحة

اختبار الفارق عن خط المساواة

عند رسم منحنى تركيز الصحة، قد يتساءل المرء ما إذا كان هذا المنحنى يختلف كثيراً عن الخط القطري، خط 45 درجة الذي يعني المساواة التامة. ويشرح Khaled and others , 2018)، أن وجود مؤشر تركيز يساوي الصفر لا يعني بالضرورة أنه ليست هناك حسب مؤشر الصحة المعني لامساواة اجتماعية-اقتصادية[أ]. فللتأكد من ذلك يتطلب التحقق من أنه ليس لمنحنى التركيز جزء يختلف عن خط المساواة اختلافاً كبيراً.

مقارنة منحنيات تركيز الصحة

بالإضافة إلى مقارنة مؤشرات التركيز، يمكن رصد تطورات اللامساواة الاجتماعية -الاقتصادية في الصحة بمقارنة منحنيات تركيز الصحة. ويبرهن Makdissi and Yazbeck (2014) أنه إذا لم يتقاطع منحنيا تركيز الصحة الاثنان، فإن اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية في الصحة ستكون أدنى حسب أي مؤشر للامساواة الاجتماعية-الاقتصادية في الصحة يعتمد على الرتبة في الفئة السكانية التي يكون منحناها أعلى. ويعني ذلك أن من المستحيل إيجاد نموذج رياضي للمؤشر من شأنه أن يعكس النتيجة. وعلاوة على ذلك، النتيجة متينة ولا تعتمد على الشكل الرياضي المحدد المختار للمؤشر، كما قد يكون الحال لدى الإبلاغ عن تغيير في مؤشر تركيز الصحة. ولأخذ تغايُر أخذ العينات بالاعتبار، يقترح Khaled, Makdissi and Yazbeck (2018) طرقاً لاختبار هذه الحالات المهيمنة. وتتألف هذه الاختبارات الإحصائية من تقييم ما إذا كانت هناك بعض مسافات حيث أحد المنحيين أعلى بكثير من الآخر، بينما لا يحدث العكس بالنسبة لأي مسافة أخرى. وقد اخترنا لهذه الاختبارات مستوىً إحصائياً ذا دلالة قدره 5 في المائة.

تطبيق مؤشر إنجاز الصحة

يحاجج Wagstaff (2002) أن صانعي السياسات مهتمون بتحسين متوسط نواتج الصحة وفي الوقت نفسه خفض اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية في الصحة. وفي هذا السياق، قد يكون مجرد تقييم التغيُرات في أوجه اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية الصحة مضللاً من منظور صنع السياسات. ويقترح Wagstaff وضع مؤشر إنجاز للصحة يمثل في آن معاً مستوى الصحة المتوسط وتوزيع الصحة الاجتماعي-الاقتصادي. ولتوضيح مفهوم إنجاز الصحة بيانياً، يمكن استخدام منحنى تركيز الصحة المعمم وهو منحنى تركيز الصحة مضروباً بمتوسط حالة الصحة. ويبين Makdissi and Yazbeck (2014) أنه إذا ما قورنت منحنيات تركيز الصحة المعمَمة لتوزيعين إثنين وكان أحد المنحيين واحد فوق الآخر، يكون إنجاز الصحة أعلى للفئة السكانية ذات المنحنى الأعلى. وإذا كان هناك اهتمام بمتغير يمثل العجز في الصحة، تكون النتيجة حينئذ هي نفسها: العجز أعلى للفئة السكانية ذات منحنى التركيز المعمم الأعلى. وفي هذا السياق، يدل انخفاض في المنحنى أن هناك تحسّناً سياساتياً. كما يقدم Khaled, Makdissi and Yazbeck (2018) أيضا منهجية تمثل متغيّريّة أخذ العينات لهيمنة منحنيات التركيز المعممة.

أ. في مرفق بورقتهم، يقدم Khaled and others (2018) مثالاً مثيراً للاهتمام لـ 10 أشخاص يبلغ مؤشر تركيز الصحة لهم الصفر رغم وجود لامساواة اجتماعية-اقتصادية في الصحة فيما بينهم.

إن مؤشر التركيز (CI)، الذي يمكن بناؤه إذا ما توفر مؤشر الثروة، هو أداة تُستخدم على نطاق واسع لتقييم اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية. ويشمل العديد من مسوح الأسر المعيشية المتوفرة معلومات عن أصول الأسر المعيشية يمكن استخدامها لوضع مؤشر للثروة يصنف الأسر المعيشية وفقاً للثروة النسبية. ويمكن استخدام منحنى التركيز (CC)، مع مؤشر التركيز المتعلق به لقياس درجة اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية، لا سيما في المتغيرات الصحية (O'Donnell and others, 2008). ويصنف منحنى التركيز العينة المعنية حسب الوضع الاجتماعي-الاقتصادي. يبدأ المحور الأفقي بالأفقر ويمضي عبر توزيع الثروة إلى الأغنى، ثم يلخص مؤشر التركيز حجم اللامساواة وهو يعرَف بأنه ضعف المنطقة التي تقع بين منحنى التركيز وخط المساواة (خط 45 درجة). ويقدم الإطار 2–1 والإطار 2–2

مثالاً بيانياً لمنحنى التركيز للولادة بإشراف قبالة ماهرة وللتقزّم. وينبغي أن يكون متغير الناتج الصحي مقاساً على أساس النسب دون حد أعلى. غير أن متغيرات الصحة تقاس في كثير من الأحيان كمتغيرات ترتيبية أو كمية ويغلب أن يوضع لكل من هذه المتغيرات حدّ أعلى، ما تترتب عليه محدوديات عدة، لا سيما عند محاولة إجراء مقارنات بين البلدان[8]. وللتبسيط، يشير التحليل هنا إلى سالب مؤشر التركيز للمؤشرات التي تشير إلى اعتلال الصحة، كي يكون مؤشر التركيز دائماً إيجابياً وأن تنعكس اللامساواة الأعلى في قيمة أعلى.

ويشير مؤشر التركيز أن اللامساواة في الحصول على خدمات الولادة بإشراف قبالة ماهرة انخفضت في معظم البلدان ويؤكد كذلك الزيادة في النسبة المئوية للولادات بإشراف قبالة ماهرة وأيضاً الانخفاض في اللامساواة. ويبين الشكل 2–12 متوسط معدلات التغيُّر السنوي في النسبة المئوية للولادة بإشراف قبالة ماهرة وسالب مؤشر التركيز مع الزمن. ويبدي معظم البلدان التي تتوفر عنها معلومات لنقطتين زمنيتين عن دليل الثروة وعن المؤشر تحسينات كبيرة في تغطية الرعاية قبل الولادة. وتمشياً مع التغيُّرات التلخيصية للنسب، يؤكد مؤشر التركيز (المُعمّم) الزيادة في النسبة المئوية للولادات بإشراف قبالة ماهرة والانخفاض في اللامساواة. وفي المغرب، كان التقدم في تضييق الفجوات بين الفئات المختلفة كبيراً. وكانت السياسات التي نفذتها الحكومة المغربية في السنوات الأولى من القرن الحالي قد أعطت الأولوية لصحة الأم (Assaf and others, 2017)، وينعكس ذلك في تحليلنا. ويرتبط التقدم الكبير في الولادة بإشراف قبالة ماهرة في المغرب جزئياً بتفعيل وتوسيع استخدام القابلات واستخدام الممرضات-القابلات كمشرفات على الولادة، فضلاً عن برنامج تنفذه الحكومة يمكّن النساء المغربيات جميعاً من الولادة دون تكلفة في أي مستشفى (Lerberghe and others, 2014; Assaf and others, 2017) ويؤكد تحليل إحصائي تفصيلي (الإطار 2–2) انخفاض اللامساواة في الولادة بإشراف قبالة ماهرة، ما يشير إلى انخفاض واضح في الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية للبلدان الأربعة.

الشكل 2-12 متوسط معدل التغيُّر السنوي في الولادة بإشراف قبالة ماهرة ومؤشر التركيز

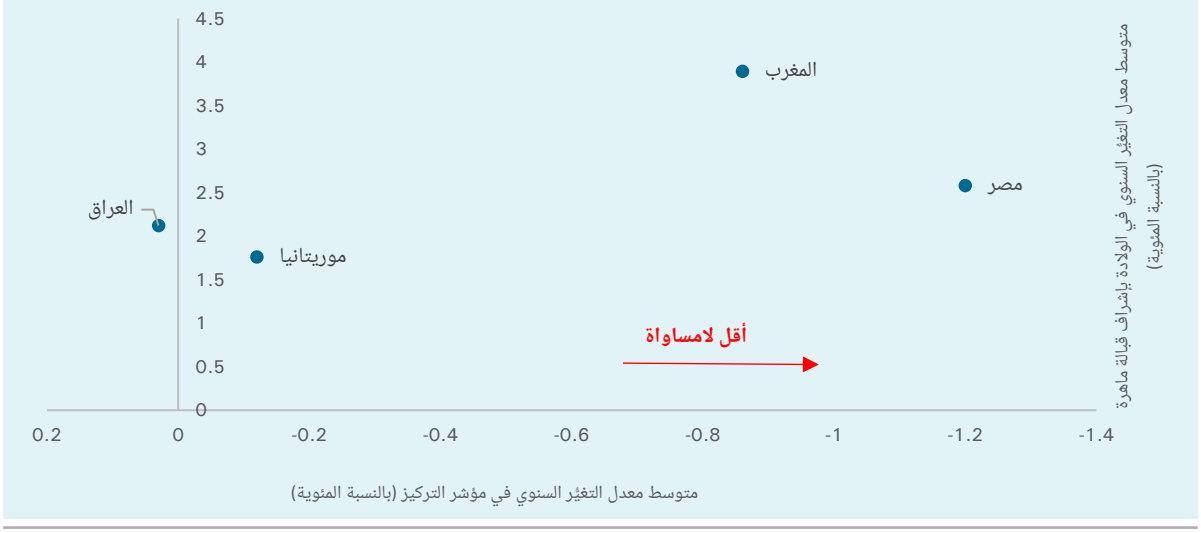

المصدر: حسابات المؤلفين.

الإطار 2-2 استخدام مؤشر التركيز ومنحنى التركيز لتقييم اللامساواة في الولادة بإشراف قابلة ماهرة

فيما يتعلق بالولادة بإشراف قابلة ماهرة، تتوفر البيانات لكل من العراق ومصر وموريتانيا والمغرب. ولهذه البلدان جميعاً، يختلف منحنى تركيز الولادة بإشراف قابلة ماهرة عن خط اللامساواة اختلافا ذا دلالة إحصائياً. ويعني ذلك أن هناك لامساواة اجتماعية-اقتصادية في توزيع الولادة بإشراف قابلة ماهرة في هذه البلدان جميعها. ولتوضيح ذلك، تعطي منحنيات التركيز (الشكل 2–13) ومنحنيات التركيز المعممة (الشكل 2–14) في حالة المغرب فيما يتعلق بالولادة بإشراف قابلة ماهرة صورة جيدة جداً تتأكد لدى إجراء الاختبارات الإحصائية عند مستوى دلالة يبلغ 5 في المائة. ويقدم المرفق التقني رسوماً بيانية للبلدان الثلاثة الأخرى.

الشكل 2-13 منحنى تركيز الصحة المعمم (المغرب، 2003-2011)

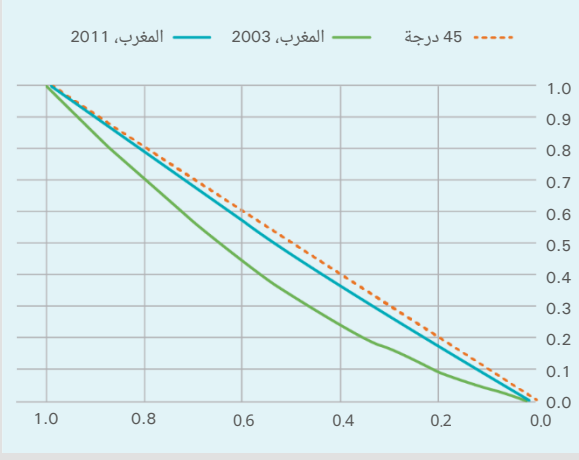

الشكل 2-14 اختبار الفارق عن خط المساواة (المغرب، 2003-2011)

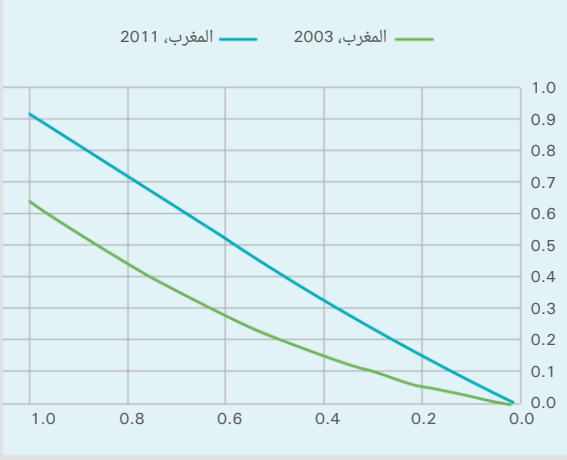

المصدر: حسابات المؤلف.

هناك انخفاض واضح في اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية في الصحة فيما يتعلق بالولادة بإشراف قابلة ماهرة في البلدان الأربعة جميعها. وتصح هذه النتيجة لأي مؤشر اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية في الصحة يعتمد على الرتبة. وهناك أيضاً زيادة في إنجاز الصحة فيما يتعلق بالولادة بإشراف قابلة ماهرة، وتصح هذه النتيجة أيضاً لأي مؤشر لإنجاز الصحة معتمد على الرتبة.

جيم- نواتج صحة الطفل - معدل وفيات الرضع

من الضروري التركيز على الأطفال عند دراسة اللامساواة في نواتج الصحة، لأن لمرحلتي الرضاعة والطفولة المبكرة آثار تدوم مدى الحياة على جوانب متعددة تتعلق بالصحة والرفاه في وقت لاحق من حياتهم ولأنهما تشكلان عاملاً هاماً محدداً للحركية الاجتماعية. وتشير الأدلة بتزايد أن العائدات على الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة تتجاوز الاستثمار في التعليم والرفاه في مراحل الحياة اللاحقة (Heckman, 2017). وثمة بحوث تشير أيضاً أن اللامساواة في الوضع الاجتماعي-الاقتصادي تحدد رفاه الطفولة وانتقال أشكال الحرمان بين الأجيال (Aizer and Currie, 2014; Cabieses, Pickett and Wilkinson, 2016). وبالإضافة إلى ذلك، يجد

(2014) Ravallion أن الأطفال والشباب ممن يعيشون ظروفاً معيشية سيئة (من مثل السكن غير اللائق وتدني نوعية الرعاية وعدم كفاية الغذاء) هم أكثر عرضة للمعاناة من ضعف في التنمية البشرية.

معدل وفيات الأطفال مؤشر هام على المستوى العام لصحة الطفل ونمائه. في الأيام الـ 28 الاولى من الحياة (الدورة الوليدية)، يكون خطر الموت هو الأعلى. وللحيلولة دون الوفيات خلال هذه الفترة، من الضروري تحسين نوعية الرعاية قبل الولادة والرعاية وقت الولادة والرعاية بعد الولادة للأمهات ومواليدهن الجدد. وتعود الوفيات في الدورة الوليدية بشكل رئيسي إلى الولادة المُبتَسَرة أو المضاعفات أو العدوى أثناء الولادة. وبعد الأيام الـ 28 الاولى وخلال السنوات الخمس الأولى من الحياة، الأسباب الرئيسية للوفاة هي الالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا. غير أن سوء التغذية هو العامل الأساسي الذي يسهم في جعل الأطفال أكثر عرضة للإصابة بالأمراض الحادة. (UN Inter-agency Group for Child Mortality Estimation, 2017). وقد كان مرمى الهدف 4 من الأهداف الإنمائية للألفية خفض وفيات الأطفال بنسبة الثلثين بين عامي 1990 و2015، وحدد مقصد الهدف 3-2 من أهداف التنمية المستدامة وضع نهاية بحلول عام 2030 لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها. ويحلل هذا الفصل معدلات وفيات الرضع في أنحاء المنطقة العربية، وتعرّف وفيات الرضع بأنها احتمال الوفاة قبل السنة الأولى من الميلاد، ويعرّف معدل وفيات الرضع بأنه عدد الوفيات لكل 1,000 ولادة حية.

كما هو مبين في الشكل 2–15، حققت المنطقة العربية انخفاضاً هائلاً في معدلات وفيات الرضع. غير أن Iqbal and Kiendrebeogo (2014) يشيران أن أداء بعض البلدان كان أفضل من أداء غيرها وأن هذه الاختلافات ترتبط بظروف البلد ومؤسساته وسياساته. وفي عينتنا المكونة من 12 بلداً عربياً، سجّلت هذه البلدان جميعها انخفاضاً في المعدلات، وسجلت ليبيا أدنى مستوى بينها. أما من تبقى من غير البلدان الأقل نمواً، فقد كانت معدلاتها معتدلة إلى حدّ ما وتراوحت بين 15 و26، باستثناء العراق. وكان التقدم الأكبر في ليبيا ومصر إذ انخفضت المعدلات إلى النصف تقريبا. وعموماً، انخفضت المعدلات في كافة البلدان غير تلك الأقل نمواً انخفاضاً كبيراً على مدى الفترات التي نُظر فيها.

وفي معظم البلدان التي خضعت للدراسة، كانت معدلات وفيات الرضع أعلى في الأرياف منها في المدن. ويبين الشكل 2–16 أن لدى البلدان جميعها، خلا الأردن ودولة فلسطين، معدلات وفيات رضع أعلى في الأرياف، وكانت أكبر الفجوات في تونس وجزر القمر. وفيما يتعلق بالاتجاه الزمني، تمكن الأردن من سد الفجوة، بينما ظلت الفجوات ثابتة في البلدان الأربعة المتبقية التي تتوفر عنها بيانات لنقطتين زمنيتين، رغم أن معدل وفيات الرضع انخفض.

كانت الفجوات فيما يتعلق بالمستوى التعليمي لرأس الأسرة المعيشية معتدلة إلى حد ما في البلدان التي ترتفع فيها معدلات وفيات الرضع، مثل جزر القمر والعراق، في حين كانت لدى البلدان التي تنخفض فيها معدلات وفيات الرضع فجوات أكبر. فمثلاً، في كل من تونس ودولة فلسطين، معدل وفيات الرضع في الأسر المعيشية التي لم يتلقَ رأسها أي تعليم على الإطلاق أعلى بأكثر من الضعف منه للأسر التي تلقى رأسها 12 سنة من التعليم على الأقل (الشكل 2–17). ومن حيث الاتجاه الزمني، رغم أن المعدل انخفض في كل من الأردن ودولة فلسطين وليبيا، ازدادت اللامساواة بين الشريحتين. وخبرت تونس، وبدرجة أقل الجزائر ومصر، انخفاضاً في معدل وفيات الرضع إلى جانب انخفاض في اللامساواة.

الشكل 2-15 معدل وفيات الرضع

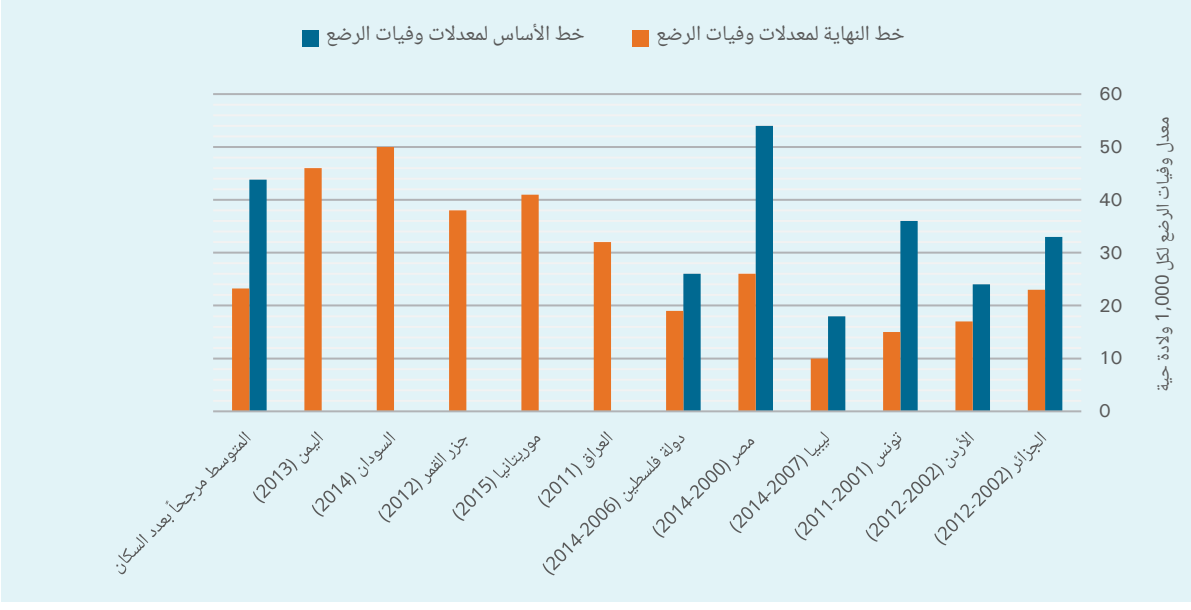

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: يشمل المتوسط المرجح لعدد السكان المبلغ عنه فقط البلدان التي لديها بيانات عبر النقطتين الزمنيتين.

الشكل 2-16 معدل وفيات الرضع حسب نوع المنطقة (مدن-أرياف-مخيمات لاجئين)

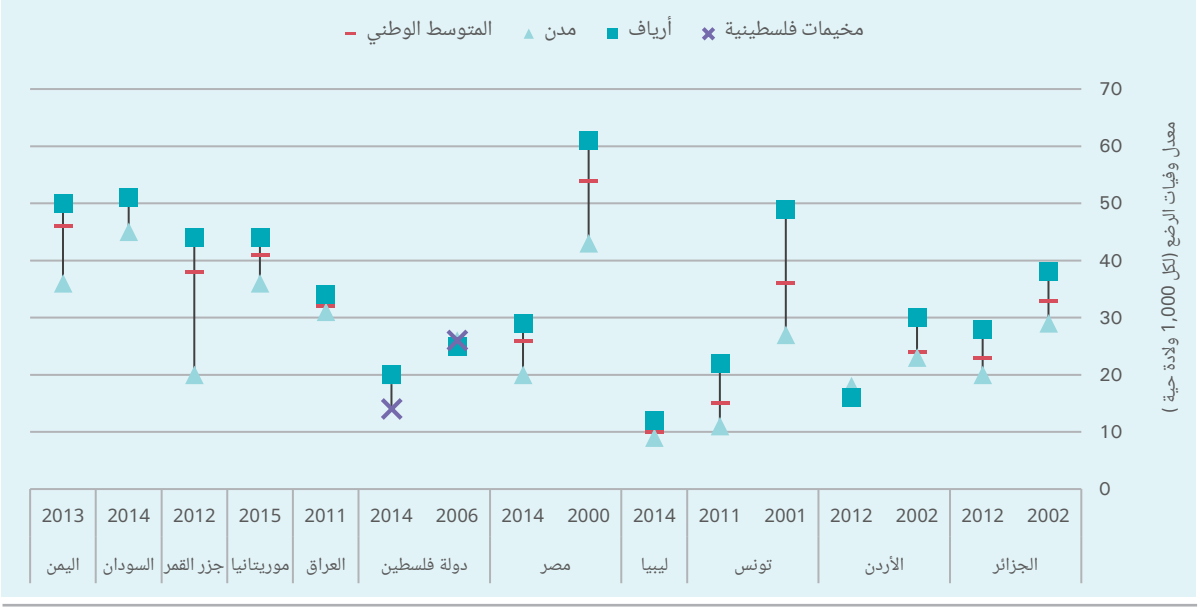

المصدر: حسابات المؤلفين.

وكما هو مبين في الشكل 2-18، رغم الانخفاض العام في معدل وفيات الرضع في البلدان التي بُحثت جميعاً، لم يسجل من البلدان غير مصر وحدها انخفاضاً ملحوظاً في اللامساواة بين أفقر وأغنى خمس من السكان؛ أما في كافة البلدان الأخرى التي لديها بيانات لنقطتين زمنيتين، فقد ازدادت اللامساواة، كما في الأردن مثلاً.

الشكل 2-17 معدل وفيات الرضع حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية

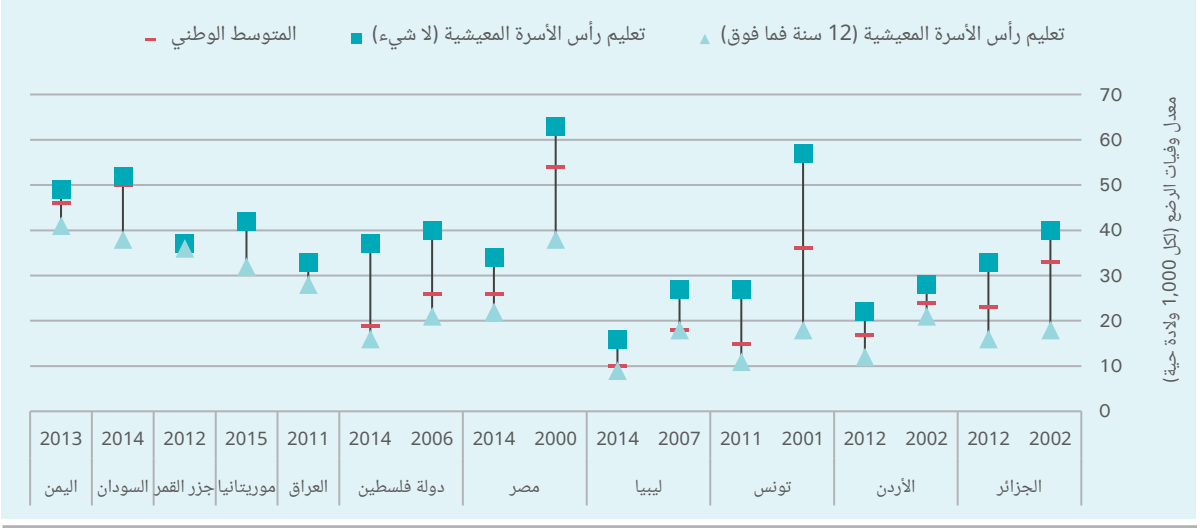

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 2-18 معدل وفيات الرضع حسب خُمس الثروة

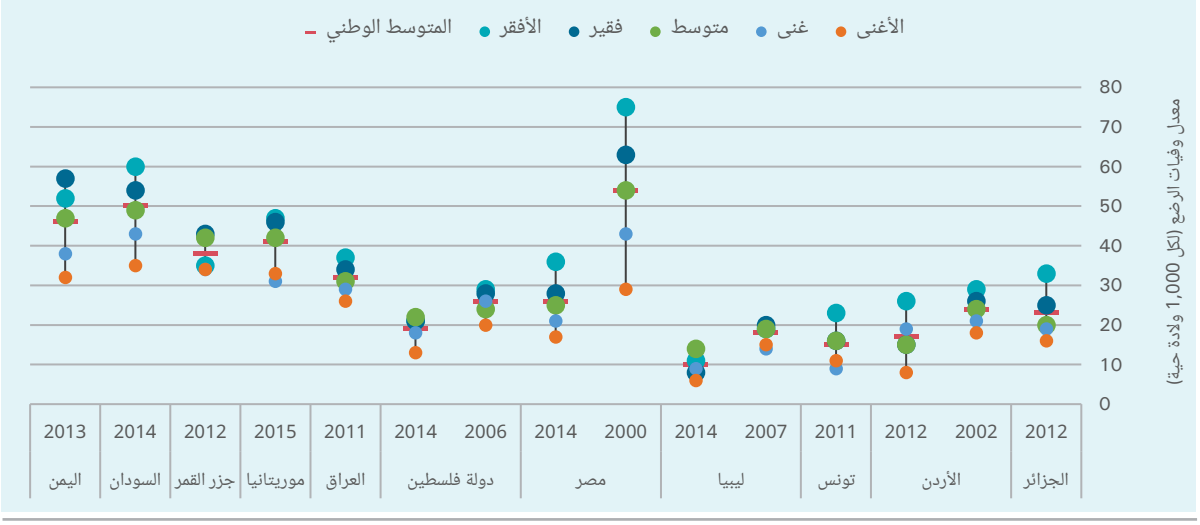

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: ليست البيانات كافية لتحديد الاتجاه الزمني إلا لعدد قليل من البلدان فقط، لأن ذلك يتطلب من الموارد ما يكفي لحساب مؤشر الثروة وتاريخ الولادة الكامل.

دال- صحة الطفل - سوء التغذية في المنطقة العربية

على مدى العقود القليلة الماضية، خبرت المنطقة العربية العديد من التغيُّرات في التنمية البشرية وحققت تقدماً. غير أن النقص في التغذية والمغذيات الصغرى ما زال يشكّل تحدياً في عدد من البلدان. ورغم تناقص حالات سوء التغذية المزمن (التقزّم)، أخذ في التفاقم انتشار الأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي، كالسمنة والسكري. وتخبُر بلدان مختلفة تحوّلاً في التغذية يتسم بزيادة استهلاك الأغذية غير الصحية، مقترنةً بزيادة انتشار الوزن الزائد، وخاصة في البلدان المتوسطة-إلى-المنخفضة الدخل. ويمكن تصنيف البلدان الـ 12 التي خضعت للتحليل إلى ثلاث مجموعات رئيسية وفقاً لوضعها التغذوي: البلدان التي تمر بمرحلة متقدمة من الانتقال التغذوي، كتونس والجزائر؛ والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في التغذية، كالأردن وجزر القمر ودولة فلسطين وليبيا ومصر والمغرب؛ والبلدان التي لديها نقص كبير في التغذية أو تمر بحالات طوارئ معقدة، كالسودان والعراق واليمن (WHO EMRO, 2011). ويؤثر التحول التغذوي على عدد متزايد من البلدان وعلى الفئات الاجتماعية-الاقتصادية ضمن البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، لنوعي سوء التغذية كليهما، أي نقص التغذية والتغذية المفرطة، تأثير كبير على الرعاية الصحية العامة، كما على النُظُم الاجتماعية-الاقتصادية.

والمقاييس الثلاثة الأكثر شيوعاً لقياس الجسم البشري المستخدمة لتقييم الوضع التغذوي للأطفال هي:

- التقزّم (انخفاض الطول نسبة إلى السن)، الذي يعكس سوء تغذية مزمن؛
- الهزال (انخفاض الوزن نسبة إلى الطول)، الذي يعكس سوء تغذية حاد؛
- نقص الوزن (انخفاض الوزن نسبة إلى السن)، وهو مقياس غير مباشر لسوء التغذية العام.

وفي حين يمكن علاج الهزال ونقص الوزن، فإن لسوء التغذية المزمن (التقزّم) في مرحلة الطفولة المبكرة آثار شديدة لا رجعة فيها، فضلاً عن زيادة احتمال وفاة الأطفال جراء التعرض لالتهابات شائعة وزيادة تواتر الإصابة بالالتهابات وشدتها، ما يساهم في تأخر التعافي (UNICEF, 2018). وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط سوء التغذية المزمن بضعف القدرة الإدراكية وانخفاض الأداء المدرسي والأداء في العمل (United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2018). ونقص التغذية مسؤول تقريباً عن نصف وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ويترجم ذلك إلى فقدان حوالي 3 ملايين من صغار السن حياتهم في السنة (International Food Policy Research Institute, 2016). وينظر التحليل التالي فقط في اللامساواة في التقزّم مع الزمن، لأن الإصابة به لا رجعة فيها ولها آثار مدى الحياة. أما التحليل المفصّل للهزال ونقص الوزن فهو خارج نطاق هذا التقرير.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك شكل آخر لسوء التغذية هو زيادة الوزن (زيادة الوزن نسبة إلى الطول) الناجمة عن متناول من الطاقة يتجاوز احتياجات الطفل.

سيحلل هذا القسم أولا انتشار التقزّم ثم انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال، مع الأخذ بالاعتبار المستويات والاتجاهات عبر نقطتين زمنيتين. وبعد ذلك، يصنّف الانتشار حسب عدد من الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية، من مثل نوع منطقة الإقامة وتعليم رأس الأسرة المعيشية وخُمس الثروة والأسر المعيشية التي تستوفي معايير مشتركة. ويقدم المرفق التقني لمحة عامة عن مصادر البيانات وعن السنوات التي نظر فيها.

1- نواتج صحة الطفل - سوء التغذية المزمن (التقزّم)

إجمالاً، خلال الفترات التي جرى النظر فيها، انخفض انتشار التقزّم في البلدان جميعاً باستثناء موريتانيا وليبيا. ويشير الشكل 2-19 أن معظم البلدان سجّل انخفاضاً في الانتشار، إذ انخفض المتوسط الإقليمي (مرجحاً بعدد السكان) من 29.5 في المائة في المسوح التي تشكل خط الأساس إلى 23.4 في المائة[9]. غير أن عدداً قليلاً من البلدان لا يتبع هذا الاتجاه؛ فقد ارتفع الانتشار في مصر باطراد نسبياً مع الزمن، بينما ازداد في موريتانيا وليبيا.

سجّلت الجزائر أكبر تحسن، إذ انخفض انتشار التقزّم فيها بأكثر من النصف، أما في اليمن فيعاني سوء التغذية كل طفل من اثنين تقريباً، ويرجح أن يكون هذا الوضع قد ازداد سوءاً بسبب النزاع الراهن في البلاد. وكانت أعداد التقزّم في اليمن حتى عام 2013 تنخفض مع الزمن. ويشير Qirbi and Ismail (2017) إلى أنه قبل اندلاع النزاع ورغم نظام الرعاية الصحية الهش الذي يعتمد على النفقات الشخصية، كانت هناك تحسينات في بعض النواتج الصحية. ولكن في آذار/مارس 2015، بدأت النواتج الصحية، كالعمر المتوقع، في الانخفاض، ومنذ ذلك الحين ارتفعت مستويات سوء التغذية ووفيات الأطفال. وتفيد تقارير "اليمن 2017: نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية" عن معاناة 3.3 مليون طفل وحامل أو مرضعة لسوء تغذية حاد، بما في ذلك 462,000 طفل دون سن الخامسة يعانون سوء تغذية حاداً. ويشكل ذلك زيادة قدرها 63 في المائة في سوء التغذية منذ أواخر عام 2015 (Food Security Information Network, 2017).

الشكل 2-19 انتشار اتجاه التقزّم في الفترة، 2000-2015

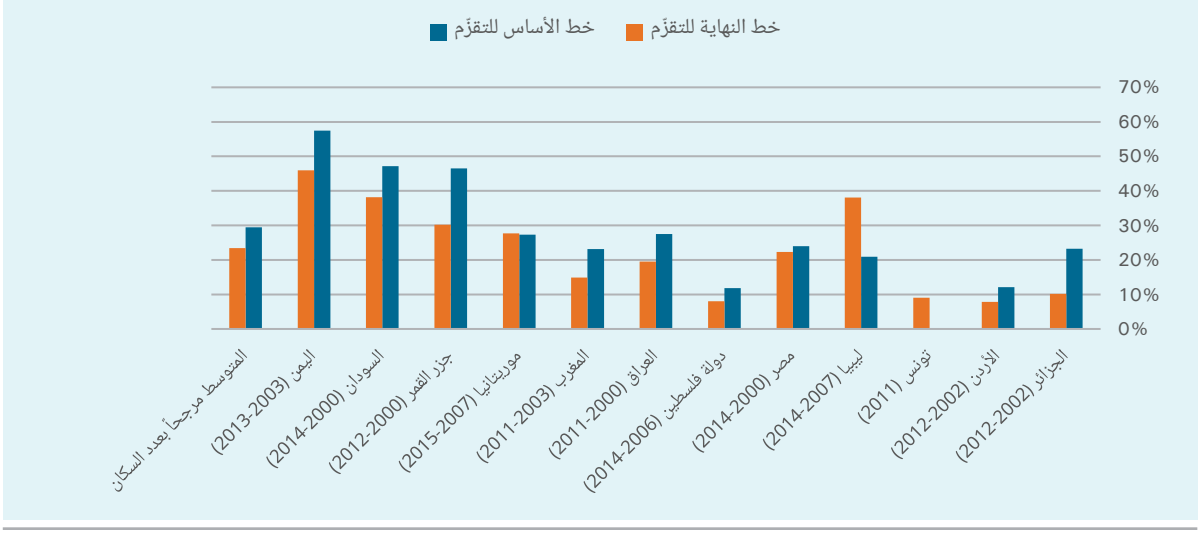

المصدر: حسابات المؤلفين.
ملاحظة: يشمل المتوسط المرجح لعدد السكان المبلَّغ عنه فقط البلدان التي لديها بيانات عبر النقطتين الزمنيتين.

والتفاوتات بين الأرياف والمدن صغيرة في معظم البلدان المتوسطة الدخل، أما في البلدان الأقل نمواً فيرتفع معدل وقوع التقزُّم في الأرياف والفجوات بين الأرياف والمدن أكبر، كما أنها مستمرة. ويعرض الشكل 2–20 الانتشار حسب نوع المنطقة، ويبيّن أنه في معظم البلدان عدا البلدان الأقل نمواً لم يكن هناك سوى فارق ضئيل جداً بين الأرياف والمدن، باستثناء المغرب حيث كان احتمال تقزّم الأطفال في الأرياف أكبر بـ 2.3 مرة مما في المدن. وتتماشي هذه النتائج مع النتائج العالمية التي تشير أن معدلات التقزّم أقل في المتوسط في المدن مما في الأرياف. غير أن البحوث تشير أيضاً أن اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية أعلى في المدن (Van de Poel, O'Donnell and Van Doorslaer, 2007). مقابل ذلك، كان المعدل للأطفال في المدن في كل من دولة فلسطين ومصر أعلى. ويبين تحليل الاتجاهات أن الفجوات ازدادت في معظم البلدان الأقل نمواً (باستثناء جزر القمر) وفي المغرب.

كما في التفاوتات المكانية، هناك تفاوتات صغيرة في معظم البلدان المتوسطة الدخل بين الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون والأسر المعيشية التي يرأسها غير متعلمين. غير أن تحليل الاتجاهات يبيّن وجود فجوات مستمرة بل ومتزايدة في أقل البلدان نمواً. ويبين الشكل 2–21 انتشار التقزّم حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية، ويشير إلى زيادة في اللامساواة بين المجموعتين مع الزمن. ومن اللافت أن هناك في دولة فلسطين أيضاً تزايد كبير في التقزّم في الأسر المعيشية التي يرأسها غير متعلمين. وتعليم الوالدين عامل هام في تحسين نواتج صحة الطفل. ويركّز التحليل الحالي، بدلاً من التركيز على تعليم الأم فقط، على التحصيل التعليمي لرأس الأسرة المعيشية، الذي يحتمل أن يؤثر بارتفاع منزلته في الأسرة على سلوك الأم، وبالنتيجة على النواتج للطفل (Daoud and others, 2017).

الشكل 2–20 انتشار التقزّم حسب نوع المنطقة (مدن-أرياف-مخيمات لاجئين)

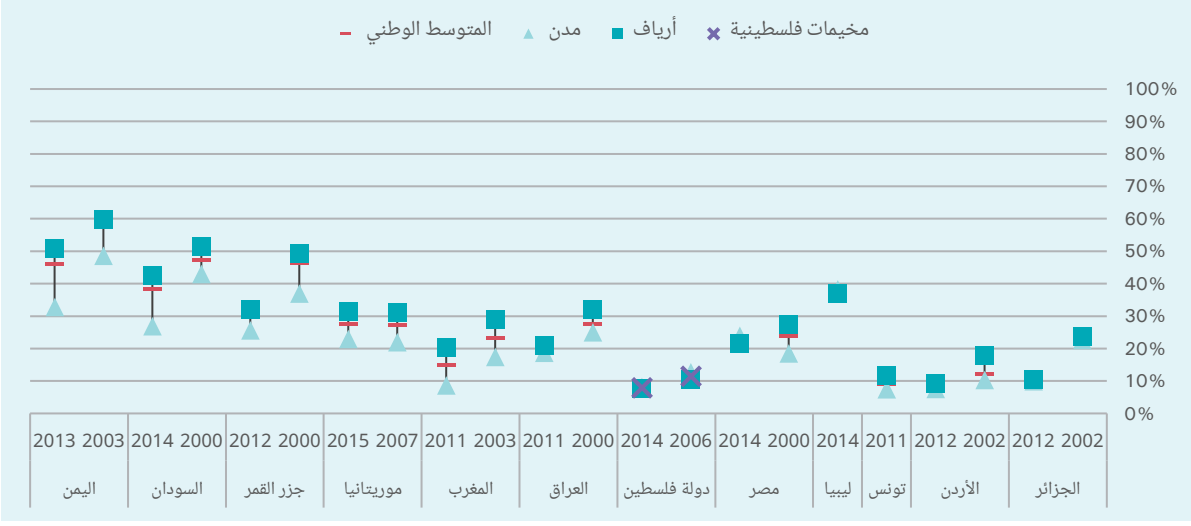

المصدر: حسابات المؤلفين.

كانت التفاوتات صغيرة بين أخماس الثروة في البلدان المتوسطة الدخل، لكنها أكبر في أقل البلدان نمواً. ومرة أخرى، ازدادت مع الزمن الفجوات بين أفقر وأغنى خمس من السكان في عدد من أقل البلدان نمواً. وفي البلدان المتوسطة الدخل، كتونس ودولة فلسطين ومصر، كان التفاوت في التقزّم قليلاً بين أخماس الثروة، بينما كانت التفاوتات واضحة ومتزايدة في كل من جزر القمر والسودان واليمن.

الشكل 2-21 انتشار التقزّم حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية

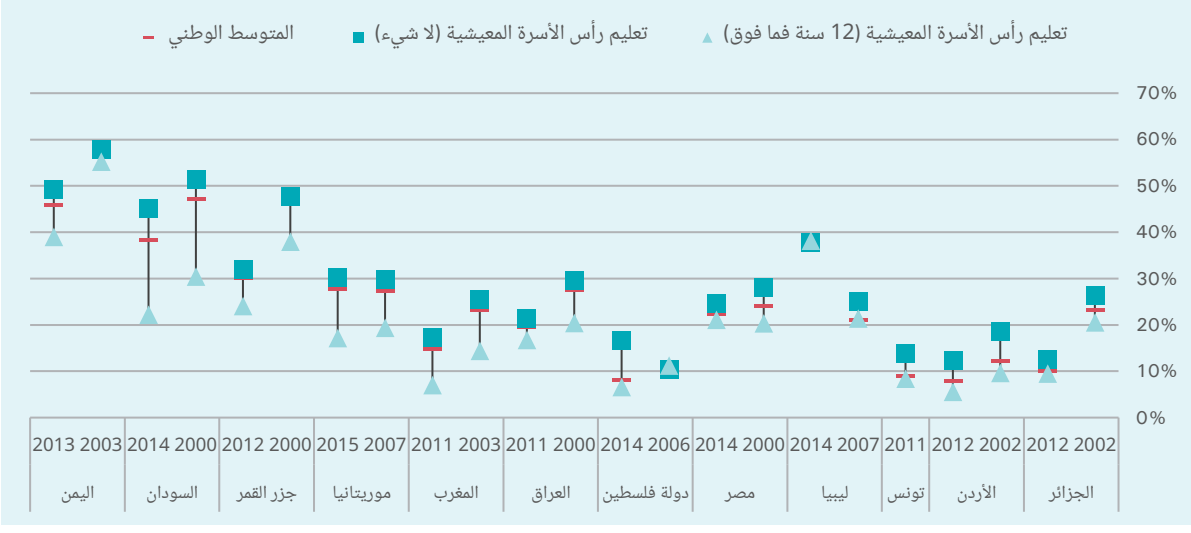

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 2-22 انتشار التقزّم حسب خُمس الثروة

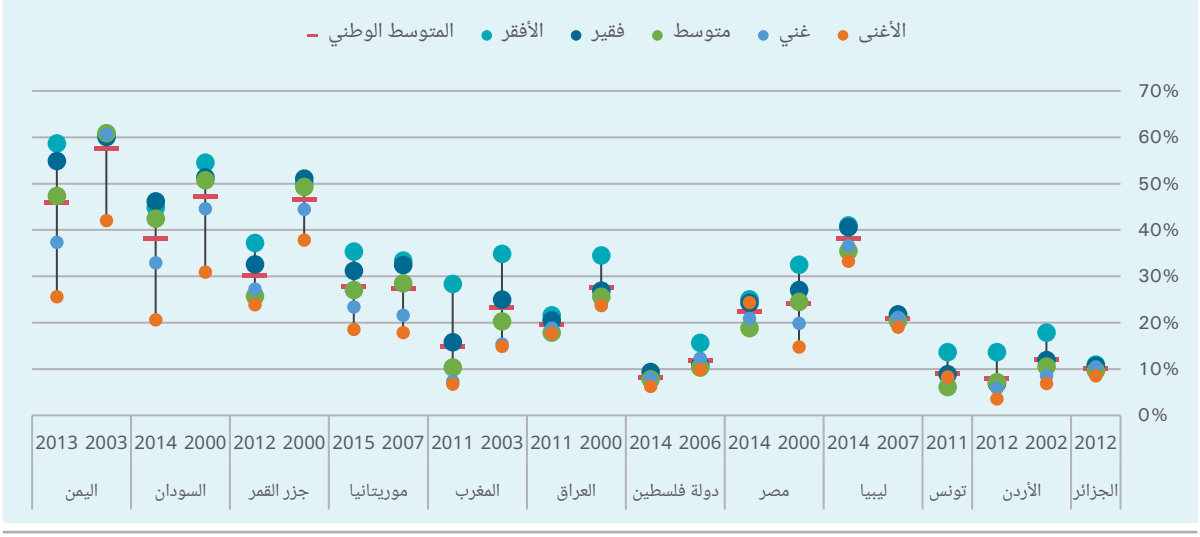

المصدر: حسابات المؤلفين.

تبيّن النتائج صورة متباينة للامساواة في التقزّم ضمن مجموعة الطرفين النقيضين المختلفة. ويبين الشكل 2–23 ألف أن الفجوات الأكبر فيما يتعلق بتعليم رأس الأسرة المعيشية وخمس الثروة هي في السودان والمغرب واليمن. وهي الأكبر أيضاً بين الأسر المعيشية الكبيرة في الريف والأسر المعيشية الصغيرة في المدن في أقل البلدان نمواً. وقد ازدادت مع الزمن اللامساواة في السودان والمغرب واليمن للمجموعتين المعنيتين كلتيهما بينما بقيت ثابتة في موريتانيا.

يبين مؤشر التركيز أن مستوى اللامساواة في التقزّم ارتفع في معظم البلدان رغم الانخفاض العام. ويعرض الشكل 2–24 متوسط معدلات التغيُّر السنوي في التقزّم وفي سالب مؤشر التركيز. وقد حققت مصر انخفاضاً كبيراً في مؤشر التركيز، ما يعني أن انتشار التقزّم كان أقل لامساواة في سنة خط النهاية مما في سنة خط الأساس.

وتبين النقاط المبعثرة أن العديد من البلدان تتجمع في الربع الأيمن السفلي من الرسم البياني، ما يشير إلى أن مستوى اللامساواة في التقزّم ارتفع، رغم الانخفاض العام فيه. هكذا، يتركز انتشار التقزّم في النهاية السفلية لتوزيع الثروة في بيانات مسح خط النهاية بدرجة أكبر مما في بيانات مسح خط الأساس. وتؤكد الاختبارات الإحصائية أيضاً هذه النتائج وتبيّن زيادة في اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية في التقزّم لكل من جزر القمر والسودان والمغرب واليمن (البلدان كلها التي في الربع الأيمن السفلي من الشكل 2–24). وفيما يتعلق بدولة فلسطين وموريتانيا، لا يمكن التوصل إلى نتيجة واضحة، بينما من الواضح أن مصر حققت انخفاضاً في أوجه اللامساواة. ويرد في الإطار 2–3 أدناه مزيد من التفاصيل عن الاختبارات الإحصائية.

الشكل 2-23 انتشار التقزّم حسب مجموعة الطرفين النقيضين

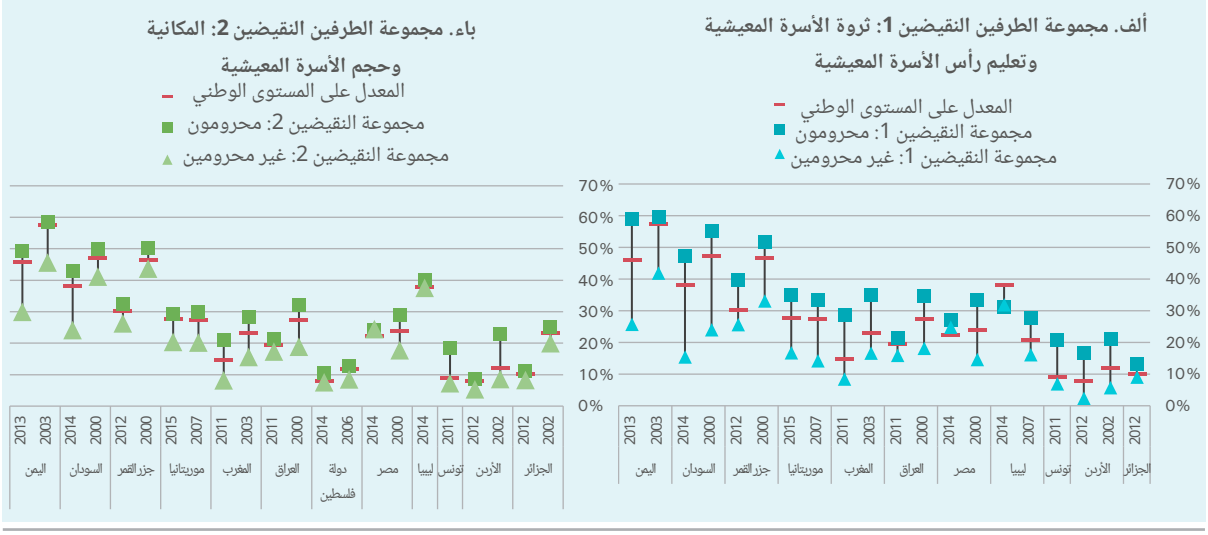

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 2-24 تبعثر متوسط معدل التغيُّر السنوي في سالب مؤشر التركيز وانتشار التقزّم

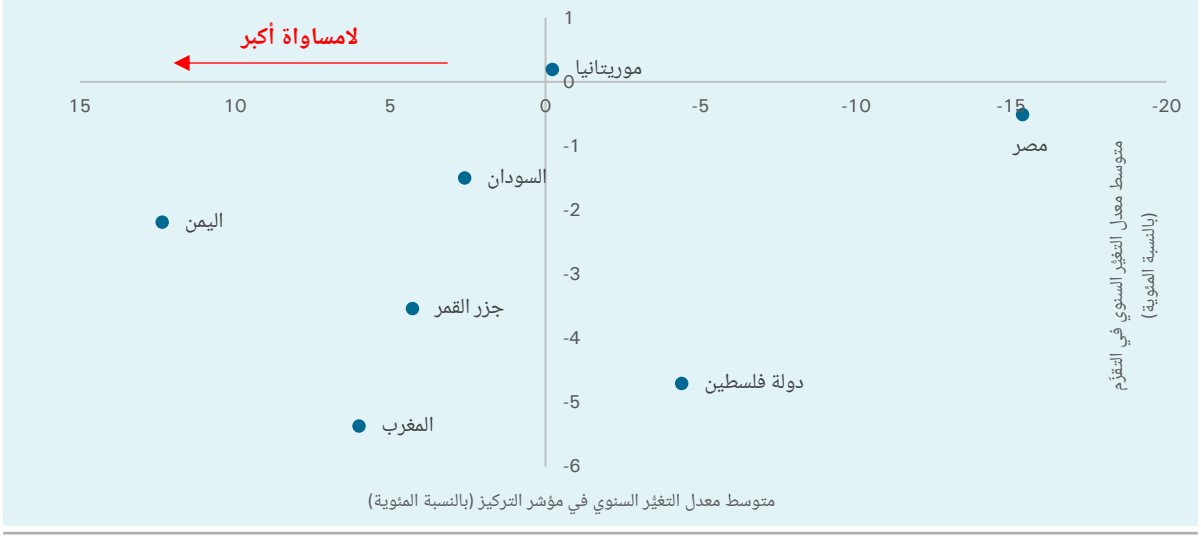

المصدر: حسابات المؤلفين.

يقدم تحليل مسوح الأسر المعيشية اللاحقة صورة مختلطة للتفاوتات الاجتماعية-الاقتصادية بين البلدان العربية. ففي بعض البلدان، كمصر، لم تكن هناك أنماط انتشار متميزة عبر الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية، ولكن كان هناك انخفاض ملحوظ في اللامساواة. ويُفسّر هذا الانخفاض بتزايد التقزّم في الفئات الأفضل حظاً (كتلك التي تعيش في المدن والأغنى والأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون). ويشير Ecker and others (2016) أن غياب أنماط واضحة عبر الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية في مصر يمكن أن يُفسّر إلى حدٍّ ما بتغطية نظام المعونات الغذائية والبيئة الصحية المحلية والآثار المتفاوتة للأزمات في العقد الماضي. وفي بلدان أخرى، كالأردن، هناك لامساواة كبيرة جداً وتفاوتات كبيرة بالنسبة لتعليم رأس الأسرة المعيشية. أما المغرب فيشكّل حالة ناشزة باستمرار، إذ أن لديه تفاوتات كبيرة إزاء الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية جميعها، يخفيها متوسط للتقزّم معتدل نسبياً. وتجدر الإشارة أيضاً إلى إن البيانات قديمة تماماً فيما يتعلق بالبلدان التي في حالة نزاع، كالعراق وليبيا واليمن. والأرجح أن النزاعات القائمة أثرت على الصحة في هذه البلدان جميعها تأثيراً شديداً[10].

2- صحة الطفل - الوزن الزائد

إذا كان وزن الطفل كبيراً جداً نسبة لطوله، فإنه يعاني زيادة الوزن التي يتسبب بها أحياناً كثيرة الإفراط في المتناول من السعرات الحرارية بالمقارنة مع الاحتياجات الأيضية أو مستوى النشاط. وعلى المدى الطويل، يزيد الوزن الزائد خطر الإصابة بأمراض غير معدية مرتبطة بالنظام الغذائي. والمنطقة العربية إحدى المناطق التي يتزايد فيها انتشار الوزن الزائد مع الزمن (UNICEF, WHO and World Bank Group, 2018).

يبين الشكل 2-26 نمطاً مختلطاً من انتشار واتجاه زيادة الوزن في البلدان العربية. ففي حين انخفض انتشار زيادة الوزن في معظم البلدان، إلاّ أنه ازداد في ليبيا، وانخفض مع الزمن في معظم أقل البلدان نمواً. وجزر القمر هي من بين البلدان

الأفريقية القليلة التي يزيد فيها معدل الوزن الزائد عن 10 في المائة، رغم انخفاض عدد من يعانون من الوزن الزائد إلى النصف مع الزمن. علاوة على ذلك، يرتفع في جزر القمر أيضاً معدل التقزّم. وقد يدلّ وجود معدل مرتفع للتقزّم إلى جانب معدل مرتفع للوزن الزائد على العبء المزدوج لسوء التغذية، الذي هو عادة من خصائص سكان يكونون في مرحلة انتقال غذائي (WHO, 2017). وقد تأثرت ليبيا أيضاً بهذا العبء المزدوج، مع زيادة معدل التقزّم ومعدل زيادة الوزن مع الزمن.

الإطار 2-3 استخدام مؤشر التركيز ومنحنى التركيز لتقييم اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية في تقزّم الأطفال

تبين النتائج أن منحنيات تركيز تقزّم الأطفال في جزر القمر والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن تختلف جميعها اختلافاً كبيراً عن خط المساواة، ما يشير إلى لامساواة اجتماعية-اقتصادية. ويبيّن الشكلان أدناه مثال السودان ودولة فلسطين ومصر، وترد في المرفق التقني الرسوم البيانية للبلدان المتبقية.

الشكل 2-25 منحنى التركيز للسودان ودولة فلسطين ومصر

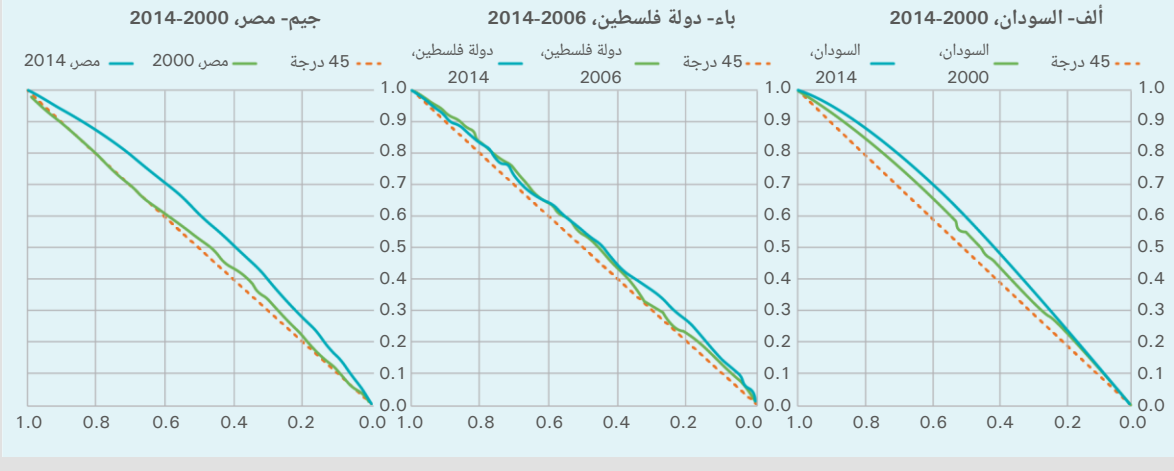

المصدر: حسابات المؤلفين.

عند تطبيق الاختبارات الإحصائية ومقارنة النقاط الزمنية الأولى بنقاط زمنية لاحقة، يمكننا تمييز حالات ثلاث.

1. فيما يتعلق بجزر القمر والسودان والمغرب واليمن، هناك زيادة في اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية خلال الفترة.
2. فيما يتعلق بدولة فلسطين وموريتانيا، لا يهيمن أي منحنى على آخر، ما يشير إلى أنه حتى لو أن بعض المؤشرات يشير إلى زيادة في اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية، يمكن بناء مؤشرات أخرى تشير إلى النقيض، والعكس بالعكس.
3. فيما يتعلق بمصر، هناك انخفاض قوي في اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية خلال الفترة.

وفيما يتعلق بالبلدان جميعها التي نبحثها، كان العجز في تقزّم الأطفال آخذاً بالتناقص خلال الفترة، ما يشير إلى أن جميع مؤشرات العجز الممكنة المعتمدة على الرتب والتي تعرض النفور من اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية آخذة بالانخفاض. ولهذه النتيجة الهامة التداعيات التالية: إذا اختير أي حدّ للرتب الاجتماعية واحتسب حدوث تقزّم الأطفال في الجماعة التي يكون وضعها الاجتماعي-الاقتصادي أدنى من تلك الرتبة، ستكون النتيجة أن هناك انخفاضاً فيه.

ليس هناك نمط واضح لما إذا كان الوزن الزائد أكثر شيوعاً في الأرياف منه في المدن. ولا يبيّن الشكل 2–27 تفاوتاً كبيراً في انتشار الوزن الزائد بين الأرياف والمدن لمعظم البلدان. وفي الأردن والسودان ودولة فلسطين وليبيا، كان الوزن الزائد أ أكثر شيوعاً في الأرياف، بينما العكس صحيح فيما يتعلق ببقية البلدان. أما من ناحية الاتجاه الزمني، فتشير النسب أن اللامساواة ازدادت في بعض البلدان، كالأردن والسودان.

الشكل 2-26 انتشار الوزن الزائد (انحراف قياسي يفوق 2)

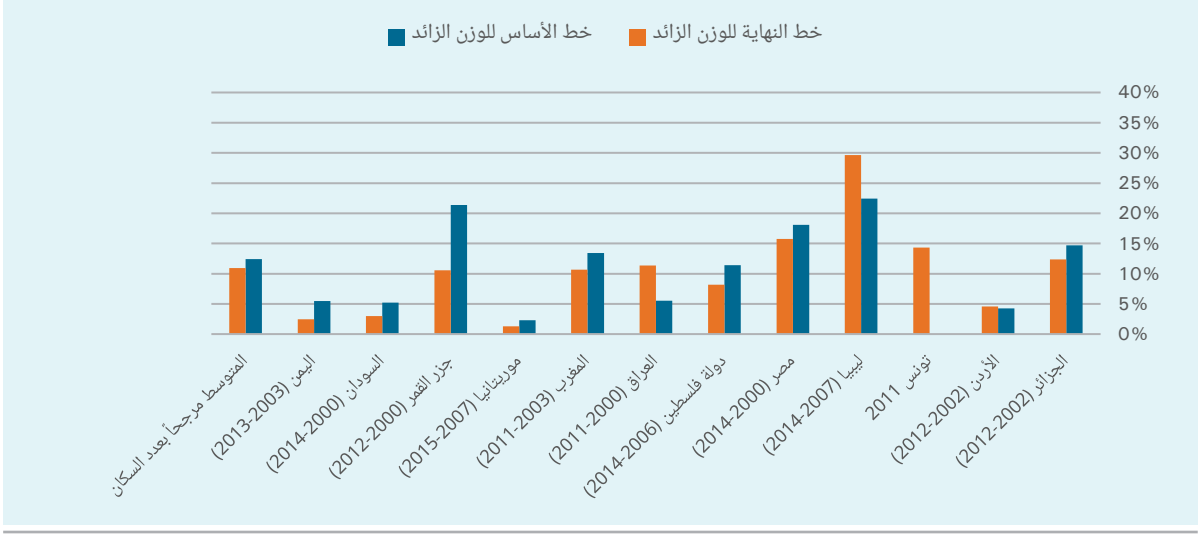

المصدر: حسابات المؤلفين.
ملاحظة: يشمل المتوسط المرجح لعدد السكان المبلغ عنه فقط البلدان التي لديها بيانات عبر النقطتين الزمنيتين.

الشكل 2-27 انتشار الوزن الزائد حسب نوع المنطقة (مدن-أرياف-مخيمات لاجئين)

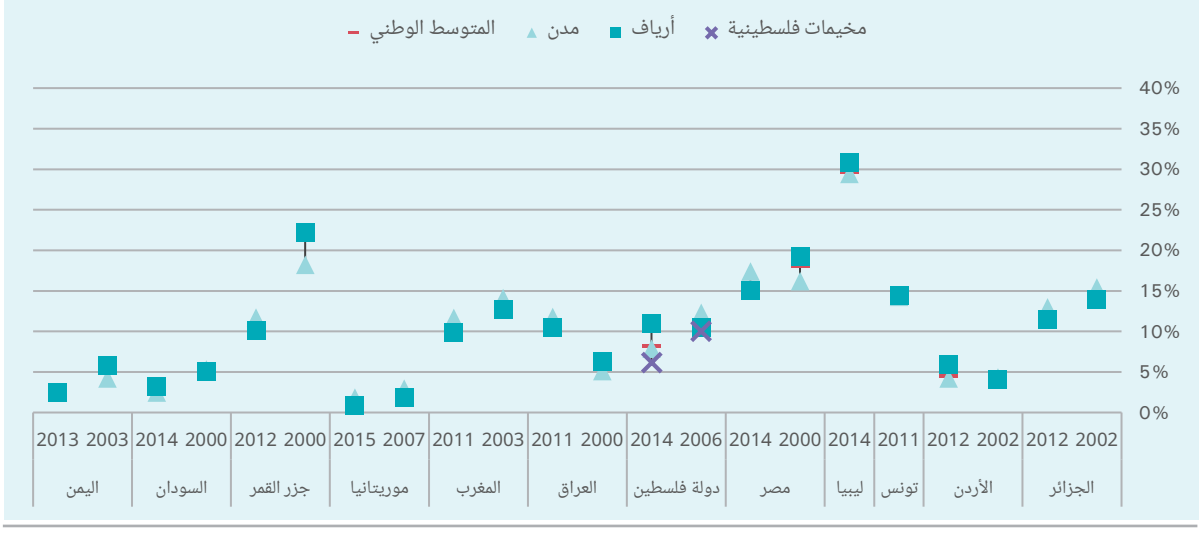

المصدر: حسابات المؤلفين.

وكما يشير الشكل 2–28، هناك في بلدان عدة تفاوتات بين الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون والأسر المعيشية التي يرأسها غير متعلمين، لكن الصلة بين تعليم رأس الأسرة المعيشية وسوء التغذية غير واضحة. ويبدو عموماً أن الوزن الزائد في الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون أعلى نسبة مما في تلك التي يرأسها غير متعلمين. واليمن البلد الوحيد الذي يسجّل زيادة طفيفة في معدل الوزن في الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون. أما بالنسبة للاتجاه الزمني، فقد ازدادت اللامساواة في ليبيا وموريتانيا، في حين تمكنت البلدان الأخرى بمعظمها من تضييق الفجوة، لكن الصورة إجمالاً مختلطة.

الشكل 2–28 انتشار الوزن الزائد حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية

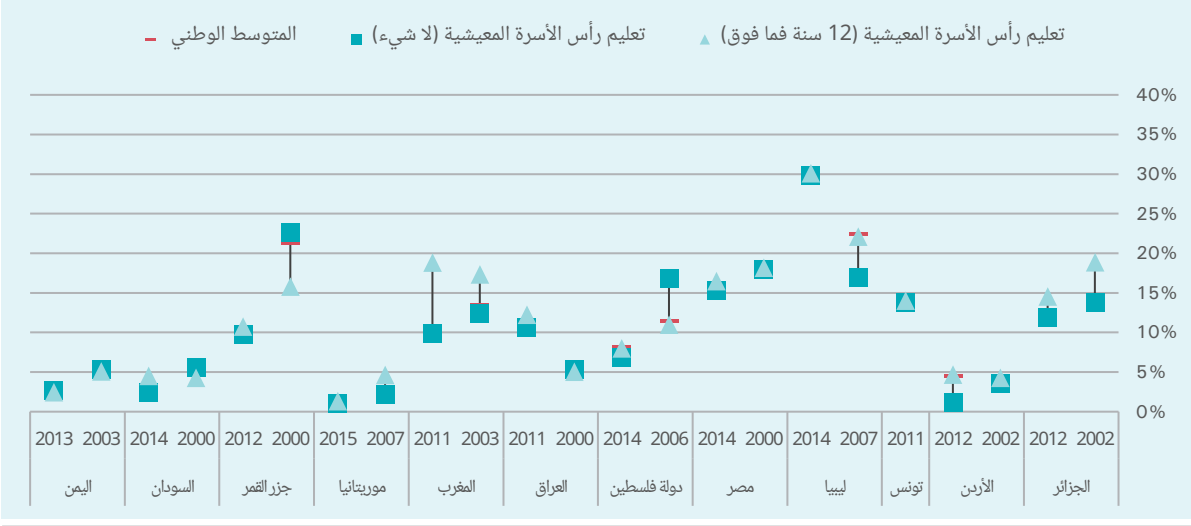

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 2–29 انتشار الوزن الزائد حسب خُمس الثروة

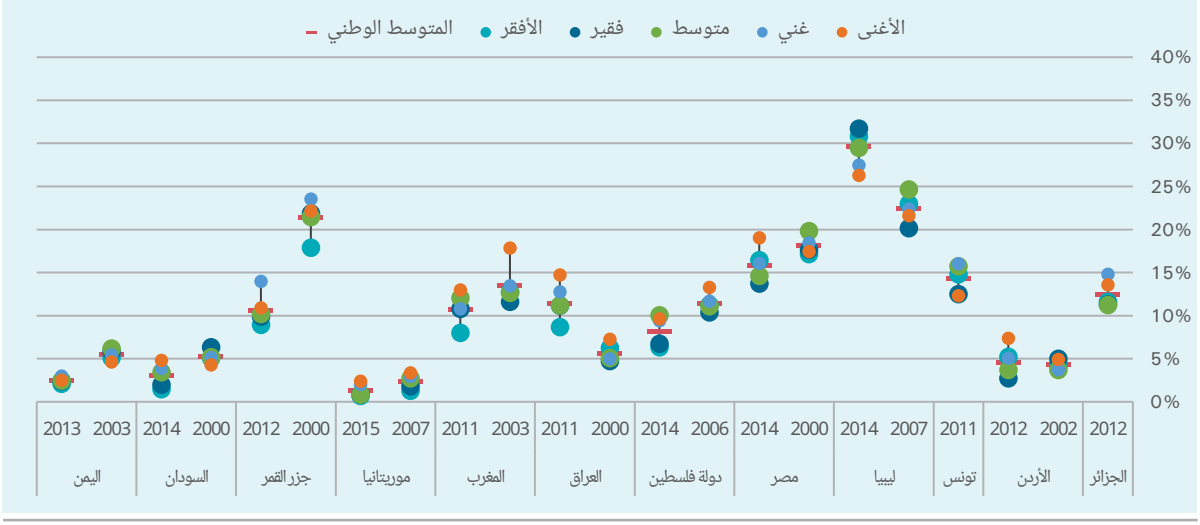

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 2-30 انتشار الوزن الزائد حسب مجموعة الطرفين النقيضين

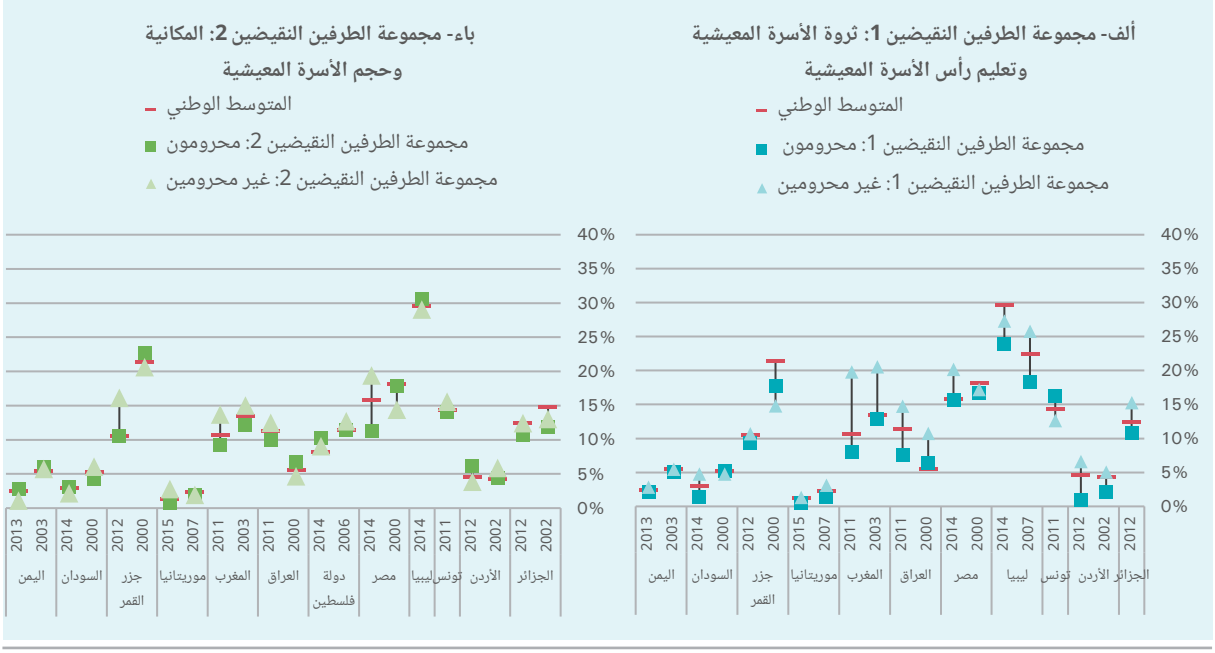

المصدر: حسابات المؤلفين.

ولا يبدي التصنيف حسب خمس الثروة أي نمط زمني واضح. وفي معظم البلدان، كانت التفاوتات صغيرة نوعاً ما، ولم تحدث تغيُرات كبيرة مع الزمن.

يبيّن النظر في مجموعات ذات خصائص متضافرة معاً في بلدان عدة أن الأطفال من أسر معيشية غنية يرأسها متعلمون قد يعانون الوزن الزائد. ويتجلى ذلك بشكل خاص في حالتي العراق والمغرب. وقد ازدادت اللامساواة في كل من العراق والمغرب، في حين كانت الفجوات قليلة في البلدان المتبقية مع زيادة طفيفة في اللامساواة مع الزمن (الشكل 2-30). وكان احتمال زيادة الوزن لدى الأطفال في مجموعة غير المحرومين في كل من العراق والمغرب أكبر بثلاثة أضعاف مما لدى الأطفال في مجموعة المحرومين.

هاء- محدّدات احتمال الحرمان في التقزّم

يقيم هذا القسم محددات الحرمان في الصحة بالعلاقة مع الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية للأسر المعيشية. والهدف باستخدام الانحدار اللوجستي لتحليل احتمالات الحرمان هو تمييز المحددات الرئيسية لاحتمال الحرمان في الصحة وكيفية تغيُر حجمها/أهميتها مع الزمن. ومؤشر الصحة الذي استخدم كمتغير تابع هو التقزّم، على النحو المحدد في مؤشر الفقر العربي المتعدد الأبعاد على مستوى الأسرة المعيشية، فمثلاً، تعتبر الأسرة المعيشية واقعة في الحرمان إذا كان لديها أي طفل دون سن الخامسة مصاباً بتقزّم متوسط أو شديد الحدة. ويوفّر تقييم احتمال الحرمان لفئات اجتماعية-اقتصادية معينة مقارنة بفئات أخرى والتغيُرات التي تطرأ مع الزمن

نظرة ثاقبة إلى القوى الدافعة للامساواة في نموذج متعدد المتغيرات. ويرد وصف تفصيلي للمنهجية في المرفق التقني، إلى جانب نتائج الانحدار اللوجستي[11].

الشكل 2-31 احتمال الحرمان في التقزّم: حالة كل من المغرب والسودان

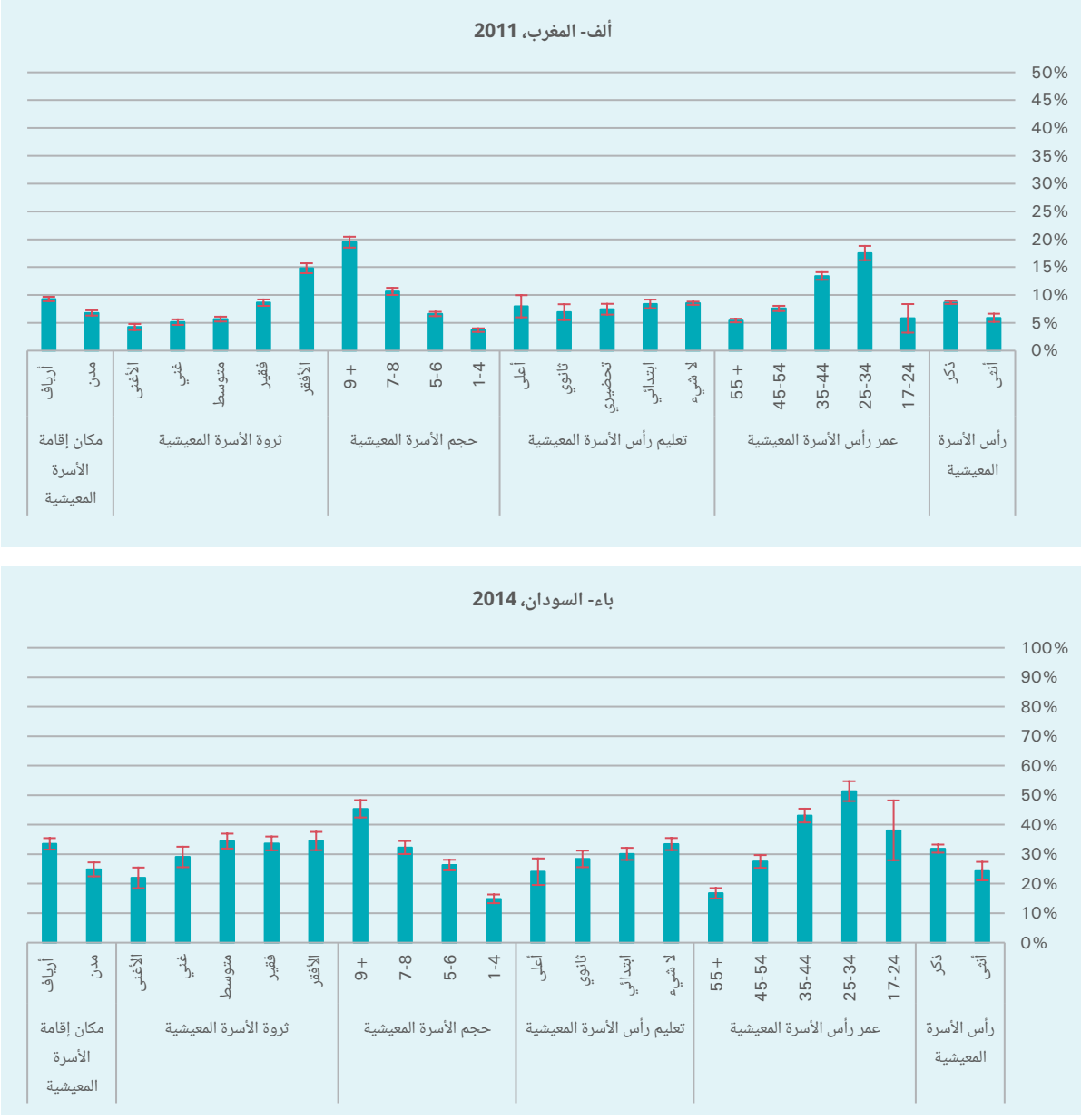

المصدر: حسابات المؤلفين.
ملاحظة: تمثل المؤشرات الحمراء فواصل ثقة بنسبة 95 في المائة.

يعرض الجدول 2–1 أدناه النتائج لعشرة بلدان؛ لستة منها نتائج لنقطتين زمنيتين. وهي كما يلي:

1- واجهت الأسر المعيشية الكبيرة (المكونة من 9 أفراد على الأقل) وتلك التي في فئة أفقر خمس الثروة احتمال وقوع في الحرمان أكبر في البلدان جميعها تقريباً، واستمر ذلك عبر النقطتين الزمنيين اللتين نُظر فيهما للبلدان التي تتوفر عنها بيانات لنقطتين زمنيتين.
2- يرتبط الاحتمال الأكبر لوقوع الحرمان لدى الأسر المعيشية التي يتراوح عمر رأسها بين 25-34 سنة، وينطبق ذلك عبر البلدان والزمن. وبما أن المؤشر معرّف على مستوى الأسرة المعيشية، يُفسّر هذا الاستنتاج وكذلك الانخفاض في احتمال الحرمان مع تقدم رأس الأسرة المعيشية في العمر بكل من البنية الديمغرافية والخصوبة والسن.
3- باستثناء العراق، احتمال الحرمان في الأسر المعيشية التي ترأسها أنثى أقل بكثير. وفيما يتعلق بثروة الأسرة المعيشية وحجمها، تؤكد النتائج الميل المتوقع: ينخفض احتمال الحرمان بدرجة كبيرة لدى مقارنة أفقر الأسر المعيشية بأغناها وأكبر الأسر المعيشية بأصغرها.
4- كان احتمال الحرمان أعلى بكثير في الأرياف، وهذا هو الحال في البلدان جميعاً، باستثناء دولة فلسطين التي كان احتمال الحرمان فيها أعلى في المدن والمخيمات.

يشير ما ورد أعلاه أن الفقر النقدي، كما يدلّ عليه بشكل غير مباشر مؤشر الثروة، يدلّ على أن جنس وعمر رأس الأسرة المعيشية ونوع منطقة الإقامة (مدن، أرياف، مخيمات) وحجم الأسرة المعيشية كلها جوانب هامة ينبغي أخذها بالاعتبار لدى تصميم خطط الحماية الاجتماعية والبرامج الصحية. غير أن النمط القائم عبر البلدان والزمن فيما يتعلق بجنس رأس الأسرة المعيشية ونوع منطقة الإقامة أقل وضوحاً. ويعرض الشكل 2–31 النتائج للسنة الأحدث، وهو يُقارن المغرب، وهو بلد متوسط الدخل، بالسودان، وهو من البلدان الأقل نمواً.

وتشير مقارنة احتمال الحرمان لنقطتين زمنيتين إلى تحسّن في التقزّم في البلدان التي بُحثت جميعها، باستثناء موريتانيا. وعلاوة على ذلك، وكما هو مبين في الجدول 2–1، انخفض احتمال الحرمان للفئات الاجتماعية-الاقتصادية كلها تقريباً. ويتطلب استكشاف ما إذا كانت الفئات جميعاً تستفيد على قدم المساواة تقييم الفرق في احتمال الانخفاض وفي حجمه بين الفئات. وفيما يتعلق بثروة الأسرة المعيشية، شهد كل من الأردن والسودان ودولة فلسطين وليبيا ومصر والمغرب انخفاضاً أكبر في احتمال الحرمان بين الأفقر، ما ساهم في خفض اللامساواة. وفي المقابل، كان انخفاض احتمال الحرمان في الأردن وجزر القمر والعراق واليمن أعلى قليلاً بين الأسر المعيشية الميسورة. وفيما يتعلق بتعليم رأس الأسرة المعيشية، كان انخفاض احتمال الحرمان أعلى قليلاً للأسر المعيشية الأفقر، كما في الأردن ودولة فلسطين، أو استفادت الأسر المعيشية الأفقر والأغنى على قدم المساواة، كما في السودان والمغرب واليمن. أما فيما يتعلق بحجم الأسرة المعيشية، فقد كان الانخفاض في احتمال الحرمان أعلى بين الأسر المعيشية الكبيرة في الأردن ودولة فلسطين ومصر والمغرب، بينما لوحظ عكس ذلك في جزر القمر والسودان واليمن. وتشير هذه النتائج إلى الخصائص الرئيسية للأسر المعيشية التي يتعين أخذها بالاعتبار لدى معالجة الحرمان واللامساواة في الصحة. غير أن الوصفات السياساتية المحددة وتقييمات السياسات السابقة تتفاوت عبر البلدان. ويبين الشكل 2–32 رسماً بيانياً لاحتمال الحرمان حسب ثروة الأسرة المعيشية وحجمها لنقطتين زمنيين للسودان والمغرب.

الشكل 2-32 التغيُّر في احتمال الحرمان في التقزّم حسب ثروة الأسرة المعيشية وتعليم رأس الأسرة المعيشية

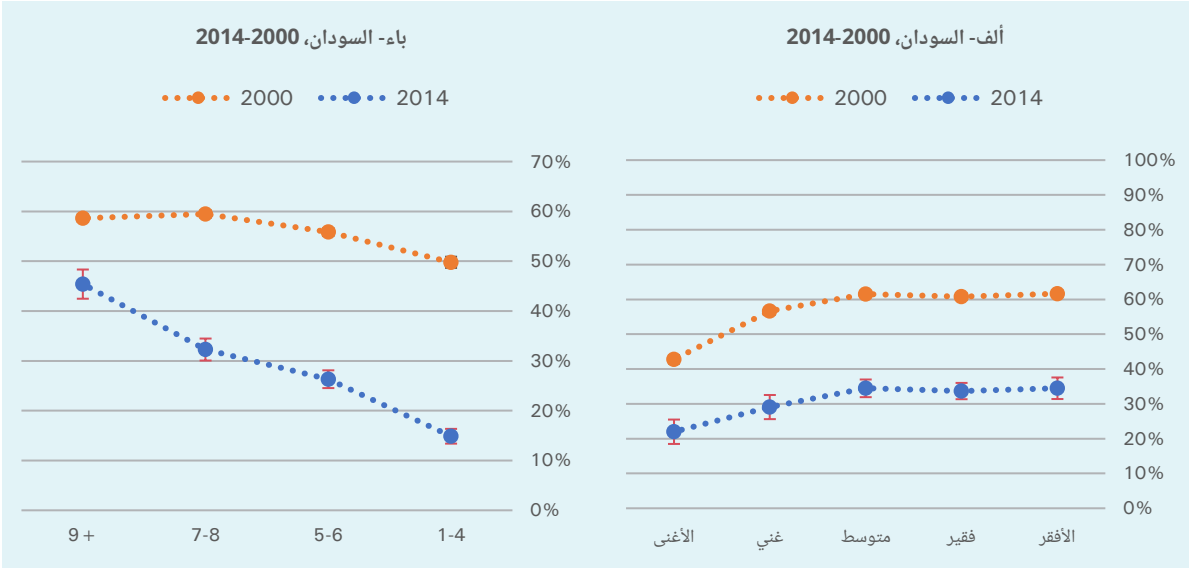

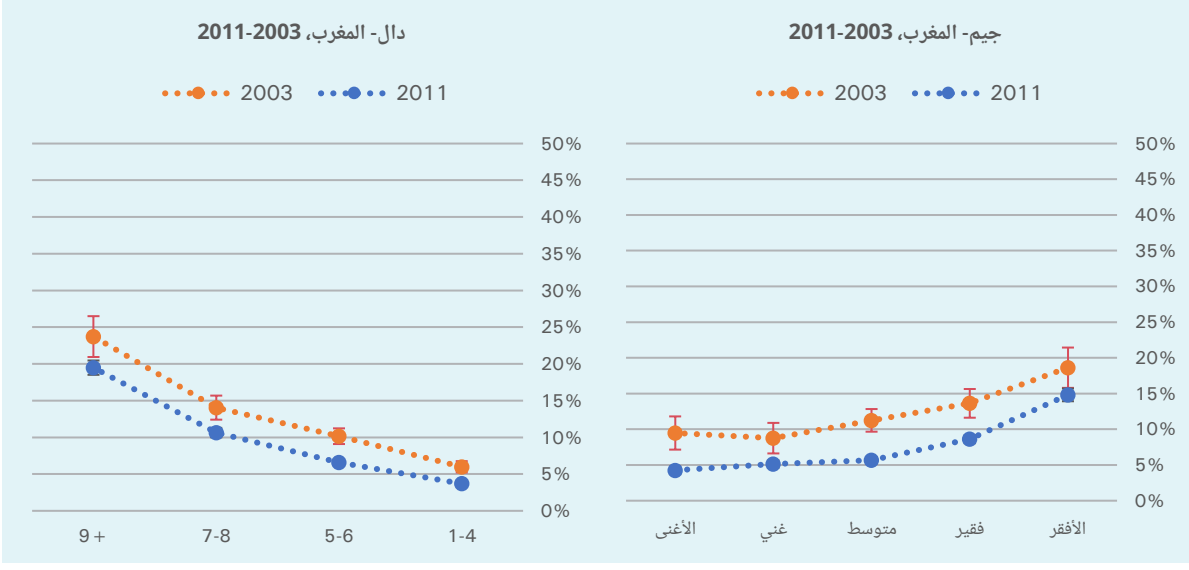

المصدر: حسابات المؤلفين.

الجدول 2-1 احتمال الحرمان في التقزم

احتمال الحرمان في التقزم (بالنسبة المئوية)																	
		دولة فلسطين		الأردن		مصر		العراق	المغرب		تونس	السودان		موريتانيا		جزر القمر		اليمن
		2006	2014	2002	2012	2000	2014	2011	2003	2011	2011	2000	2014	2007	2011	2000	2012	2013
جنس رأس الأسرة المعيشية	أنثى	8.6				13.7	7.3	22.6	10.1	5.9		50.5	24.3	35.1			16.1	25.1
	ذكر	11.9				16.8	12.4	18.9	13.2	8.7		57.4	31.9	38.1			22.5	35.2
عمر رأس الأسرة المعيشية	24-17	14.3	13.0	17.5	4.0	23.1	27.1	31.8	23.9	5.8	3.2	54.9	38.1	49.1		49.8	37.7	40.7
	34-25	26.5	16.7	20.4	10.8	31.6	28.0	33.5	28.0	17.5	13.8	63.2	51.4	40.9		52.2	34.8	58.7
	44-35	12.9	7.4	10.9	4.3	21.0	15.3	20.4	16.9	13.4	7.2	58.8	43.1	37.8		50.7	25.2	41.9
	54-45	5.9	2.3	3.4	1.1	10.3	5.0	13.3	8.3	7.6	2.4	55.8	27.5	37.3		45.8	13.1	26.3
	55 +	6.3	4.2	2.6	1.4	12.4	4.9	16.2	10.2	5.4	0.7	49.0	16.8	34.4		47.2	7.7	24.2
تعليم رأس الأسرة المعيشية	لا شيء	11.2	11.0				12.3	21.4		8.5	3.7	60.4	33.4	39.7	38.7	50.3	21.3	35.7
	ابتدائي	11.0	7.2				14.6	19.8		8.4	2.8	53.8	30.1	33.8	35.6	47.8	16.9	35.8
	تحضيري	12.2	6.6				11.0	19.0		7.4	4.4	-	-	-	-	-	19.9	-
	ثانوي	12.1	6.0				11.7	17.0		6.9	1.6	52.9	28.4	31.4	32.0	46.6	12.0	33.2
	أعلى	12.7	5.3				13.1	16.3		8.0		46.4	24.1	-	-	43.0	17.5	29.7

احتمال الحرمان في التقزّم (بالنسبة المئوية)																	
		دولة فلسطين		الأردن		مصر		العراق	المغرب		تونس	السودان		موريتانيا		جزر القمر		اليمن
		2006	2014	2002	2012	2000	2014	2011	2003	2011	2011	2000	2014	2007	2011	2000	2012	2013
حجم الأسرة المعيشية	1-4	4.5	3.0	3.1	1.7	8.4	7.9	7.8	6.0	3.7	2.1	49.8	14.9	30.6	33.1	45.3	10.1	15.2
	5-6	8.5	5.1	6.5	3.1	11.7	12.8	13.8	10.2	6.6	3.2	55.9	26.3	36.8	37.1	45.1	17.2	25.6
	7-8	10.5	6.6	8.5	4.4	15.7	18.8	15.5	14.0	10.6	4.9	59.5	32.3	35.6	38.2	47.0	22.2	31.1
	9+	19.6	13.6	14.9	6.6	35.3	40.5	31.1	23.7	19.5	11.4	58.7	45.4	41.1	42.7	52.9	31.6	48.9
ثروة الأسرة المعيشية	الأفقر	15.7		11.5	6.0	20.1			18.6	14.8	4.2	61.6	34.5	47.0	47.8	53.2	27.0	43.3
	فقير	12.0		8.2	2.7	17.3			13.6	8.6	3.2	60.8	33.7	44.3	42.8	52.6	23.0	41.1
	متوسط	10.7		7.6	3.2	16.3			11.2	5.7	1.8	61.5	34.5	38.7	39.3	48.8	14.5	36.3
	غني	11.2		5.9	2.5	15.3			8.8	5.1	3.2	56.6	29.1	30.2	34.0	48.8	19.3	29.4
	الأغنى	8.9		4.2	1.3	11.6			9.5	4.3	2.4	42.8	22.0	25.4	28.1	42.8	15.2	22.4
مكان إقامة الأسرة المعيشية	مدن	13.0		7.1		14.3				6.8	2.6	56.1	24.9	38.8		43.3		
	أرياف	9.5		10.1		17.8				9.3	3.7	57.9	33.5	36.5		50.9		
	مخيمات فلسطينية	12.0																

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: لا يرد غير الاحتمالات التي تقوم على معاملات ذات دلالة.

واو- لا تساوي للفرص في صحة الأطفال والأمهات

يشير التحليل السابق للامساواة في النواتج في 12 بلداً عربياً بين عامي 2000 و2014 إلى تقدم كبير في صحة الأطفال والأمهات. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن عدد من البلدان من خفض أوجه اللامساواة، رغم استمرار بعضها، خاصة بين الفقراء والأغنياء وبين الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون والأسر المعيشية الأخرى. وعلاوة على ذلك، كانت اللامساواة أبرز في أقل البلدان نمواً والدول الخارجة من نزاعات. وفيما يتعلق بعدد من المؤشرات، يشير التصنيف حسب خمس الثروة وتعليم رأس الأسرة المعيشية إلى فجوات مستمرة وكبيرة.

اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تعود للظروف عند الولادة خارجة عن سيطرة الفرد غير عادلة أساساً وتنحو إلى تأجيج مشاعر التهميش والاستياء الاجتماعي. وفي هذا القسم، نبحث في الكيفية التي تحدد بها الظروف عند الولادة مؤشرات مختارة على تغذية وصحة الطفل، مع التركيز على أربعة عوامل ظرفية، هي نوع الجنس والمستوى التعليمي لرأس الأسرة المعيشية وثروة الأسرة المعيشية ونوع منطقة الإقامة (مدن وأرياف). وتقاس اللامساواة في الفرص بمؤشر التغايُر[12] الذي يتراوح بين 0 و100، وفيه يعكس ارتفاع القيم درجة من اللامساواة أعلى. ثم تُفحص مساهمة كل عامل ظرفي باستخدام تحليل شبلي (Shapley). ويجري التحليل لـ 11 بلداً عربياً، وحيث تسمح البيانات، يجري تقييم الاتجاهات. ويقدم المرفق التقني شرحاً مفصلاً للمنهجية.

الشكل 2-33 دليل التغايُر لمؤشرات صحية مختارة (بالنسبة المئوية)

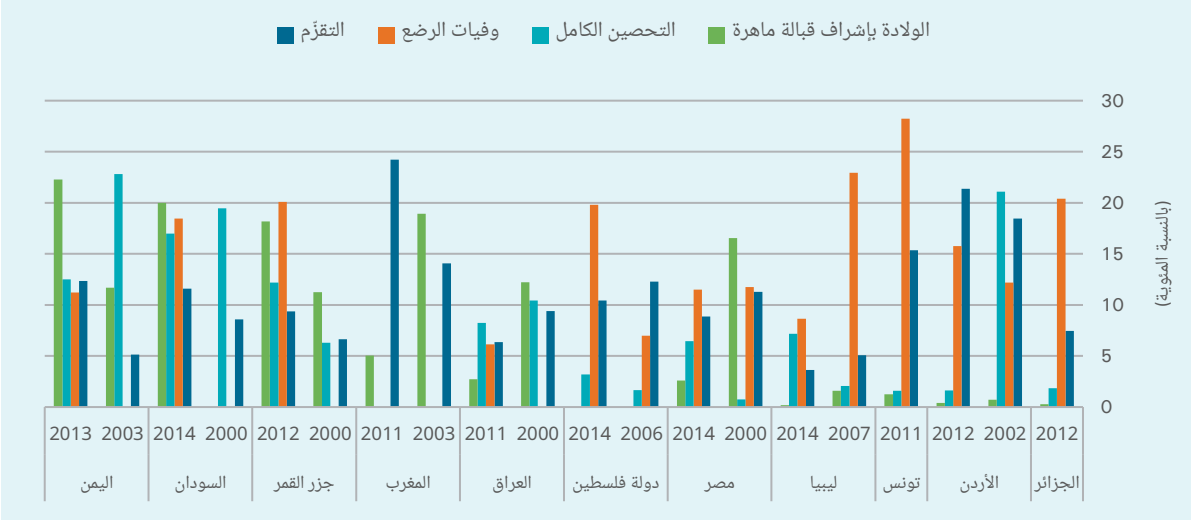

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: لم تتح البيانات المتوفرة بناء مؤشر محدد في الحالات التالية: وفيات الرضع في العراق لعام 2000 وجزر القمر لعام 2000، والسودان لعام 2003 والمغرب لعام 2011؛ والولادة بإشراف قابلة ماهرة للسودان لعام 2000 ودولة فلسطين لعام 2014؛ والتحصين الكامل للأطفال للمغرب لعام 2011. وفي حالتي دولة فلسطين والمغرب، حيث البيانات للسنة الأخيرة ليست متوفرة، لا يرد مؤشر التغايُر في الرسم البياني للعام السابق، لكنه يبلغ 0.73 للولادة بإشراف قابلة ماهرة في دولة فلسطين لعام 2006، و18.62 و2.38 لمعدل وفيات الرضع والتحصين الكامل للأطفال في المغرب لعام 2003، على التوالي.

تعتمد الفرص الصحية والقوة الدافعة الرئيسية لها على المؤشرات وتتفاوت تفاوتاً كبيراً بين البلدان. ولكن، عموماً، تستمر اللامساواة في الفرص في المنطقة العربية. فمع الزمن، ازداد في العديد من البلدان لا تساوي الفرص في وفيات الرضع والتقزّم وتحصين الأطفال. وفي البلدان التي توفرت لها نقطتان زمنيتان جميعها، ازدادت اللامساواة في الفرص في وفيات الرضع، باستثناء ليبيا ومصر. ويبين الشكل 2–33 أنه في معظم البلدان، كانت في معدلات وفيات الرضع أعلى مستويات اللامساواة في الفرص بين المؤشرات المختارة. وفيما يتعلق بالتقزّم هناك تفاوتات كبيرة بين البلدان؛ ففي حين انخفضت اللامساواة في الفرص في بلدان كليبيا ومصر ودولة فلسطين، ازدادت في كل من الأردن والمغرب وأقل البلدان نمواً. وازداد لا تساوي الفرص في تحصين الأطفال في عدد من البلدان، منها جزر القمر وليبيا ومصر، وانخفض في الولادة بإشراف قبالة ماهرة في معظم البلدان، باستثناء جزر القمر، وهي من البلدان الأقل نمواً، وفي اليمن المنكوبة بالنزاعات. ومن هنا، بينما يبيّن التحليل أن هناك عموماً اتجاهات تنازلية في أوجه اللامساواة في النواتج، يبدو ازدياد قي اللامساواة في الفرص، ما يشير إلى أن مقياسي اللامساواة هذين لا يتحركان بالضرورة بالترادف في المنطقة.

تتناول الأقسام الفرعية التالية هذه المؤشرات وقوتها الدافعة كلٌ على انفصال. وقد يكون للنزاعات أثر ضار على الصحة، كتزايد سوء التغذية المزمن، لا سيما بين الأطفال. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بالدمار الذي يلحقه النزاع بالمرافق الصحية وبالبنى التحتية للمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى العقبات في وجه إرسال المساعدات الإنسانية كما حيال إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. مع ذلك، قد تتفاوت حدة النزاع في المناطق المختلفة من البلد الواحد، ما يؤثر على اللامساواة بتفاوت. ولفهم هذه الخصائص المتعارضة، يفسّر تحليلنا أثر الإقامة في غزة في حالة دولة فلسطين وفي كردستان في حالة العراق. وتمثّل غزة منطقة نزاع شديد الحدة نسبياً في دولة فلسطين، مقارنة بحالة كردستان، التي، بسبب السلام والأمن النسبيين، تجد نفسها في وضع أفضل من مناطق أخرى في العراق من حيث الصحة والمؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية الأخرى.

1- التقزّم

سجّل معظم البلدان انخفاضاً في إجمالي انتشار التقزّم؛ ولكن كانت هناك تفاوتات ضمن البلدان في اللامساواة في الفرص. وكما هو مبين في الشكل 2–34، كانت الثروة وتعليم رأس الأسرة المعيشية عموماً القوتان الدافعتان الرئيسيتان للامساواة في التقزّم. ويلاحظ حدوث تغيُر في القوى الدافعة لاحتمال تقزّم الأطفال عبر البلدان التي توفر لها مسحان. وهكذا ارتفعت مساهمة ثروة الأسرة المعيشية ارتفاعاً كبيراً في ليبيا وفي أقل البلدان نمواً ولكنها انخفضت في كل من العراق ومصر؛ في حين ازدادت مساهمة تعليم رأس الأسرة المعيشية في عدة بلدان وبصورة ملحوظة في دولة فلسطين إذ أصبحت قوة دافعة رئيسية.

وانخفضت في دولة فلسطين مساهمة الإقامة في غزة إلى لا تساوي الفرص في التقزّم في عام 2014 نسبة إلى عام 2006. أما في العراق ارتفعت مساهمة الإقامة في كردستان وازدادت في عام 2011 نسبة إلى عام 2000. وتبين الحالتان كلتاهما أن الإقامة في مناطق تختلف فيها شدة النزاع تساهم بشكل ملحوظ في اللامساواة في الفرص ضمن البلد المنكوب به.

ومع ذلك، كانت مساهمة نوع منطقة الإقامة معتدلة وانخفضت مع الزمن في معظم البلدان. وكانت مساهمة نوع الجنس متدنية إلى حد ما في معظم البلدان. وتبرز مصر كاستثناء إذ أن مساهمة نوع الجنس ترتفع ارتفاعاً شديداً لتصبح قوة دافعة رئيسية ويتطلب ذلك القيام بمزيد من التحقق.

الشكل 2-34 تحليل شبلي (Shapley) للتقزّم (بالنسبة المئوية)

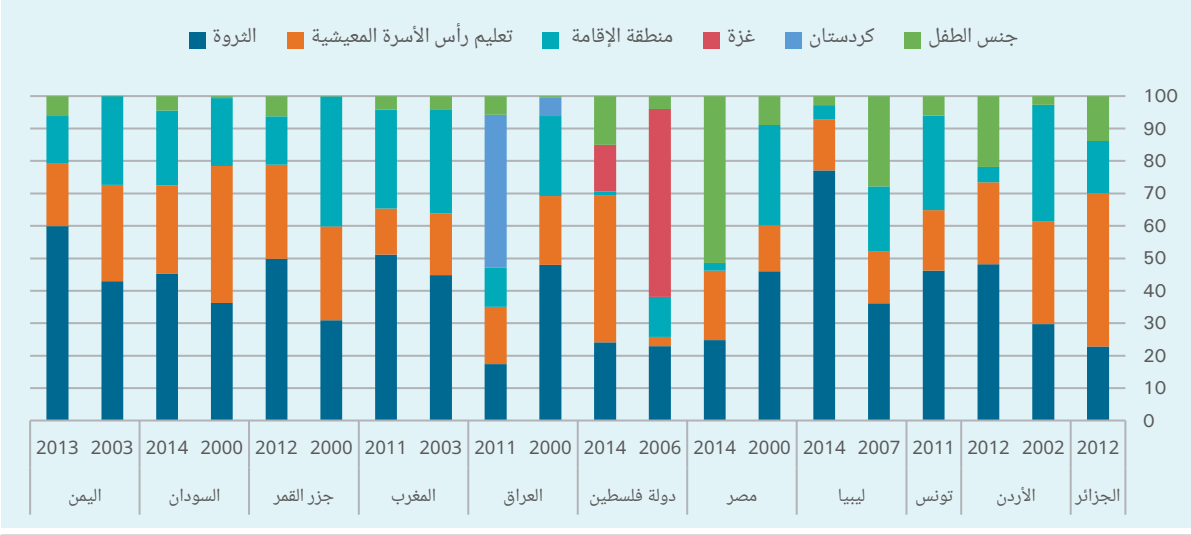

المصدر: حسابات المؤلفين.

2- وفيات الرضع

رغم الانخفاض في معدلات وفيات الرضع فقد ازدادت اللامساواة في الفرص في وفيات الرضع خلال الفترة الزمنية التي ننظر فيها. وكما هو مبين في الشكل 2-33، بين المؤشرات المختارة، كانت أعلى مستويات اللامساواة في الفرص في وفيات الرضع. وكانت الثروة وتعليم رأس الأسرة المعيشية عموماً القوتين الدافعتين الرئيسيتين. وبوجه عام، ازدادت مساهمة ثروة الأسرة المعيشية وظلت كبيرة بصفة خاصة في أقل البلدان نمواً. وتبرز دولة فلسطين كاستثناء إذ انخفضت مساهمة ثروة الأسرة المعيشية فيها بالتوازي مع ارتفاع كبير في مساهمة تعليم رأس الأسرة المعيشية.

وكان تعليم رأس الأسرة المعيشية القوة الدافعة الرئيسية للامساواة في وفيات الرضع في البلدان المتوسطة الدخل كالأردن وتونس والجزائر (الشكل 2-35). وانخفضت اللامساواة المكانية عموماً وبشكل ملحوظ في الأردن، لكنها ظلت معتدلة عبر الغالبية العظمى من البلدان. وكما في حالة التقزّم، ساهمت الإقامة في غزة في حالة دولة فلسطين وفي كردستان في حالة العراق في وفيات الرضع. لكن مساهمتها في اللامساواة في الفرص في وفيات الرضع أقل بشكل ملحوظ مما في اللامساواة في الفرص في خفض التقزّم. وكانت مساهمات نوع الجنس منخفضة نسبياً في معظم البلدان.

3- تحصين الأطفال

تحسنت معدلات تحصين الأطفال تحسناً ملحوظاً. لكن بقيت هناك تفاوتات في اللامساواة في الفرص. وفي معظم البلدان، كان لثروة الأسرة المعيشية وتعليم رأس الأسرة المعيشية ونوع منطقة الإقامة دور كبير. وقد ارتفعت مساهمة الثروة ارتفاعاً ملحوظاً في العديد من البلدان، كالأردن وجزر القمر، لكنها ظلت ثابتة إلى حدٍّ ما عبر البلدان الأخرى.

وقد انخفضت مساهمة تعليم رأس الأسرة المعيشية مع الزمن، لكن دولة فلسطين كانت

استثناءً. ويلاحظ نمط انخفاض مماثل بالنسبة لنوع منطقة الإقامة في حالتي الأردن والسودان بالمقارنة مع حالتي مصر والعراق. وفي هذا الصدد، ازدادت أيضاً مساهمة الإقامة في غزة وكردستان. وكانت مساهمة نوع الجنس أقل في البلدان جميعها تقريباً.

الشكل 2-35 تحليل شبلي (Shapley) لوفيات الرضع (بالنسبة المئوية)

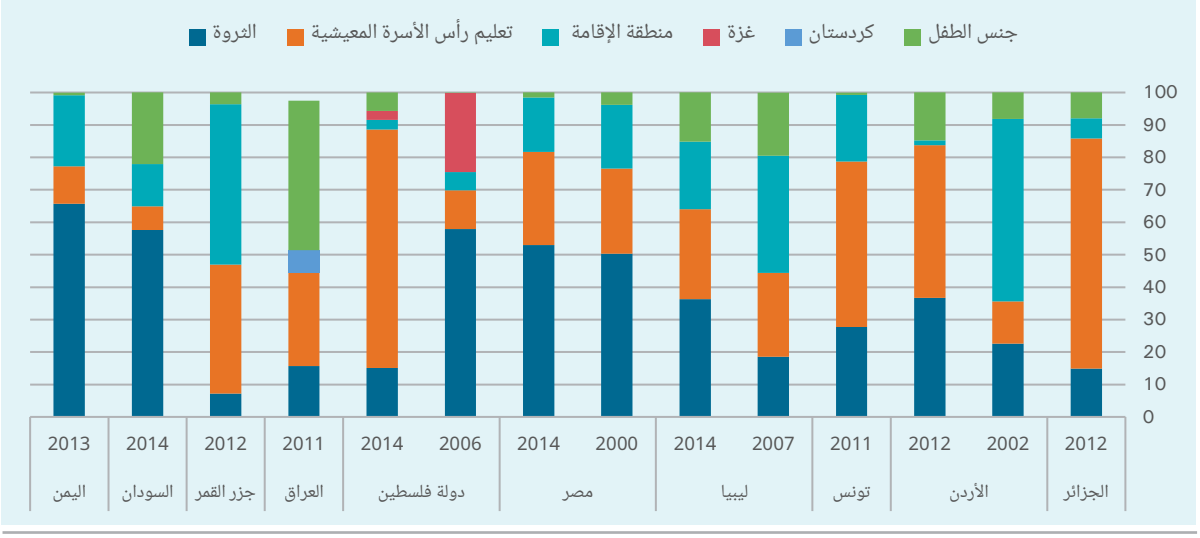

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 2-36 تحليل شبلي (Shapley) لتحصين الأطفال (بالنسبة المئوية)

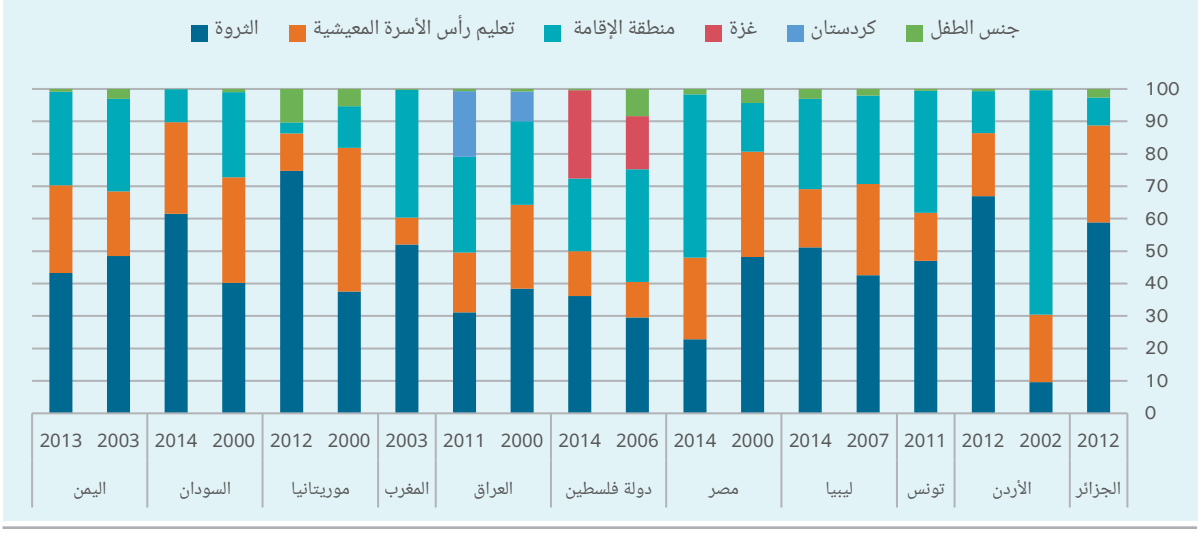

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 2-37 تحليل شبلي (Shapley)، للولادة بإشراف قابلة ماهرة (بالنسبة المئوية)

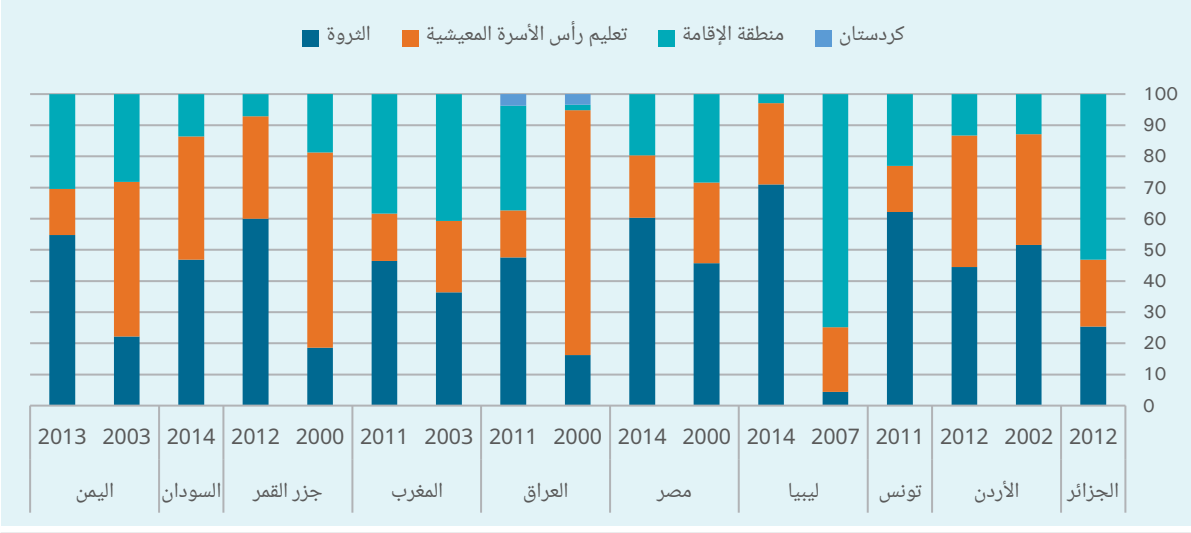

المصدر: حسابات المؤلفين.

4- الولادة بإشراف قابلة ماهرة

كما يبين الشكل 2-33، سجلّت البلدان جميعها تقريباً انخفاضاً في اللامساواة في الفرص. وبوجه عام، من بين المؤشرات المختارة، كانت الولادة بإشراف قابلة ماهرة هي الأكثر اتساقاً، إذ انخفضت اللامساواة في النواتج واللامساواة في الفرص على حدٍّ سواء، باستثناء عدد قليل من أقل البلدان نمواً والبلدان المنكوبة بالنزاعات. وكما هو مبين في الشكل 2-37، المحددات الرئيسية الثلاثة للولادة بإشراف قابلة ماهرة هي ثروة الأسرة المعيشية وتعليم رأس الأسرة المعيشية ونوع منطقة الإقامة. وشهدت البلدان بمعظمها زيادة في مساهمة ثروة الأسرة المعيشية، وخاصة في جزر القمر والعراق وليبيا.

وانخفض أثر تعليم رئيس الأسرة المعيشية في معظم البلدان، وكان الانخفاض كبيراً في العراق واليمن. وعلى نحو مشابه، انخفضت أيضاً مساهمة نوع منطقة الإقامة في معظم البلدان؛ وبشكل ملحوظ في ليبيا، لكنها ازدادت في العراق زيادة كبيرة.

زاي- ملخص

بوجه عام، حققت المنطقة العربية تقدماً في الصحة. لكن ظلت اللامساواة في النواتج والفرص واسعة الانتشار.

ويكشف تحليل محددات نواتج الصحة أن إمكانية الحصول على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المحسنة تتفاوت عبر البلدان المدروسة؛ ففي حين كاد بعض البلدان المتوسطة الدخل يحقق حصولاً شاملاً على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي، ما زالت أقل البلدان نمواً متأخرة عن ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت الفجوات بين الأرياف والمدن في العديد من البلدان وازدادت اتساعاً مع الزمن وتحتاج إلى معالجة. وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية للأمهات، شهدت المنطقة تحسناً كبيراً في الولادة بإشراف قابلة ماهرة مقترنة بتناقص اللامساواة عبر كافة الخصائص في البلدان جميعها. ولكن رغم أن أقل البلدان نمواً حققت انخفاضاً كبيراً في اللامساواة

مع الزمن، ما تزال هناك فجوات كبيرة يتعين التصدي لها، وخاصة بين الأرياف والمدن.

كما أن النظر في لا تساوي النواتج في صحة الطفل، أي في الوفيات وسوء التغذية، يوفر أيضاً مناحي فهم أساسية. فقد شهدت البلدان العربية انخفاضاً ملحوظاً في معدلات وفيات الرضع، لكن الفجوات استمرت بين الأرياف والمدن وبين الأغنى والأفقر من السكان. وفيما يتعلق بسوء التغذية، انخفض انتشار التقزّم أيضاً في معظم البلدان مع الزمن، واقترن ذلك بتزايد اللامساواة مع الزمن فيما يتعلق بالعديد من الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية، وخاصة في أقل البلدان نمواً. في الواقع، تكشف النتائج المستمدة من النموذج اللوجستي في القسم هاء أن احتمالات التقزّم تناقصت مع الزمن، ولكن مع ذلك بقي من العوامل الهامة كل من ثروة الأسرة المعيشية وحجم الأسرة المعيشية ونوع منطقة الإقامة وجنس وعمر رأس الأسرة المعيشية. وبينما كان التقزّم ألحّ في أقل البلدان نمواً، كانت نتائج الوزن الزائد لدى الأطفال مختلطة، لأنه على ما يبدو منتشر في كل من البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، تأثر العديد من الدول العربية، بما فيها أقل البلدان نمواً، بالعبء المزدوج لسوء التغذية (مثلاً، ارتفاع معدلات التقزّم والوزن الزائد على حدٍّ سواء).

وعلاوة على ذلك، يشير التحليل أن اللامساواة قي الفرص في وفيات الرضع والتقزّم وتحصين الأطفال ازدادت في عدد من البلدان مع الزمن، بينما انخفضت اللامساواة في الفرص في الولادة بإشراف قبالة ماهرة في معظم البلدان، باستثناء أقل البلدان نمواً والبلدان المنكوبة بالنزاعات. وبوجه عام، عندما يتعلق الأمر بفرص الصحة ودوافعها الرئيسية، كانت هناك تفاوتات واسعة بين البلدان وبين المؤشرات، لكن من الواضح أن اللامساواة في الفرص استمرت وأن الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية هي محددها الرئيسي.

وقد تكون لهذه التفاوتات في نواتج وفرص الصحة آثار ضارة على تكوين رأس المال البشري وعلى النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية. ولأن لاعتلال الصحة تأثير مباشر على النماء الإدراكي والقدرة على التعلم، وخاصة في مرحلة الطفولة المبكرة، فإنه قد يؤثر سلباً على نواتج التعليم، كما قد يؤثر بالمثل على الإنتاجية والنشاط الاقتصادي. إذن، لتعزيز رأس المال البشري والرفاه، ينبغي على البلدان العربية معالجة اللامساواة في الصحة، وفقاً للهدفين 3 و10 من أهداف التنمية المستدامة.

3. اللامساواة في التعليم

3- اللامساواة في التعليم

ألف- مقدمة

نظراً للتسليم الواسع النطاق به محفّزاً للازدهار الاقتصادي والتنمية، شكّل التعليم على مدى العقود القليلة الماضية شاغلاً رئيسياً في جداول الأعمال الوطنية والدولية. وتشدد أدبيات مستفيضة، لا سيما تلك التي تدعو إلى نظرية النمو الذاتي، على دور التعليم قوة دافعة رئيسية لرأس المال البشري، ما يُترجم في نهاية المطاف إلى إنتاجية أعلى وإنتاج وطني أكبر، كما إلى تقدم تكنولوجي (Romer, 1986, 1990; Lucas, 1988) وعلاوة على ذلك، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعليم كثيرة، من مثل تقليل الاعتماد على المساعدة المالية الحكومية وتعزيز التلاحم الاجتماعي (Merisotis, 1998) وخفض معدلات الجريمة (Lochner and Moretti, 2004). وإلى جانب أثره على النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، التعليم أساسي لتأمين فرص الحياة للأفراد وضمان العدالة الاجتماعية. وكما يوضح تقرير اليونسكو "التنمية المستدامة تبدأ بالتعليم" (2014)، يشكّل التعليم الذي يُتلقى في السنوات الأولى وخلال مرحلة المراهقة المعرفة والمهارات الإدراكية، ثم الانتقال إلى العمل وفرص العمالة، فضلاً عن الرفاه مدى الحياة. والأهم من ذلك أن التعليم هو الوسيلة المثلى لتفكيك الحلقة الخبيثة المتمثلة بانتقال الفقر بين الأجيال ولتعزيز الحراك الاجتماعي. والواقع أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر يتوقف في نهاية المطاف على توفير التعليم الكافي.

الشكل 3-1 التفاوتات العالمية في معدلات القرائية لدى البالغين، 15 سنة فما فوق

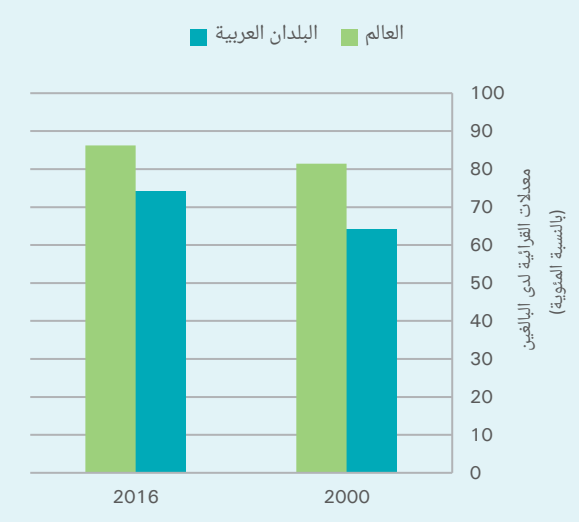

المصدر: البنك الدولي، "معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ذكور بالغون (النسبة المئوية من الذكور في سن 15 عاماً وما فوقها)"، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. https://data.albankaldawli.org/indicator/se.adt.litr.zs (اطّلع عليها في 14 أيلول/سبتمبر 2019).

وقد أقرت البلدان العربية منذ فترة طويلة بمزايا التعليم، وتعهدت بتعزيز نُظُمها التعليمية منذ إطار عمل داكار للتعليم للجميع في عام 2000. ويقيّم الشكل 3–1 معدلات القرائية لدى البالغين في المنطقة بالمقارنة مع العالم خلال الفترة 2000-2016، وهو يبيّن أنها ارتفعت خلال تلك الفترة إلى حوالي 74.2 في المائة، لتقترب من المتوسط العالمي. ولكن ما زالت المنطقة بعيدة عن بلوغ هدف تعميم القرائية على الجميع، والأهم من ذلك أن القدرة على القراءة والكتابة ليست كافية لمواجهة الديناميات التكنولوجية والاقتصادية المعقدة المتزايدة في

القرن الحادي والعشرين، بل إنها قد لا تضمن في الوقت الحاضر الحصول على أجر كفاف. ووفقاً لـ UNESCO (2013)، التعليم الثانوي الأدنى على الأقل ضروري للحصول على المهارات الأساسية اللازمة لإيجاد عمل يدفع أجراً لائقاً. وفي هذا الصدد، حققت المنطقة العربية تقدماً مطرداً في متوسط سنوات التعليم المدرسي، الذي بلغ 7 سنوات في عام 2017. غير أن ذلك يقصر عن سد الفجوة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 8.4 من السنوات[13].

إزاء هذه الخلفية، يقيم هذا الفصل التقدم في آفاق التعليم واللامساواة في النواتج والفرص التعليمية. ويتناول الجزء الأول اللامساواة في النواتج، مناقشاً باستفاضة مستويات واتجاهات ثلاثة مؤشرات رئيسية: معدلات الالتحاق بالتعليم المدرسي، ومعدلات إتمام التعليم المدرسي في مستويات التعليم المختلفة، ومتوسط سنوات التعليم المدرسي. وتعتبر معدلات إتمام التعليم الابتدائي والثانوي بمثابة مدخلات لتراكم رأس المال البشري في المجتمع، بينما يمكن اعتبار متوسط سنوات التعليم المدرسي مؤشراً بديلاً على النواتج. وتحلّل المؤشرات جميعها من حيث اللامساواة التعليمية السائدة حسب نوع منطقة الإقامة والخصائص الاجتماعية-الاقتصادية للأسرة المعيشية؛ وهي أساساً ثروة الأسرة المعيشية وتعليم رأس الأسرة المعيشية. ويجري أيضاً تفحص مجموعات طرفين نقيضين يحمل كل طرف فيها عدداً من الخصائص المشتركة. ويجري التحليل لفئتين عمريتين، إذ يركز القسم باء على فئة الشباب (6-25 سنة)، التي تشكل الجزء الأكبر من السكان والهدف المتمثل في كسر حلقات الفقر، بينما يتناول القسم جيم فئة البالغين (25 سنة فما فوق) لتسليط الضوء على الصلة بين التعليم العالي والعمالة. وباستخدام نموذج لوجستي، يتناول القسم دال بعد ذلك العوامل التي تؤثر على احتمال الحرمان في الالتحاق بالتعليم المدرسي، بينما يعرض القسم هاء اللامساواة في فرص التحصيل التعليمي، مع التركيز بصورة رئيسية على فئة الشباب (6-25 سنة). ويهدف القسم الأخير، مستخدماً نماذج انحدار لوجستي، إلى تحديد القوى الدافعة الاجتماعية-الاقتصادية للامساواة في التعليم، ويقيم تطور اللامساواة في الفرص كما تقاس بمؤشر التغايُر وقواه الدافعة مع الزمن باستخدام تحليل شبلي (Shapley). وأخيراً، يقدم القسم الأخير نظرة عامة.

ومن المهم الإشارة إلى أن البيانات المتعلقة بالتعليم المستخدمة هنا مستخرجة من مسوح الأسرة المعيشية، التي جُمعت لتوفر سمة خلفية تمكّن من تقييم الحالة الصحية للنساء والأطفال. وهذا هو الحال بوجه خاص بالنسبة للمسوح السابقة التي أجريت في الفترة بين عامي 2000 و2007. بعبارة أخرى، لم يكن هدف المسوح إجراء تقييم شامل للحالة التعليمية لكل شخص، بل فحسب توفير سمة خلفية للتنمية والحالة الصحية للبلد المعني. ولذا لا تتضمن البيانات معلومات عن نوعية التعليم، لكنها، مع ذلك، تظل توفر نظرة عامة عنه[14]. وتُستكمل المقاييس الكمية للحصول على التعليم بمعلومات نوعيّة كلما أمكن. وقد جرت مواءمة النُظُم التعليمية لتعكس سنوات التعليم المدرسي لكل شخص. ويقدم المرفق التقني معلومات مفصّلة عن عملية المواءمة وعن بناء مؤشرات التعليم.

باء- اللامساواة في التحصيل التعليمي وإتمام التعليم للأطفال والشباب

1- النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي - معدّلة

تعرّف النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي على أنها العدد الكلي للطلاب في سن المرحلة

الابتدائية الرسمي (باتباع التعريف الوطني للفئة العمرية للمرحلة الابتدائية لكل بلد ولكل نقطة زمنية) الذين التحقوا بالتعليم الابتدائي أو التعليم الثانوي (باستثناء التعليم ما قبل الابتدائي) في أي وقت خلال السنة الدراسية المرجعية، معبراً عنها كنسبة مئوية من السكان المناظرين.

ويشير مصطلح معدّل إلى أن النسبة لا تشمل فقط الطلاب الذين التحقوا بالتعليم الابتدائي، ولكن أيضاً الذين يشاركون في التعليم الثانوي، لأنهم ربما حصلوا على تعليم ابتدائي قبل بلوغهم سن الالتحاق الرسمي أو تخطوا فصولاً دراسية بسبب أدائهم. ولذا فإن النسبة المعدّلة مقياس للمشاركة في التعليم الابتدائي والثانوي. وقد تكون هناك عدة أسباب للزيادة في النسبة الصافية للالتحاق: قد يكون هناك تحسن في المشاركة أو انخفاض في عدد السكان المستهدفين أو كليهما. وبما أن فترة جمع البيانات لمسوح الأسرة المعيشية المستخدمة لا تتماشى دائماً مع السنة الدراسية، عدّلت النقاط المرجعية للسن لدى الالتحاق، حسب الاقتضاء، وفقاً للمبادئ التوجيهية لمعايير الجودة التي وضعها معهد اليونسكو للإحصاء (UNESCO, n.d.)[15].

يبيّن الشكل 3–2 النسبة الصافية للالتحاق لعينتنا المكوّنة من 10 بلدان عربية[16]. وقد كانت النسبة الصافية للالتحاق لدى كل من تونس والجزائر ودولة فلسطين وليبيا مرتفعة جداً، إذ كان الالتحاق شاملاً للجميع تقريباً. وكان لدى كل من العراق ومصر مستويات أدنى قليلاً في النقطة الزمنية الأساسية، ولكن كان هناك تحسن كبير في السنوات الـ 15 التالية. ويشدد Akkari (2004) على أن التعليم المجاني الذي تقدمه الدولة يشكّل جزءاً أساسياً من العقد الاجتماعي في معظم بلدان المنطقة. غير أنه يسلّم أيضاً بأن ارتفاع النمو السكاني يشكّل تحدياً رئيسياً لنظام التعليم وأن فرص التدريب المهني أو التعليم الثانوي/الثالثي تُقدّم أساساً لمجموعات مختارة فقط.

الشكل 3-2 النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي (معدّلة)

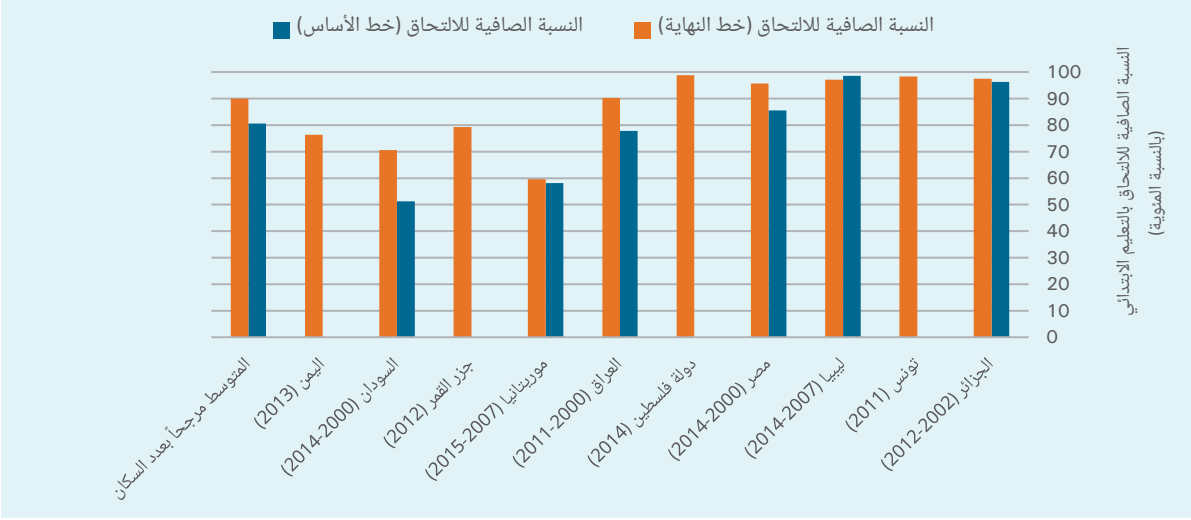

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: يشمل المتوسط المرجح لعدد السكان المبلَّغ عنه فقط البلدان التي لديها بيانات عبر النقطتين الزمنيتين.

يواجه عدد من بلدان المنطقة مشكلة السكان غير الملتحقين بالمدارس. ويتطلب إدخال مجموعات محددة من الأطفال المهمشين في النظام التعليمي وإبقاءهم في المدارس استراتيجيات محددة موجهة توجيهاً جيداً (UNICEF and UNESCO, 2015). وتعكس التحسينات التي أدخلت على النسبة الصافية للالتحاق الجهود التي بذلتها بلدان عربية لزيادة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية. غير أن بلداناً عديدة، لا سيما أقل البلدان نمواً، ما تزال متأخرة في هذا المجال. فمثلاً، كان لدى موريتانيا النسبة الصافية للالتحاق الأدنى بين البلدان جميعاً ولم تحقق سوى تحسناً طفيفاً مع الزمن[17].

الشكل 3-3 النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي (معدّلة) حسب نوع المنطقة (مدن-أرياف-مخيمات لاجئين)

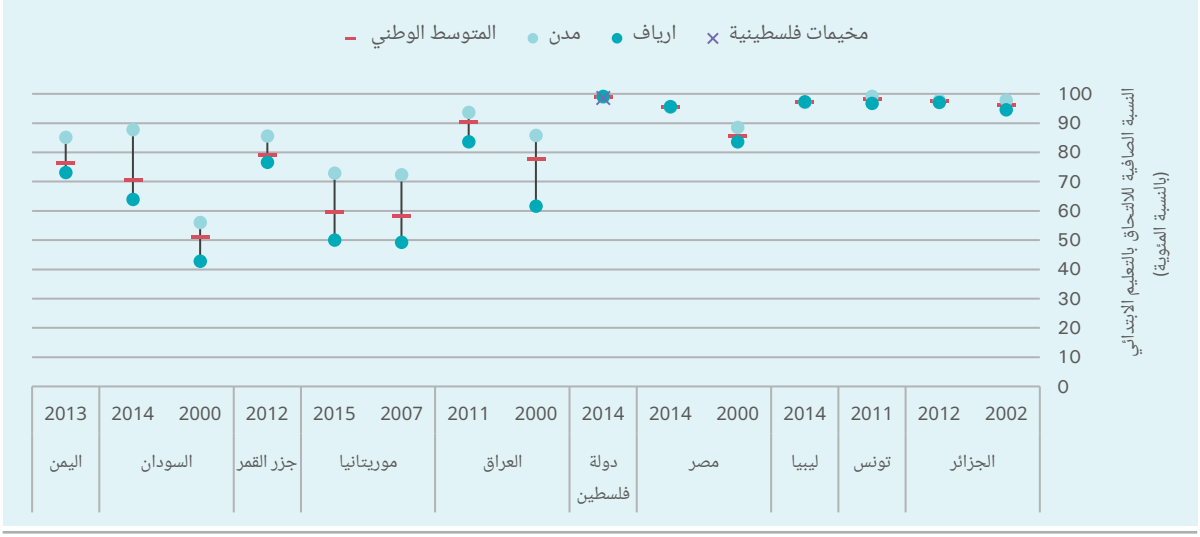

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 3-4 النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي حسب خُمس الثروة

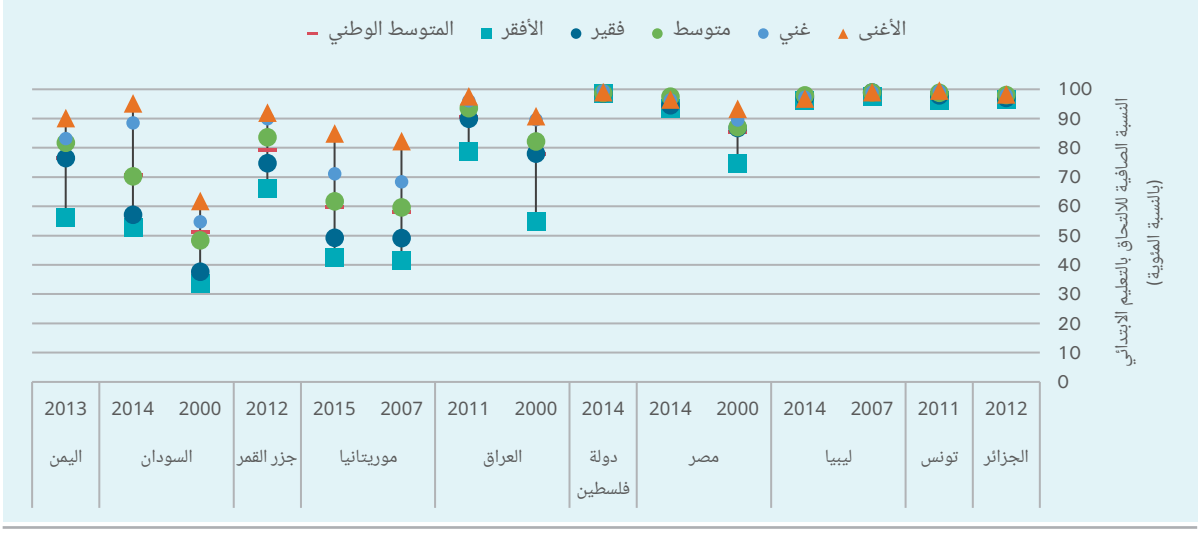

المصدر: حسابات المؤلفين.

ويبين تصنيف النسبة الصافية للالتحاق حسب نوع المنطقة (أرياف-مدن) أن عدداً من البلدان حقق تقريباً تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي ليشمل الجميع دون فروق رئيسية بين المناطق (الشكل 3-3). ويبدو أن الفجوات الصغيرة الموجودة في الجزائر ومصر في مسوح خط الأساس قد سدّت في مسوح خط النهاية، بسبب الاستهداف الناجح للفئات المحرومة. غير أن أقل البلدان نمواً تبدي فجوات مستمرة بين الأرياف والمدن، رغم الزيادة الكبيرة في النسبة الصافية للالتحاق في المناطق الريفية في السودان.

ويبين التصنيف حسب أخماس الثروة أن الفجوات بين الأفقر والأغنى من السكان موجودة أساساً في أقل البلدان نمواً، بينما لا توجد فجوات كبيرة في معظم البلدان الأخرى. ومن بين هذه الأخيرة، لا تبدو تفاوتات سوى في حالة العراق. ويبين الشكل 3-4 أن الفجوات كانت واسعة ومستمرة في كل من موريتانيا والسودان.

تلحظ دراسات عدة أن هناك ارتباطاً قوياً بين ارتفاع النواتج التعليمية والأداء التعليمي وبين ارتفاع مستويات تعليم الوالدين (Smits and Huisman, 2012; Peragine and others, 2015; and Hashemi and Intini, 2015). وعلى العموم، يعلّق الوالدان المتعلمان قيمة عالية على التعليم. ويهدف الوالدان اللذان يتمتعان بمستوى معين من الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية إلى الوفاء بالالتزام بتعليم صغارهما طموحاً منهما إلى استفادة هؤلاء من وضع اجتماعي مشابه لوضعهما أو أعلى (Breen and Goldthrope, 1997). ويتعلق ذلك أساساً بانتقال التحصيل التعليمي بين الأجيال وبالحاجة إلى تأمين الحركية التعليمية للأطفال المولودين لوالدين غير متعلمين. ويعرض الشكل 3-5 النسبة الصافية للالتحاق حسب المستوى التعليمي لرأس الأسرة المعيشية.

ولا تبدو في كل من تونس والجزائر ودولة فلسطين ومصر سوى اختلافات طفيفة بين الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون والأسر المعيشية الأخرى، بينما كانت هناك تفاوتات أكبر في أقل البلدان نمواً وفي العراق. وفي السودان، اتسعت الفجوات أكثر مع الزمن.

الشكل 3-5 النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي (معدّلة) حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية

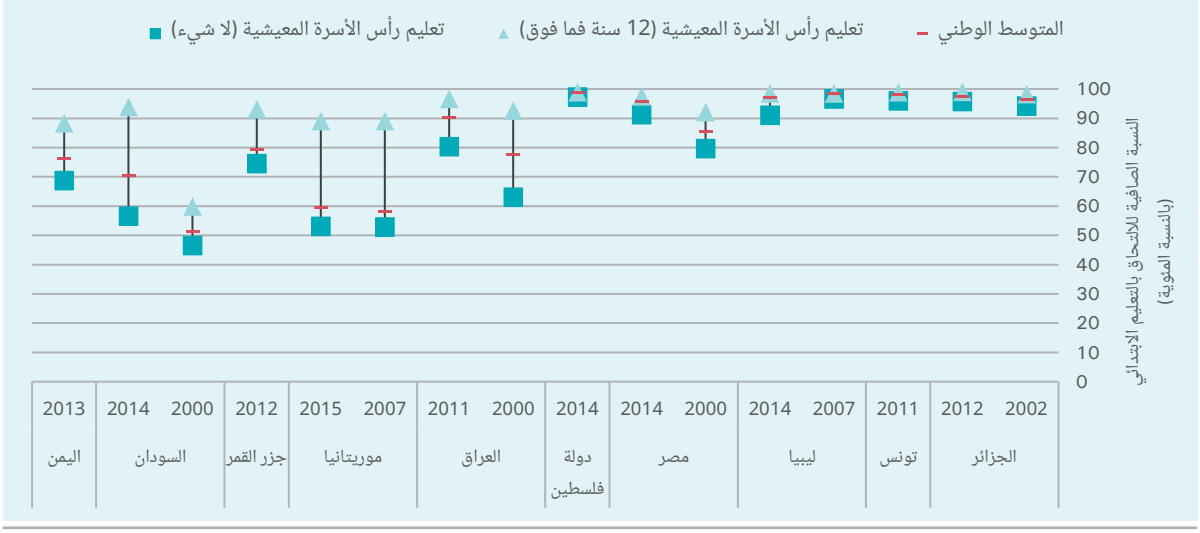

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 3-6 النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي (معدّلة) حسب مجموعة الطرفين النقيضين

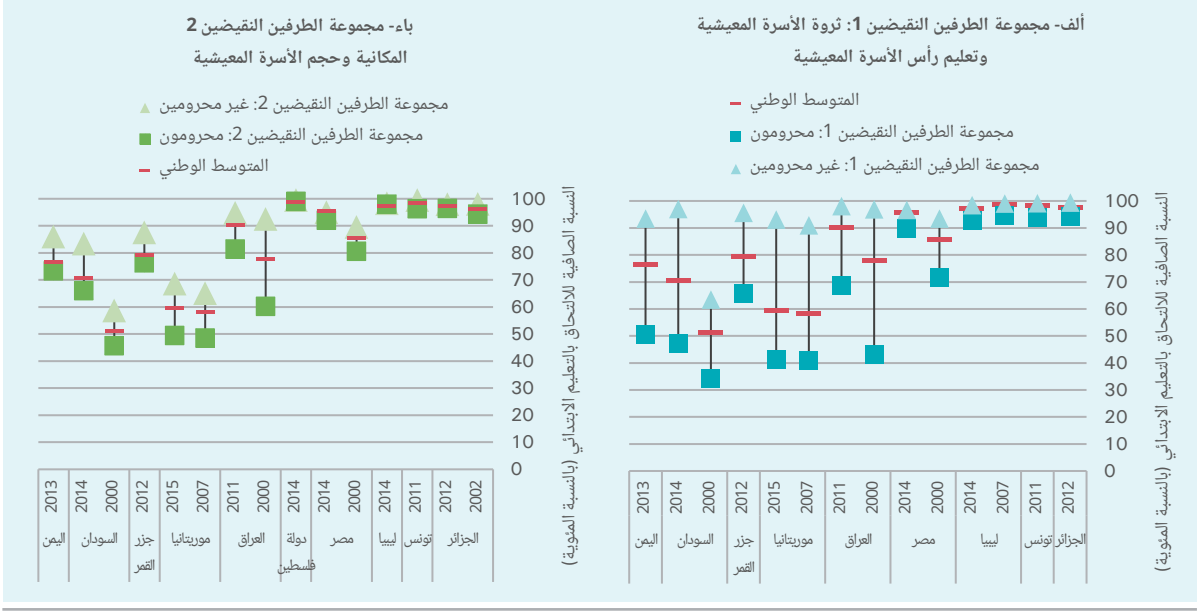

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: تجدر الإشارة أنه لضمان التمثيل الإحصائي، لا تقدم النتائج إلا للبلدان التي يتجاوز فيها حجم عينة مجموعتي الطرفين النقيضين 50 حالة غير مرجحة.

أخيراً، ينظر في مجموعتي طرفين نقيضين بمزيج من الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية. ويبين الشكل 3-6 أن التقدم في النسبة الصافية للالتحاق تنخفض للأطفال المحرومين في أبعاد اجتماعية واقتصادية متعددة في آن واحد. ورغم أن هذا النمط أوضح في مجموعة الطرفين النقيضين 1، إلا أنه متسق عبر المجموعتين. ويبين الشكل 3-6 بوضوح أن الفجوة بين الأطفال من المجموعة الأكثر حرماناً ونظرائهم من المجموعة الأوفر حظاً مستمرة إلى حدٍّ كبير، عدا في تونس والجزائر ومصر وليبيا، كما أن الفجوة لم تضق على الإطلاق مع الزمن في موريتانيا. مع ذلك، في كافة البلدان الأخرى التي تتوفر عنها معلومات للنقطتين الزمنيتين، كانت نسبة الالتحاق لدى الأطفال من المجموعة الأكثر حرماناً أعلى بكثير في مسح خط النهاية بالمقارنة مع مسح خط الأساس.

2- معدل إتمام التعليم الابتدائي

يعرّف معدل إتمام التعليم الابتدائي على أنه النسبة المئوية للشباب/الأطفال الذين فوق السن المستهدفة للتخرج من المدرسة الابتدائية بـ 3-5 سنوات الذين أتموا 6 سنوات من التعليم المدرسي[18]. والعمر المستهدف للتخرج من المدرسة الابتدائية هو السن الذي سيتخرج فيه الطلاب لو أنهم بدأوا التعليم المدرسي في سن الدخول الرسمي وتابعوا سنوات التعليم المدرسي كلها وتقدموا دون رسوب ودون القفز عن سنة دراسية[19]، ويشير ذلك إلى عدد من يلتحقون بالمدرسة في الوقت المناسب ويتمّون التعليم الابتدائي دون تأخير مفرط. هكذا تشير المعدلات المتدنية إلى تدنى الدخول إلى المستوى الابتدائي أو تأخره أو ارتفاع معدلات التسرب أو الرسوب أو التأخر في إتمام التعليم أو مزيج من هذه جميعاً.

الشكل 3-7 معدل إتمام التعليم الابتدائي

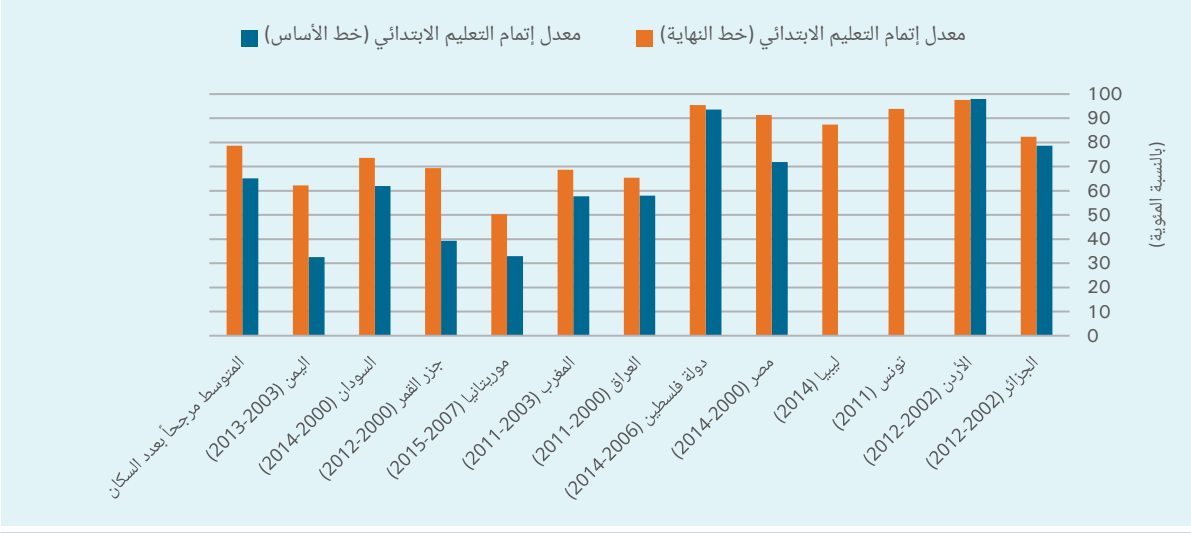

المصدر: حسابات المؤلفين.
ملاحظة: يشمل المتوسط المرجح لعدد السكان المبلَّغ عنه فقط البلدان التي لديها بيانات عبر النقطتين الزمنيتين.

ويساعد التصنيف حسب الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية على تحديد مجموعات السكان المستبعدة من التعليم الابتدائي أو التي لا تتمه بنجاح.

يبين الشكل 3-7 أن معدل إتمام التعليم الابتدائي تفاوت كثيراً بين البلدان التي نُظر فيها. ولدى الأردن ودولة فلسطين أعلى معدلات الإتمام، كما حققت البلدان الأخرى جميعها تحسينات مع الزمن. غير أن لدى بلدان كموريتانيا واليمن معدلات متدنية جداً، حتى بالمقارنة مع أقل البلدان نمواً الأخرى. ومن اللافت أن المعدل لكل من العراق والمغرب أدنى من المعدل للبلدين الأقل نمواً الآخرين.

ويبين التصنيف حسب نوع المنطقة (أرياف-مدن) أن هناك تفاوتات شاسعة في عدد من البلدان (الشكل 3-8). ولم تكن لدى الأردن ودولة فلسطين غير فروق هامشية، وتمكنت مصر من سد الفجوة بنجاح، وهناك لدى تونس والجزائر بعض الفجوات الطفيفة. ولدى البلدان المتبقية جميعها تفاوتات كبيرة مستمرة مع الزمن. هكذا، ما يزال الأطفال في المناطق الريفية محرومين بالمقارنة مع أقرانهم في مناطق المدن. وبالإضافة إلى ذلك، يشير استمرار الفجوات إلى ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى اشتمال المزيد من الأطفال في المناطق الريفية.

وهناك صورة مشابهة للتفاوتات حسب خمس الثروة. مرة أخرى، لدى الأردن ودولة فلسطين أصغر الفجوات، في حين لدى البلدان الأخرى جميعها تفاوتات كبيرة جداً. ورغم أنه لا تمكن مقارنة الخُمسين عبر الوقت، يشير الشكل 3-9 أن الفجوات كانت مستمرة، بل وتزايدت بعض الحالات، كما في العراق.

ويُبدي التصنيف حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية تفاوتات كبيرة. ومن الملحوظ أن معدل إتمام الأطفال في الأسر المعيشية التي يرأسها غير متعلمين تناقص مع الزمن في الأردن، وبدرجة أقل في دولة فلسطين، بينما ازداد في البلدان المتبقية.

الشكل 3-8 معدل إتمام التعليم الابتدائي حسب نوع المنطقة (مدن-أرياف-مخيمات لاجئين)

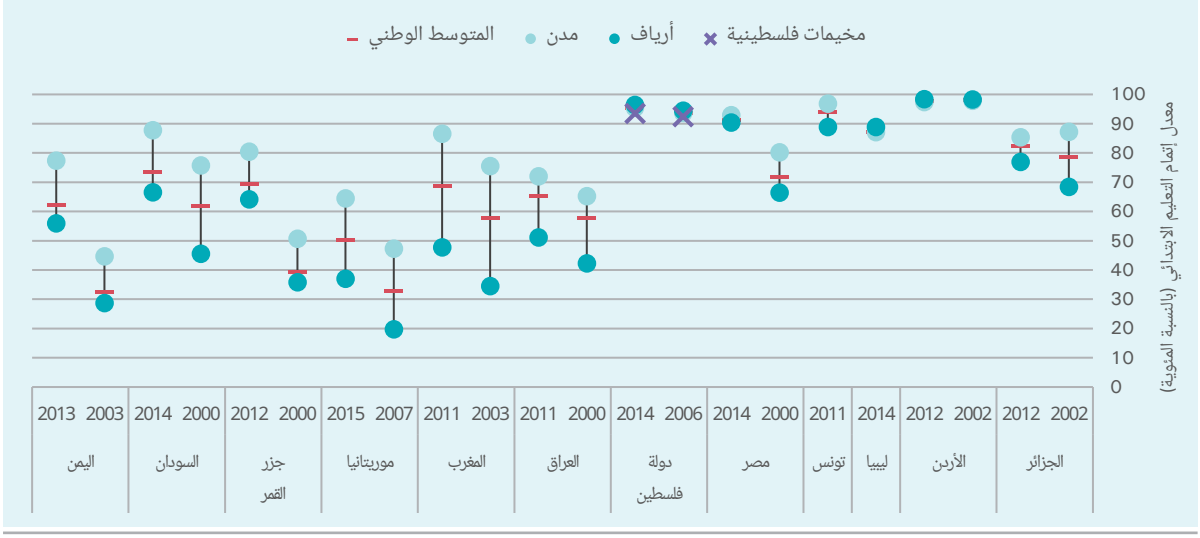

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 3-9 معدل إتمام التعليم الابتدائي حسب خُمس الثروة

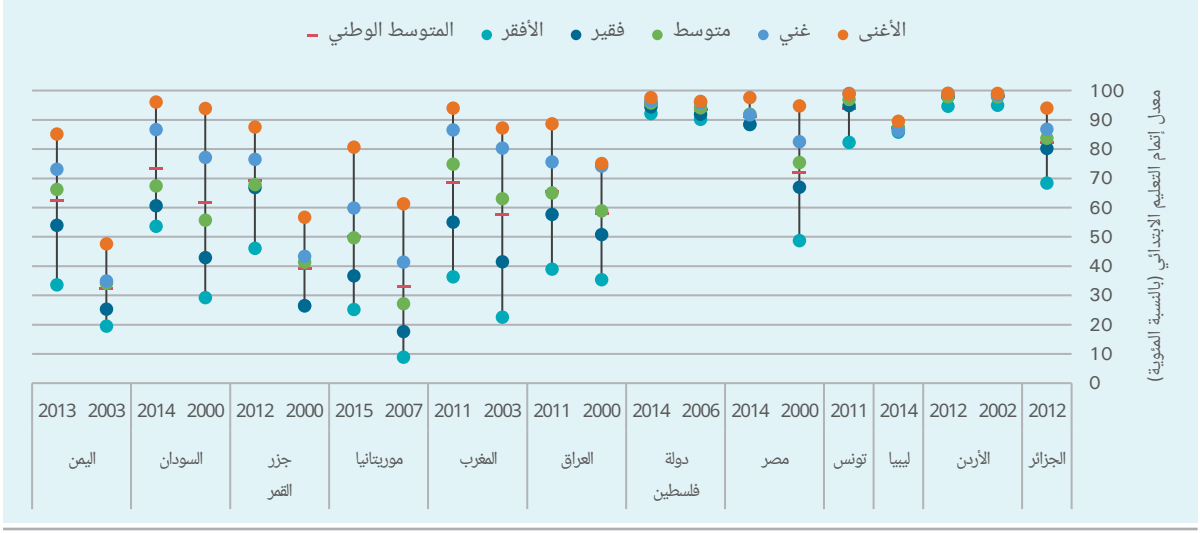

المصدر: حسابات المؤلفين.

مع ذلك، ورغم أن الفجوات آخذة في التناقص، ما يدل على مزيد من الإنصاف، يبين الشكل 3-10 بوضوح أنه ما زالت هناك في البلدان جميعها فجوات مستمرة تحتاج إلى معالجة.

وتبين النتائج عبر مجموعتي الطرفين النقيضين أن الفجوات كانت مستمرة في معظم البلدان التي نُظر فيها (الشكل 3-11). ومرة أخرى، كانت الفجوات أوسع نطاقاً في مجموعة الطرفين النقيضين 1،

وفي حالات عديدة، كما في العراق واليمن وحتى في الأردن، كانت فجوات خط النهاية أكبر من فجوات خط الأساس. ورغم أنه يمكن تحليل الثروة وتعليم رأس الأسرة المعيشية بشكل منفصل، إلاّ أنهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً؛ فرأس الأسرة المعيشية المتعلم يكسب دخلاً أفضل يمكّنه من تمويل تعليم أطفاله، ما قد يفسّر سبب اتساع الفجوات في مجموعة الطرفين النقيضين 1. وهذا يشير إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لضمان اشتمال الأطفال المولودين في أسر معيشية من الخمس الأفقر لوالدين غير متعلمين.

الشكل 3-10 معدل إتمام التعليم الابتدائي حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية

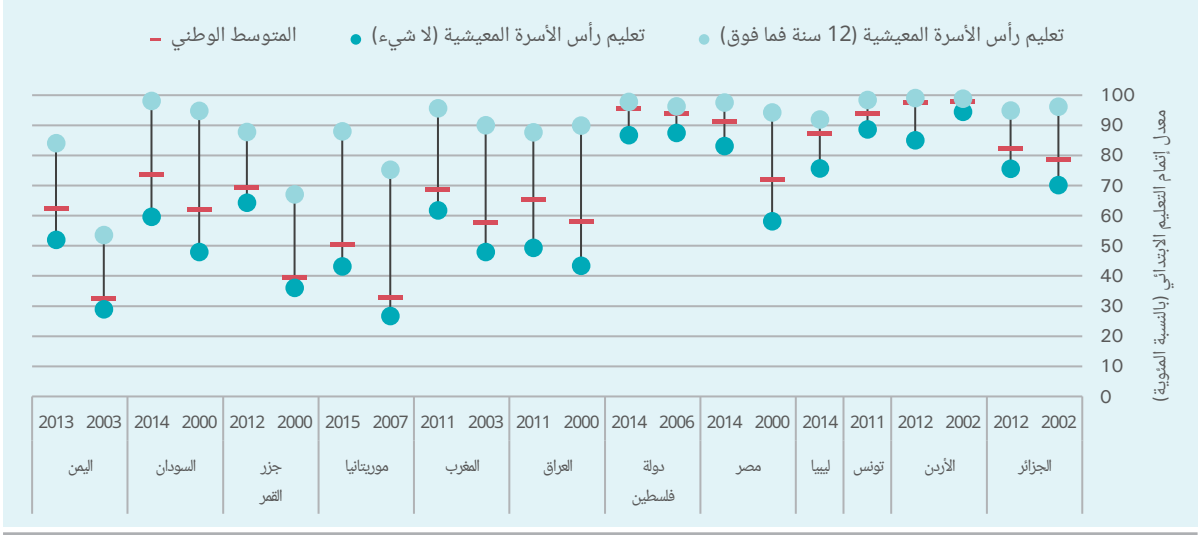

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 3-11 معدل إتمام التعليم الابتدائي حسب مجموعة الطرفين النقيضين

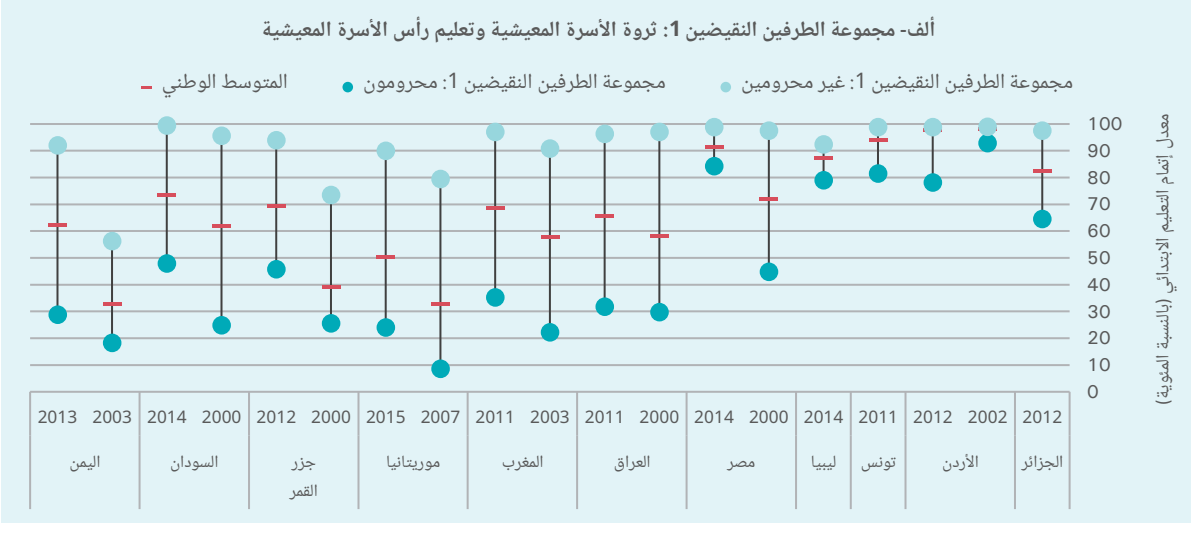

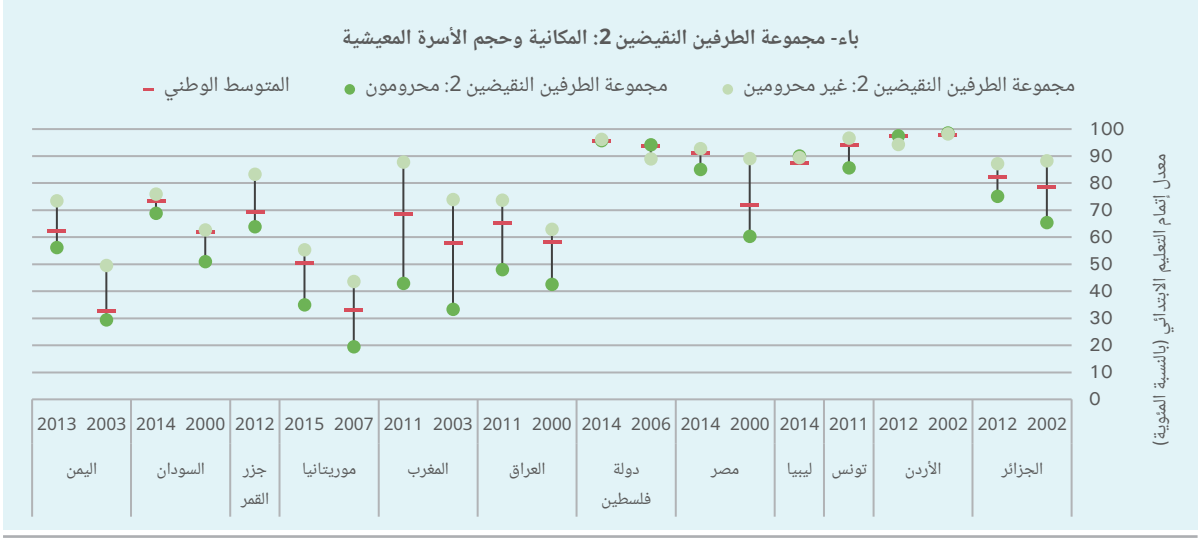

المصدر: حسابات المؤلفين.

ويبين الشكل 3–12 متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشر التركيز لمعدل إتمام التعليم الابتدائي والتغيُّر في معدل إتمام التعليم الابتدائي نفسه. وتتجمع البلدان بمعظمها في الزاوية اليسرى من هذا الشكل، ما يُترجم إلى زيادة في المعدل وتناقص في اللامساواة. ويشكّل كل من الأردن ودولة فلسطين والمغرب، بوجود بعض الزيادات في اللامساواة، استثناءً.

هكذا يمكن الخلوص إلى أن معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإتمامه للشباب عموماً شهدت تقدماً كبيراً وانخفاضاً ملحوظاً في اللامساواة بين الفئات الاجتماعية-الاقتصادية. مع ذلك، تباطأ التقدم في معدلات إتمام التعليم الابتدائي إلى حدٍّ كبير بالمقارنة مع معدلات الالتحاق به. وليس لدى البلدان التي ترتفع فيها النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي بالضرورة معدل إتمام للتعليم الابتدائي مرتفع. والعراق مثال على ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، بينما اقترن التقدم في إتمام التعليم الابتدائي عموماً بتناقص اللامساواة، الفجوات الحالية بين الفئات الاجتماعية-الاقتصادية المختلفة أوسع نطاقاً بالمقارنة مع معدلات الالتحاق.

3- التعليم المدرسي الثانوي - النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي (معدّلة)

تشير النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي كنسبة مئوية إلى عدد الطلاب في سن التعليم الثانوي الملتحقين به أو بالتعليم العالي. ويبيّن الشكل 3–13 تفاوتات كبيرة في البلدان العشر التي نُظر فيها. وقد سجّلت مصر أعلى معدل، حتى في النقطة الزمنية التي تشكل الخط الأساس، وكان إنجازها أعلى مما في معظم البلدان الأخرى. وأحرز كل من السودان وموريتانيا تقدماً كبيراً مع الزمن. ولكن ما زال المستوى في كل منهما منخفضاً جداً بالمقارنة. وفي البلدان جميعاً، كانت معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي أقل من معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي.

الشكل 3-12 متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشر التركيز لمعدل إتمام التعليم الابتدائي

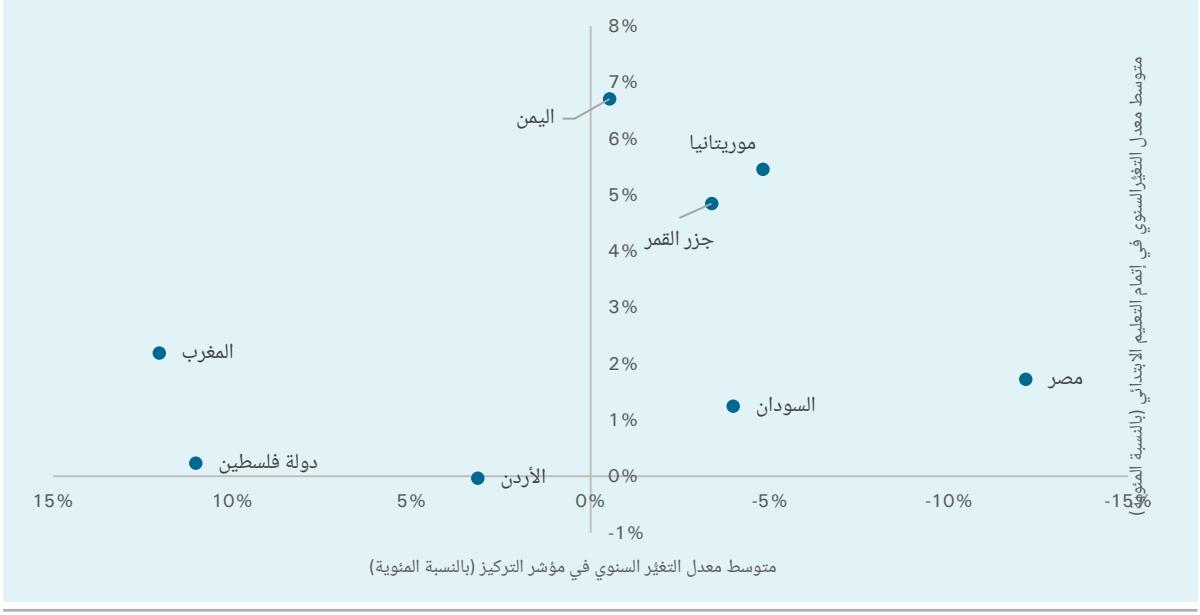

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 3-13 النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي (معدّلة)

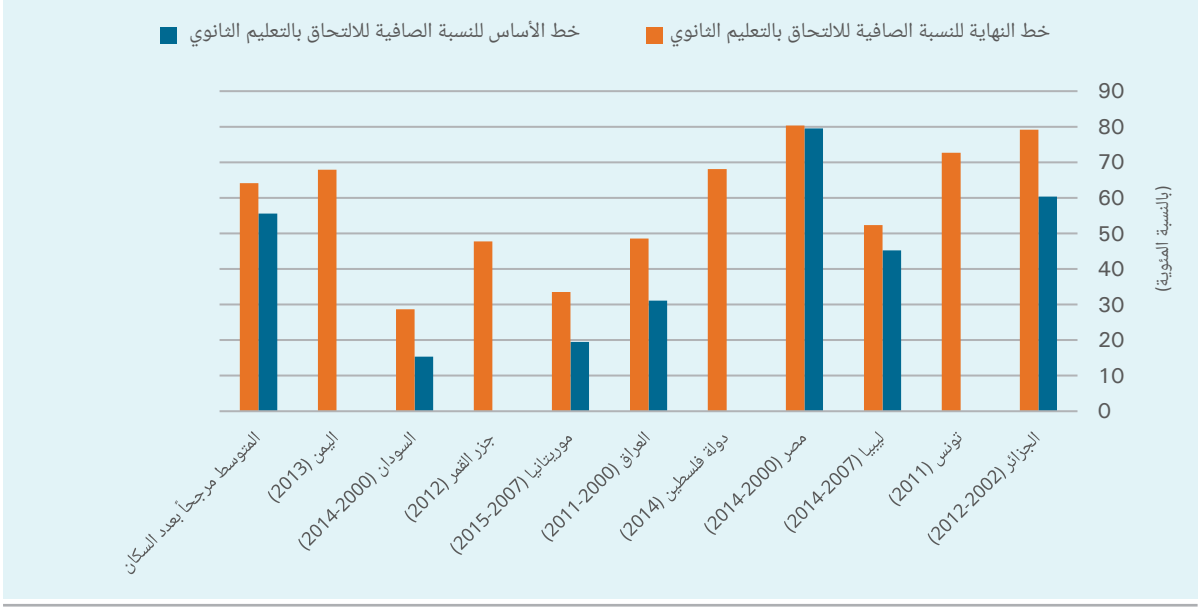

المصدر: حسابات المؤلفين.
ملاحظة: يشمل المتوسط المرجح لعدد السكان المُبلَّغ عنه فقط البلدان التي لديها بيانات عبر النقطتين الزمنيتين.

وكما في التعليم الابتدائي، كانت الفجوات بين الأرياف والمدن واسعة، وفي تناقض مع حالة التعليم الابتدائي، انطبق ذلك على عدد من غير البلدان الأقل نمواً، كتونس والجزائر. هكذا، ما تزال هناك حاجة كبيرة في أنحاء المنطقة إلى تحسين فرص الحصول على التعليم الثانوي، لا سيما في المناطق الريفية. ومن اللافت أيضاً أن الفجوات الكبيرة كانت مستمرة، إلا في دولة فلسطين ومصر (الشكل 3–14).

الشكل 3-14 النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي (معدّلة) حسب نوع المنطقة (أرياف-مدن-مخيمات لاجئين)

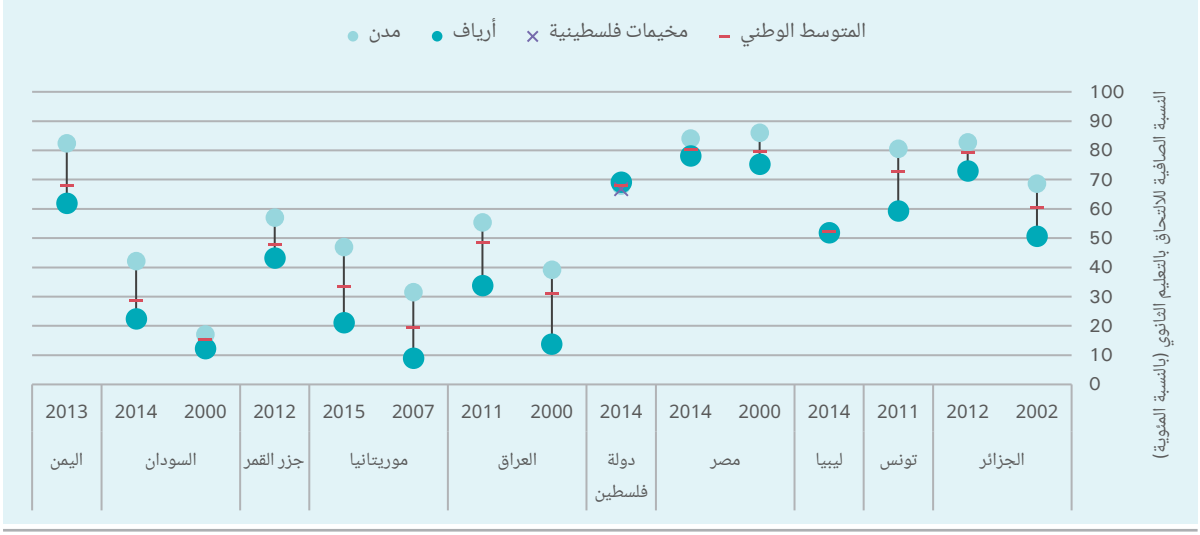

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 3-15 النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي (معدّلة) حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية

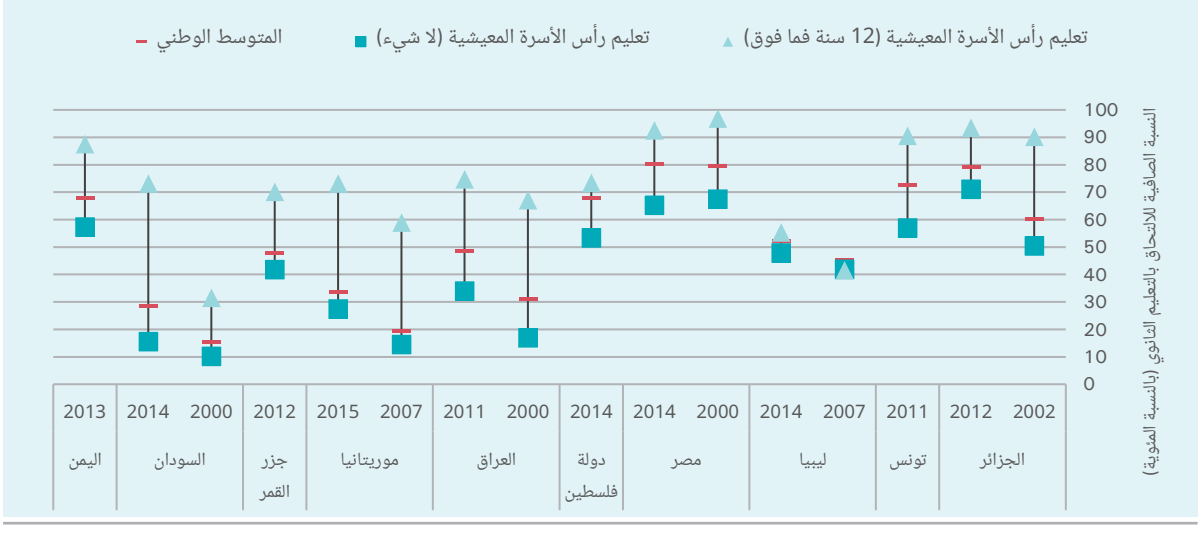

المصدر: حسابات المؤلفين.

والتفاوتات الكبيرة واضحة أيضاً فيما يتعلق بتعليم رأس الأسرة المعيشية. والمدهش أنها ساءت كثيراً في السودان، رغم تحسّن النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي لمن يعيشون في أسر معيشية يرأسها غير متعلمين، ويبين الشكل 3-15 بوضوح أن الفئات الأكثر حرماناً لم تلحق بسرعة كافية، على الأقل في أقل البلدان نمواً. وهذا يتناقض مع حالة النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي حيث يعزى الانخفاض في اللامساواة إلى التحسينات التي أدخلت على التحاق الفئات الأكثر حرماناً.

الشكل 3-16 النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي (معدّلة) حسب خُمس الثروة

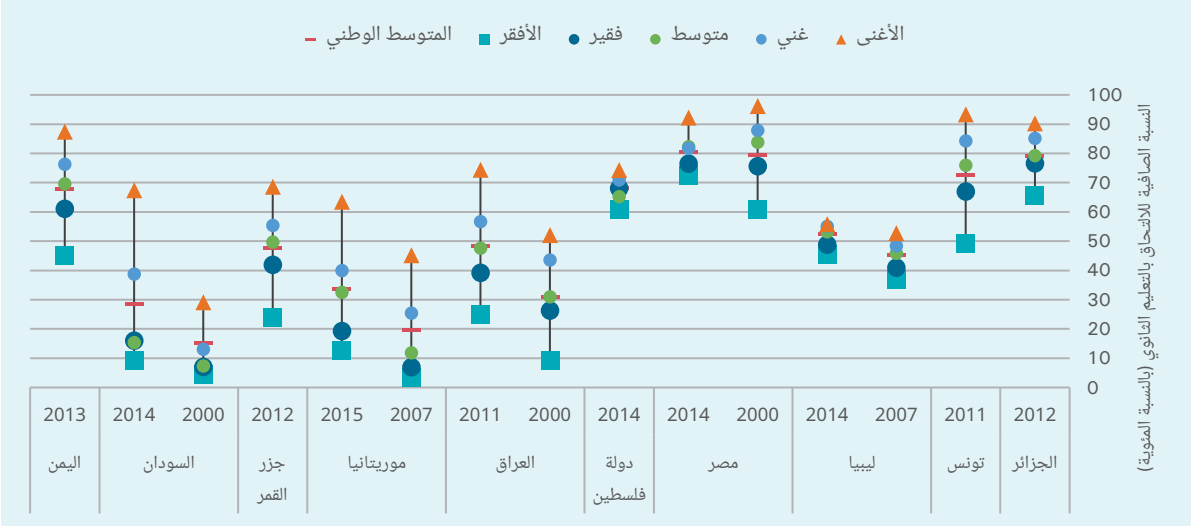

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 3-17 النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي (معدّلة) حسب مجموعة الطرفين النقيضين

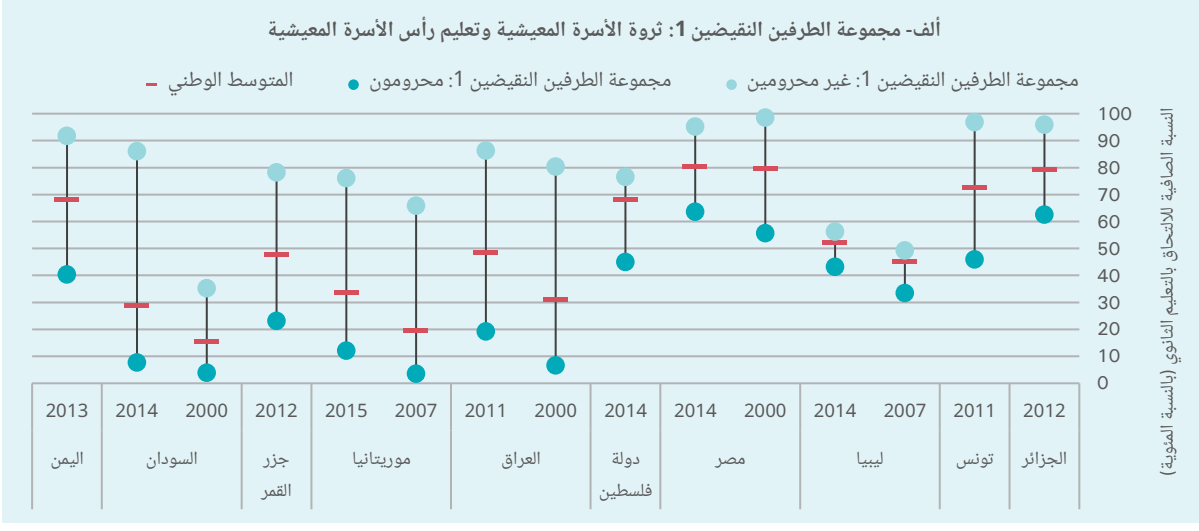

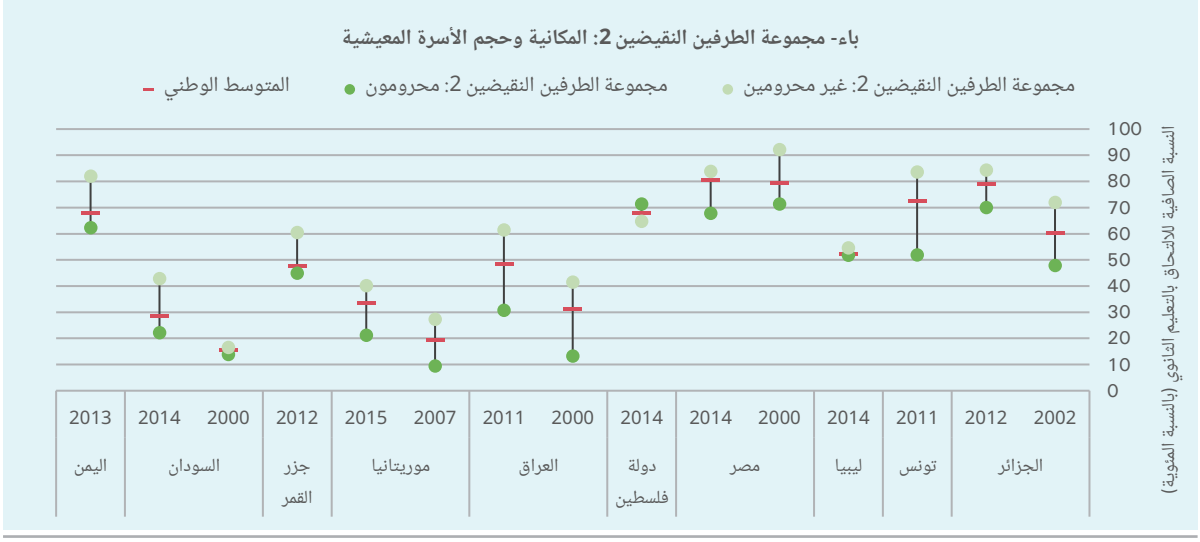

المصدر: حسابات المؤلفين.

ويبدو في التفاوتات حسب خمس الثروة نمط مشابه (الشكل 3-17). ففي مصر، انخفضت اللامساواة بين الخُمسين الأغنى والأفقر. وفي السودان والعراق وموريتانيا، اتسعت الفجوات بين شرائح الدخل، مع تحسّن النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي بدرجة كبيرة للخمس الأغنى. وفي مصر، كانت الحالة على العكس تماماً: فقد حقق خمس الثروة الأفقر تحسناً كبيراً، في حين انخفض المعدل انخفاضاً طفيفاً للأغنى، وهو ما يتوقع عندما يقترب بلد ما من معدل التحاق يبلغ 100 في المائة.

كما يعزز التحليل حسب مجموعة الطرفين النقيضين النتائج المذكورة أعلاه (الشكل 3-17). فقد استمرت الفجوات أو اتسعت في معظم البلدان، لا سيما الأقل نمواً، وخاصة لمجموعة الطرفين النقيضين 1. وفي السودان، مهما كان قدر التقدم المحرز، فقد أفاد بغير تناسب الميسورين أصلاً.

4- معدل إتمام التعليم الثانوي

يعرّف معدل إتمام التعليم الابتدائي بأنه النسبة المئوية للشباب الذين تفوق أعمارهم السن المستهدفة للتخرج من المدرسة الثانوية بـ 3-5 سنوات والذين أتموا 12 سنة من التعليم المدرسي[20].

وكما الحال في التعليم الابتدائي، معدلات إتمام التعليم الثانوي أقل بكثير من معدلات الالتحاق به.

ويشير الشكل 3-18 إلى تدني الإنجاز في معدلات إتمام التعليم الثانوي في معظم البلدان. وكان لدى ليبيا معدل مرتفع إلى حدٍّ ما، ولدى كل من الأردن وتونس ودولة فلسطين ومصر معدل متوسط. غير أن أقل البلدان نمواً حققت تقدماً كبيراً.

ويمكن أن يساعد تصنيف معدل الإتمام حسب الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية على تحديد المحرومين خاصة. ويبين الشكل 3-19

أن عدداً من البلدان حقق تقدماً جماً مع الزمن، ولكن أساساً في المدن، فما تزال المناطق الريفية متأخرة.

الشكل 3-18 معدل إتمام التعليم الثانوي

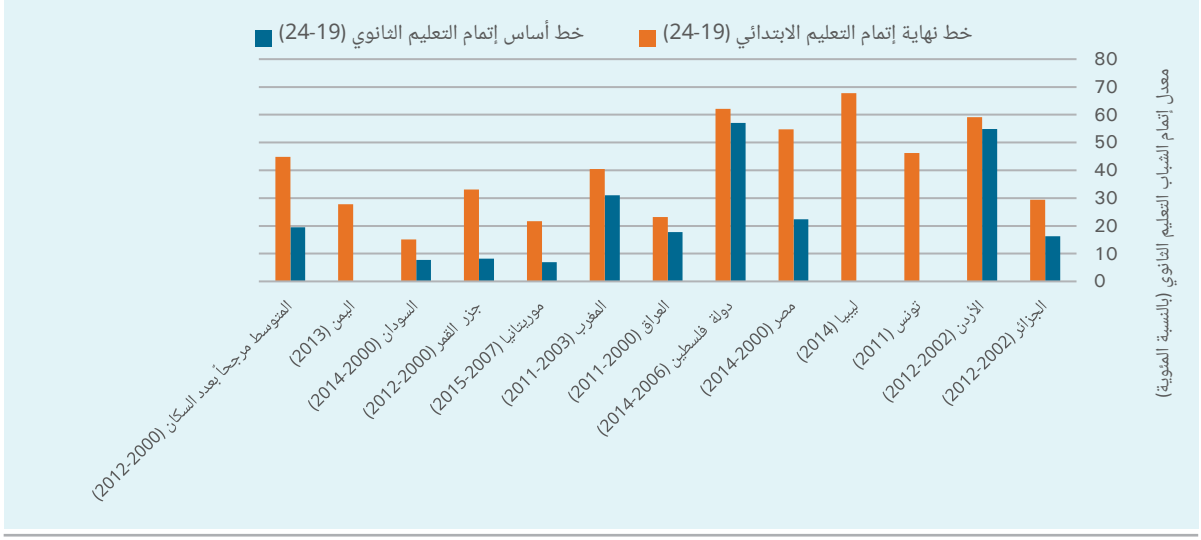

المصدر: حسابات المؤلفين.
ملاحظة: يشمل المتوسط المرجح لعدد السكان المبلَّغ عنه فقط البلدان التي لديها بيانات عبر النقطتين الزمنيتين.

الشكل 3-19 معدل إتمام التعليم الثانوي حسب نوع المنطقة (مدن-أرياف-مخيمات لاجئين)

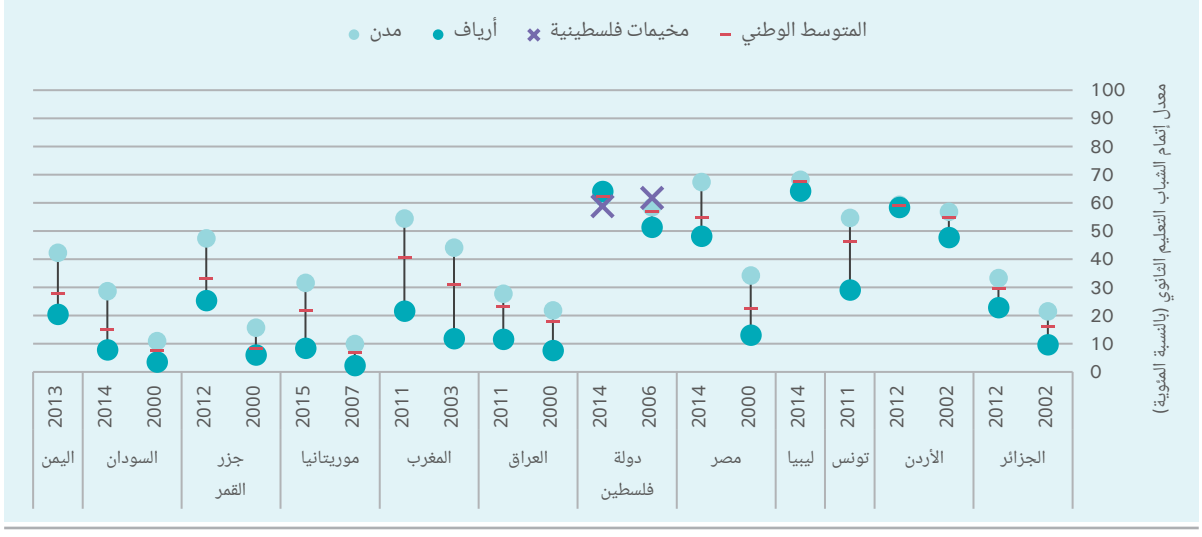

المصدر: حسابات المؤلفين.

يبيّن الشكل 3–20 تفاوتات كبيرة عبر أخماس الثروة في البلدان جميعاً، ويوضح أن أكبر التحسينات هي للخمس الأغنى. غير أن أخماس الثروة المتوسطة تشارك أيضاً بصورة متزايدة في التعليم الثانوي في أقل البلدان نمواً، وفي معظم البلدان الأخرى كانت التفاوتات الصارخة بين الأخماس مستمرة.

كما يظهر الشكل 3–21 تفاوتات كبيرة حسب المستوى التعليمي لرأس الأسرة المعيشية. ففي حين انخفضت اللامساواة بعض الشيء في عدد من البلدان، استمرت الفجوات، إذ حققت الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون تقدماً أكبر بكثير من نظيراتها.

الشكل 3-20 معدل إتمام التعليم الثانوي حسب خُمس الثروة

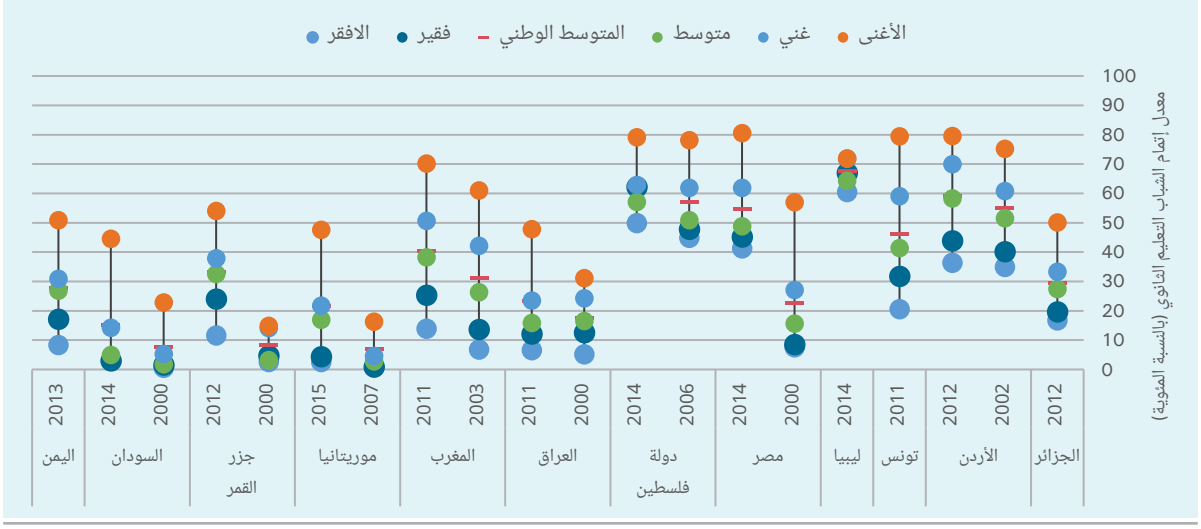

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 3-21 معدل إتمام التعليم الثانوي حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية

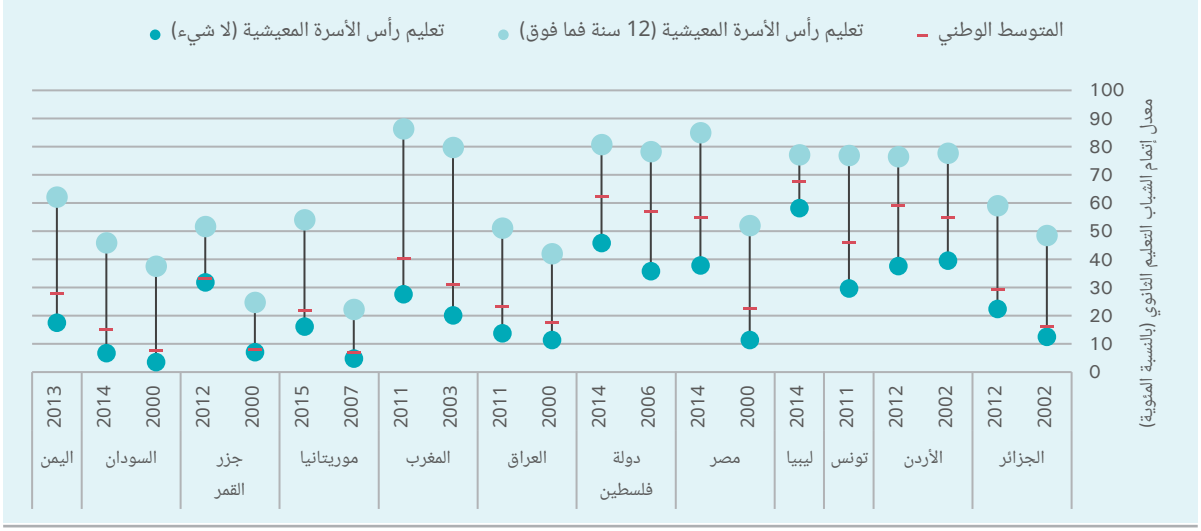

المصدر: حسابات المؤلفين.

وكما يتضح من الشكل 3-22، ما زالت الفجوات في مجموعتي الطرفين النقيضين مستمرة، كما اتسعت، لا سيما في أقل البلدان نمواً. وكانت لدى كل من الأردن ودولة فلسطين وليبيا فجوات طفيفة جداً في مجموعة الطرفين النقيضين 2، ولكن كانت هناك فجوات كبيرة بين مجموعة الطرفين النقيضين 1.

وفيما يتعلق بمتوسط التغيُّرات السنوية في مؤشر التركيز للمعدل والتغيُّرات في المعدل نفسه، يشير الشكل 3-23 أنه كان لدى معظم البلدان التي خضعت للدراسة لامساواة أقل ومزيد من مشاركة الشباب في التعليم الثانوي.

الشكل 3-22 معدل إتمام التعليم الثانوي حسب مجموعة الطرفين

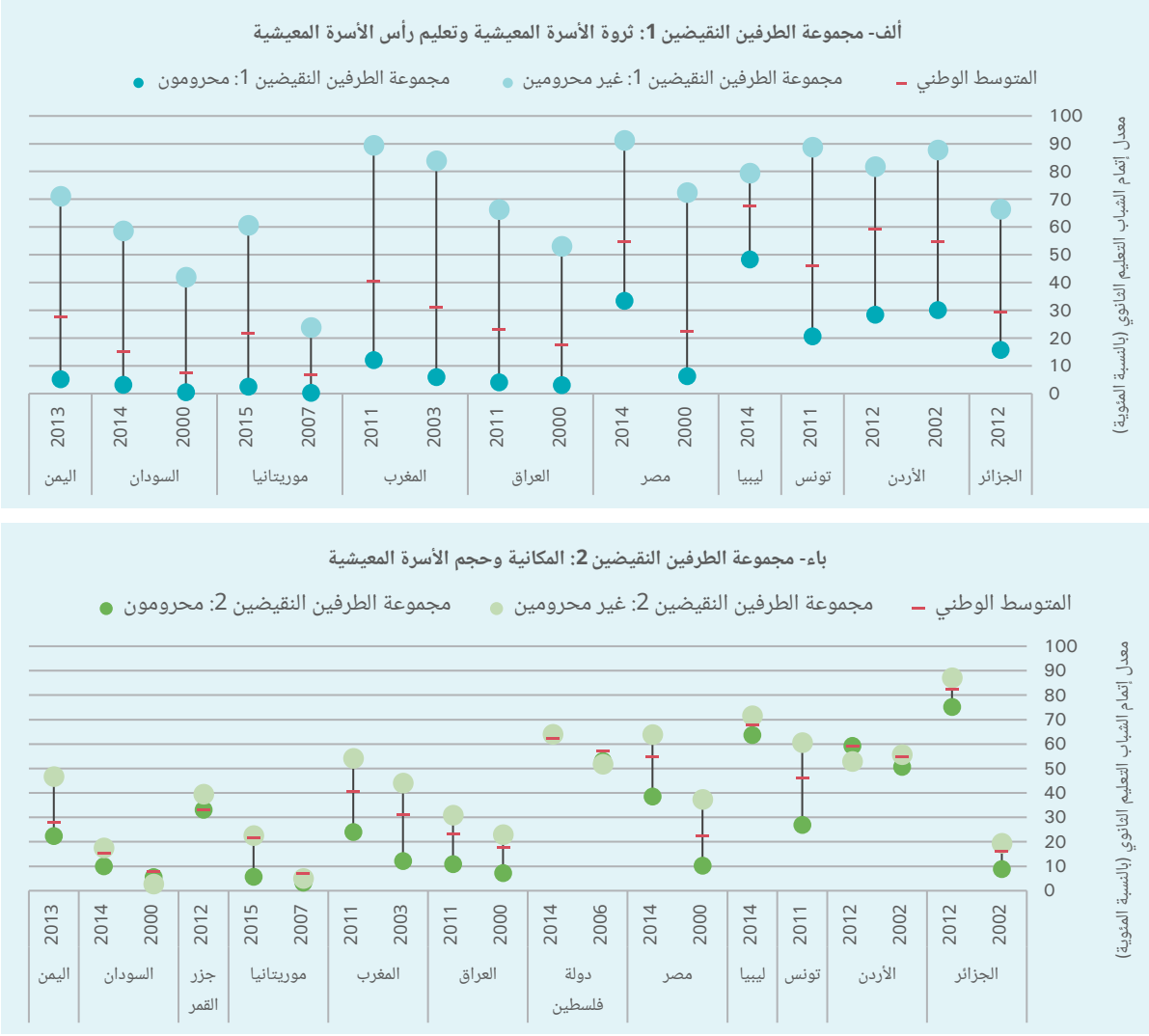

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 3-23 متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشر التركيز لمعدل إتمام التعليم الثانوي

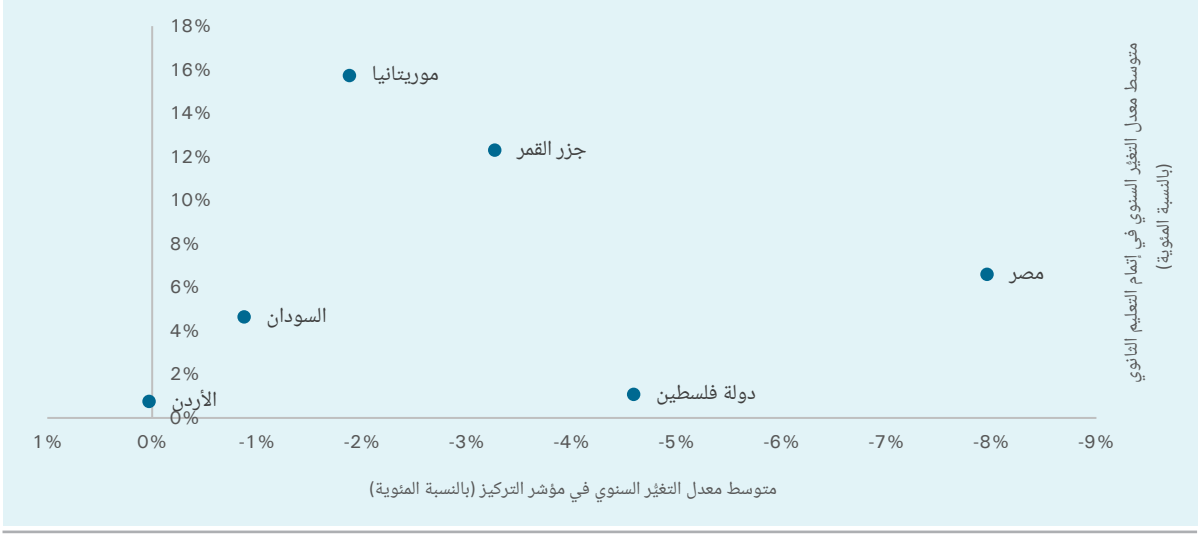

المصدر: حسابات المؤلفين.

هكذا، يمكن الخلوص إلى أن معدلات الالتحاق والإتمام في التعليم الثانوي أدنى منها في التعليم الابتدائي. وقد كانت النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الثانوي لدى عدد من البلدان متدنية جداً، كما كان معدل إتمام التعليم الثانوي. ورغم التقدم الكبير في تضييق فجوات اللامساواة، إلا أنها استمرت وما زالت مذهلة. ومن ثم، من الضروري بذل المزيد من الجهود لاشتمال الأكثر حرماناً على نحو كاف وخفض أوجه اللامساواة.

جيم- اللامساواة في معدلات التحصيل التعليمي ومعدلات الإتمام للسكان البالغين من العمر 25 سنة فما فوق

1- معدلات الإتمام: المستويات الابتدائي والثانوي والثالثي

تختلف البلدان في تعريفاتها للتعليم الابتدائي والثانوي والثالثي، كما تختلف في مدد هذه المراحل الثلاث. من هنا، يؤخذ إتمام 6 و12 و15 سنة من التعليم كمتغيرات بديلة. وتعرّف معدلات الإتمام على أنها النسبة المئوية للسكان الذين فوق سن الإتمام المحدد للمرحلة المعنية الذين أتموا سنوات التعليم المدرسي المحددة. ويعرض الشكل 3-24 معدلات الإتمام للمراحل الثلاث على المستوى القُطري.

سجّلت البلدان جميعها تقريباً زيادة كبيرة في معدلات إتمام التعليم الابتدائي، إذ كان كل من الأردن ودولة فلسطين وليبيا أقرب إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي ليشمل الجميع، وذلك هدف بارز في العديد من الإعلانات الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن التقدم كان بطيئاً في المغرب، إذ لم يبلغ المعدل سوى 40 في المائة في عام 2011. ورغم التقدم الملحوظ في أقل البلدان نمواً، ظلت المعدلات متواضعة تبلغ أقل من 50 في المائة، بل وأقل من 30 في المائة في موريتانيا. وقد يكون التحسن البطيء في حالة موريتانيا قد تأثر جزئياً بالحواجز الإدارية المرتبطة

بالتسجيل المدني البيومتري الذي بدأ في عام 2011 وحال دون أن يتقدم الطلاب للامتحان الوطني لافتقارهم إلى الوثائق الرسمية المطلوبة (هيومن رايتس ووتش، 2018).

الشكل 3-24 معدلات الإتمام

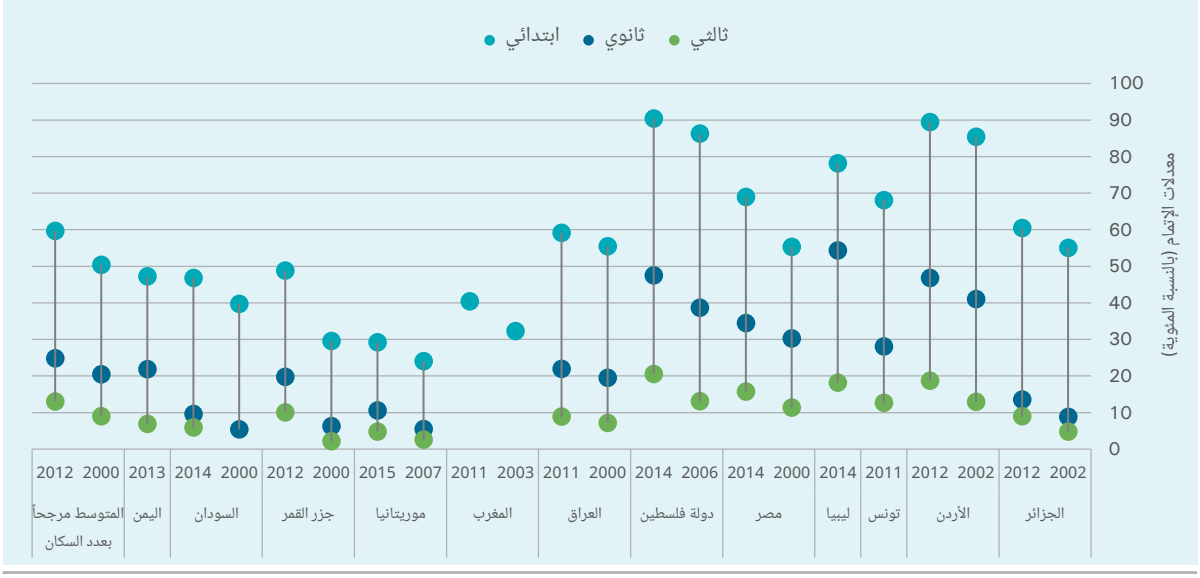

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: بالنسبة لتونس وليبيا واليمن، لا تتضمن مسوح خط الأساس معلومات كافية تتيح تكوين مؤشرات على التعليم. وفي حالة المغرب في عام 2011، لم تتح البيانات تكوين معدلي إتمام التعليم الثانوي والثالثي. ولا يرد في الشكل الرقمان لهذين المعدلين عن السنة الأسبق (2003)، وهما 13.58 و3.54، على التوالي. يشمل المتوسط المرجح لعدد السكان المبلّغ عنه فقط البلدان التي لديها بيانات عبر النقطتين الزمنيتين.

الشكل 3-25 معدلات الإتمام حسب نوع المنطقة (أرياف-مدن-مخيمات لاجئين)

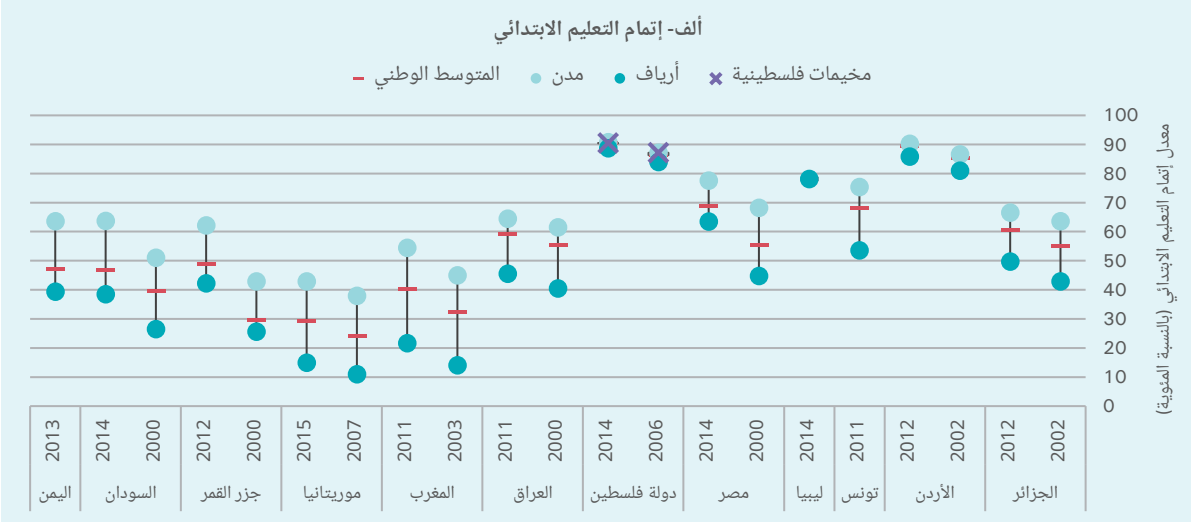

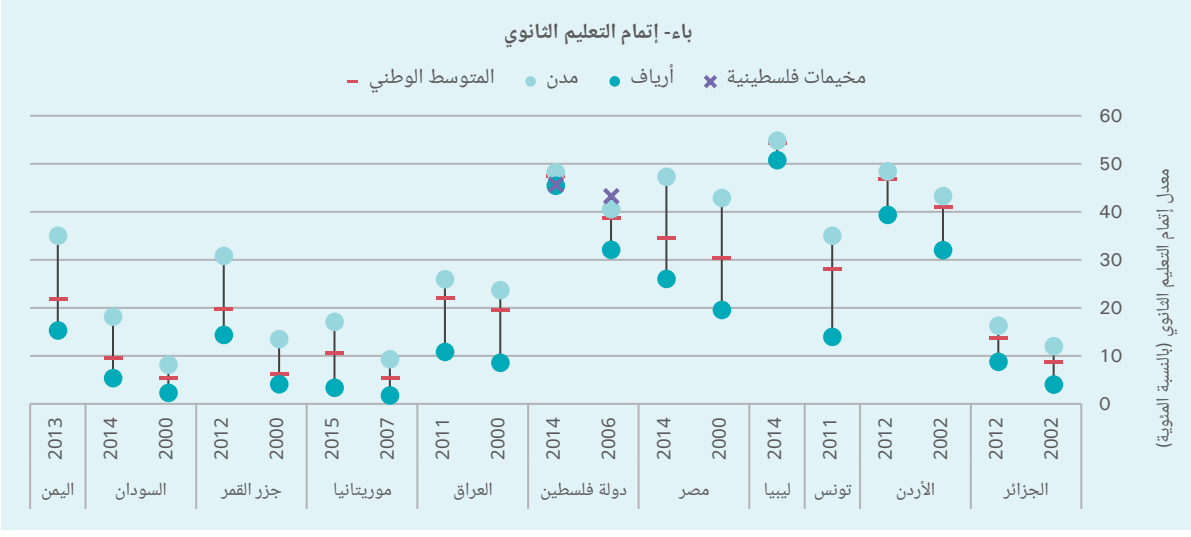

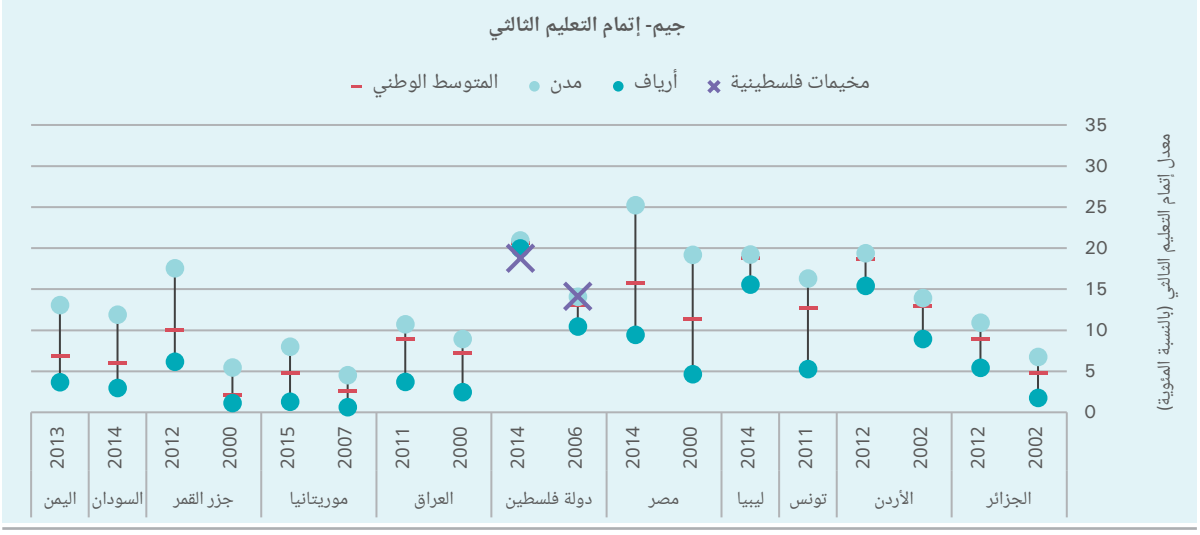

المصدر: حسابات المؤلفين.

كانت معدلات الإتمام أقل بكثير على المستويين التعليميين الثانوي والثالثي، حتى في الأردن ودولة فلسطين. كما لم تكن معدلات إتمام التعليم الثانوي لم تكن متجانسة عبر البلدان، إذ تراوحت من نسبة متدنية بلغت 9 في المائة في السودان إلى 47 في المائة في الأردن ودولة فلسطين وإلى 54 في المائة في ليبيا. وقد طرأت على المستوى الثالثي تطورات طفيفة، لكن آفاقه ما زالت هي الأقل مواتاه، إذ لا تتجاوز معدلات الإتمام 20 في المائة في أي من البلدان. ومن بين أقل البلدان نمواً، أحرزت جزر القمر تقدماً استثنائياً، لكن المعدلات ما زالت متدنية. وقد يعكس تدني معدلات إتمام التعليم الثالثي في المنطقة العربية أن نوعيته ليست كافية، ما قد يكون أدى إلى هجرة أدمغة نجمت عن سعي الطلاب إلى التعليم العالي في الخارج.

ويبين المتوسط العام لمعدلات الإتمام للبلدان العيّنة أيضاً أن معظم التقدم وأعلى المعدلات كان في المستوى الابتدائي، وأن المعدلات للمستويين الأخريين منخفضة انخفاضاً شديداً.

وكما هو مبين في الشكل 3–25، كانت اتجاهات اللامساواة المكانية متنوعة إلى حدٍّ كبير عبر البلدان في المستوى الابتدائي. فقد حقق كل من الأردن ودولة فلسطين وليبيا تكافؤاً بين المناطق تقريباً. أما في البلدان الأخرى جميعاً، فمعدلات الإتمام في المدن تميل إلى أن تكون أفضل. مع ذلك، انخفضت اللامساواة في عدد من البلدان، كالجزائر والعراق ومصر. وحققت البلدان الأقل نمواً وكذلك المغرب زيادات كبيرة في معدلات الإتمام في المدن والأرياف على حدٍّ سواء، لكن الفجوة ما زالت واسعة.

وباستثناء الأردن ودولة فلسطين كانت لدى البلدان جميعها تقريباً فجوة كبيرة بين الأرياف والمدن في المستوى الثانوي، رغم بعض الانخفاض في البلدان التي لديها بيانات للنقطتين الزمنيتين. وكانت الفجوة لصالح المدن مرتفعة، لا سيما في أقل البلدان نمواً، إذ يكمل 17-35 في المائة من سكان المدن التعليم الثانوي، مقابل 3-15 في المائة فقط من سكان الريف. وعلى مستوى التعليم الثالثي، كانت الفجوات واسعة أيضاً لصالح سكان المدن.

ويعرض الشكل 3–26 معدلات الإتمام مصنّفة حسب أخماس الثروة. وهو يبيّن أن المعدلات للتعليم الابتدائي ازدادت عبر أخماس الثروة في البلدان جميعها تقريباً، بسبب عدد من البرامج، بما في ذلك التعليم الابتدائي الإلزامي الذي استهدف المحرومين لضمان تعميم التعليم الابتدائي ليشمل الجميع. وقد ضاقت الفجوة بين الأغنى والأفقر في الأردن ودولة فلسطين ومصر، أما في البلدان المتبقية، فقد ظلت اللامساواة كبيرة جداً، كما في السودان والمغرب وموريتانيا، أو ازدادت، كما في جزر القمر والعراق.

وعلى المستوى الثانوي، نمت اللامساواة حسب الثروة في عدد من البلدان، بما فيها جزر القمر والعراق، إذ استأثر الخمس الأغنى بمعظم المكاسب. وكانت اللامساواة في معدلات إتمام التعليم الثالثي أحدّ، وظلت الفجوات واسعة في معظم البلدان. ومن الملحوظ أن معدلات الخمس المتوسط أدنى من المتوسط الوطني على المستويين الثانوي والثالثي كليهما. وعموماً، تشير النتائج أن الثروة قد تؤثر على التحصيل التعليمي على المستويين الثانوي والثالثي.

ويعرض الشكل 3–27 معدلات الإتمام مصنفة حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية. وهو يبيّن أن التحسينات في اللامساواة كانت متواضعة جداً في المستويات التعليمية الثلاثة في معظم البلدان. وفي العديد من البلدان التي لديها بيانات للنقطتين الزمنيتين، تمكن ملاحظة انخفاضات في اللامساواة في معدلات إتمام التعليم الابتدائي، لا سيما في جزر القمر. ومع ذلك، شهد العديد من البلدان لامساواة كبيرة، خاصة في المرحلتين الثانوية والثالثية. فمثلاً، في الأردن ودولة فلسطين، لم يستكمل التعليم الثانوي سوى 20 في المائة من أفراد الأسر المعيشية التي يرأسها غير متعلمين، مقابل 80 في المائة لأفراد الأسر المعيشية الأخرى. وبالنسبة لمعظم البلدان الأخرى، تقل المعدلات لأفراد الأسر المعيشية التي يرأسها غير متعلمين عن 10 في المائة. وكانت معدلات الإتمام منخفضة أيضاً في التعليم الثالثي، تبلغ أقل من 12 في المائة لأفراد الأسر المعيشية التي يرأسها غير متعلمين في البلدان جميعها.

الشكل 3-26 معدلات الإتمام حسب خُمس الثروة

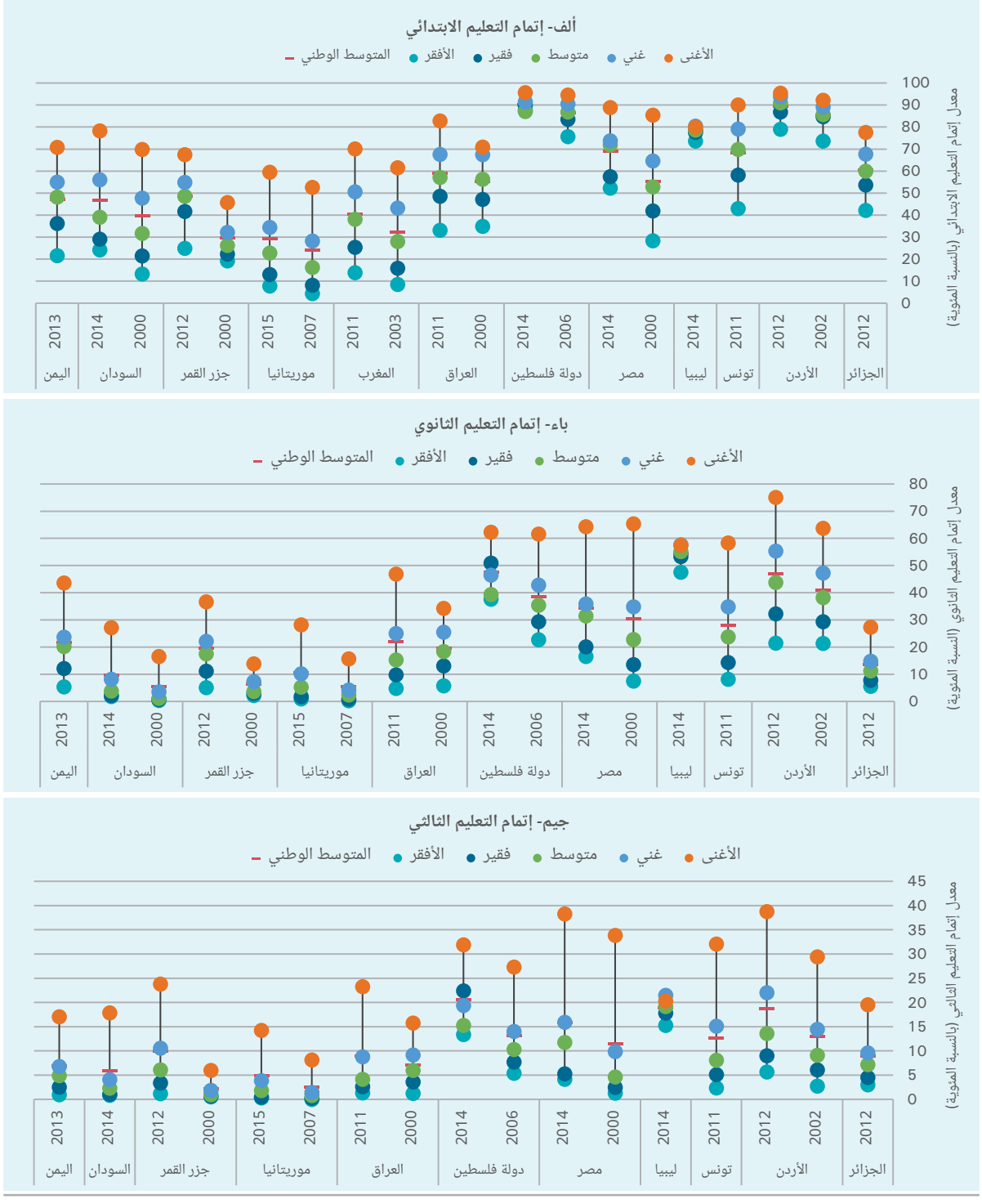

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 3-27 معدلات الإتمام حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية

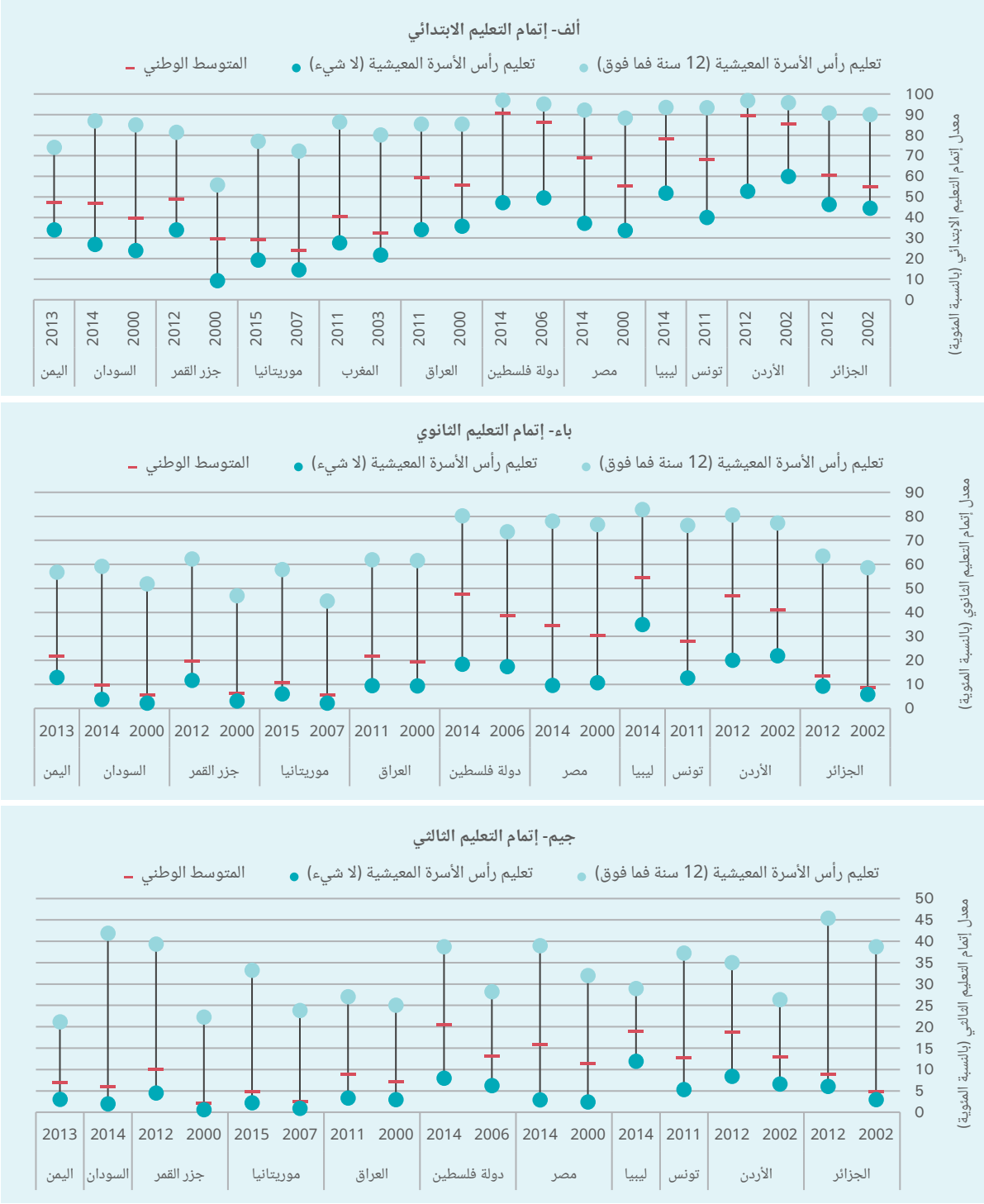

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 3-28 معدلات الإتمام حسب مجموعة الطرفين النقيضين

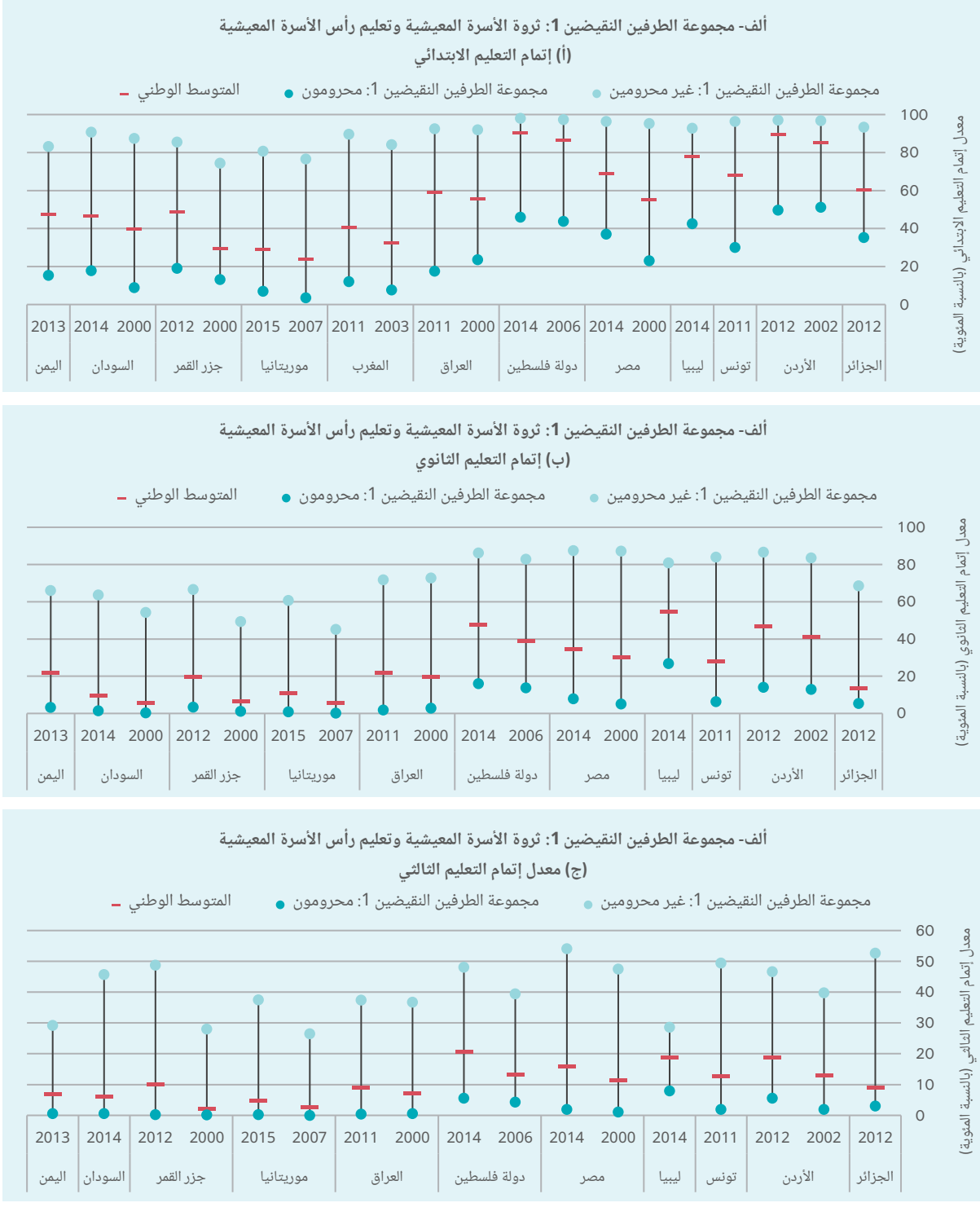

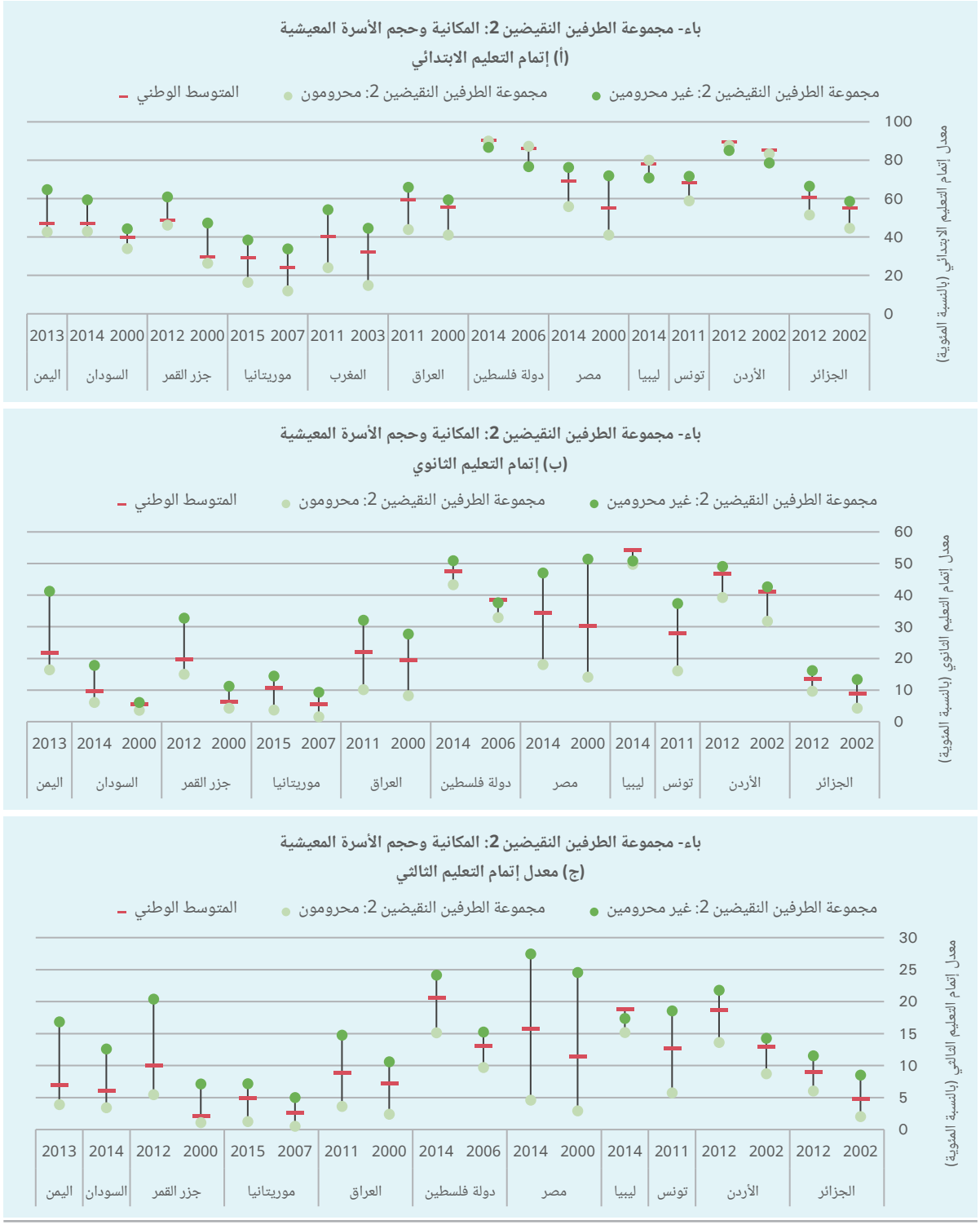

المصدر: حسابات المؤلفين.

ويعرض الشكل 3–28 معدلات الإتمام لمجموعتي الطرفين النقيضين. وهو يبيّن أن فجوات اللامساواة في مجموعة الطرفين النقيضين 1 كانت عموماً واسعة في المستوى الابتدائي، رغم بعض التحسّن في معدلات الفئات الأكثر حرماناً. وانخفضت التحسينات للمستويين الثانوي والثالثي، واتسعت فجوات اللامساواة في عدد من البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً. والصورة مشابهة لمجموعة الطرفين النقيضين 2. غير أن في معدلات الإتمام للمهمشين كانت أدنى في المستويات الثلاثة جميعها، كما كانت فجوات اللامساواة أوسع بكثير في مجموعة الطرفين النقيضين 1 منها في مجموعة الطرفين النقيضين 2.

2- متوسط سنوات التعليم المدرسي

يشكّل سعي البلدان العربية إلى زيادة متوسط سنوات التعليم خطوة في الاتجاه الصحيح. مع ذلك، ما يزال المتوسط الإقليمي الذي يناهز 7 سنوات غير كاف لتأمين مستقبل عادل ومزدهر للشباب، لا سيما بالمقارنة مع أقرانهم في البلدان المتقدمة. ويقيّم هذا القسم مستويات واتجاهات متوسط سنوات التعليم في بلدان مختارة، باستخدام السنتين الأقرب إلى عامي 2000 و2015 اللتين تتوفر عنهما بيانات[21]. ويعرض الشكل 3–29 متوسط سنوات التعليم المدرسي للبلدان، استناداً إلى أعلى سنوات التعليم المدرسي كما أبلغ عنها في مسوح الأسر المعيشية من تبلغ أعمارهم 25 عاماً فما فوق.

يسود الاتجاه التصاعدي في متوسط سنوات التعليم المدرسي في البلدان جميعاً. مع ذلك، تعكس التفاوتات بين البلدان مستويات مختلفة من التحصيل التعليمي، فمستويات واتجاهات معدلات الإتمام التي بُحثت أعلاه تُترجم في نهاية المطاف إلى المتوسط الوطني لسنوات التعليم المدرسي. وكان أداء الأردن ودولة فلسطين الأفضل، إذ تجاوز المتوسط عشر سنوات، ويليهما مباشرة كل من ليبيا ومصر. مقابل ذلك، يبدو التقدم في الجزائر والعراق بطيئاً. وقد حققت البلدان الأقل نمواً تقدماً ملموساً. ومع ذلك، ما زال أداؤها الأسوأ، إذ بلغ المتوسط أربع سنوات فقط وحتى أقل من 3 سنوات في موريتانيا.

الشكل 3-29 متوسط سنوات التعليم المدرسي (25 سنة فما فوق)

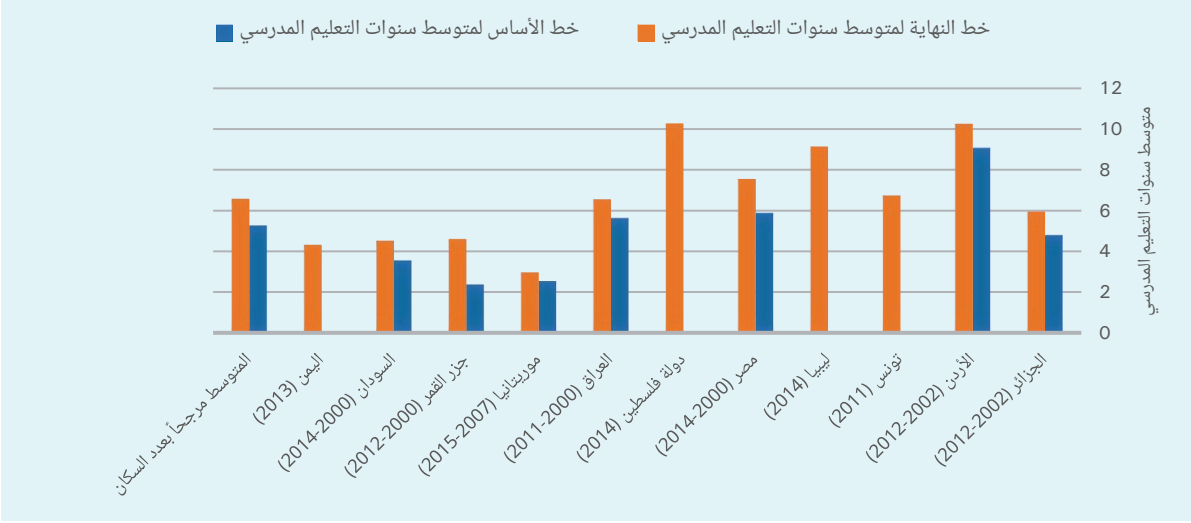

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: تجدر الإشارة أن هذا المتوسط هو المتوسط المرجح بعدد السكان للبلدان في العينة التي لديها بيانات للنقطتين الزمنيتين.

الشكل 3-30 متوسط سنوات التعليم المدرسي حسب نوع المنطقة (أرياف-مدن-مخيمات لاجئين)

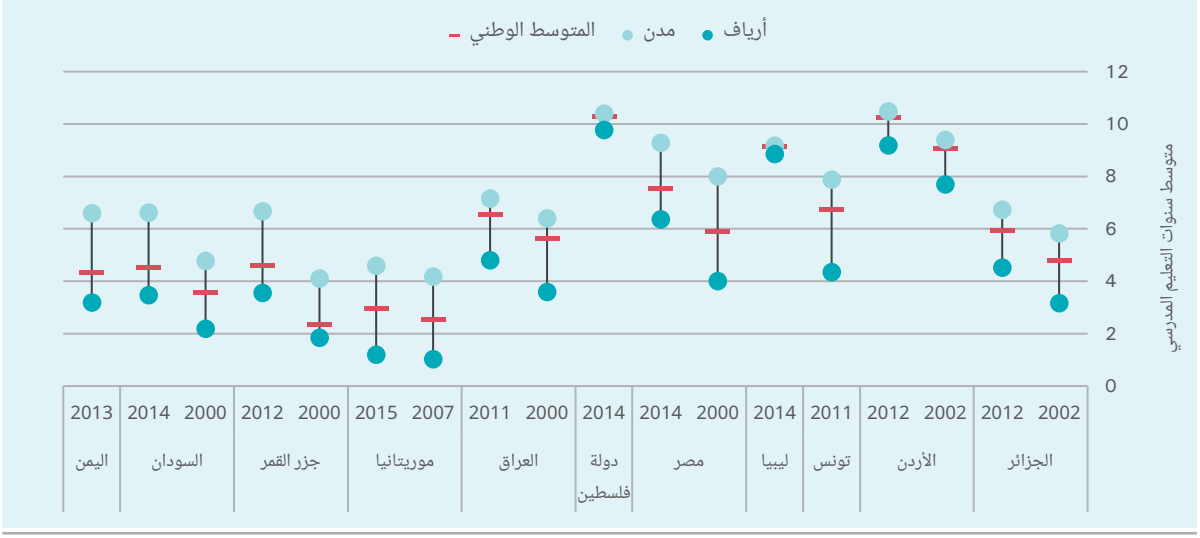

المصدر: حسابات المؤلفين.

ويتبع الاتجاه في البلدان العربية التحسّن العالمي. ويؤكد التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية (2016)، الصادر عن المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية ومعهد دراسات التنمية واليونسكو، أن للإنصاف في التحصيل التعليمي، على أيٍ من مستويات متوسط سنوات التعليم المدرسي، انعكاسات إيجابية على النمو الاقتصادي. من ثم، تقيّم الأشكال 3-30 إلى 3-33 التحصيل التعليمي لمجموعات فرعية سعياً لتمييز المستفيدين من التقدم المحرز.

يفحص الشكل 3–30 اللامساواة المكانية في التحصيل التعليمي مقاساً بمتوسط سنوات التعليم المدرسي. وهو يبيّن أن اللامساواة ما تزال كبيرة، لا سيما في أقل البلدان نمواً. ومن الملاحظ أن اللامساواة كانت أقل وضوحاً في البلدان ذات المعدلات الوطنية العالية نسبياً، كالأردن ودولة فلسطين وليبيا. وخلال الفترة التي نَظر فيها، حققت مصر تحسناً ملحوظاً، خاصة بالنسبة لسكان الأرياف، بعد أن نفذت تدابير عدة مصممة لذلك، كما في خطتها الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي (12/2011-08/2007)، التي شملت اللامركزية وإنشاء مدارس مجتمعية لتخفيف اللامساواة في المناطق النائية. كذلك حققت أقل البلدان نمواً تحسينات في المجالين كليهما، ما أدى إلى انخفاض طفيف في نسبة المدن-إلى-الأرياف، لكنها ما زالت تبلغ نحو 2 في المتوسط وتجاوزت 3 في موريتانيا.

وكما يتبين من الشكل 3–31، كانت اللامساواة حسب أخماس الثروة أبرز. وفي دولة فلسطين، وبدرجة أقل في الأردن، كانت اللامساواة معتدلة، إذ يحصل الأفقر والفقراء على ما يعادل التعليم الثانوي. وفي معظم البلدان المتبقية، لا يحصل من هم في الأخماس الأدنى إلا بالكاد على ما يعادل التعليم الابتدائي. ويتجلى ذلك بصفة خاصة في أقل البلدان نمواً، إذ حصل أفقر الأطفال على أقل من سنتين من التعليم المدرسي وحتى أقل من سنة واحدة في موريتانيا، حيث أدت القيود المالية التي يعانيها المعرضون للمخاطر إلى التحاق الكثيرين منهم بالمؤسسات الدينية غير النظامية المجانية.

وعموماً، ما زالت اللامساواة حسب الثروة مستفحلة في معظم البلدان، لا سيما في أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بالاتجاه الزمني، حقق بعض البلدان، كالسودان ومصر، بعض تخفيضات كبيرة في نسبة الأغنى-إلى-الأفقر، أما في بلدان أخرى، كجزر القمر والعراق، فقد أُحرز معظم التقدم في أخماس الثروة العليا ما زاد من اللامساواة حسب الثروة. ومن المثير للاهتمام أيضاً ملاحظة أنه في حالة بعض البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً، يقل متوسط سنوات التعليم المدرسي التي حققتها أخماس الثروة المتوسطة عن المتوسط الوطني، ما يشير إلى أن الثروة قد تؤثر على التحصيل التعليمي.

الشكل 3-31 متوسط سنوات التعليم المدرسي حسب خُمس الثروة

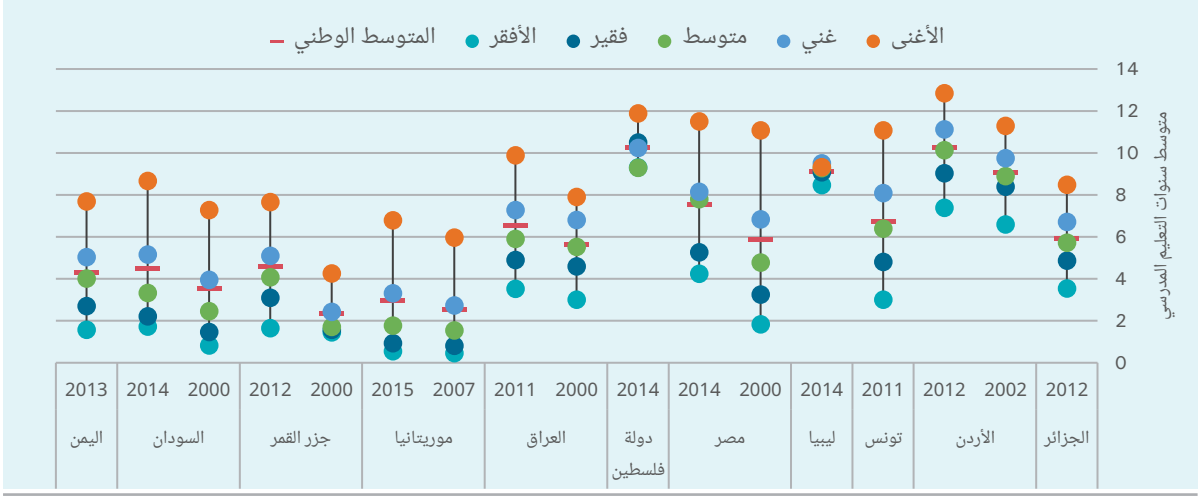

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 3-32 متوسط سنوات التعليم المدرسي حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية

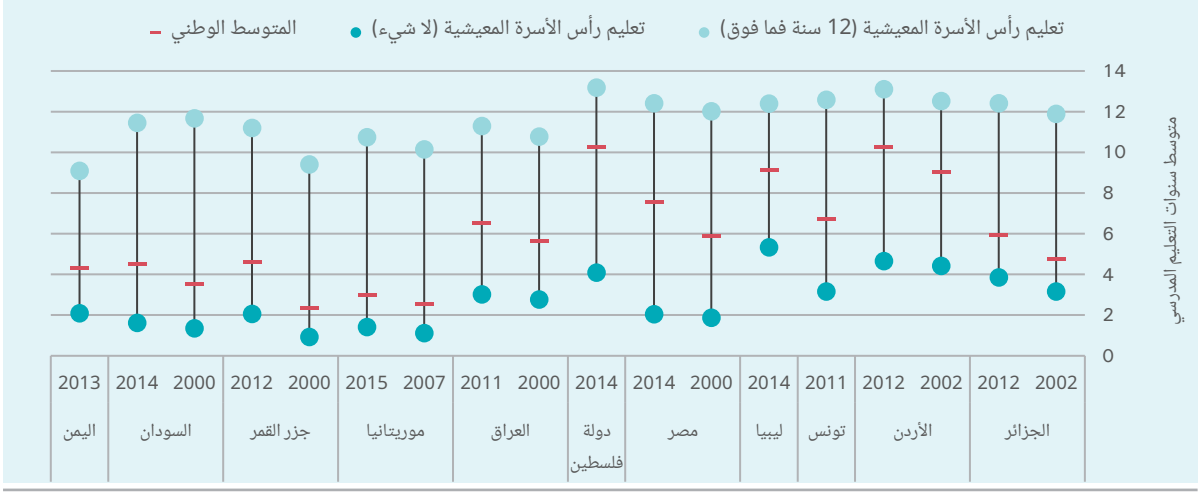

المصدر: حسابات المؤلفين.

كما أن اللامساواة في متوسط سنوات التعليم المدرسي حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية واسعة ومستمرة. ولا يبين الشكل 3-32 سوى تخفيضات طفيفة، إن وجدت، في الفجوات في معظم البلدان من غير الأقل نمواً. وحتى في البلدان التي يرتفع فيها متوسط سنوات التعليم المدرسي، كالأردن ودولة فلسطين، كانت النسبة حوالي 3، إذ كان البالغون المنتمون إلى أسر معيشية يرأسها غير متعلمين يحصلون على نحو أربع سنوات من التعليم المدرسي، بالمقارنة مع ما يزيد على 12 سنة لنظرائهم في الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون.

وحققت أقل البلدان نمواً، لا سيما جزر القمر، بعض التحسن للمنتمين إلى أسر معيشية يرأسها غير متعلمين، لكن النسب لديها ما تزال هي الأعلى، متجاوزة 7 في كل من السودان وموريتانيا. ولدى البلدان جميعها أنماط متشابهة، إذ يقل متوسط سنوات التعليم المدرسي لمن ينتمون إلى أسر معيشية يرأسها غير متعلمين عن عدد سنوات التعليم المدرسي الابتدائي، بالمقارنة مع الثانوية العليا لنظرائهم في الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون.

الشكل 3-33 متوسط سنوات التعليم المدرسي حسب مجموعة الطرفين النقيضين

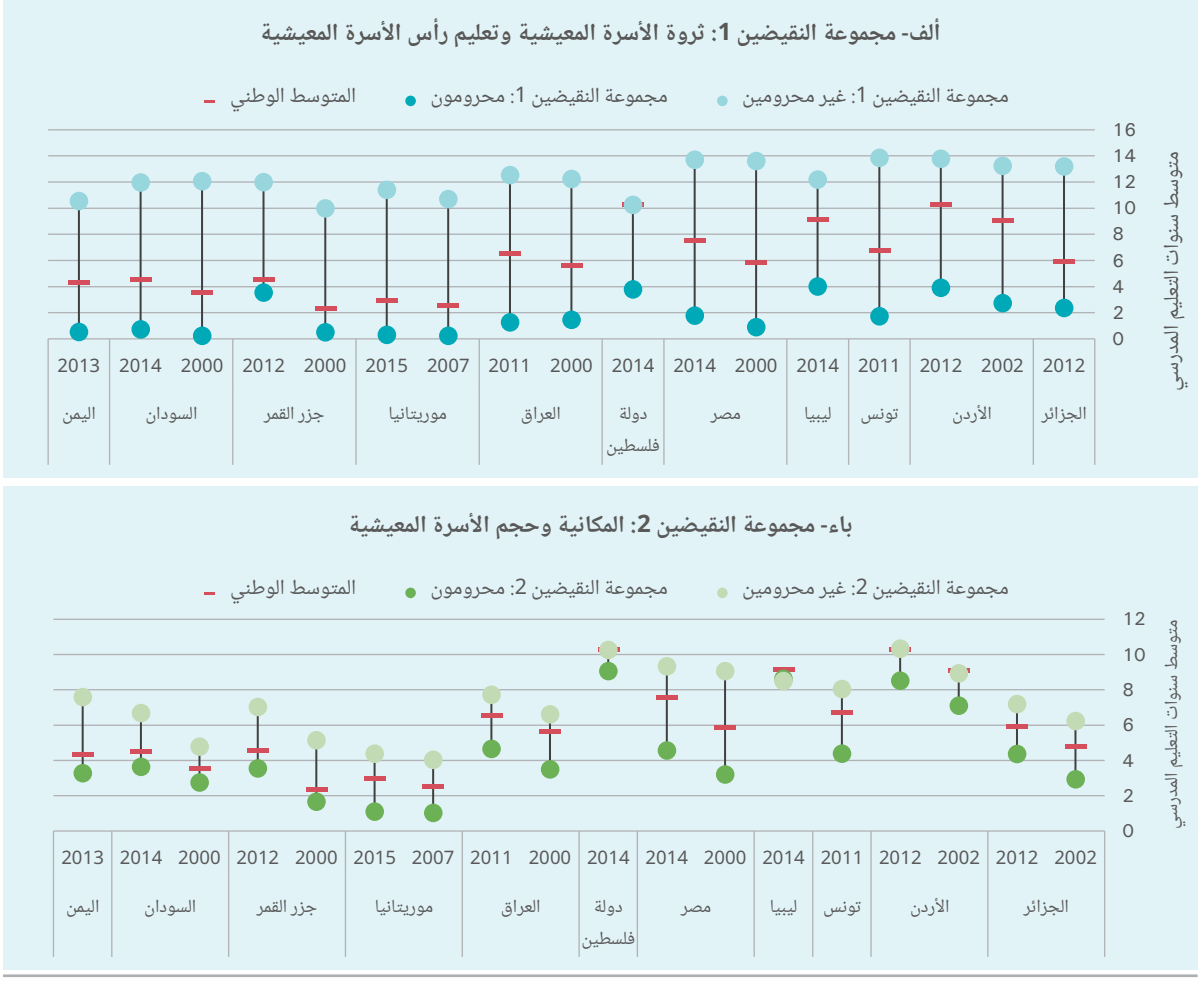

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 3-34 متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشر التركيز وسنوات التعليم المدرسي

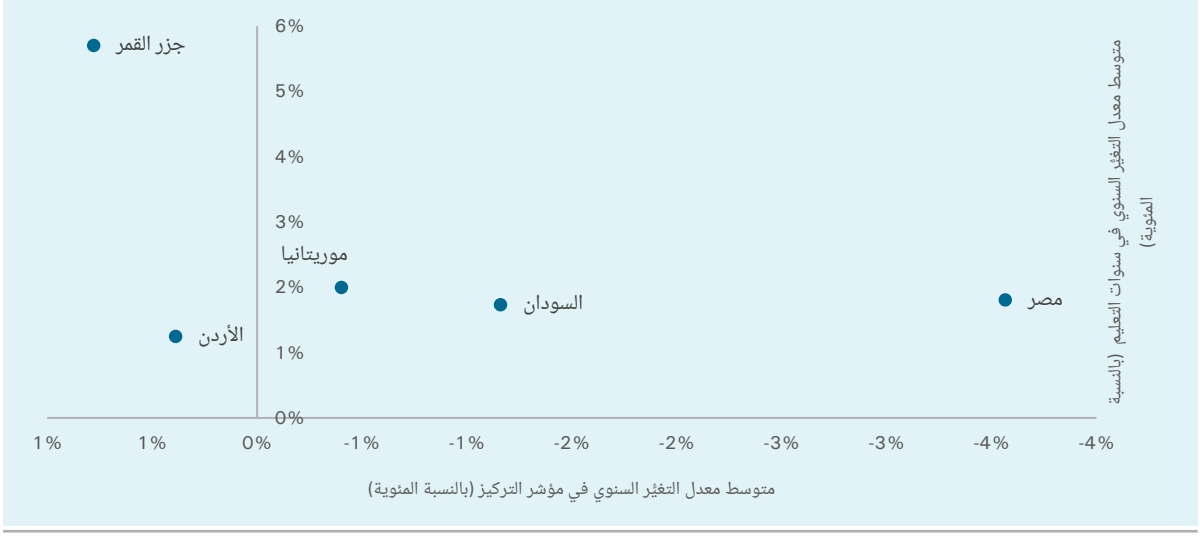

المصدر: حسابات المؤلفين.

وتتشابه أنماط مجموعتي الطرفين النقيضين مع تلك التي لوحظت في معدلات الإتمام. فرغم الزيادات في متوسط سنوات التعليم المدرسي للفئات المحرومة، ما تزال الفجوات مستمرة في معظم البلدان، وخاصة بالنسبة لمجموعة الطرفين النقيضين 1 (الشكل 3-33). ولدى إجراء مقارنة بين مجموعتي الطرفين النقيضين باستخدام مصر في عام 2014 كمثال على استهداف المناطق الريفية جيداً يتبين أنه كان لدى المحرومين الذين ينتمون إلى مجموعة الطرفين النقيضين 2 حوالي 4.5 من سنوات التعليم المدرسي، في حين حصل من ينتمون إلى مجموعة الطرفين النقيضين 1 على 1.8 سنة فقط. وعموماً، كانت الفجوات الأوسع، وأيضاً مستويات التعليم الأدنى، لمجموعة الطرفين النقيضين 1، ما يشير إلى ضرورة بذل المزيد من العمل لضمان حصول الأطفال المهمشين على التعليم، لا سيما من يولدون منهم في أفقر الأسر المعيشية التي يرأسها غير متعلمين.

ويبين الشكل 3-34، الذي يصور متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشر التركيز وسنوات التعليم المدرسي، أن البلدان التي خضعت للدراسة شهدت تغيُّراً إيجابياً في سنوات التعليم المدرسي، لكن التغيُّر في مؤشر التركيز يشير أن اللامساواة ازدادت في الأردن وجزر القمر، بينما تناقصت في مصر وتناقصت قليلاً في كل من موريتانيا والسودان.

دال- محددات احتمال الحرمان في الالتحاق بالمدرسة

يقيّم هذا القسم محددات الحرمان في التعليم بالعلاقة مع الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية للأسر المعيشية. والهدف من استخدام انحدار لوجستي هو تمييز المحددات الرئيسية لاحتمال الحرمان في التعليم وكيف تغيّر حجمها وتغيّرت أهميتها مع الزمن. ومؤشر التعليم الذي استُخدم كمتغير تابع هو الالتحاق بالمدرسة، على النحو المحدد في مؤشر الفقر العربي المتعدد الأبعاد على مستوى الأسرة المعيشية، أي أن الأسرة المعيشية تعتبر محرومة إذا كان لديها أي طفل في سن التعليم المدرسي لا يلتحق

بالمدرسة. ويوفر كل من تقييم احتمال الحرمان لفئة اجتماعية-اقتصادية معينة، بالمقارنة مع فئات أخرى، والتغيُّرات مع الزمن نظرة ثاقبة للقوى الدافعة للامساواة في نموذج متعدد المتغيرات. ويرد وصف تفصيلي للمنهجية في المرفق التقني، إلى جانب نتائج الانحدار اللوجستي[22].

ويعرض الجدول 3–1 احتمال الحرمان من الالتحاق بالمدرسة لأحد عشر بلداً، يغطي التحليل لـ 8 منها نقطتين زمنيتين. والاحتمال الأعلى لكل بلد ونقطة زمنية مبيّن باللون الأحمر. والنتائج هي كما يلي:

1- تواجه الأسر المعيشية الكبيرة (9 أعضاء على الأقل) وتلك التي يرأسها صغير في السن (17-24 سنة) أعلى احتمالات الحرمان في البلدان جميعها تقريباً، وينطبق ذلك على النقطتين الزمنيين.

2- يزيد كون المرء في الخمس الأفقر من أخماس الثروة احتمال الحرمان زيادة ذات شأن، لا سيما في أقل البلدان نمواً. وبالنسبة لثروة الأسرة المعيشية وحجم الأسرة المعيشية وتعليم رأس الأسرة المعيشية، تؤكد النتائج التدرج المتوقع: يتضاءل احتمال الحرمان في الالتحاق بالمدرسة بدرجة كبيرة لدى مقارنة أفقر الأسر المعيشية بأغناها، وأكبر الأسر مع أصغرها، والأسر التي يرأسها غير متعلمين أو حاصلون على تعليم ابتدائي مع الأسر التي يرأسها حاصلون على تعليم ثانوي أو عالٍ.

الشكل 3-35 احتمال الحرمان في الالتحاق بالمدرسة

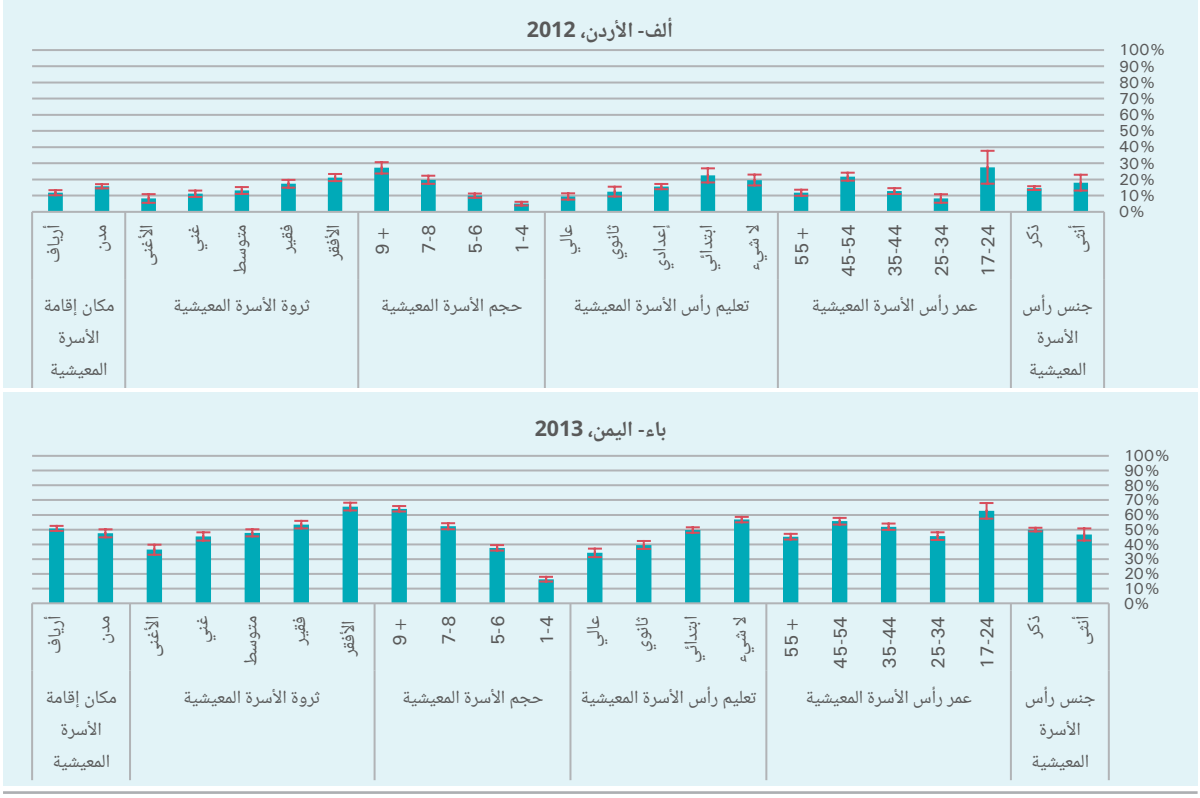

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: تمثل المؤشرات الحمراء فواصل ثقة بنسبة 95 في المائة.

والجوانب الهامة التي ينبغي أخذها بالاعتبار لدى تصميم خطط الحماية الاجتماعية والبرامج التعليمية الموجهة نحو تحسين الالتحاق بالمدرسة وخفض اللامساواة هي خفض الفقر النقدي (المتغير البديل له هو مؤشر الثروة) وتعليم وعمر رأس الأسرة المعيشية وحجم الأسرة المعيشية. غير أن النمط عبر البلدان والزمن لنوع جنس رأس الأسرة المعيشية ونوعية منطقة الإقامة أقل وضوحاً.

ويعرض الشكل 3–35 النتائج الأحدث التي تتوفر لها بيانات مقارِناً الأردن، وهو بلد متوسط الدخل، باليمن، وهو من أقل البلدان نمواً.

الشكل 3–36 التغيُّر في احتمال الحرمان حسب ثروة الأسرة المعيشية وتعليم رأس الأسرة المعيشية

المصدر: حسابات المؤلفين.

وتشير مقارنة احتمالات الحرمان عبر النقطتين الزمنيين أن البلدان جميعاً شهدت تحسناً في الالتحاق بالتعليم المدرسي. وعلاوة على ذلك، وكما هو مبين في الجدول 3–1، انخفض احتمال الحرمان للفئات الاجتماعية-الاقتصادية جميعها تقريباً. ويتطلب استكشاف ما إذا كانت الفئات استفادت جميعها بالتساوي تقييم الفرق بين الفئات في احتمال الانخفاض وفي حجمه. فمن حيث الثروة، شهد كل من السودان وليبيا ومصر والمغرب انخفاضاً أكبر في احتمالات الحرمان بين الأفقر، ما أسهم في خفض اللامساواة. مقابل ذلك، كان انخفاض احتمالات الحرمان في الأردن وجزر القمر والعراق واليمن أعلى قليلاً بين الأسر المعيشية الميسورة. ومن حيث تعليم رأس الأسرة المعيشية، كان الانخفاض في احتمالات الحرمان أعلى بين الأسر المعيشية التي يرأسها غير متعلمين على الإطلاق أو حاصلون على تعليم ابتدائي فقط في جزر القمر والعراق ومصر والمغرب، لكنه كان أعلى بين الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون بقدر أكبر، كما في الأردن والسودان. وفيما يتعلق بحجم الأسرة المعيشية، حقق معظم البلدان انخفاضاً كبيراً بين الأسر المعيشية الكبيرة المحرومة للغاية. وتشير هذه النتائج إلى الخصائص الرئيسية للأسر المعيشية التي يتعين أخذها بالاعتبار لدى معالجة الحرمان واللامساواة في التعليم. غير أن وصفات السياسات المحددة وتقييمات السياسات السابقة ستتباين عبر البلدان. ويبين الشكل 3–36 مخططاً لاحتمال الحرمان حسب ثروة الأسرة المعيشية وتعليم رأس الأسرة المعيشية للنقطتين الزمنيتين للأردن واليمن.

الجدول 3-1 احتمال الحرمان في الالتحاق بالمدرسة

احتمال الحرمان في الالتحاق بالمدرسة (بالنسبة المئوية)																			
		دولة فلسطين	الأردن		مصر		العراق	تونس	المغرب		السودان		موريتانيا	ليبيا		جزر القمر		اليمن	
		2014	2012	2002	2014	2000	2011	2011	2011	2003	2014	2000	2011	2014	2007	2012	2000	2013	2003
جنس رأس الأسرة المعيشية	أنثى										35.5	54.3	47.4	5.6	9.5		60.0		60.6
	ذكر										30.2	49.1	46.2	6.5	12.2		58.6		62.3
عمر رأس الأسرة المعيشية	24-17	30.8	27.6	31.1	32.4	47.9	66.4	45.4	18.0	42.0	35.7	62.8	43.2	31.2	19.4	46.2	67.3	62.7	68.4
	34-25	6.3	8.3	25.3	15.9	28.4	59.9	30.5	4.3	28.8	16.1	50.1	30.3	3.7	14.4	29.3	61.0	45.6	57.6
	44-35	14.5	12.8	25.7	18.2	32.5	64.8	41.7	11.7	39.3	26.2	50.7	30.9	5.1	16.0	28.3	58.3	52.0	63.4
	54-45	19.7	21.7	23.1	17.0	37.7	64.6	47.0	23.4	45.7	36.8	52.4	33.4	8.0	13.7	29.5	57.2	55.7	66.1
	+ 55	12.5	11.8	15.1	11.1	29.1	50.1	35.6	12.8	32.3	23.6	44.8	28.4	6.0	9.1	25.9	57.9	45.2	60.0
تعليم رأس الأسرة المعيشية	لا شيء	17.9	19.7	26.4	22.6	38.1	69.2	43.8	17.8	40.2	28.9	54.4	37.1	8.2	13.1	31.8	62.3	56.8	66.1
	ابتدائي	26.1	22.5	27.2	17.6	31.5	63.0	43.9	17.7	36.1	23.6	45.6	27.8	7.1	13.2	26.1	54.2	49.7	58.4
	إعدادي	17.1	15.6	-	16.0	28.0	-	39.2	13.6	-	18.5	-	-	-	-	24.2	-	-	57.5
	ثانوي	12.6	12.5	20.4	10.3	20.8	52.8	34.2	11.1	27.5	16.5	38.0	18.3	4.6	10.2	20.7	50.4	39.6	48.5
	عالي	6.8	9.5	19.1	7.6	14.3	40.0	26.8	5.2	21.7	10.9	35.1	12.3	-	9.3	15.8	42.6	34.2	37.3
حجم الأسرة المعيشية	4-1	4.3	5.1	5.5	7.9	12.1	19.0	11.0	5.9	16.0	11.6	19.4	10.8	1.4	2.3	14.3	18.7	16.4	21.0
	6-5	10.6	10.0	19.4	16.6	26.9	38.7	24.0	16.9	31.7	24.4	44.5	25.7	4.3	7.8	25.4	47.0	37.6	49.2
	8-7	15.3	19.8	22.1	25.5	39.8	57.7	40.8	26.8	45.6	35.7	57.2	35.6	7.4	11.8	32.2	59.7	52.3	63.5
	+ 9	26.7	27.2	35.6	40.6	50.4	77.4	59.0	43.2	57.0	46.7	65.6	43.6	13.1	20.0	42.3	69.3	64.1	74.4

احتمال الحرمان في الالتحاق بالمدرسة (بالنسبة المئوية)																			
		دولة فلسطين	الأردن		مصر		العراق		تونس	المغرب		السودان		موريتانيا	ليبيا		جزر القمر		اليمن	
		2014	2012	2002	2014	2000	2011	2000	2011	2011	2003	2014	2000	2011	2014	2007	2012	2000	2013	2003
ثروة الأسرة المعيشية	أفقر	16.0	21.2	27.2	19.2	44.3	50.4	67.2	24.7	35.0	53.1	43.8	70.5	61.3	7.4	16.9	44.1	68.2	65.6	73.4
	فقيرة	14.1	17.4	23.3	17.5	35.9	43.4	60.4	17.5	30.3	45.3	38.8	63.6	59.6	7.1	12.9	35.9	66.8	53.4	66.6
	متوسطة	17.7	13.2	23.0	14.5	30.6	38.8	62.3	13.8	26.5	36.1	29.8	56.6	44.7	5.6	12.4	22.8	54.6	47.8	62.6
	غنية	14.1	11.2	22.4	14.6	26.8	35.0	55.5	11.1	22.6	25.9	21.4	40.9	39.2	6.9	10.1	20.7	56.8	45.3	57.3
	أغنى	12.9	8.3	13.4	9.7	18.3	28.9	53.3	7.5	16.4	23.4	12.6	23.0	26.8	5.6	7.8	18.9	48.5	36.4	51.4
مكان إقامة الأسرة المعيشية	مدن		15.8		18.3	35.4	37.7	57.2		20.7	34.8	23.7	47.1			-		57.6	47.5	52.1
	أرياف		11.8		14.7	31.5	43.5	66.5		32.9	40.5	33.0	52.4			-		59.3	50.8	65.4
	مخيم																			

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: وحدها الاحتمالات المستندة إلى معاملات ذات قدر هام هي المبينة. أعلى احتمال لكل بلد ونقطة زمنية مبيّن باللون الأحمر.

الإطار 3-1 درجات طلاب الصف الثامن فى المنطقة العربية فى اختبار دراسة اتجاهات التحصيل فى الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي (TIMSS) متخلفة

لم تواكب التحسينات الكبيرة في الحصول على التعليم على مدى العقود الماضية في البلدان العربية تحسينات في نوعية التعليم. يفحص هذا الإطار نتائج عام 2015 لاختبار دراسة اتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي لكافة البلدان العربية التي شاركت في الاختبار، بما في ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي.

تبيّن بيانات اختبار عام 2015 أن متوسط درجات الرياضيات والعلوم لطلاب الصف الثامن في المنطقة العربية انخفض عموماً إلى أقل من مستويات الحد الأدنى للكفاءة، حتى في البلدان الغنية بالنفط (الشكل 3-37). غير أن هناك تفاوتات ضمن المنطقة في اتجاهات نوعية التعليم. ففي حين شهد بعض البلدان، كالإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، تحسناً في درجات الاختبار، سجّلت بلدان عدة، كالكويت ومصر والمملكة العربية السعودية، انخفاضاً خلال السنوات الماضية.

الشكل 3-37 الاتجاهات فى درجات اختبار دراسة اتجاهات التحصيل فى الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولى (TIMSS) لطلاب الصف الثامن

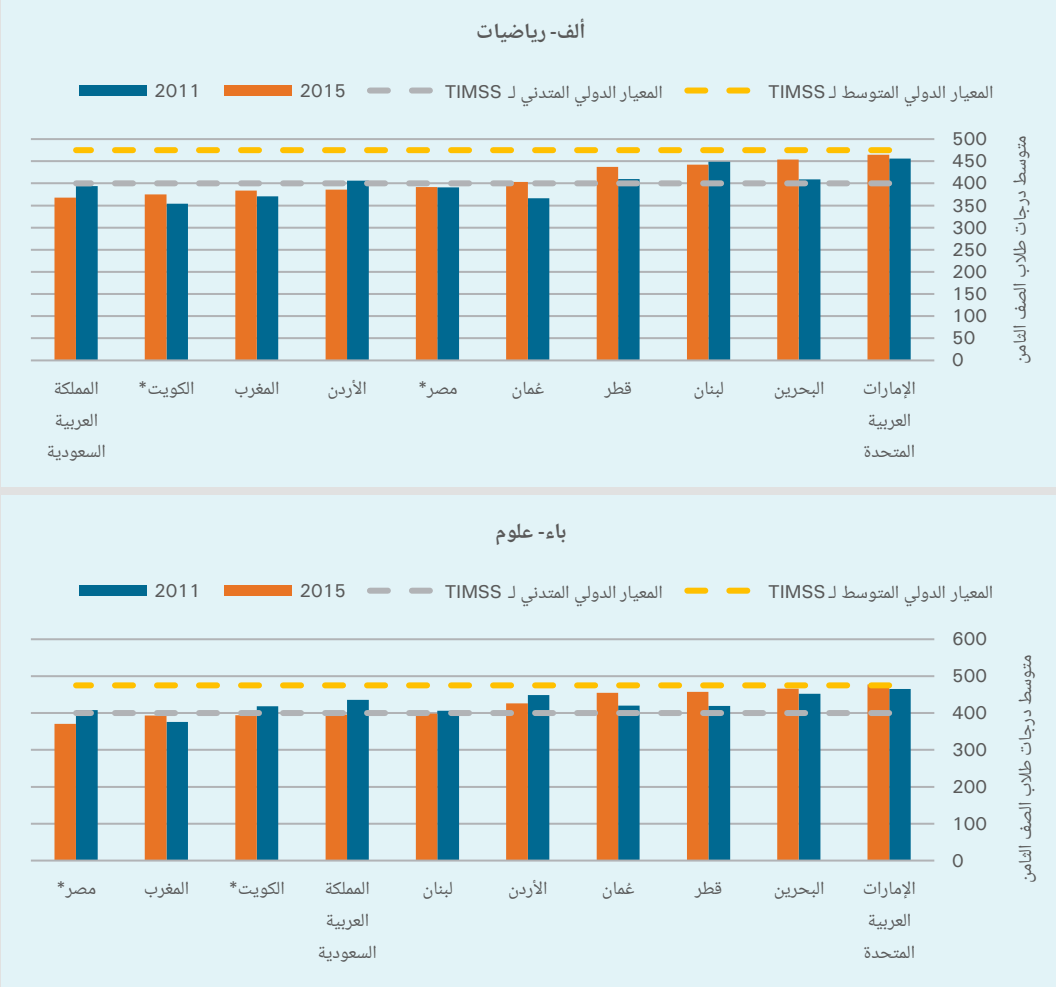

المصدر: Mullis and others, 2016.

ملاحظة: سنة خط الأساس لمصر والكويت، هي عام 2007. وبالنسبة للكويت، لا تشمل الاتجاهات المدارس الخاصة.

يستخدم البنك الدولي في تقريره "إطار جديد للتعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (World Bank, 2018a)، درجات اختبار TIMSS لطلاب الصف الثامن لعام 2015 ليأخذ بالاعتبار عامل جودة التعليم في تعديل متوسط سنوات التعليم في بلدان مختارة. ويعرض الشكل 3–38 النتائج مع ترتيب البلدان تنازلياً حسب سنوات التعليم المعدلة بالتعلم. وفي المتوسط، تخسر البلدان العربية ما بين سنتين وأربع سنوات من التعليم المدرسي عندما يؤخذ في الاعتبار عاملا الجودة والتعلم. فمثلاً، في الأردن ومصر، ولديهما أعلى السنوات الفعلية من التعليم المدرسي في العينة المدروسة، انخفضت السنوات الدراسية المعدّلة للتعلم في عام 2015 إلى 7 و6 سنوات على التوالي. وعلاوة على ذلك، في عدد من الحالات، أداء البلدان الفقيرة نسبياً في الموارد أفضل من أداء البلدان الغنية بالموارد التي تكون حصة الفرد الواحد من الدخل فيها أعلى. وهذا يؤكد أن الدخل المرتفع في المنطقة العربية قد يتيح إمكانية الحصول على التعليم، لكنه لا يضمن بالضرورة نواتج التعلم. وتبرز هذه الأرقام الحاجة إلى تعزيز التعليم الجيد الشامل على النحو المبين في هدف التنمية المستدامة 4، بدلاً من مجرد محاولة توسيع نطاق الحصول على التعليم.

الشكل 3-38 متوسط سنوات التعليم المدرسي الفعلية مقابل متوسط سنوات التعليم المدرسي المعدّلة في عام 2015

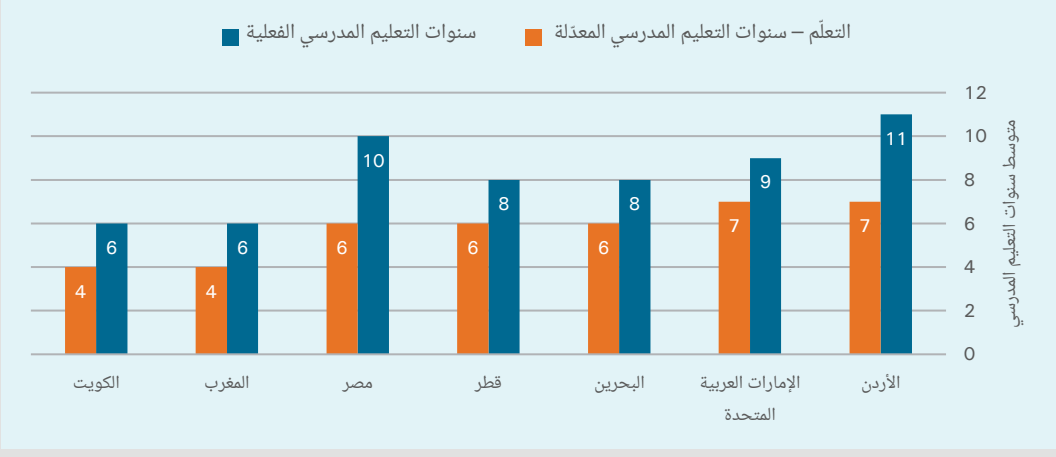

المصدر: World Bank, 2018a.

هاء- اللامساواة في فرص التعليم

يكمّل هذا القسم التحليل السابق للامساواة في نواتج التعليم بتحليل اللامساواة في فرص التعليم. ويعكس التحليل الأخير مدى الحركية الاجتماعية والحركية بين الأجيال. وقد وجدت الدراسات القليلة للامساواة في فرص التعليم في البلدان العربية (Buckner, 2013; Salehi-Isfahani, Hassine and Assaad, 2014; Assad, Hendy and Salehi-Isfahani, 2019) أنها تكون عادة مرتفعة. وفي هذا القسم، نستخدم بيانات مسوح محدثة وأغنى، ما يتيح إجراء تقييم أشمل.

ندرس هنا كيف تشكّل الظروف وقت الولادة التحصيل التعليمي للأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و25 سنة. وكما في الفصل عن الصحة، نقيس اللامساواة في الفرص باستخدام مؤشر التغايُر[23]، كما ندرس القوى الدافعة باستخدام تحليل شبلي (Shapley). ويقدم المرفق التقني شرحاً مفصلاً لهذه المنهجية.

يعرض الشكل 3–39 مؤشر التغايُر لمؤشرات مختارة: احتمال الالتحاق بالمدرسة في أي وقت، واحتمال تحصيل مستوى تعليمي معين مشروطاً بالالتحاق بالمدرسة في أي وقت واحتمال إتمام المستوى التعليمي السابق[24].

كانت اللامساواة في فرص الالتحاق بالمدرسة في أي وقت منخفضة إلى حدٍّ ما في البلدان جميعاً، كما أنها انخفضت مع الزمن حتى في أقل البلدان نمواً التي ما تزال درجات اللامساواة لديها أعلى قليلاً. ويعكس الاتجاه النزولي في اللامساواة في فرص الالتحاق بالمدرسة في البلدان جميعاً التزامها بزيادة فرص الحصول على التعليم وتقليص عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة.

ورغم تمتع الأفراد من خلفيات مختلفة بفرص متساوية في الالتحاق بالمدرسة، ارتفعت اللامساواة في الفرص في معدلات الإتمام، لا سيما في مستويات التعليم الأعلى من الابتدائي. وهذا الاتجاه متجانس في البلدان جميعاً التي جرت دراستها. وحتى في البلدان المتوسطة الدخل التي كادت تحقق تكافؤاً كاملاً في الالتحاق بالمدرسة في أي وقت، كالأردن والجزائر وليبيا، يتجاوز مؤشر التغايُر لإتمام التعليم الابتدائي 40 في المائة. وعلاوة على ذلك، نمت اللامساواة فيما يتعلق بإتمام التعليم الثانوي، إذ تجاوز مؤشر التغايُر 60 في المائة في معظم البلدان. فمثلاً، في تونس، وهو البلد العربي الأكثر تكافؤاً في فرص إتمام التعليم الابتدائي في عينتنا، يزيد مؤشر التغايُر إلى أكثر من الضعف في التعليم الثانوي.

ومن اللافت في حالة البلدان التي لديها بيانات لنقطتين زمنيتين أن اللامساواة في الفرص في معدلات الإتمام لم تستمر فحسب، بل اتسعت أيضاً مع الزمن. فقد ساءت مؤشرات التغايُر لمعدلات إتمام التعليم الابتدائي والثانوي في البلدان جميعاً، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، كالأردن ومصر. ورغم أن الحكومة في كل من تونس ومصر توفر التعليم العالي مجاناً، يحاجج Assaad (2010) وKrafft and Alawode (2018) أن الإنفاق العام على التعليم العالي تنازلي، إذ أنه دعم في الواقع الميسورين على حساب المحرومين. وبالإضافة إلى ذلك، اللامساواة في فرص الحصول على التعليم بعد الثانوي هي الأعلى، إذ يتجاوز مؤشر التغايُر لها 60 في المائة في البلدان العربية جميعاً ويقترب من 80 في المائة في أقل البلدان نمواً.

الشكل 3-39 مؤشر التغايُر لمؤشرات تعليمية مختارة، الفئة العمرية 6-25 (بالنسبة المئوية)

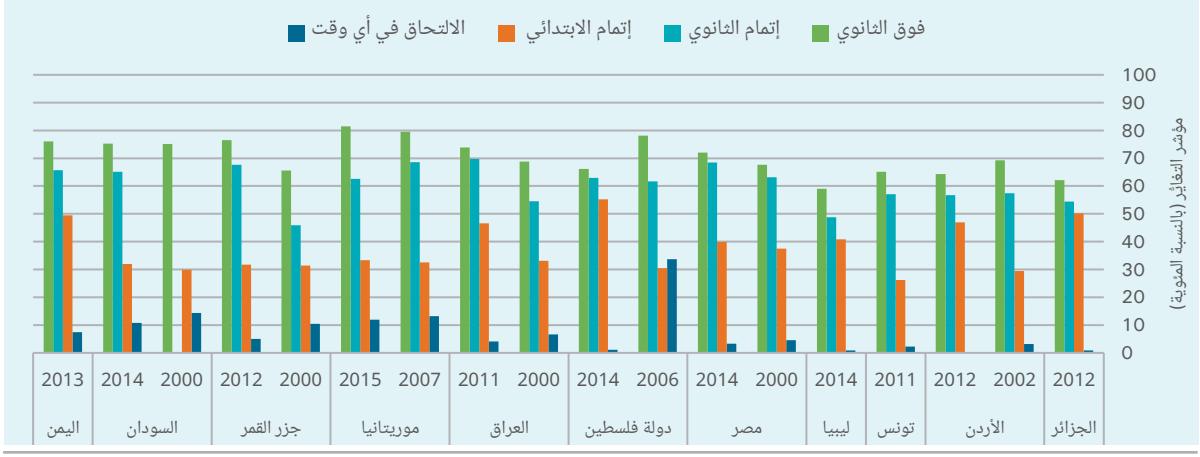

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: في حالة السودان، لم تتح البيانات تكوين مؤشر التغايُر لمؤشر إتمام التعليم الثانوي.

وقد يشير هذا التباين بين انخفاض اللامساواة في فرص الالتحاق بالمدرسة في أي وقت وتزايد ارتفاع اللامساواة في فرص إتمام التعليم الابتدائي والثانوي إلى الارتفاع السائد في معدلات التسرب في البلدان العربية، لا سيما في المستوى الإعدادي (UNICEF and UNESCO, 2015) وهناك عدة أسباب لارتفاع معدلات التسرب، منها العوامل الاجتماعية-الاقتصادية والنزاعات. وكما هو مبين في الشكل 3–39، لدى العراق واليمن، وهما بلدان منكوبان بالنزاعات، مؤشر تغايُر منخفض نسبياً للالتحاق بالمدرسة، لكن لديهما أحد أعلى مؤشرات التغايُر لإتمام التعليم الابتدائي والثانوي. وعلاوة على ذلك، ساء معدل الإتمام في العراق في الفترة من عام 2000 إلى عام 2011. وقد تضر النزاعات ببيئة التعلم المأمون وتفاقم الظروف الاقتصادية، لا سيما للأسر المعيشية الفقيرة والمتوسطة الدخل، ما يؤدي إلى تزايد مخاطر التسرب. وتسلط اليونيسيف (UNICEF (2017 الضوء على أن واحداً من كل خمسة أطفال فقراء في العراق انقطع عن التعليم المدرسي قبل إتمام التعليم الابتدائي لأسباب اقتصادية.

وفي الواقع، كما تظهر نتائج تحليل شبلي (Shapley)، قد تكون الخلفية الاقتصادية للأسرة عاملاً رئيسياً خارجياً في تحديد الفرص التعليمية للأطفال. وترد في الشكل 3–40 مساهمات كل عامل ظرفي في اللامساواة في الفرص. وعلى الرغم من عدم التجانس الكبير بين البلدان، لا يزال من الممكن استخلاص بعض الملاحظات العامة:

1- الثروة هي القوة الدافعة الرئيسية للامساواة في الفرص رغم أن مساهمتها انخفضت في بعض البلدان، مثل الأردن ومصر. وبوجه عام، ترتفع مساهمة الثروة في اللامساواة بارتفاع المستوى التعليمي.
2- عموماً، للمستوى التعليمي لرأس الأسرة المعيشية دور حاسم في الفرص التعليمية للأطفال، وقد ازدادت مساهمته في اللامساواة في الفرص مع الزمن. وكما سبق أن أشرنا، يحاجج عدد من الباحثين أن الوالدين المتعلمين يقدرون التعليم تقديراً عالياً ويهدفون إلى تأمين نواتج تعليمية عالية لأطفالهم. وعلاوة على ذلك، يمكن أيضاً أن يرتبط دخل الأسرة المعيشية ارتباطاً وثيقاً بالتحصيل التعليمي لرأس الأسرة المعيشية، ما يضمن أن تكون الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون أقدر على دعم تعليم أطفالها.
3- تتفاوت مساهمة نوع منطقة الإقامة في اللامساواة تفاوتاً كبيراً بين البلدان. فقد كانت ضئيلة على المستويات جميعها في الأردن ودولة فلسطين وليبيا، ما يدل على أن هذه البلدان وصلت تقريباً إلى تكافؤ مكاني. وقد قلصت مصر أيضاً الفجوة المكانية إلى حدٍّ كبير، بينما ازدادت مساهمة نوع منطقة الإقامة زيادة كبيرة في بعض أقل البلدان نمواً، كجزر القمر. وبوجه عام، تزداد اللامساواة المكانية على مستويات التعليم الأعلى، على ما يتجلى بأكبر قدر من الوضوح في حالة موريتانيا.
4- على نحو مشابه، ليس هناك نمط مشترك بين البلدان فيما يتعلق بمساهمات نوع الجنس في اللامساواة في الفرص، لكنها معتدلة إلى حدٍّ ما، ما يشير أن الإناث يتساوين إلى حدٍّ كبير مع الذكور في التحصيل العلمي. وعلاوة على ذلك، انخفضت اللامساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدرسة مع الزمن في جميع البلدان، لا سيما الأقل نمواً، حتى أنها لم تكن موجودة في العديد منها. ولوحظ وجود نمط تنازلي مشابه فيما يتعلق بإتمام التعليم الابتدائي، باستثناء حالة دولة فلسطين. وقد ازدادت مساهمة نوع الجنس في اللامساواة في فرص إتمام التعليم الثانوي في بعض البلدان، كالأردن وجزر القمر ودولة فلسطين ومصر، ومع ذلك، يشير تدني مساهمة نوع الجنس عموماً إلى أن الفتيات كن قادرات عموماً على التحصيل العلمي كما الفتيان.

الشكل 3-40 تحليل شبلي (Shapley) لمؤشرات تعليمية مختارة، الفئة العمرية 6-25 (بالنسبة المئوية)

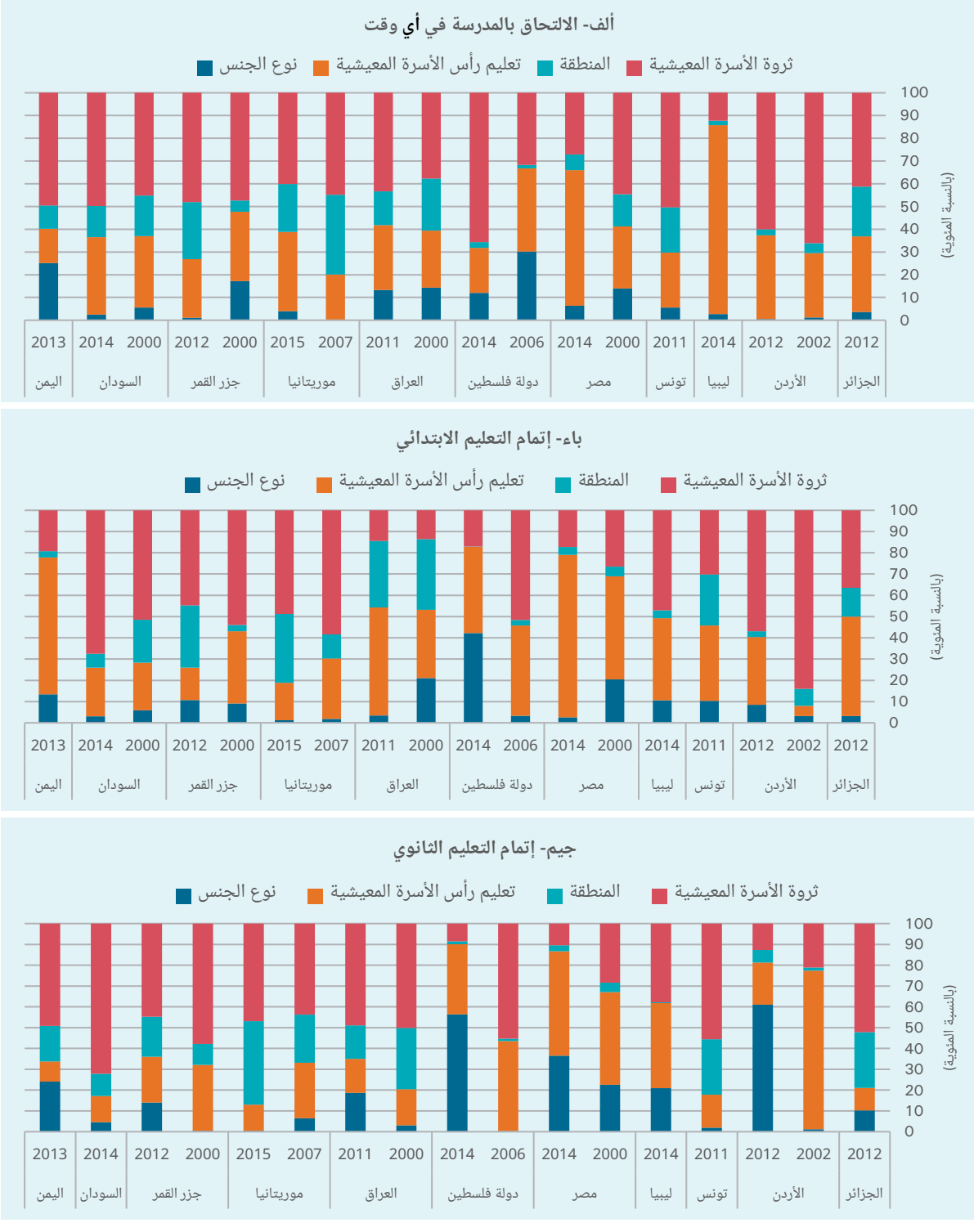

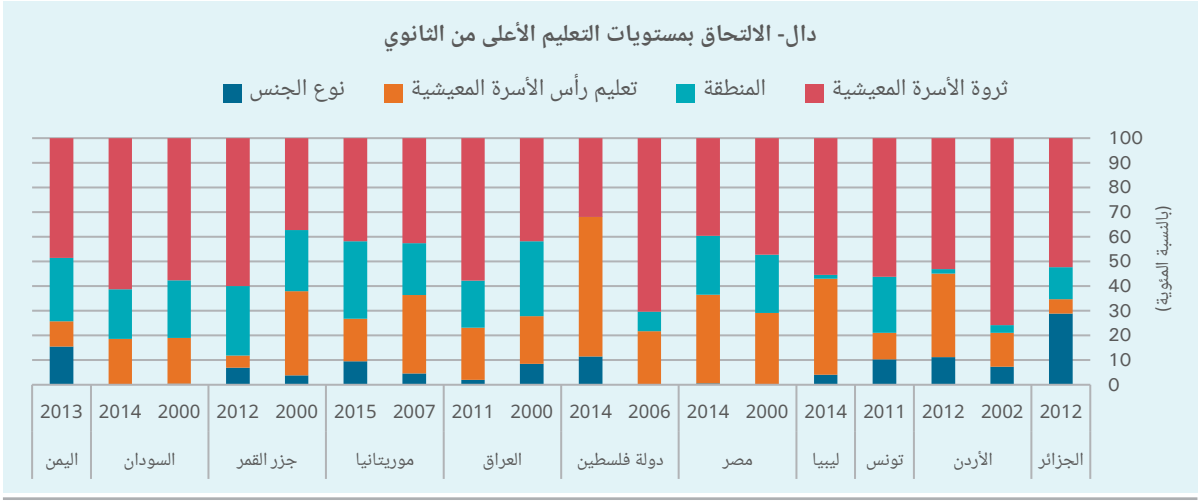

المصدر: حسابات المؤلفين.

الإطار 3-2 جودة التعليم في البلدان العربية: إعادة النظر في اللامساواة في النواتج والفرص

باستخدام نتائج اختبار دراسة اتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي TIMSS لعام 2015 لطلاب الصف الثامن، تقيم الإسكوا في التقرير E/ESCWA/SDD/2017/6 اللامساواة في الحصول على تعليم جيد في المنطقة العربية. يبين الشكل 3-41 أن لدى البلدان العربية، بما فيها البلدان الغنية بالنفط، لامساواة مرتفعة في الحصول على تعليم جيد بالمقارنة مع البلدان النظيرة، بل إن لدى مصر أعلى مستوى من اللامساواة في العينة العالمية. وهذا يبين في جوهره أن أداء المنطقة العربية ضعيف في الرياضيات والعلوم، مع توزيع غير متساو للدرجات بين البلدان.

الشكل 3-41 اللامساواة فى الرياضيات والعلوم باستخدام مؤشر جينى مقابل لوغاريثم الناتج المحلى الإجمالى للفرد الواحد

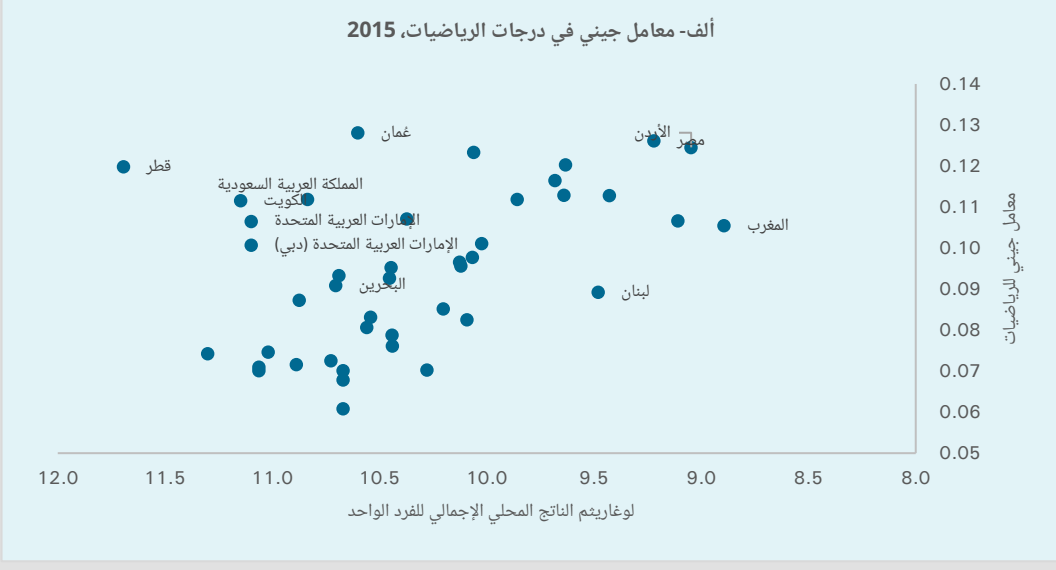

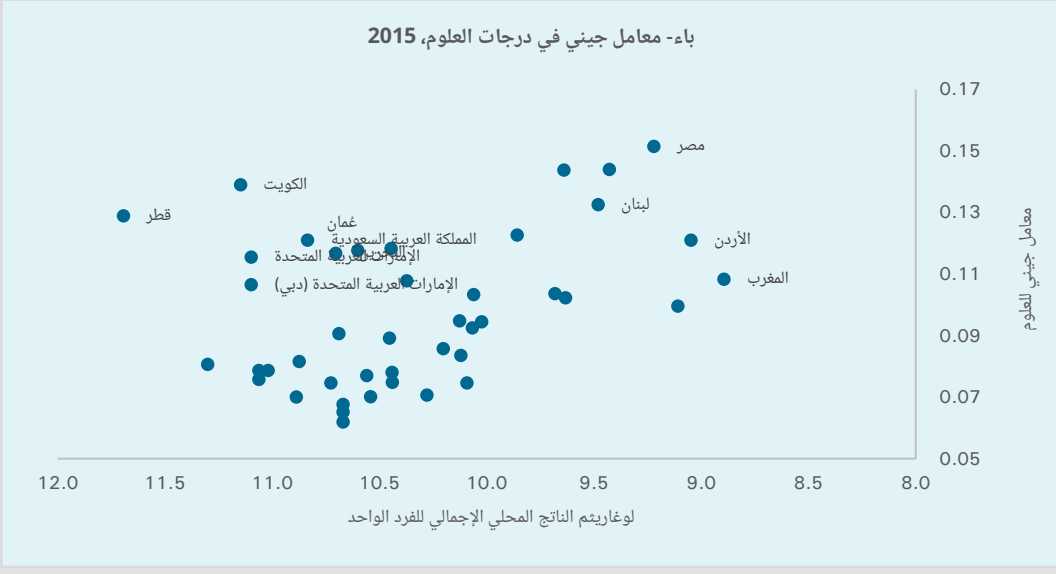

المصدر: E/ESCWA/SDD/2017/6.

ويستخدم تقرير الإسكوا بعد ذلك انحداراً خطياً للدرجات مقابل مجموعة من العوامل الظرفية، بحيث يمثل معامل التحديد R-squared حصة اللامساواة في الفرص في إجمالي اللامساواة الملاحظة في درجات الاختبار. وتبين النتائج الواردة في الشكل 3-42 أن اللامساواة في فرص الحصول على تعليم جيد معتدلة نسبياً في المنطقة.

الشكل 3-42 اللامساواة في الفرص في الرياضيات مقابل لوغاريثم الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، 2015

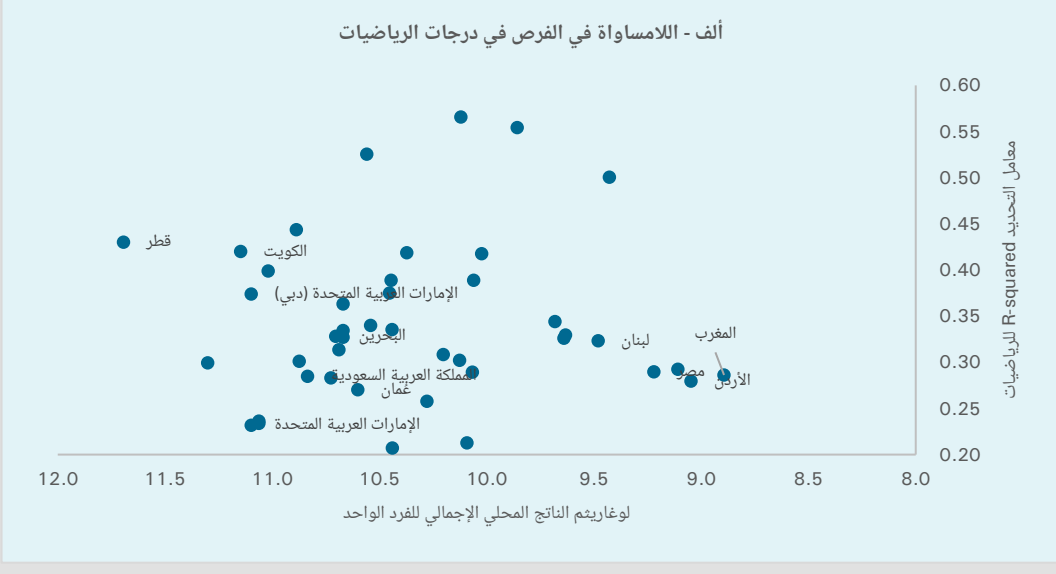

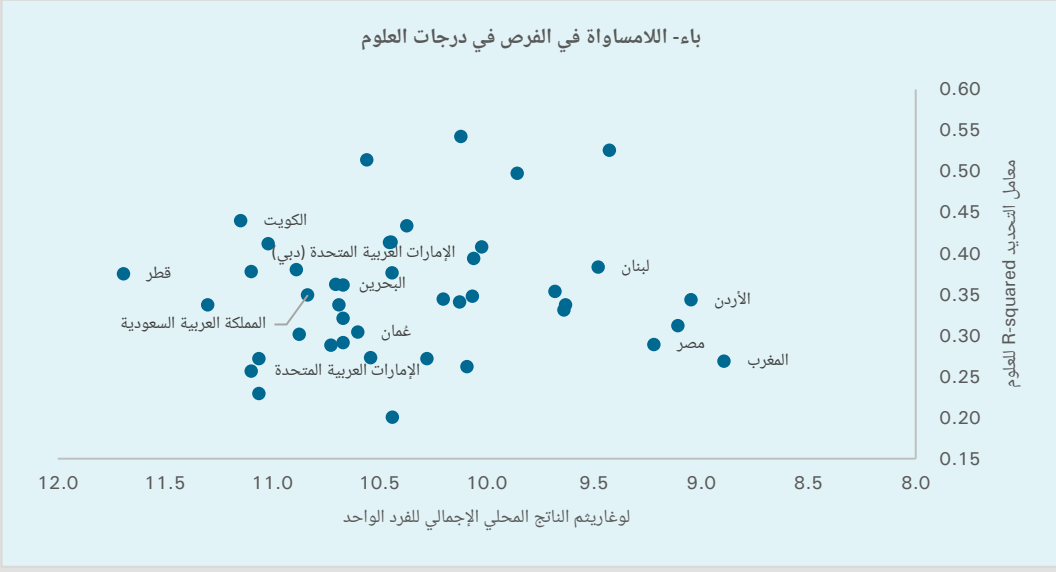

المصدر: E/ESCWA/SDD/2017/6.

بالإضافة إلى ذلك، يبين الشكل 3-43 أن ارتفاع درجات اللامساواة في درجات الاختبار في المنطقة العربية لا يرتبط بالضرورة باللامساواة في الفرص. وتقترح الدراسة تفسيرين معقولين. أولاً، نظراً لأن اللامساواة الظرفية معتدلة إلى حدّ ما في المنطقة، يلعب كل من الحظ والجهود دوراً أكبر في الفروق في درجات الاختبار. ثانياً، وذلك أكثر إقناعاً، رغم أن الوسائل المالية الأفضل تتيح للأطفال الالتحاق بمعاهد خاصة، إلّا أنها لا تضمن بالضرورة بيئة تمكينية للتعلم. وهذا يؤكد النقص العام في النظُم التعليمية وضعف الآفاق في أسواق العمل. وفي زمن تزايد الأتمتة ومتطلبات سوق العمل المتغيرة باستمرار، ينبغي أن تركّز الإصلاحات التعليمية في المنطقة العربية على تعزيز مدارس جيدة توفر للشباب مهارات كافية تيسّر انتقالهم من المدرسة إلى العمل.

الشكل 3-43 اللامساواة في الفرص واللامساواة التامة في الرياضيات والعلوم، 2015

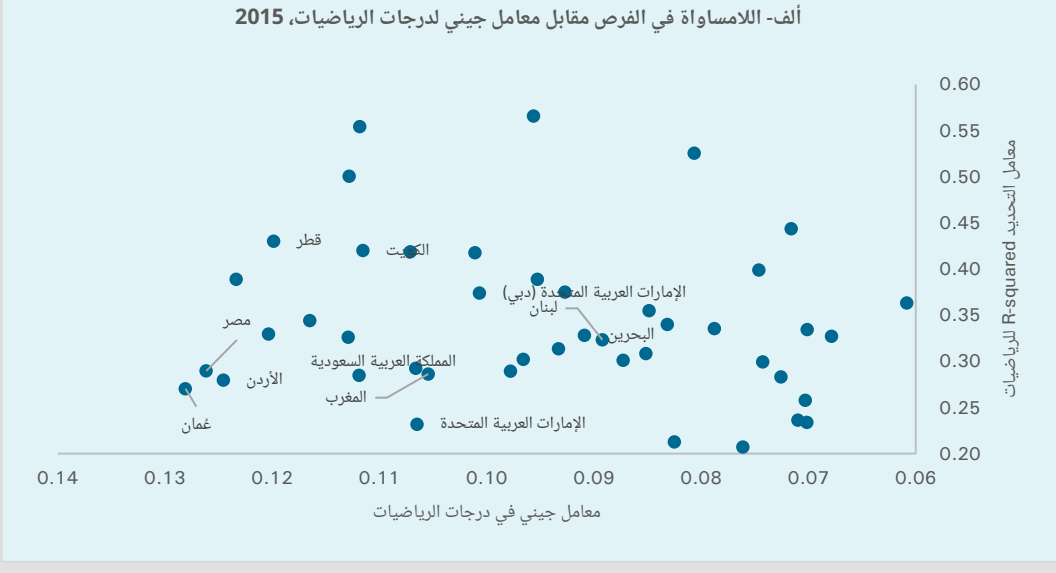

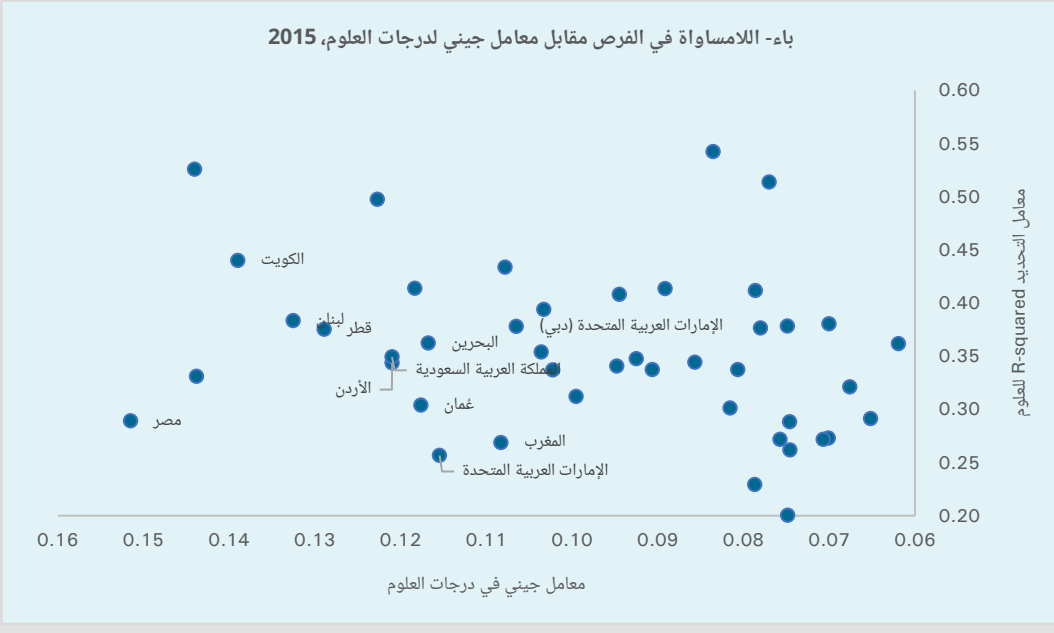

المصدر: E/ESCWA/SDD/2017/6.

إجمالاً، كما في حالة الصحة، يشير تحليل اللامساواة في فرص التعليم إلى تزايد ارتفاع حالات اللامساواة مقارنة باللامساواة في النواتج. ويشير كل من مؤشر التغايُر وتحليل شبلي (Shapley) أن اللامساواة في فرص التعليم في المنطقة العربية ما تزال مرتفعةً، لا سيما في المستويات الأعلى من التعليم الابتدائي. ورغم التقدم المحرز في تعميم الحصول على التعليم، ما يزال كل من ثروة الأسرة المعيشية وتعليم رأس الأسرة المعيشية محدداً رئيسياً لفرص التقدم الأكاديمي. وتتماشى هذه النتائج مع تحليلنا للامساواة في نواتج التعليم الذي يبين استمرار اللامساواة التي تُعزى إلى التحصيل التعليمي لرأس الأسرة المعيشية وثروة الأسرة المعيشية مع الزمن. وهناك تفاوتات واسعة بين الأقاليم في ملامح اللامساواة في التعليم. ومع ذلك، لا تزال المنطقة العربية عموماً بعيدة عن تأمين تكافؤ فرص الحصول على التعليم، وحتى أبعد عن تأمين تعليم ذي جودة عالية، كما نبيّن في الإطار 3-1 والإطار 3-2.

واو- ملخص

يمكن الخلوص إلى أن المنطقة العربية حققت بعض التقدم في التحصيل التعليمي. مع ذلك، ما تزال اللامساواة في النواتج والفرص التعليمية واسعة الانتشار، لا سيما في مستويات التعليم الأعلى من المستوى الابتدائي. وفي تحليلات الفرص كما في تحليلات النواتج، يتبيّن أن اللامساواة حسب تعليم رأس الأسرة المعيشية وثروة الأسرة المعيشية هي الأكثر استمرارية. كما تستمر أيضاً اللامساواة المكانية.

بالإضافة إلى ذلك، في معظم البلدان العربية، تحققت أعلى معدلات الالتحاق ومعدلات الإتمام، كما أُحرز معظم التقدم، على مستوى التعليم الابتدائي،

وتنخفض هذه جميعها انخفاضاً كبيراً على مستوى التعليم الثانوي ومستوى التعليم العالي. وباستثناءات قليلة، يظل متوسط سنوات التعليم المدرسي دون 6 سنوات. وعلاوة على ذلك، تواجه البلدان العربية الأقل نمواً عبئاً مزدوجاً يتمثل في الحرمان الشديد وارتفاع مستويات اللامساواة، ما ينعكس في استمرار الفجوات، لا سيما بين أخماس الثروة وبين الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون والأسر المعيشية الأخرى وبين مجموعات الطرفين النقيضين.

وقد ضاقت اللامساواة في الغالب على المستوى الابتدائي، إذ كرّست الدول الموارد لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وكفلت حق كل شخص في التعليم الأساسي. مع ذلك، ونتيجة للإخفاق في ضمان استفادة الفئات الفرعية المعرضة للمخاطر بما فيه الكفاية، استمرت اللامساواة على المستويات التعليمية الأعلى من المستوى الابتدائي، وفي عدد من الحالات تعززت. علاوة على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتعليم الثانوي والتعليم الثالثي، بالنظر إلى ارتباطهما بالعديد من الفوائد الاقتصادية العامة والخاصة، من حيث تأمين إمكانية التوظيف وارتفاع الرواتب وتحسين ظروف العمل، فضلاً عن تعزيز مرونة اليد العاملة (Merisotis, 1998). والواقع أنه يتعين على المنطقة العربية القيام بالكثير لضمان تعميم التعليم الرفيع الجودة، على نحو ما يعبر عنه هدف التنمية المستدامة 4.

4. اللامساواة بين الجنسين

4- اللامساواة بين الجنسين

ألف- مقدمة الفجوة بين الجنسين على الصعيد العالمي

منذ أمد، ما تزال المساواة بين الجنسين هدفاً في جدول أعمال التنمية العالمية. وعبر اعتماد أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية في عام 2000 وفيما بعد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، تعهد معظم البلدان، بما فيها البلدان العربية، بالتخفيف من اللامساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة. وفي أنحاء العالم اليوم، أصبحت النساء متعلمات ويشاركن في أسواق العمل أكثر من أي وقت مضى، ما أدى بالتأكيد إلى تحسين وضعهن الاجتماعي-الاقتصادي.

وكما هو معترف به عموماً، إلى جانب تعزيز رفاه المرأة، للحدّ من اللامساواة بين الجنسين آثار إيجابية على الصعيد الوطني تتمثل بتعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وتعزيز الرفاه العام وتحقيق خطة التنمية لعام 2030. مع ذلك، ورغم التقدم المحرز على مدى السنوات العشرين الماضية، لا سيما في الصحة الأساسية والتعليم الأساسي، ما تزال هناك فجوات بين الجنسين على نطاق واسع. والتمييز القائم على نوع الجنس صارخ بشكل خاص في فرص العمل والترقي الوظيفي والأجور والمشاركة السياسية، وكلها أمور تجعل المرأة مستضعفة وأكثر تعرضاً للعنف والاستغلال.

ويمثل المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين مقياساً لمتوسط الفجوة في أربعة مجالات رئيسية هي: التحصيل التعليمي، والصحة والبقاء، والمشاركة الاقتصادية والفرص، والمشاركة السياسية. وكما هو مبين في الشكل 4–1، في عام 2018، كانت الفجوة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبلغ 40 في المائة، بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي كان يبلغ 32 في المائة، ما يجعلها الأخيرة على الصعيد العالمي، بعد أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الجنوبية.

ويتبع التقدم الذي تحرزه المنطقة العربية في التخفيف من اللامساواة بين الجنسين الاتجاه العالمي، إذ حققت المرأة العربية على مدى العقدين الماضيين تقدماً كبيراً في الصحة والتعليم، بل إن الفجوة بين الجنسين في التعليم انعكست في الواقع في عدد من البلدان. مع ذلك، لم يترجم هذا المكسب إلى مساواة بين الجنسين في أسواق العمل. وتؤثر النزعة الأبوية والأعراف والتصورات الاجتماعية والثقافية تأثيراً شديداً على فرص المرأة الاقتصادية وعلى مشاركتها الاقتصادية، ما يؤدي إلى أوجه لامساواة اقتصادية قائمة على نوع الجنس. والواقع أن البلدان العربية أخفقت إلى حدٍّ كبير في الاستفادة من فرصة النمو الاقتصادي التي توفرها وبتزايد النساء المتعلمات، فلم يتجاوز معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة في المنطقة 21 في المائة في عام 2018 (World Bank, 2019)، وتلك أدنى نسبة في العالم. وعلاوة على ذلك، تواجه المرأة أشكالاً متعددة الأبعاد ومتقاطعة من التمييز في المجالات جميعاً، القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ما يتسبب بدوره في اللامساواة الاقتصادية وفي ترسيخها. فتهميش المرأة في القطاع الاقتصادي تديمه الممارسات الأبوية المنهجية والهيكلية السائدة في المجالين الخاص والعام معاً، إذ ترتبط أوجه اللامساواة في أحد المجالات بأوجه اللامساواة في الجانب الآخر وتعززها. والواقع أن هيكل الأسرة المعيشية والمركز المتدني للمرأة يتقاطع مع المشاركة الاقتصادية المتدنية للمرأة في المجال العام ويديمها.

الشكل 4-1 مؤشر التكافؤ بين الجنسين العالمي حسب المنطقة في عام 2018 (بالنسبة المئوية)

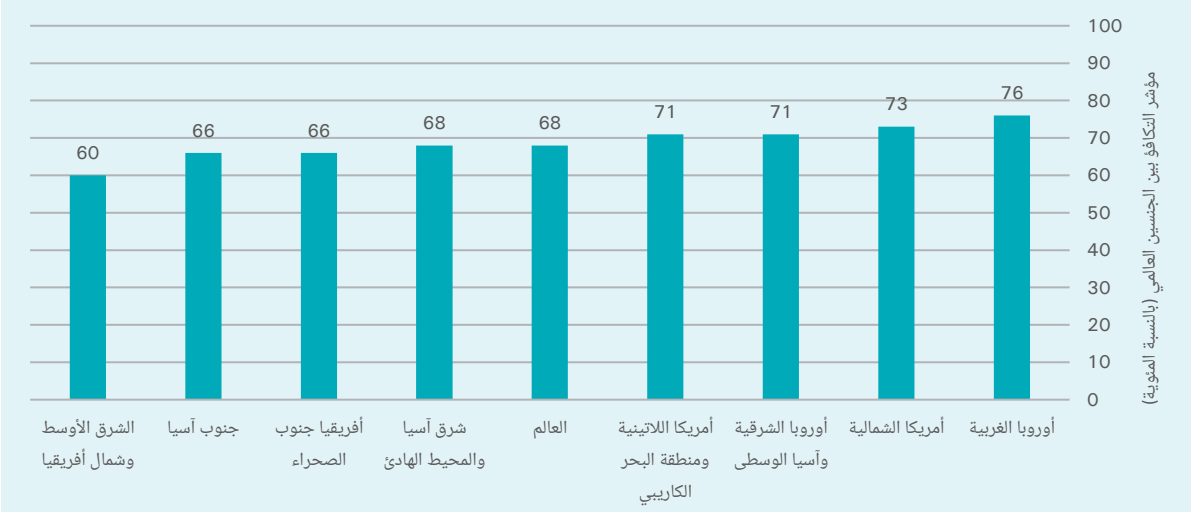

المصدر: World Economic Forum, 2018.

ونظراً لأنها تتسبب في الإخفاق في استخدام رأس مال بشري قيّم، للفجوات بين الجنسين تكاليف اقتصادية وإنمائية باهظة. ويجد Klasen and Lemana (2009) أن تكاليف الفجوات بين الجنسين في التعليم والعمالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسؤولة عن فرق في النمو يبلغ 1.7-0.9 نقطة مئوية مع شرق آسيا. على هذه الخلفية، يستعرض هذا الفصل أولاً اللامساواة بين الجنسين في كل من النواتج والفرص في الصحة والتعليم في البلدان العربية، ثم يتفحص أوجه اللامساواة في العمالة ويقيّم أثر النزاعات على اللامساواة بين الجنسين. ثم يقدم القسم الأخير نظرة عامة. ويهدف هذا الفصل إلى المساهمة في البحوث القائمة بطريقتين. أولاً، يسعى، باستخدام مسوح الأسر المعيشية التي تغطي مجموعة كبيرة من البلدان العربية، إلى تقييم التفاوتات ضمن المنطقة والأقاليم في المنظور الجنساني. وثانياً، يقيم تطور اللامساواة بين الجنسين في المؤشرات المختارة مع الزمن.

باء- اللامساواة بين الجنسين في صحة الطفل

كما سبق أن أوردنا، حققت المنطقة العربية عموماً تحسناً في النواتج الصحية، بما في ذلك زيادة عدد الولادات بإشراف قبالة ماهرة وانخفاض وفيات الأمهات. وقد بيّنت دراسات عديدة أن صحة الأطفال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصحة النساء. ومن ثم، ليس من المستغرب أن تكون نواتج صحة الأطفال، كمثل معدلات وفيات الرضع وتقزّم الأطفال، قد تحركت عموماً في نفس اتجاه صحة النساء.

الصحة والتغذية في سن مبكرة عاملان حاسمان في الصحة والإنتاجية والرفاه في وقت لاحق من الحياة. ويجري هنا تناول مسألة اللامساواة بين الجنسين في مجال صحة الطفل، لا لأنها تؤثر على صحة المرأة فحسب، بل لأن لها أيضاً آثاراً جانبية على الأجيال المقبلة وعلى المجتمع ككل. وكما ذهب Osmani and Sen (2003)، سيعاني المجتمع ككل

على مدى أجيال إذا ما عوملت الفتيات والنساء معاملة غير متكافئة.

وتعزو الأدبيات التفاوت في نواتج الصحة وسوء التغذية بين الأطفال الذكور والطفلات إلى نوعين من العوامل: بيولوجية وثقافية. بيولوجياً، الأطفال الذكور أكثر عرضة لسوء التغذية من الطفلات (Gronau, 1985; Deaton, 1989; Wamani and others, 2007; Engebretsen and others, 2008) والطفلات أكثر مقاومة لنقص الغذاء وعواقبه. مع ذلك، الطفلات الأكثر تضرراً عندما توجد عوامل ثقافية (Evenson, Popkin and King-Quizon, 1979; Senauer, Garcia and Jacinto, 1988; and Chen, Chowdhury and Huffman, 1980). ففي المجتمعات الأبوية، يعتبر الطفل الذكر ثقافياً أكثر "قيمة" من الطفلة. ومن ثم، هناك تركيز أكبر على صحته وتخصص الموارد الغذائية بما يحبذه (Dewan, 2008; Pillai and Ortiz-Rodriguez, 2015; and Raj, McDougal and Silverman, 2015)، فمثلاً، قد يؤدي التفضيل السائد للذكور إلى استثمار غير كاف نسبياً في صحة الفتيات والنساء (Bhalotra and Rawlings, 2011). هكذا، قد يكون نوع الجنس، وهو عامل خارجي، محدداً حاسماً لصحة الطفل في النواتج وفي الفرص.

وعموماً، لدى الأطفال دون سن الخامسة، تحابي الفجوة الصحية بين الجنسين الطفلات. وتبين البيانات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية أن معدلات وفيات الرضع أقل للطفلات في كافة البلدان التي نُظر فيها، وخاصة أقل البلدان نمواً. وكما هو مبين في الشكل 4-2، في السودان، مثلاً، كان معدل وفيات الرضع 43 للإناث و55 للذكور. ومن الجدير بالذكر أن البلدان خفّضت معدلات وفيات الرضع للإناث والذكور على السواء، بينما حقق بعضها، كمصر وتونس، أيضاً التكافؤ بين الجنسين في هذه المعدلات.

وعلى نحو شبيه، كان انتشار التقزّم وزيادة الوزن أعلى بين الصبيان دون سن الخامسة، وهناك نمط مشابه من التحسّن في النواتج الصحية وتناقص اللامساواة بين الصبيان والبنات دون سن الخامسة. مع ذلك، في عدد من الحالات، اتسعت الفجوة بين الجنسين، مقاسة بنسبة الذكور إلى الإناث، كما في حالة التقزّم في معظم أقل البلدان نمواً. وعموماً، يمكن تفسير هذه التفاوتات بالعامل البيولوجي الموصوف أعلاه.

الشكل 4-2 معدل وفيات الرضع حسب نوع الجنس

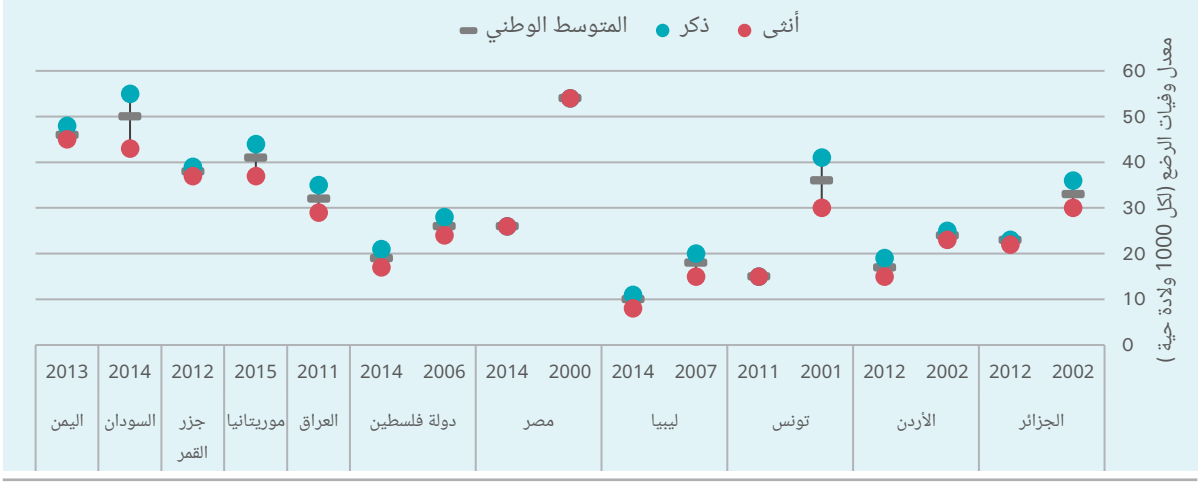

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 4-3 انتشار التقزّم حسب نوع الجنس

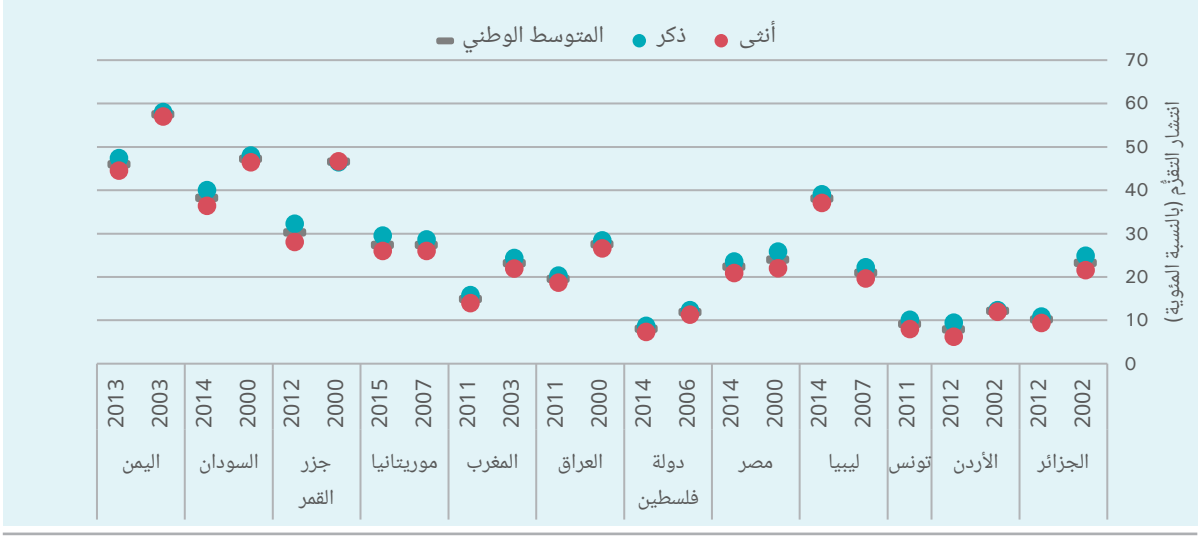

المصدر: حسابات المؤلفين.

الإطار 4-1 استخدام مؤشر التركيز ومنحنى التركيز لتقييم أوجه اللامساواة بين الجنسين في التقزّم

تقيم أوجه اللامساواة بين الجنسين في التقزّم هنا بمقارنة منحنيات التركيز العامة للصبيان والبنات لمجموعة مختارة من البلدان العربية (جزر القمر والسودان ودولة فلسطين ومصر وموريتانيا والمغرب واليمن). كمثال، ترد أدناه هذه المنحنيات وأحزمة الثقة على مستوى 95 في المائة لمصر وموريتانيا، أما الرسوم البيانية المناظرة للبلدان المتبقية فترد في المرفق التقني. وفي هذه البلدان جميعها، منحنى الصبيان أعلى من منحنى البنات. ويبين الاختبار الإحصائي للتحقق من الهيمنة عند مستوى الأهمية البالغ 5 في المائة أن هذه النتيجة صحيحة؛ فمثلاً، تعطي جميع مؤشرات النقص المحتملة التي تعتمد على الرتب والتي تبيّن نفوراً من اللامساواة في الصحة لأسباب اجتماعية-اقتصادية قيماً أعلى للصبيان، ما يؤدي إلى استنتاجين: رغم أن النقاط في الشكل قريبة جداً، الفرق كبير إحصائياً، وهذه النتيجة تصحّ على أي مؤشر آخر للنقص الصحي.

الشكل 4-4 منحنى التركيز لمصر

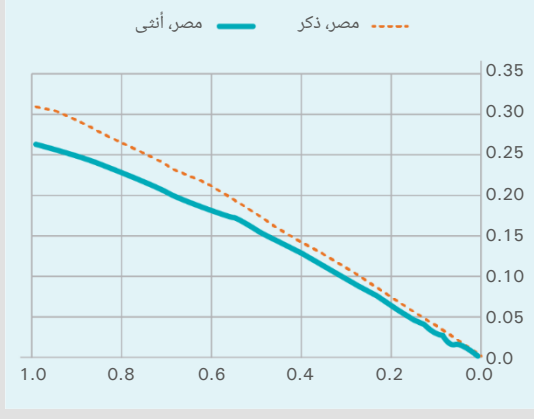

الشكل 4-5 منحنى التركيز لموريتانيا

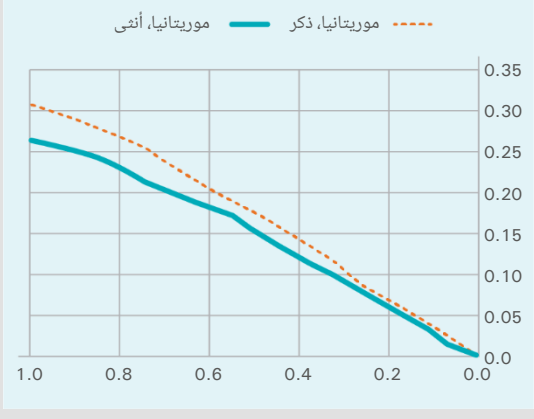

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 4-6 النسبة المئوية للنساء (البالغات من العمر 20-24) اللائي تزوجن قبل سن 18 عاماً

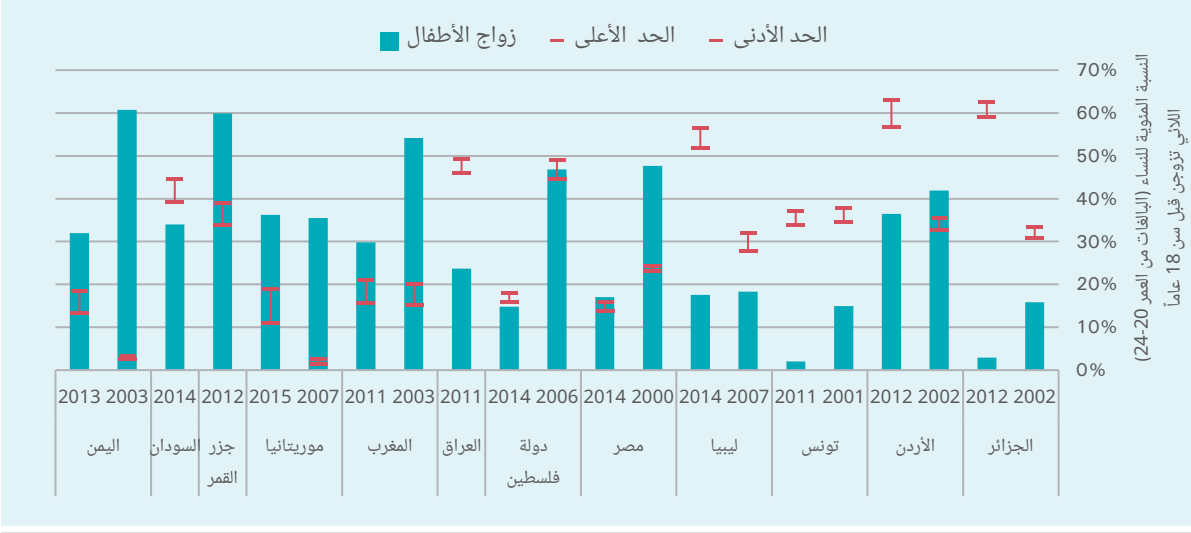

المصدر: حسابات المؤلفين.
ملاحظة: أحزمة الثقة على مستوى 95 في المائة مبينة في الرسم البياني.

ورغم الفجوة الطفيفة بين الجنسين التي لوحظت أعلاه، والتي تحبذ عموماً الإناث، البنات أكثر عرضة للعوامل الثقافية كلما كبرن، وقد يكون لذلك أثر شديد على صحتهن. فمثلاً، قد يدمر زواج الأطفال (قبل سن الثامنة عشرة) الصحة العقلية والبدنية للبنت، بما في ذلك مضاعفات الحمل التي قد تؤدي، في بعض الحالات، إلى الوفاة.

وكما هو مبين في الشكل 4-6، انخفض زواج الأطفال انخفاضاً ملحوظاً مع الزمن[25] في معظم البلدان العربية (كالأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين ومصر والمغرب واليمن). مع ذلك، ظلت نسبة حدوثه مرتفعة جداً، لا سيما في المناطق المنكوبة بالنزاع، إذ خبرت زواج الأطفال واحدة من بين كل ثلاث نساء تتراوح أعمارهن بين 20-24 (السودان واليمن)، بينما بلغت النسبة 3 إلى 4 في أقل البلدان نمواً (جزر القمر). ولم يلاحظ أي تغيير يذكر مع الزمن لا في ليبيا، ولا في موريتانيا التي ظل معدل زواج الأطفال فيها يقرب من 40 في المائة.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر المعايير والتصورات الاجتماعية والثقافية على نمط حياة النساء وتؤدي إلى قضايا صحية على المدى الطويل، كالسمنة، وهي جانب من جوانب سوء التغذية يرتبط بأمراض مزمنة، من مثل ارتفاع ضغط الدم وارتفاع نسبة الكولسترول والسكري من النوع الثاني. ونسبة البدانة بين الإناث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأعلى في العالم، ويبلغ متوسطها الإقليمي 26 في المائة، مقابل 15.7 في المائة للذكور. ويشار إلى هذه الظاهرة باسم "مفارقة اللامساواة في مجال الصحة بين الجنسين في الشرق الأوسط" (Costa-i-Font and Gyori, 2018) وقد تكون مرتبطة بالأدوار الأسرية السائدة: فالرجال ينشطون في سوق العمل وبصورة عامة خارج المنزل، بينما يظل الدور الرئيسي للمرأة داخل المنزل.

الشكل 4-7 مساهمة تعليم الوالدين في اللامساواة الصحية في البلدان العربية، باستخدام تحليل شبلي (Shapley)، فوق وتحت خط 45 درجة (بالنسبة المئوية)

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: لمزيد من التفاصيل حول تحليل شبلي (Shapley)، يرجى الرجوع إلى الملحق التقني.

وكما بينا سابقاً في هذا التقرير، مساهمة جنس الطفل في اللامساواة في الفرص الصحية ضئيلة عموماً في المنطقة العربية، في حين أن الثروة وتعليم رأس الأسرة المعيشية هما العاملان الرئيسيان اللذان يؤثران على صحة الطفل. هنا، نعيد احتساب اللامساواة في الفرص في صحة الطفل، مصنفة حسب تعليم الآباء والأمهات. ويعرض الشكل 4-7 النواتج الناجمة عن تحليل شبلي (Shapley). ومن الجدير بالذكر أن تعليم الأم كان في السنوات الأخيرة يكتسب أهمية أكبر من تعليم الأب في التأثير إيجاباً على صحة الأطفال ورفاههم. ويقع أكثر من نصف البلدان تحت خط 45-درجة. ووفقاً لأحدث البيانات، يؤثر تعليم الأم على احتمال حدوث وفيات الرضع أكثر من تعليم الأب في الجزائر وليبيا ومصر واليمن (الشكل 4-7 جيم).

وعلى نحو شبيه، يقلل وجود أم متعلمة بدرجة كبيرة احتمال تقزّم الأطفال واحتمال عدم تطعيم الأطفال، ويؤثر تعليم الأم على كل منهما أكثر من تعليم الأب في أكثر من نصف البلدان (الشكل 4-7 ألف، والشكل 4-7 باء، والشكل 4-7 جيم).

جيم- اللامساواة بين الجنسين في التعليم

التعليم شرط ضروري لتمكين المرأة وخفض معدلات الخصوبة وزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وتعزيز قدرتها التفاوضية داخل الأسرة المعيشية، بالإضافة إلى أن له أثراً إيجابياً بالغاً على صحة تعليم جيل المستقبل، مسهماً بذلك في كسر انتقال الفقر بين الأجيال.

ونتيجة للالتزام بتعميم التعليم الابتدائي وتنفيذ التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني للجميع، ضاقت الفجوة في الالتحاق بالمدارس عموماً، كما في الالتحاق بالمدارس الابتدائية، في المنطقة العربية. مع ذلك، ما تزال الفجوة بين الجنسين لصالح الفتيان قائمة في كافة البلدان التي نُظر فيها، بينما كانت الفجوة في الالتحاق بالمدارس الابتدائية أضيق، لصالح الفتيان في السودان والعراق واليمن ولصالح الفتيات في موريتانيا. ومن المثير للاهتمام أن الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس في الأردن وتونس ودولة فلسطين كانت لصالح الفتيات.

غير أن الصورة مختلفة بالنسبة لمعدلات إتمام الدراسة، إذ أن المعدلات للفتيات أخفض في البلدان جميعاً. وقد يشير ذلك إلى تسرب مدرسي فادح للفتيات، ربما بسبب المحاباة الاجتماعية للاستثمار في تعليم الفتيان، من ناحية، ولأن الفتيات ربما يتزوجن، في منطقة ما تزال فيها معدلات زواج الأطفال مرتفعة جداً في حالات عدة (الشكل 4-6). ومن بين عوامل أخرى، يقلل زواج الأطفال احتمال إتمام الفتاة للمدرسة الثانوية (البنك الدولي، 2017).

وفي معظم البلدان، يبدو أن لدى الفتيات فرص أعلى للوصول إلى المدارس الثانوية، باستثناء العراق وموريتانيا واليمن. ويتمثل أحد التفسيرات في أنه في الظروف غير المواتية، يتوقع أن ينقطع الفتيان عن الدراسة بعد إتمام التعليم الابتدائي للعمل والبدء في كسب الدخل. ومع ذلك، معدلات إتمام الفتيان للمدارس الثانوية أعلى.

وعموماً، رغم الانخفاض في التفاوتات، استمرت الفجوة بين الجنسين في التعليم في أنحاء المنطقة، لا سيما في أقل البلدان نمواً، كما يتجلى في متوسط سنوات التعليم. وفي البلدان المتوسطة الدخل، كانت هذه المعدلات متدنية للإناث، ما يعكس المعدلات الأخفض لإتمام الدراسة الابتدائية أو التعليم الثانوي الأدنى، بينما كان المتوسط في أقل البلدان نمواً يقل عن 4 سنوات، مع وجود فجوة واسعة بين الفتيان والفتيات (الشكل 4-8).

وكما سبقت الإشارة في هذا التقرير، فإن المساهمات الجنسانية في اللامساواة في الفرص في التعليم معتدلة إلى حدٍّ ما في المنطقة، ما يشير إلى أن الإناث يتساوين إلى حدٍّ كبير مع الذكور في التحصيل العلمي. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أنه أصبح لدى الفتيات في السنوات الأخيرة، في البلدان المختلفة جميعاً، احتمال أكبر للتقدم في التعليم، شرط دخول المدرسة. مرة أخرى، نقوم هنا بإعادة احتساب اللامساواة في الفرص في التعليم، مصنفة حسب تعليم كل من الآباء والأمهات. ويعرض الشكل 4-9 النواتج الناجمة عن تحليل شبلي (Shapley). ويؤثر المستوى التعليمي للام والأب إيجاباً وبقدر كبير على التحصيل التعليمي للأبناء والبنات. غير أن الأم المتعلمة تلعب دوراً أكثر أهمية في الالتحاق بالدراسة، ولا سيما في إكمال التعليم الابتدائي والثانوي، بينما يزيد الأب المتعلم احتمال الالتحاق بالتعليم فوق الثانوي.

الشكل 4-8 متوسط سنوات الدراسة حسب نوع الجنس

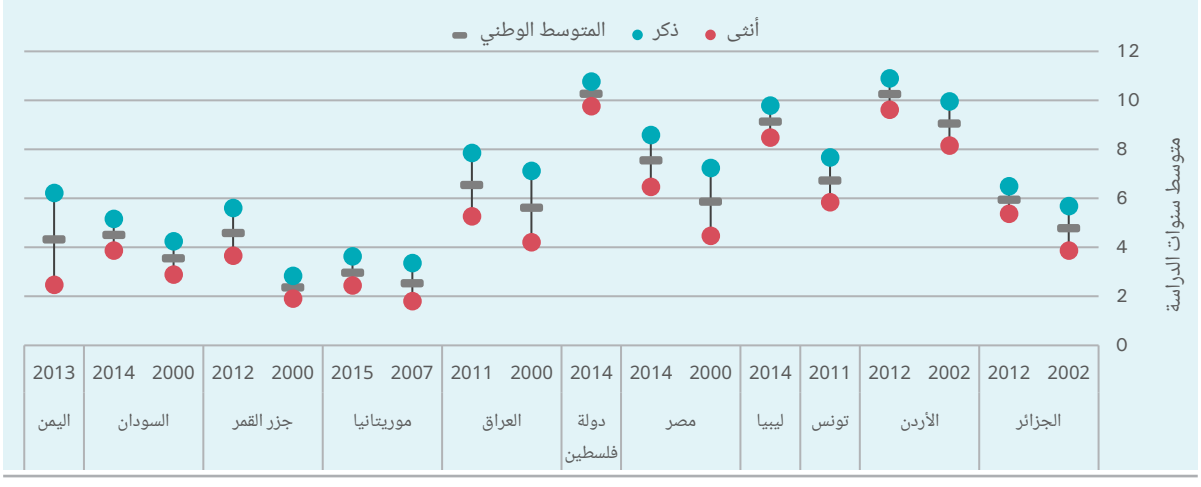

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 4-9 مساهمة تعليم الوالدين في اللامساواة في تعليم الأطفال في البلدان العربية، باستخدام تحليل شبلي (Shapley)، فوق وتحت خط 45 درجة (بالنسبة المئوية)

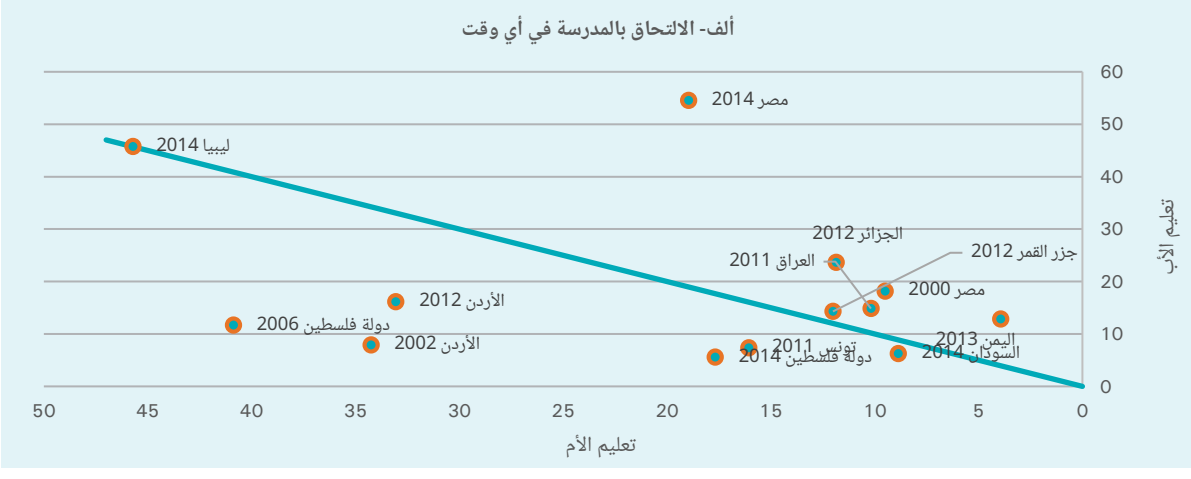

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: لمزيد من التفاصيل حول تحليل شبلي (Shapley)، يرجى الرجوع إلى الملحق التقني.

دال- مشاركة المرأة في القطاع الخاص

لتحسين مشاركة المرأة في الاقتصاد دور أساسي في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. والواقع أن ارتفاع معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة يقوم من خلال تحسين الوضع الاقتصادي النسبي للمرأة بدور هام في الكفاءة الاقتصادية الوطنية، أما انخفاض المشاركة فله آثار سلبية على القدرة التفاوضية للنساء وعلى تمكينهن وفوائدهن من النمو الاقتصادي، وكلها تؤثر بدورها تأثيراً سلبياً على صحة النساء والأطفال ورفاههن ورفاههم (Ackah, Ahiadeke and Fenny, 2009; Klasen and Pieters, 2013). وعلاوة على ذلك، تؤثر إيرادات المرأة على مركزها وسلطتها في صنع القرار في الأسرة والمجتمع. مع ذلك، هناك عقبات تعترض مشاركة المرأة في القوة العاملة وتحول دون المرأة والحصول على وظائف أفضل، ما يؤدي إلى التفاوت بين الجنسين في نواتج سوق العمل (Robles, 2012).

وفي ما يعرف في الأدبيات بأنه "مفارقة التعليم" (Chamlou, Muzi and Ahmed, 2011; Dandan and Marques, 2017; Assaad and others, 2018)، لم ينعكس تضييق الفجوة بين الجنسين في التعليم في المنطقة العربية في تضييق الفجوة بين الجنسين في العمالة. فما يزال معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة منخفضاً جداً: فجانب الطلب على اليد العاملة في الاقتصاد لا يتيح للنساء فرص عمل كافية، كما أن العوامل الثقافية والمسؤوليات الأسرية تؤدي إلى تفاقم مختلف أوجه اللامساواة بين الجنسين في نواتج سوق العمل (OECD, 2014). هكذا، النساء هن الاحتياطي البشري غير المُدرَك وغير المستغَل في المنطقة. وعلاوة على ذلك، نظراً لتدني مشاركة المرأة في القوة العاملة، فضلاً عن محدودية إمكان حصولها على الأصول والممتلكات، التي يفاقمها التمييز في الميراث وقوانين العمل، فإنها تميل إلى التعرض إلى مستويات أعلى من الضعف الاقتصادي وإلى التهميش (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، 2018).

الشكل 4-10 معدل المشاركة في القوة العاملة في البلدان العربية والعالم حسب نوع الجنس، 1995-2018

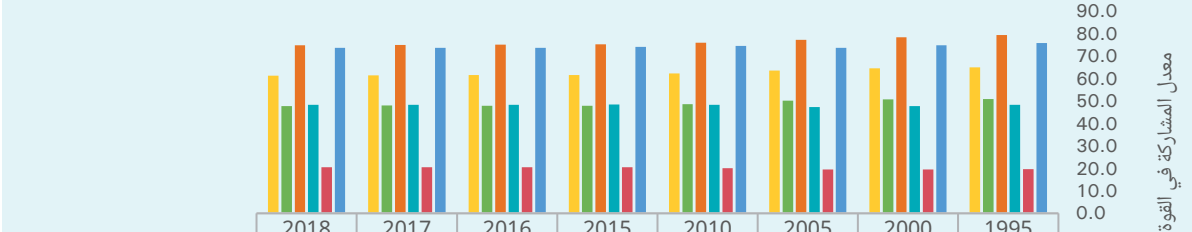

	2018	2017	2016	2015	2010	2005	2000	1995
البلدان العربية، ذكر	73.7	73.7	73.8	74.1	74.6	73.8	74.9	75.9
البلدان العربية، أنثى	20.6	20.6	20.6	20.5	20.2	19.5	19.6	19.7
البلدان العربية، المجموع	48.3	48.3	48.3	48.5	48.4	47.4	47.8	48.4
العالم، ذكر	74.9	75.0	75.1	75.3	76.0	77.3	78.5	79.4
العالم، أنثى	47.9	48.1	48.0	48.0	48.7	50.2	50.8	51.0
العالم، مجموع	61.4	61.5	61.6	61.7	62.3	63.7	64.6	65.1

المصدر: World Bank, 2019.

تبين الإحصاءات أن نواتج سوق العمل للنساء في البلدان العربية هي من بين الأدنى على الصعيد العالمي، بينما تبلغ المعدلات للذكور المتوسط العالمي. وعلاوة على ذلك، هذه الفجوة بين الجنسين واسعة ومستمرة. وبالنسبة للمقاييس الرئيسية الثلاثة المتعلقة بسوق العمل (معدل المشاركة في القوة العاملة، ومعدل البطالة، ومعدل العمالة)، أداء النساء في المنطقة متخلف إلى حدٍّ بعيد عن أداء النساء في بقية العالم، عدا عن تخلفه عن أداء الذكور في المنطقة. ففي عام 2018، بلغ معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة في البلدان العربية حوالي 21 في المائة، بالمقارنة مع 74 في المائة للذكور ومع قرابة 48 في المائة للنساء على الصعيد العالمي (الشكل 4-10).

وفي عام 2018، كان 18.7 في المائة من الإناث في القوة العاملة عاطلات عن العمل في البلدان العربية، مقابل 7.7 في المائة للذكور وحوالي 6 في المائة للإناث على الصعيد العالمي (الشكل 4-11).

وعلاوة على ذلك، النسبة المئوية للنساء العاملات في البلدان العربية أكثر تخلفاً على الصعيد العالمي. ففي عام 2018، كان حوالي 16 في المائة من الإناث البالغات من العمر 15 عاماً أو أكثر في البلدان العربية يعملن، مقابل 73 في المائة للذكور و46 في المائة تقريباً للإناث على الصعيد العالمي (الشكل 4-12).

الشكل 4-11 معدل البطالة في البلدان العربية والعالم حسب نوع الجنس، 1995-2018

	2018	2017	2016	2015	2010	2005	2000	1995
البلدان العربية، ذكر	7.7	7.7	7.7	8.0	7.1	9.6	11.5	12.3
البلدان العربية، أنثى	18.7	18.7	18.7	18.8	17.6	17.8	17.8	17.7
البلدان العربية، المجموع	9.9	10.0	10.0	10.2	9.2	11.3	12.8	13.4
العالم، ذكر	4.7	4.7	4.9	4.9	5.2	5.2	5.2	5.0
العالم، أنثى	5.4	5.5	5.7	5.7	5.9	6.1	5.8	5.6
العالم، مجموع	5.0	5.1	5.2	5.2	5.5	5.6	5.5	5.2

المصدر: World Bank, 2019.

الشكل 4-12 معدل العمالة في البلدان العربية والعالم حسب نوع الجنس، 1995-2018

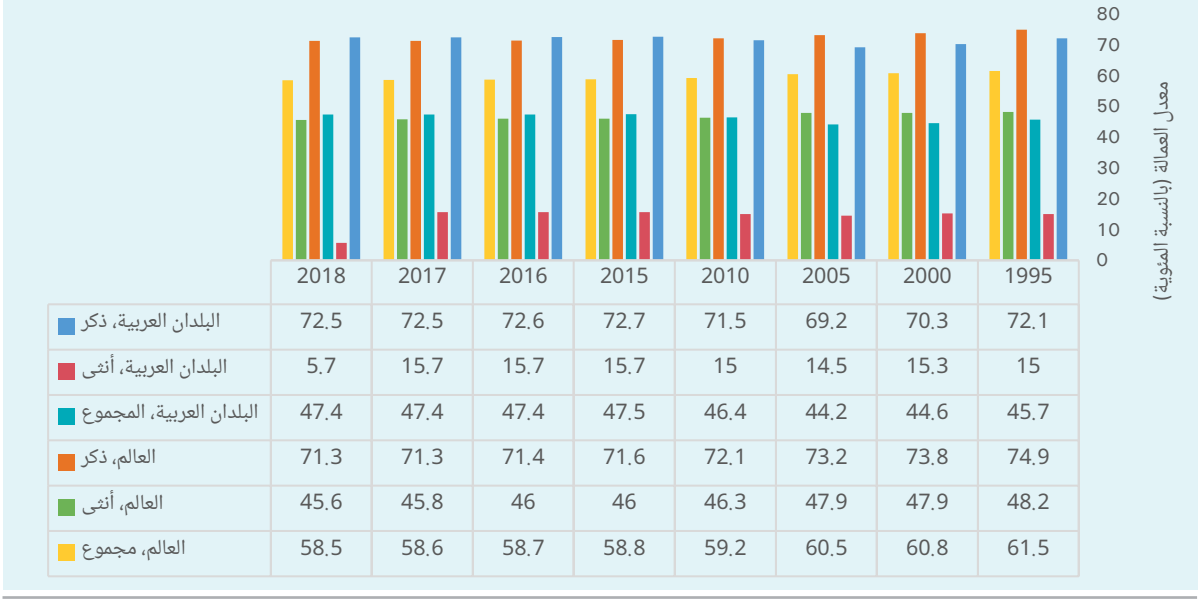

	2018	2017	2016	2015	2010	2005	2000	1995
البلدان العربية، ذكر	72.5	72.5	72.6	72.7	71.5	69.2	70.3	72.1
البلدان العربية، أنثى	5.7	15.7	15.7	15.7	15	14.5	15.3	15
البلدان العربية، المجموع	47.4	47.4	47.4	47.5	46.4	44.2	44.6	45.7
العالم، ذكر	71.3	71.3	71.4	71.6	72.1	73.2	73.8	74.9
العالم، أنثى	45.6	45.8	46	46	46.3	47.9	47.9	48.2
العالم، مجموع	58.5	58.6	58.7	58.8	59.2	60.5	60.8	61.5

المصدر: منظمة العمل الدولية، ILO, ILOSTAT database. Available at https://ilostat.ilo.org (اطلع عليها في 1 شباط/فبراير 2019).
ملاحظة: تعريف منظمة العمل الدولية للبلدان العربية يستبعد شمال أفريقيا.

وبسبب مشاركة العديد من النساء في الأعمال المنزلية أو الزراعية غير المدفوعة الأجر، ترتبط عمالة المرأة في المنطقة العربية بمستويات عالية من الطابع غير الرسمي والانكشاف على المخاطر (E/ESCWA/ECW/2012/1; OECD, 2012). وتقوم النساء بما يقارب 80 إلى 90 في المائة من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، لكن هذه المساهمة الأساسية في الاقتصاد ما تزال تغفل إلى حدٍّ كبير في المقاييس المعيارية، كمثل معدل المشاركة في القوة العاملة (Woetzel and others, 2015). وعلاوة على ذلك، قد يشكّل التوزيع غير المتكافئ للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية بين الرجل والمرأة حاجزاً أمام دخول المرأة في القوة العاملة، لأنها قد تواجه بذلك "عبئاً مزدوجاً"، يتمثل بمسؤوليات الأسرة المعيشية ومسؤوليات العمل. وبالإضافة إلى ذلك، رغم أن حصة العاملات في الزراعة آخذة في التناقص، فإن 32.3 في المائة من كافة النساء العاملات يعملن في ذلك القطاع الذي يظل مصدراً رئيسياً لعمالة الإناث (ILO, 2018b). ويفيد البنك الدولي (World Bank, 2012) أن الطابع غير الرسمي لعمالة المرأة يجعلها منكشفة على المخاطر ومنخفضة الأجر ودون حماية اجتماعية كافية.

وفي المنطقة، ما يزال القطاع العام هو المصدر الرئيسي للعمالة النظامية، لا سيما للمرأة، التي يوفر لها القطاع الخاص النظامي فرصاً للعمل اللائق. غير أن القيود المفروضة على المالية العامة تحدّ من احتمالات نمو العمالة في القطاع العام، وهذا، مقترناً بارتفاع الطابع الغير نظامي لسوق العمل، ويعزز حوافز العمل غير النظامي للمرأة ويوسع الفجوة في الأجور بين الجنسين.

وكما هو مبين في الشكل 4–13 رغم أن تدني وضع الإناث في أسواق العمل ظاهرة عالمية، الفجوة بين الجنسين في مجموع العمالة المتفرغة متفاقمة في

المنطقة العربية تفاقماً شديداً، إذ يزيد نصيب الرجل بـ 5.5 مرة تقريباً عن نصيب المرأة (ESCWA and ILO, 2019). وعلاوة على ذلك، لا يتجاوز متوسط حصة المرأة في العمالة المتفرغة في القطاع الخاص النظامي حوالي 15.4 في المائة، أي ما يقارب نصف النسبة العالمية، ما يجعل البلدان العربية بعيدة عن تحقيق المساواة بين الجنسين في هذا النوع من العمالة.

وبالاقتران مع انخفاض المشاركة في سوق العمل، تعاني الإناث في المنطقة انخفاض المشاركة السياسية. ويبلغ متوسط نسبة الإناث من أعضاء البرلمان في المنطقة نحو 19 في المائة، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ 24 في المائة (Inter-Parliamentary Union, 2019). كما أن تمثيل المرأة منقوص في الحكومات المحلية، إذ تتراوح مشاركة المرأة فيها بين 0.7 في المائة من المقاعد في المملكة العربية السعودية و36 في المائة في الأردن (E/ESCWA/ECW/2017/3).

الشكل 4-13 الحصة في مجموع العمالة المتفرغة، حسب نوع الجنس

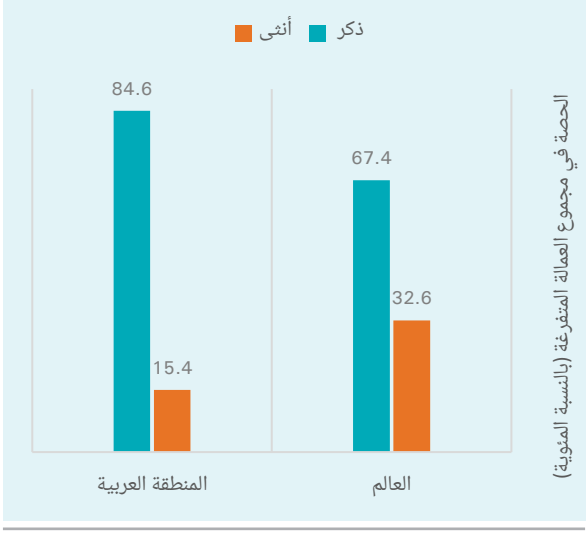

المصدر: ESCWA and ILO, 2019.

ويواجه تقدم المرأة في المنطقة العربية العديد من العقبات، وفي مقدمتها المعتقدات والأعراف الاجتماعية والثقافية والحواجز المؤسسية التي تحبذ الذكور، بما في ذلك العمليات التي تتجاهل اللامساواة بين الجنسين.

هاء- نوع الجنس والنزاعات

أثرت النزاعات القائمة في المنطقة العربية على شريحة عريضة من السكان، فقد ولّدت وأدامت ضروباً من اللامساواة، إذ تحملت النساء والتجمعات أكلافها بشكل غير متناسب. وما زال التصدي للتفاوت في الدخل والثروة في صدارة جهود التنمية المستدامة. ولكن يبدو أن النزاعات التي تؤثر على جوانب عديدة من التنمية البشرية أدّت في المنطقة العربية لا إلى تفاقم اللامساواة في الدخل فحسب، بل أيضاً إلى لامساواة متعددة الأبعاد.

في السنوات الخمس الأخيرة، عانت سبعة بلدان عربية حلقة نزاع رئيسي واحدة على الأقل، وخبرت أربع أخرى نزاعاً منخفض الحدة (ESCWA, 2019)[26]. وكانت لهذه النزاعات عواقب وخيمة على البلدان المنكوبة مباشرة، كما على البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين، قوضت عقوداً عدة من الجهود المتضافرة لتعزيز التنمية الشاملة وخفض اللامساواة المتعددة الأبعاد. وتميز الأدبيات المتعلقة بالنزاعات العنيفة الآثار المباشرة، كالقتل والجرح والتدمير المادي، عن الآثار غير المباشرة على الأداء الاقتصادي والتنمية البشرية، وبالتالي على اللامساواة بين الجنسين.

ويستند التحليل هنا إلى الإطار الذي قدمه Buvinic وآخرون (Buvinic and others, 2013)، الذي يميز آثار الجولة الأولى عن آثار الجولة الثانية. وتشمل الآثار الأولى ارتفاع معدلات الوفيات والاعتلال (لا سيما

بين الرجال والأطفال) الناجمة عن الآثار المباشرة وغير المباشرة للعنف والتدمير، وارتفاع معدل الترمّل، والتشريد القسري والهجرة، وفقدان الأصول والدخل، وزيادة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. وتشمل الآثار الثانية تغييرات في سلوك الزواج والخصوبة، وتغييرات في استراتيجيات التأقلم تنطوي على تغييرات في الأدوار التقليدية للمرأة ضمن الأسرة المعيشية (إعادة توزيع العمل)، وتغيُّرات في استثمار الأسر المعيشية في صحة الأطفال وتعليمهم.

وكثيراً ما تؤدي آثار الجولة الأولى والجولة الثانية إلى تخفيضات في دخل الأسر المعيشية واستهلاكها، ما يؤدي إلى وضع استراتيجيات للتكيُّف لها آثار على المسائل الجنسانية (Buvinic and others, 2013). ففي كثير من الأحيان، ينخرط الشبان، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و44 سنة في القتال، فيكون لديهم أعلى معدل للوفيات، ما يولد اختلالاً في التوازن بين الجنسين، ونتيجة لذلك، يرجح أن تصبح الشابات أكبر عدداً من الشباب الذكور. وتشير الاختلالات الديمغرافية أيضاً أن النساء والأطفال يشكلون أغلبية المشردين (البنك الدولي، 2011).

يبيّن الشكل 4–14، باستخدام بيانات عن الأسر المعيشية مستمدة من مسح موازنات الأسر المعيشية والمسح الديمغرافي والصحي لليمن في عامي 2006 و2013، آثار النزاع الذي بدأ عام 2011 على كل من الشباب البالغين والأطفال الصغار، لا سيما من تتراوح أعمارهم من صفر إلى 4 سنوات. ويبدو أن هذه الآثار موزعة بالتساوي بين الذكور والإناث.

ومن خلال تضافر زيادة التعرض للأمراض المعدية، وسوء التغذية الحاد، وسوء الصرف الصحي، ونقص الخدمات الصحية، تؤثر النزاعات على صحة السكان بما يتجاوز الآثار المباشرة للعنف. وقد عانى اليمن من مستويات انعدام الأمن الغذائي شلت حالة الطوارئ، فضلاً عن موجات عدة من وباء الكوليرا. والمحددات المباشرة لوفيات الرضع هي صحة الأم والطفل، وتتأثر صحة الطفل بسلوك الأم. وخلال النزاع، تتأثر صحة كليهما بانخفاض فرص الحصول على الرعاية الصحية.

وبما أن العنف يدفع الناس إلى البحث عن ظروف أكثر أمناً لأنفسهم ولأسرهم في مناطق أو بلدان أخرى، ولّدت النزاعات في أنحاء المنطقة هجرات قسرية ضخمة. فهناك 60 مليون نازح في أنحاء العالم، ما يقرب من 40 في المائة منهم من المنطقة العربية، ومعظمهم من الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين (Nassar, Chatty and Awad, 2018). وقد أدت الأزمة بالنسبة للمشردين واللاجئين إلى تآكل منهجي في التنمية البشرية وتدهور في نوعية الحياة، مع ما يترتب على ذلك من آثار لأجيال. وعادة ما يكون عدد النساء والأطفال بين اللاجئين غير متناسب، ويُقتضى أن تقوم النساء، بمفردهن تقريباً، برعاية أسرهن، ما يؤدي إلى آثار على الأعراف الجنسانية التقليدية. وإلى جانب الخسائر الفادحة في الأصول، يعاني السكان المشردون أيضاً من تآكل بالغ في رأسمالهم البشري وفي صحتهم (ESCWA, 2019).

وكثيراً ما تترجم سياسات اللاجئين في البلدان المضيفة إلى تفاوتات بين الجنسين. وقد وجد (Calderón-Mejía and Sieverding, 2019) أن السياسات العامة المختلفة ما بين الأردن ولبنان أنتجت فروقاً بين البلدين من حيث الالتحاق بالمدارس، إذ يبدو أن السياسات الرسمية وغير الرسمية في لبنان ثبطت التحاق المراهقات بالمدارس، بينما أبقتهن السياسات العامة في الأردن في المدارس فترة أطول. وبوجه عام، تترتب على النزاعات العنيفة آثار جنسانية شديدة على اللاجئين والمشردين داخلياً (Buvinic and others, 2013). وقد أشارت (Langhi, 2018) أيضاً إلى عدم وجود نُهُج تراعي الفوارق بين الجنسين في النداءات الإنسانية لتقديم العون إلى بلدان كليبيا واليمن.

الشكل 4-14 آثار الجولة الأولى: الاعتلال والوفيات

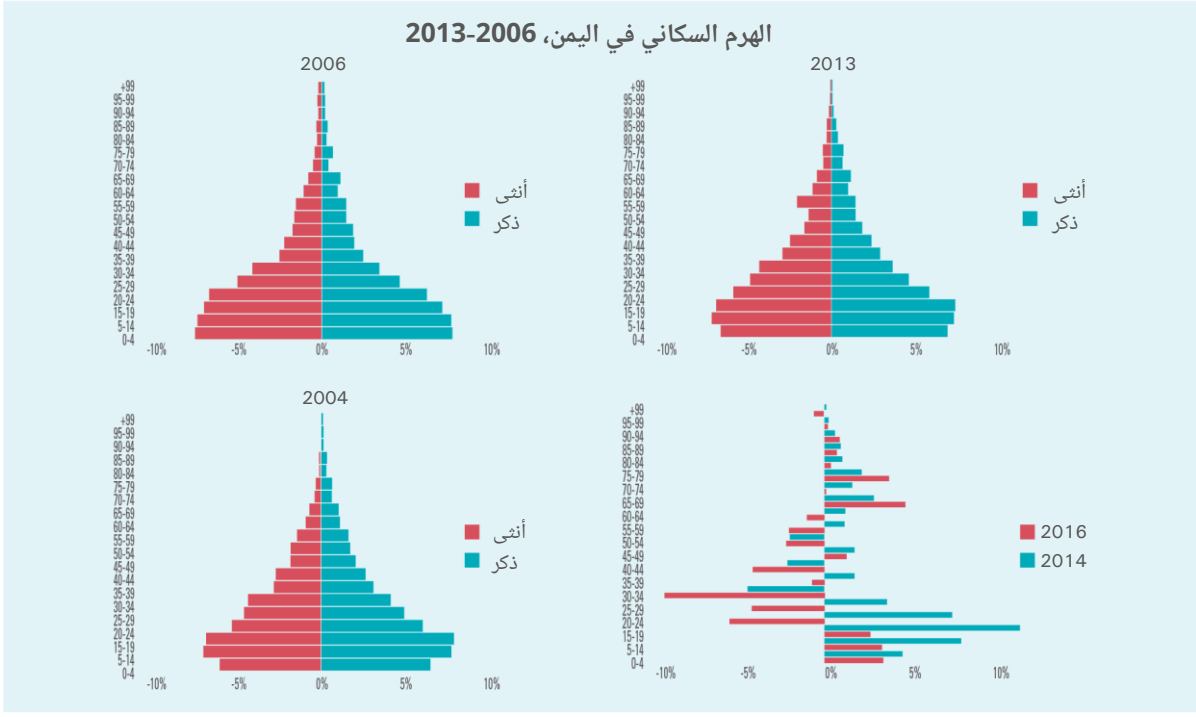

المصدر: ESCWA, 2019، استناداً إلى المسح الديمغرافي والصحي (2006) و(2013)، ومسح موازنات الأسر المعيشية 2014.

وتواجه بيئات النزاع النساء والفتيات، وهن من يعانين القدر الأفدح من التهميش، بتحديات فريدة، إذ أن التعرض للعنف يضعف وضعهن سواء داخل الأسرة المعيشية أم خارجها. ويرجح أن تكون للمخاطر التي تواجهها الشابات اللاتي يعشن في البلدان المنكوبة بالنزاعات آثار سلبية على صحتهن الجنسية ورفاههن (Neal, Stone and Ingham, 2016). فكثيراً ما تكون للنزاع آثار غامضة على الزواج والخصوبة؛ وفي بعض السياقات، يرفع التعرض للنزاعات العنيفة احتمال زواج الأطفال، وغالباً ما تتبع الخصوبة اتجاهات الزواج هذه. وفي بعض حالات النزاع، يترجم مجرد الإحساس المتفاقم بانعدام الأمن لدى المرأة أو التهديد بالعنف الجنسي إلى ارتفاع معدل انتشار زواج الأطفال (CARE, 2015). والواقع أن دراسة لزواج الأطفال أجرتها الإسكوا مؤخراً (ESCWA, 2019) تشير أن التعرض للنزاع يرتبط إيجاباً باحتمال زواج الأطفال، وهو انتهاك لحقوق الإنسان يحول دون الفتيات والحصول على التعليم والتمتع بالصحة المثلى والترابط مع الآخرين في سنهن والنضج، وفي النهاية اختيار شركاء حياتهن (Nour, 2006)، كما تبين أنه مرتبط بانتقال الفقر بين الأجيال (Save the Children, 2015). وعلاوة على ذلك، يتعرض نسل زواج الأطفال بقدر أكبر لخطر الولادة المبكرة والوفاة أو انخفاض الوزن عند الولادة وسوء التغذية.

ويرتبط التعرض للعنف في الحياة المبكرة ارتباطاً مباشراً بضعف النواتج التعليمية والصحية (Camacho, 2008; Akresh, Lucchetti and Thirumurthy, 2012; Brown, 2018; Valente, 2011; Leon, 2012). وعلاوة على ذلك، قد يؤدي التعرض للعنف في "الفترات الحرجة والحساسة"[27] في حياة الطفل إلى تدهور صحي وإدراكي

(Duque, 2017). ويُعدّ احتمال التقزّم في مرحلة الطفولة أفضل مؤشر عام لرفاه الطفل وانعكاساً دقيقاً للتفاوتات الاجتماعية (de Onis and Branca, 2016). وفي حالات النزاع، يرجح أن يزداد انتشار التقزّم، إذ أن انعدام الأمن الغذائي وتدهور إمكان الحصول على المياه والمرافق الصحية المحسنة يجعل سوء التغذية محتملاً. وحتى في أماكن كالعراق، حيث انخفضت المعدلات الوطنية لتقزّم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و5 أعوام من 2006-2011-2018، قوض التعرض للنزاع هذه الاتجاهات الإيجابية.

وبوجه عام، يتوقف الأثر الذي يتركه النزاع على الحالة التغذوية للسكان على طبيعته ومدته وكيفية تأثيره على سُبُل العيش واستراتيجيات التكيُّف التي يعتمدها المجتمع المحلي. ويشير الشكل 4-15 أن أوجه اللامساواة تفاقمت بفعل بالتعرض للنزاعات التي يبدو أنها مرتبطة بارتفاع احتمالات التقزّم والتقزّم الشديد. وعلاوة على ذلك، هناك فوارق بين الجنسين في هذه النواتج، فرغم أن الصبيان يبدون أكثر عرضة للإصابة بالتقزّم في بيانات خط الأساس، يزيد التعرض للنزاعات المنخفضة الحدة والشديدة الحدة انكشاف الفتيات على التقزّم بدرجة كبيرة، بينما لا يزيد انكشاف الصبيان إلا أوقات التعرض للنزاعات الشديدة الحدة.

وقد يكون أثر الحرب على تراكم رأس المال البشري بين السكان المدنيين المتضررين من العنف بالغاً ومستمراً (Justino, 2011). فبالنظر إلى الآثار الطويلة الأمد التي يمكن أن تحدثها على رفاه الأفراد والأسر المعيشية، تدمير رأس المال البشري خلال مرحلة الطفولة آلية موثقة جيداً تؤدي إلى الوقوع في شراك الفقر عن طريق نواتج سوق العمل والأداء الاقتصادي للأطفال المتضررين في المستقبل (Justino, 2011; Mincer, 1974; Schultz, 1961; Becker, 1962). وفي عدد من البلدان العربية، حدث انكماش بالغ في التحصيل العلمي في أعقاب اندلاع النزاع. فمثلاً، كانت اليمن قد قطعت أشواطاً بعيدة في تعميم الحصول على التعليم الابتدائي، إذ حققت في 2006 معدلات التحاق بالمدارس أعلى من 90 في المائة لكافة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و12 سنة (ESCWA, 2019). غير أن هذا الاتجاه الإيجابي انعكس بفعل عدم الاستقرار والعنف الذي يعاني منه البلد منذ انتفاضات عام 2011، وكان للوضع أثر ضار بشكل خاص على الفئات الضعيفة أصلاً، كالفتيات.

الشكل 4-15 آثار الجولة الثانية: الاستثمار في صحة الطفل

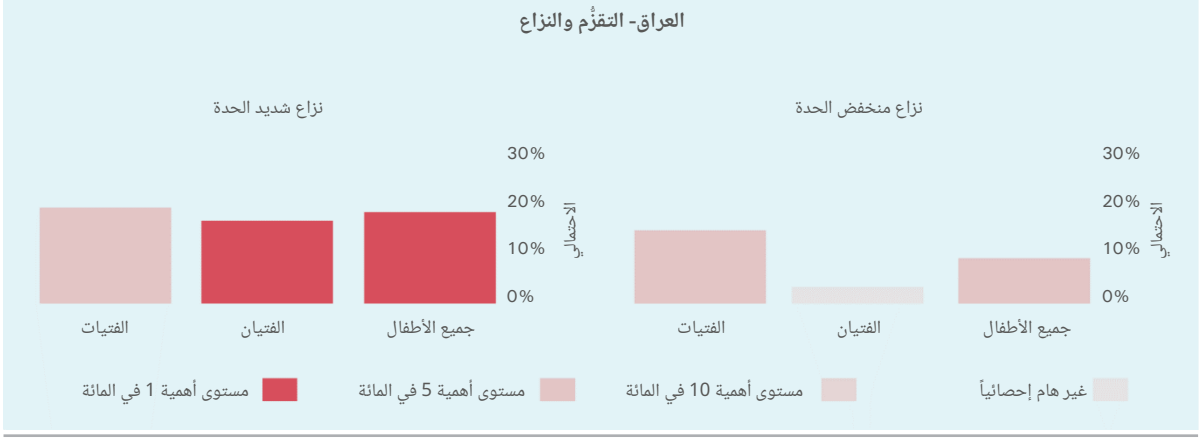

المصدر: E/ESCWA/ECRI/2017/2 استناداً إلى المسح الديمغرافي الصحي (2006) و(2013) ومسح ميزانية الأسرة المعيشية (2014) وبيانات UCDP للنزاع.

الشكل 4-16 الاستثمارات في الأطفال: العمر-مقابل-الالتحاق لليمن

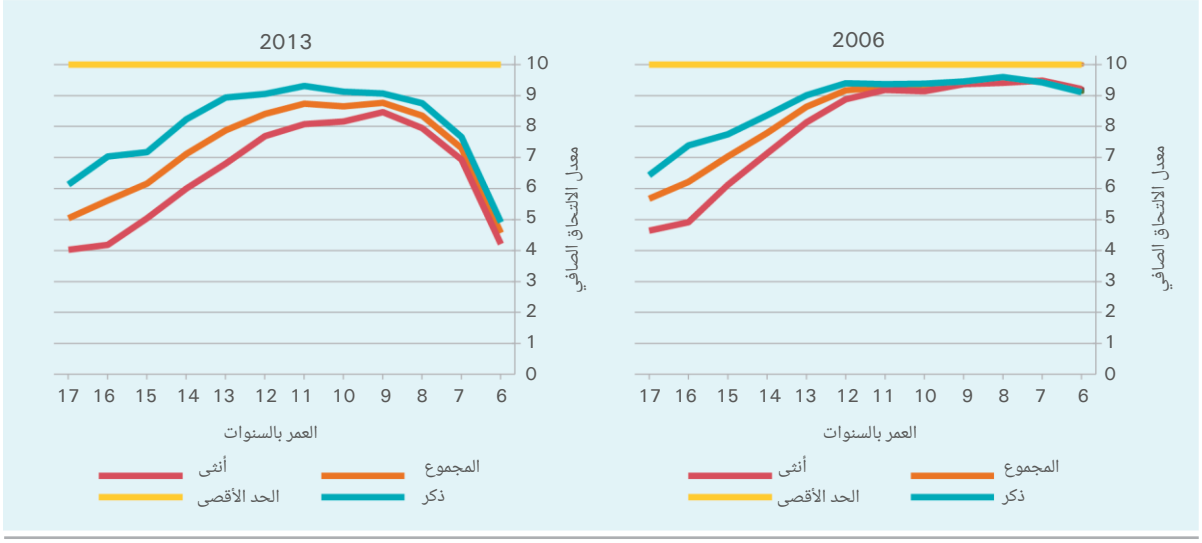

المصدر: E/ESCWA/ECRI/2017/2 استناداً إلى بيانات مسح ميزانية الأسرة المعيشية (2006) والمسح الديمغرافي الصحي (2013) و(20013).

ويبين الشكل 4-16 الفروق في معدلات الالتحاق بالمدارس حسب السن في اليمن لسنتين. وفي عام 2006، التحق بالمدارس الابتدائية أكثر من 90 في المائة ممن هم في سن الالتحاق، ولم يكن هناك تقريباً أي تفاوت بين الجنسين حتى سن 12 عاماً. هكذا، كان اليمن في طريقه إلى ضمان إتمام الفتيان والفتيات جميعاً التعليم الابتدائي الكامل. غير أن بيانات 2013 تبدي انعطافاً إلى الأسوأ. فقد حدث انخفاض بالغ في معدلات الالتحاق الإجمالية للأعمار جميعاً، لا سيما للفتيات. وأدت التأخيرات في دخول المدرسة وارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة في المراحل المبكرة إلى شكل U مقلوب علاقة عمر-التحاق (ESCWA, 2019). وهذا نمط يثير القلق لأن الأدلة تشير أن الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس في وقت متأخر هم أيضاً أكثر عرضة للتساقط مبكراً، ما يفاقم تقلص تراكم رأسمالهم البشري ويعرضهم لنواتج سلبية أخرى (ESCWA, 2019). وسيواجه الأطفال غير الملتحقين بالمدارس اليوم احتمالات كسب أسوأ من الأطفال الذين أتموا تعليمهم. وستكون للانخفاض المرتبط بالإيرادات المحتملة تداعيات سلبية. ويرجح أن يعتمد الأطفال الذين يقطعون مسارهم التعليمي على المساعدات الحكومية وأن يكون معدل فقرهم أعلى، كما أن اتجاهات الهبوط ماثلة بالنسبة لعوامل النماء الأخرى، بما في ذلك التغذية والوفيات.

واو- موجز

ما يزال أمام المنطقة العربية شوط طويل لتحقيق المساواة بين الجنسين. فرغم التقدم الذي أُحرز في العقد الماضي، هناك تفاوتات مستمرة بين الجنسين في الصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية. وعلاوة على ذلك، كانت للعديد من النزاعات في أنحاء المنطقة آثار سلبية على الوضع الاجتماعي-الاقتصادي النسبي للمرأة.

ورغم الخطوات الواسعة نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، يبدو أن العديد من النزاعات في أنحاء المنطقة تقوض هذه الاتجاهات الواعدة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن زواج الأطفال ومعدلات الخصوبة

لدى المرأة يتزايدان في البلدان المنكوبة بالنزاعات في أنحاء المنطقة، ولا يولد ذلك تفاوتات أكبر بين الجنسين فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تهميش فئات معينة من النساء، وبصورة رئيسية الشابات منهن. ورغم أن الفجوة بين الجنسين في التعليم ضاقت في بلدان عدة، لم يترجَم هذا التحسن إلى تكافؤ بين الجنسين في أسواق العمل. فاحتمال مشاركة النساء في القوة العاملة أقل، وهن يعملن أساساً في القطاع غير النظامي، ويرجح أن يكن عاطلات عن العمل. وهكذا، النساء أحد الموارد غير المستغلة في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، تطبق البلدان العربية جميعاً قوانين أسرة – معروفة أيضاً بقوانين الأحوال الشخصية – تفرض على المرأة وضع قاصر معال، فيما يتعلق بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005). وتظل المرأة مرتبطة في المقام الأول بأدوارها الأسرية، ويسود في أنحاء المنطقة جميعها نوع من "العقد الأبوي القائم على نوع الجنس" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005). والأثر التراكمي لذلك هو التمييز واللامساواة القائمين على نوع الجنس.

وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن أوجه اللامساواة القائمة من قبل بين الجنسين تتفاقم بفعل ديناميات العنف التي تجعل النساء والفتيات أكثر عرضة للتهميش. ففي حالة البلدان العربية الكثيرة التي تشهد نزاعات، دمر العنف نُظُم الحماية الاجتماعية، وقلل فرص الحصول على الخدمات الآمنة وعلى الدعم وشرّد مجتمعات بأكملها وفاقم مَواطن الضعف والانكشاف على المخاطر (ESCWA, 2019). ويبدو أن العواقب على النساء وخيمة بلا تناسب، لا فقط لأنهن قد يستهدفن عمداً، بل أيضاً لأن النزاع يولد انعدام الأمان الذي ينتقص حقوق المرأة وولايتها على نفسها وسلطة صنع قرارها.

5. القوى الدافعة للامساواة

5- القوى الدافعة للامساواة

ألف- مقدمة

لهذا الفصل هدفان رئيسيان. استناداً إلى النتائج التي توصلت لها الفصول السابقة وإلى غيرها، يلخص القسم باء الحقائق النسقية الرئيسية للامساواة الاجتماعية والاقتصادية بالعلاقة مع تقدم التنمية البشرية أو الإخفاق في تحقيق هذا التقدم. بعدئذ، يكمل القسمان جيم ودال هذا السرد بعرض ثلاثة اتجاهات رئيسية يمكن القول إنها تدفع باللامساواة في النواتج، وهي: انخفاض الإنتاجية وارتفاع مستويات العمل غير النظامي، مقترنين بارتفاع اللامساواة ما بين رأس المال والأجور؛ ومحدودية حيز المالية العامة الذي يمكن فيه توفير الإنفاق الاجتماعي؛ وضعف الأطر المؤسسية وأطر الحوكمة، إلى جانب تأثير ثروات الموارد الطبيعية. ويمكن الذهاب إلى أن هذه العوامل ولّدت فخ لامساواة تبدو حبيسته بلدان عربية عدة. ويسترشد تحليل القوى الدافعة الرئيسية بأسئلة من مثل: (أ) هل حسّنت عملية النمو حصة اليد العاملة من الدخل والمستويات المعيشية للناس؟ (ب) هل حصة رأس المال في الإيرادات مسيطرة في القطاع الخاص؟ (ج) هل دعمت سياسات الإنفاق العام سد الفجوات في الصحة والتعليم؟ (د) هل أفادت المساعدة الاجتماعية التي اتخذت شكل معونات دعم الفقراء كما هو متوقع؟ (ه) هل النُظُم الضريبية تصاعدية بما يكفي لجعل المجتمعات تتسم بالمساواة؟ (و) ما دور اللامساواة في الاستقلال الذاتي الشخصي والمحسوبية في تشكيل هذه النواتج الاجتماعية والاقتصادية؟ ويتطلع القسم دال أيضاً إلى الأمام مقيماً الهشاشة المتفاقمة لنماذج النمو والتنمية القائمة على الريوع، لا سيما بالنظر إلى تراجع أسعار النفط في العقد الماضي، التي ينبغي أن تدفع إلى اعتماد إطار اقتصاد سياسي جديد تمكيني.

باء- ملخص للحقائق النسقية

1- اتجاهات التناقص في اللامساواة في النواتج الصحية والتعليمية لا يماشيها بشكل وثيق تناقص في اللامساواة في الفرص

كما يتبين من الفصول الثلاثة السابقة، النتائج بالنسبة للامساواة في النواتج الصحية والتعليمية مختلطة تعتمد على المؤشر (مثلاً، المكان، الثروة، تعليم الوالدين، نوع الجنس، إلخ) وعلى نوع اللامساواة. ويقدم الشكل 5-1 والشكل 5-2 بعض النتائج الرئيسية الموجودة في مسوح الأسر المعيشية التي أُجريت خلال الفترة 2000-2015. وتجدر ملاحظة أن جميع المؤشرات، بما فيها تلك الخاصة بالصحة، تقيس الإنجازات، ولذا فإن نسبة الثروة تقيس ثروة الخمس الأغنى إلى ثروة الخمس الأفقر.

على مدى العقدين الماضيين، حققت المنطقة العربية تحسينات كبيرة في الصحة والتعليم، على النحو المبين في متوسط وتائر النمو السنوي الإيجابية للمؤشرات المناظرة (الشكل 5-1). واقترنت هذه التحسينات بتناقص اللامساواة في النواتج، باستثناءات قليلة في أقل البلدان نمواً وفي الدول المنكوبة بالنزاعات (الشكل 5-2). مع ذلك، ما تزال الفجوات واسعة بين أغنى الأخماس وأفقرها، كما بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي أخذت بالاعتبار، ولا سيما مجموعات الخصائص القصوى. وفيما يتعلق بنوع

الجنس، يبين التحليل أن الإناث يتساوين إلى حدّ كبير مع الذكور من حيث رأس المال البشري.

ويبدو بعض التعارض في اللامساواة في الفرص مقاسة بمؤشر التغايُر، إذ تتزايد حالات اللامساواة في الصحة والتعليم، لا سيما في التحصيل التعليمي العالي (الشكل 5-2). وعلى وجه الخصوص، تظل الثروة وتعليم رأس الأسرة المعيشية محددين حاسمين للفرص الصحية والتعليمية للفرد.

الشكل 5-1 متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشرات مختارة

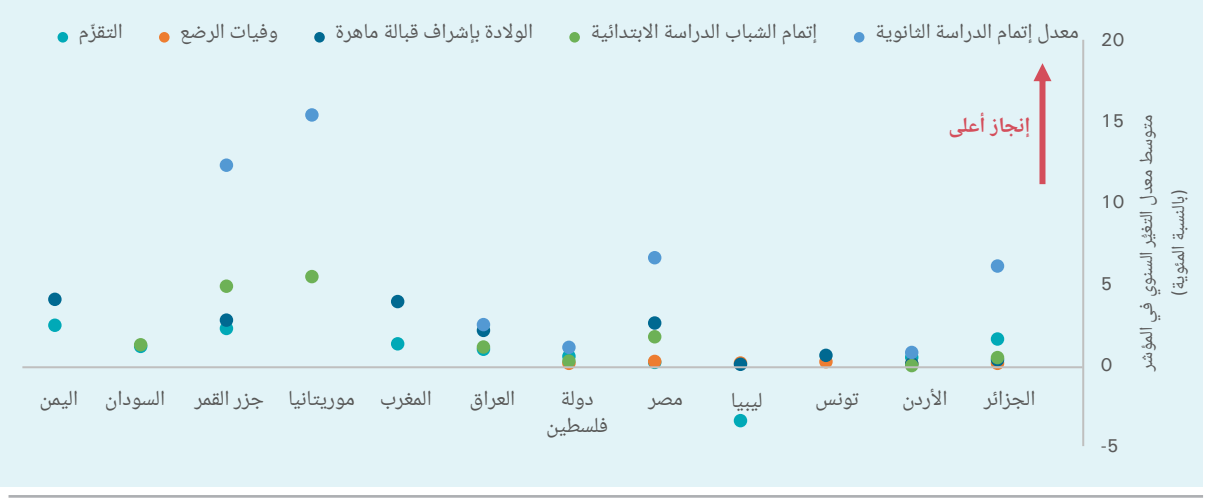

المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل 5-2 متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشر التغايُر ونسبة الثروة لمؤشرات محددة

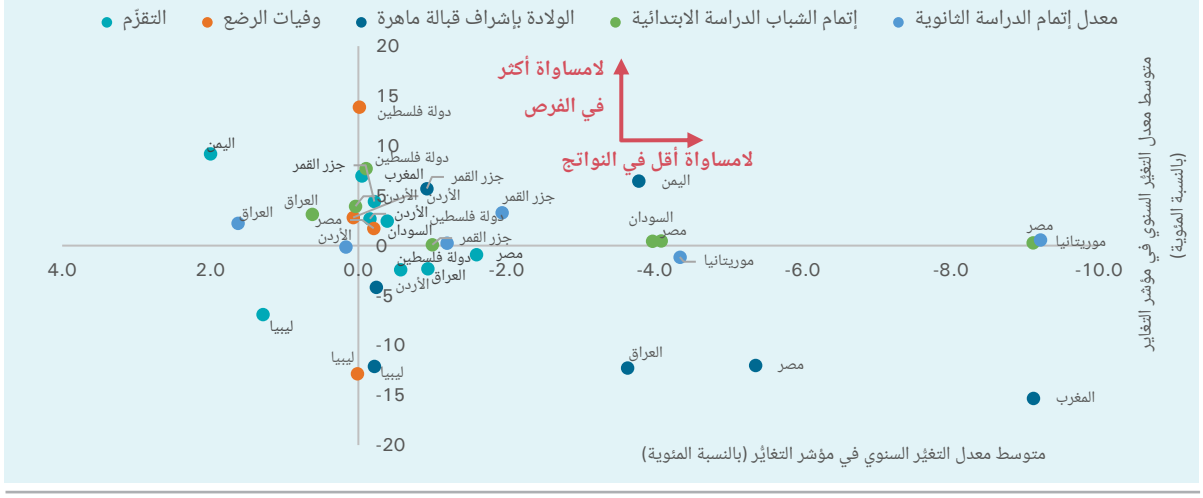

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: يُبلغ عن جميع المؤشرات على أنها إنجازات؛ ومن هنا تقيس نسبة الثروة الخمس الأغنى إلى ثروة الخمس الأفقر.

ومن ثم، فإن اللامساواة في النواتج واللامساواة في الفرص لا تسيران بالضرورة بالترادف في المنطقة[28]. وبوجه عام، أحرز قدر أكبر من التقدم في خفض الفجوات الصحية بالمقارنة مع الفجوات التعليمية، من حيث اللامساواة في النواتج واللامساواة في الفرص معاً. وقد حقق المغرب أعلى معدل للانخفاض السنوي في شكلي اللامساواة كليهما في الولادة بإشراف قبالة ماهرة، في حين كانت أعلى زيادة في اللامساواة تلك التي طالت التقزُّم في اليمن (الشكل 5-2).

الشكل 5-3 اتجاهات في متوسط العمر المتوقع وسنوات الدراسة، 1990-2017

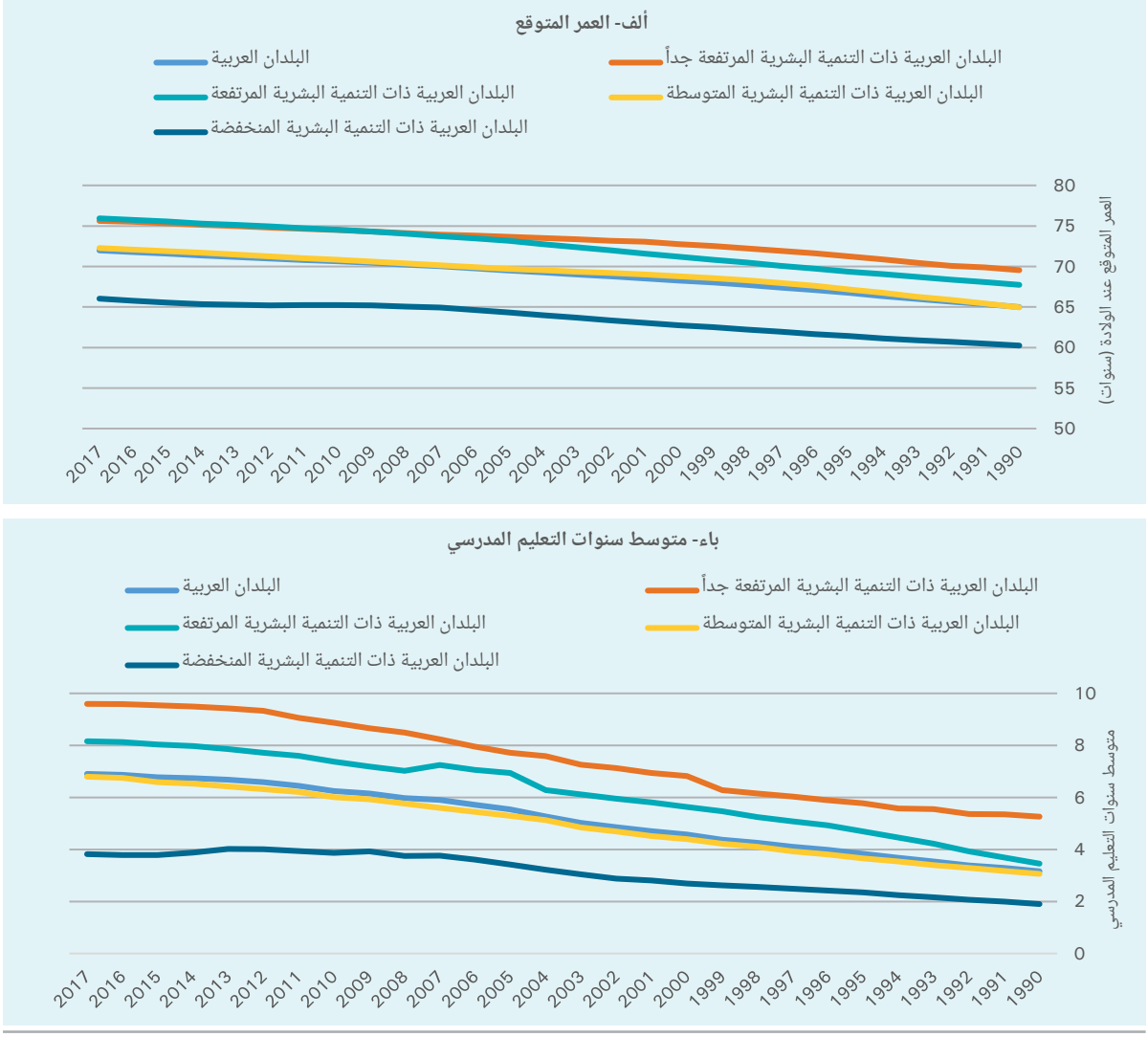

المصدر: استناداً إلى Abu-Ismail, 2019b. البيانات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيانات التنمية البشرية. http://hdr.undp.org/en/data (اطلع عليها في 15 آب/أغسطس 2019).

ولتقديم تقييم مقارن محدّث لهذه الانخفاضات في اللامساواة في النواتج، استُعرضت بيانات من تقرير التنمية البشرية لعام 2018. وفي حين يعتمد هذا التقرير على مؤشرات مختلفة للصحة والتعليم، فإن التوقعات الملحوظة لرأس المال البشري في المنطقة تتسق مع النتائج التي توصلنا لها باستخدام مسوح الأسر المعيشية. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع من 64 سنة في عام 1990 إلى حوالي 72 سنة في عام 2017 (الشكل 5–3)، كما ارتفع متوسط سنوات التعليم المدرسي بدرجة كبيرة من 3.1 في عام 1990 إلى قرابة 7 في عام 2017. وكما سبق أن لاحظنا، لا بد لسبر آفاق التنمية من أخذ اللامساواة بالاعتبار. واعتباراً من عام 2010، يعدّل تقرير التنمية البشرية الإنجازات على كل بُعدٍ من الأبعاد باستخدام مقياس أتكينسون للامساواة.

الشكل 5-4 متوسط معدل التغيّر السنوي في مؤشرات العمر المتوقع والتعليم وقياسات أتكينسون لها

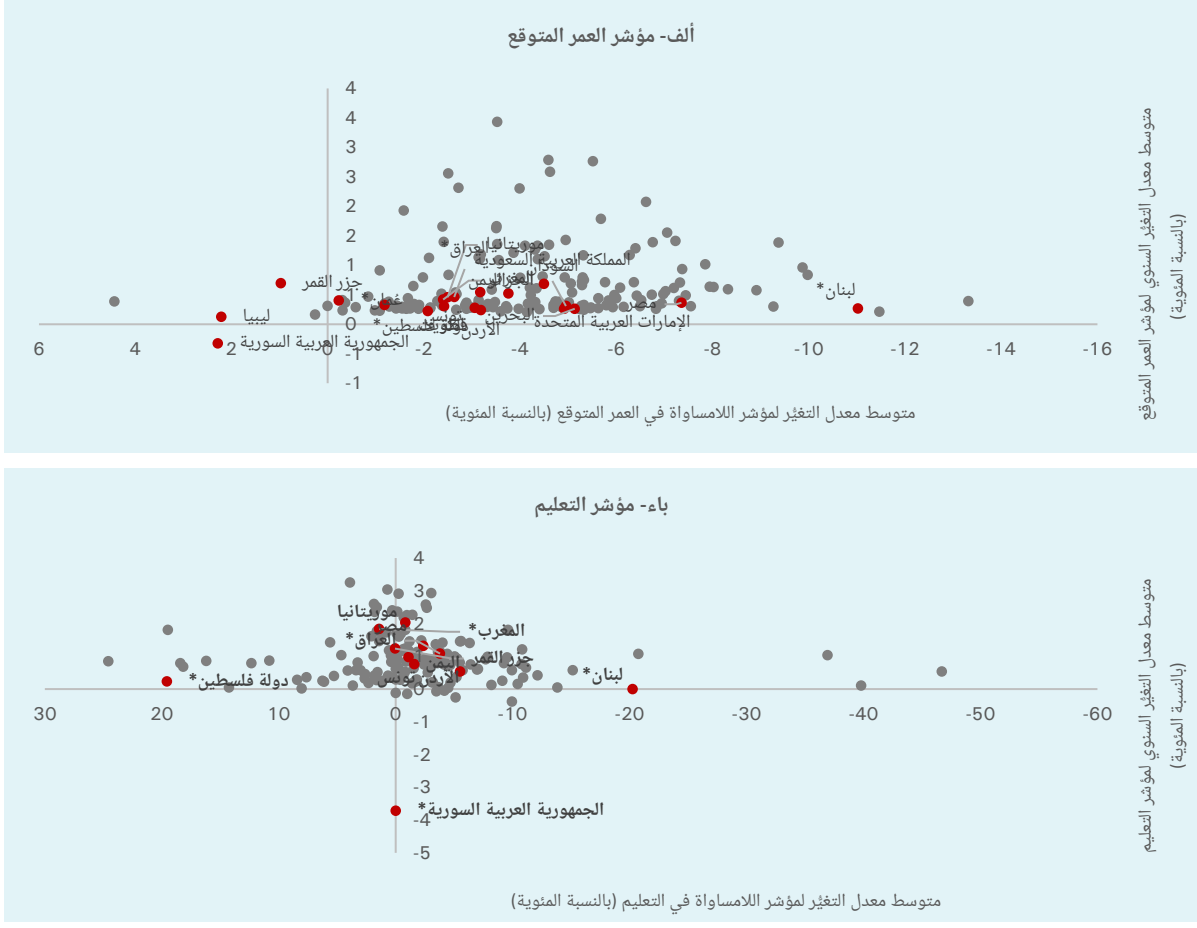

المصدر: استناداً إلى Abu-Ismail, 2019b. البيانات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيانات التنمية البشرية. http://hdr.undp.org/en/data (اطّلع عليها في 15 آب/أغسطس 2019).

تجدر الملاحظة للعمر المتوقع في العراق وعُمان ودولة فلسطين ولبنان، سنة خط الأساس هي 2011 بسبب عدم توفر بيانات لعام 2010. وللتعليم في لبنان والعراق ودولة فلسطين، سنوات خط الأساس هي 2011 و2012 و2013، على التوالي، بسبب عدم توفر بيانات لعام 2010. أما فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية والمغرب، فإن سنتي النهاية هي 2015 و2016، على التوالي، بسبب عدم توفر بيانات لعام 2017.

الشكل 5-5 اللامساواة في قياسات دليل التنمية البشرية حسب المنطقة (بالنسبة المئوية)

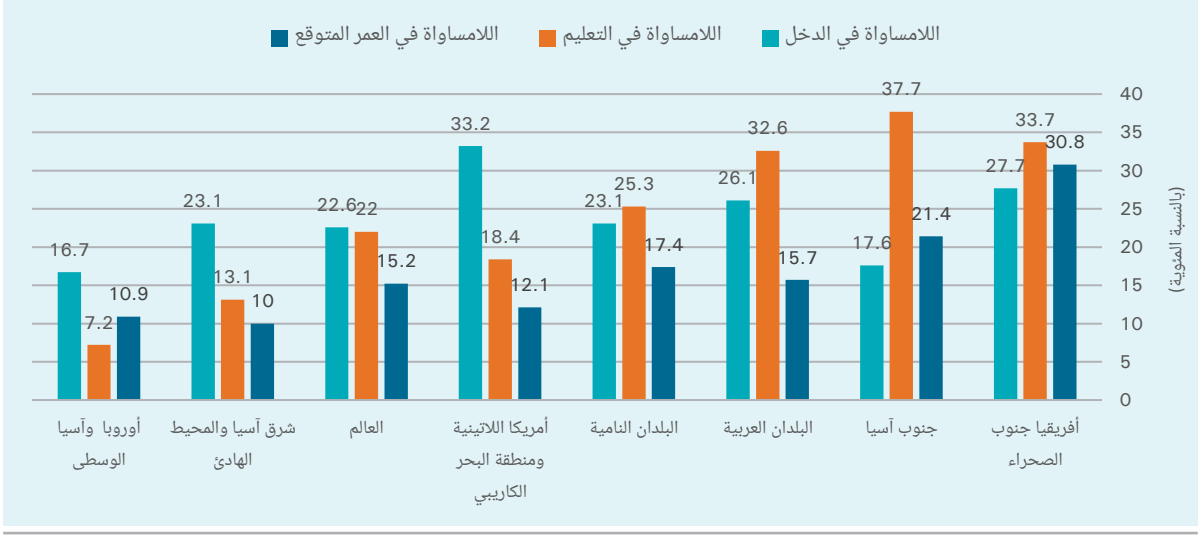

المصدر: UNDP, 2018.

ويبين الشكل 5–4 متوسط وتيرة النمو السنوي في مؤشري الصحة والتعليم مقابل قياسات أتكينسون للامساواة لهما على مدى الفترة 2010-2017. وكما هو الحال في مسوح الأسر المعيشية، يقع معظم البلدان في الربع الأيمن العلوي، ما يشير إلى زيادة في الإنجازات الصحية والتعليمية، إلى جانب انخفاض في اللامساواة، وإن كان انخفاض اللامساواة أكثر وضوحاً في الصحة منه في التعليم. ويمكن التوصل إلى النتيجة ذاتها بطريقة أخرى بملاحظة أنه على الرغم من أن الغالبية العظمى من البلدان تقع في الربع الأيمن العلوي من الشكل 5–4 باء، من الواضح أنها تتجمع حول المحور العمودي، ما يشير إلى تغيُّرات طفيفة في اللامساواة في التعليم.

ظلت اللامساواة في التعليم في البلدان العربية مرتفعةً في عام 2017؛ ما يقارب 20 في المائة في معظم بلدان الخليج وأكثر من 40 في المائة في أقل البلدان نمواً. يفوق متوسط اللامساواة في التعليم في المنطقة (32.6 في المائة) متوسط اللامساواة في العالم وفي البلدان النامية (الشكل 5–5) ويبين الشكل 5–4 باء أيضاً أن مؤشر الإنجاز التعليمي في الجمهورية العربية السورية هو الأكثر سلبية. وليس هذا غير متوقع، نظراً للهجمات العشوائية على المرافق المدرسية وزيادة التهديدات الأمنية في خضم النزاع المكثّف في البلد، الذي يدفع باللامساواة في التعليم إلى جانب سوء الإدارة وندرة الموارد والاختلالات في المشاركة السياسية. هكذا، أدى النزاع الذي طال أمده إلى عكس اتجاهات التنمية في الجمهورية العربية السورية، مسفراً عن انزلاقها من بلد ذا تنمية بشرية متوسطة في عام 2010 إلى المجموعة ذات التنمية البشرية المنخفضة في عام 2017.

وعموماً، لدى المنطقة العربية مستويات عالية من اللامساواة في التنمية البشرية، لا سيما في التعليم والدخل، مقارنة بالمناطق الأخرى، بما فيها البلدان النامية. ويأخذ دليل التنمية البشرية المعدّل باللامساواة توزيعات الصحة والتعليم والدخل بين السكان، ويعمد، حسب مستوى اللامساواة، إلى "حسم" القيمة المعطاة. وإذا ما أُخذت اللامساواة

بالاعتبار، تخسر المنطقة العربية 25.1 في المائة من قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2017؛ فتنزلق من كونها منطقة ذات تنمية بشرية مرتفعة (0.70) لتصبح منطقة ذات تنمية بشرية منخفضة (0.52). ويتمخض عن التصحيح من دليل التنمية البشرية إلى دليل التنمية البشرية المعدّل، والذي يرجع أساساً إلى ارتفاع مستويات اللامساواة في التعليم، أحد أعلى الخسائر في المتوسط على الصعيد العالمي، ليضع البلدان العربية خلف القارة الأفريقية جنوب الصحراء وجنوبي آسيا. والاستنتاج الرئيسي هو أن اللامساواة في النواتج في الصحة والتعليم انخفضت، إلا أنها رغم ذلك ما تزال أعلى من المتوسط العالمي، لا سيما في التعليم.

الشكل 5-6 الفقر متعدد الأبعاد واللامساواة في الصحة والتعليم

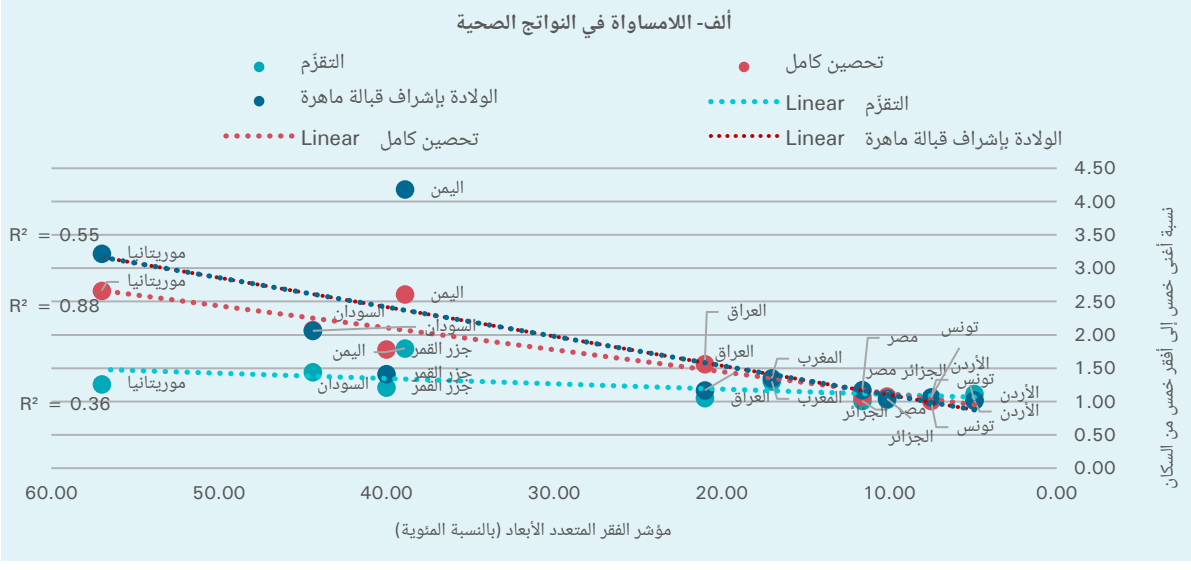

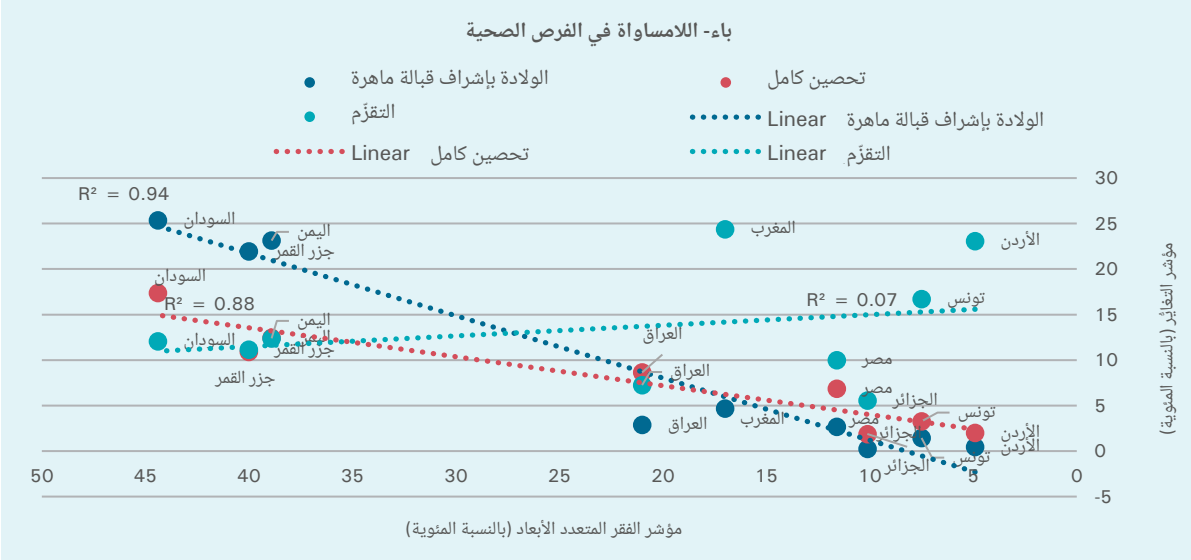

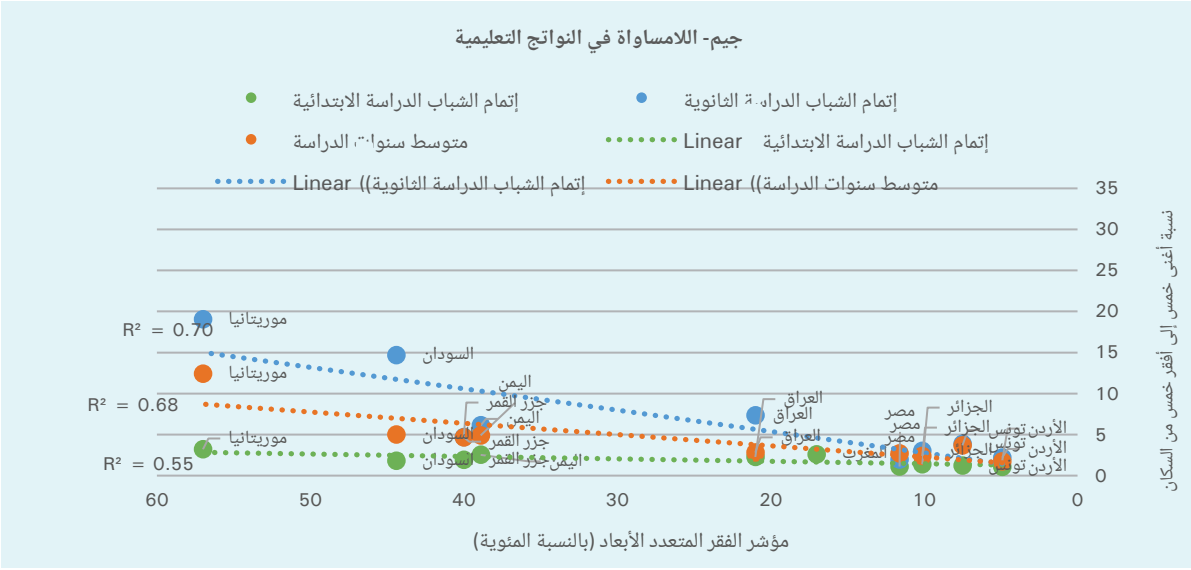

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملاحظة: قيم مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد مأخوذة من تقرير الفقر العربي متعدد الأبعاد E/ESCWA/EDID/2017/2.

2- أفقر البلدان تتحمل أعلى أعباء اللامساواة

في الممارسة، كثيراً ما يصعب التفريق بين الفقر واللامساواة. ولكن تمكن باستخدام مؤشر الفقر العربي المتعدد الأبعاد الذي وضعته الإسكوا (2017) دراسة كيفية ارتباط اللامساواة في النواتج واللامساواة في الفرص بمؤشرات صحية وتعليمية مختارة. يبين الشكل 5-6 أن البلدان العربية التي لديها مستوى أعلى من الفقر المتعدد الأبعاد، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تميل إلى أن تكون لديها أيضاً مستويات أعلى من اللامساواة في النواتج واللامساواة في الفرص. وهذا الارتباط واضح لبعض

المؤشرات الصحية، من مثل التطعيم الكامل للأطفال والولادة بإشراف قبالة ماهرة. فمثلاً، في السودان، حيث يتجاوز مؤشر الفقر العربي المتعدد الأبعاد 44 في المائة، مستويات اللامساواة في النواتج واللامساواة في الفرص في تحصين الأطفال أكبر تقريباً بمرتين وتسع مرات، على التوالي، مما في البلدان متوسطة الدخل، مثل الأردن حيث يقل مؤشر الفقر العربي المتعدد الأبعاد عن 5 في المائة. وهذا الاختلاف أوضح في الولادة بإشراف قبالة ماهرة. ففي حين قلل الأردن اللامساواة في فرص الحصول على الولادة بإشراف قبالة ماهرة إلى الصفر تقريباً، يزيد مؤشر التغايُر في السودان بأكثر من 50 مرة عنه في الأردن. ويمكن إبداء ملاحظات مماثلة للنواتج والفرص في التعليم، لا سيما لدى النظر في مؤشري الالتحاق بالمدارس ومتوسط سنوات الدراسة. وتشير هذه الملاحظات إلى ضرورة معالجة الفقر المتعدد الأبعاد واللامساواة المتعددة الأبعاد في آن واحد.

3- مكاسب في رأس المال البشري على خلفية ركود نصيب الفرد من الدخل وارتفاع اللامساواة في الدخل فيما بين البلدان وضمنها[29]

ينبغي أن يأخذ أي بحث للتنمية البشرية في المنطقة العربية بالاعتبار أنها غير متجانسة إلى حدّ كبير، لوجود فوارق كبيرة ومتزايدة فيما بين البلدان، لا سيما من حيث نصيب الفرد من الدخل. فمثلاً، في قطر، التي لديها أعلى مرتبة بين البلدان العربية في دليل التنمية البشرية، يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حوالي 117,000 دولار (بمعادل القوة الشرائية لدولار 2011)، أي أكثر بما يقرب من 80 مرة مما في جزر القمر. ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي الخمسة، التي لديها درجة عالية جداً من دليل التنمية البشرية (فوق 0.8)، أعلى بكثير منه لبلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ولكن العمر المتوقع في بلدان المنظمة أعلى بعشر سنوات. وبالمقابل، في كل من العراق ودولة فلسطين ومصر والمغرب، وهي البلدان الأربعة التي تنتمي إلى الفئة المتوسطة في دليل التنمية البشرية (0.55-0.7)، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي قريب من المتوسط للبلدان النامية، لكن نواتجها التعليمية والصحية أفضل، رغم الاحتلال وعدم الاستقرار السياسي والنزاع. من هنا، لا تنطبق حقاً الحقيقة النسقية التي تذهب إلى أن المنطقة أكثر ثراءً مما هي متقدمة من حيث التنمية الإنسانية (Abu-Ismail and Sarangi, 2019) إذا ما استُبعدت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالموارد وذات الدخل المرتفع جداً. فالواقع أن لدى البلدان الخمسة عشر الأخرى نواتج صحية وتعليمية قريبة من نواتج المناطق النامية الأخرى التي يبلغ دخل الفرد فيها المقدار نفسه.

مع ذلك، لم يكن التقدم الاقتصادي في المنطقة العربية متماشياً مع التقدم الاجتماعي الذي وصفناه في القسم السابق. فقد ظل نمو دخل الفرد راكداً في جميع الفئات خلال الفترة 2000-2017. ورغم أن نصيب الفرد من الدخل (بمعادل القوة الشرائية لدولار 2011) للبلدان العربية نما بنسبة 50 في المائة خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2017 ليصل إلى 15,700 دولار (الشكل 5–7)، فقد حدث معظم النمو في العقد من عام 1990 إلى عام 2000. وخلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2017، ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 30 في المائة فقط؛ وذلك ثاني أقل معدل نمو بعد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، لم تنمُ البلدان العربية بالتساوي. فعلى مدى الفترة من عام 1990 إلى عام 2017، زاد نصيب الفرد من الدخل بأكثر من الضعف (من 4,893 إلى 11,217 بمعادل القوة الشرائية لدولار 2011) بالنسبة للبلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، وهي أكثر المجموعات اكتظاظاً بالسكان، لكنه لم يرتفع إلا طفيفاً في البلدان الغنية ذات التنمية البشرية المرتفعة (وهي بصورة

رئيسية دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط) التي كان دخل الفرد فيها قد بلغ بالفعل في عام 2000 مستويات مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع باقي العالم. وبعد عام 2010، تباطأ التقدم في المجموعة ذات التنمية البشرية المتوسطة.

وحققت البلدان العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة أسرع معدل لنمو الدخل من عام 1990 إلى عام 2010، فارتفع دخل الفرد فيها بأكثر من الضعف؛ غير أن التقدم الذي أحرز انعكس منذ ذلك الحين انخفض بمعادل القوة الشرائية لدولار 2011 من 4,170 دولار في عام 2010 إلى 2,835 دولار في عام 2017. وهذا أمر غير مستغرب بالنسبة للبلدان المنكوبة بالنزاعات، كالجمهورية العربية السورية واليمن، حيث يبدو أن العنف الطويل الأمد يمحو سنوات من المكاسب الإنمائية، كما يتضح من الاتجاه التنازلي في سنوات الدراسة بالنسبة للمجموعة ذات التنمية البشرية المنخفضة منذ عام 2013.

الشكل 5-7 اتجاهات نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بمعادل القوة الشرائية لدولار 2011)، 1990-2017

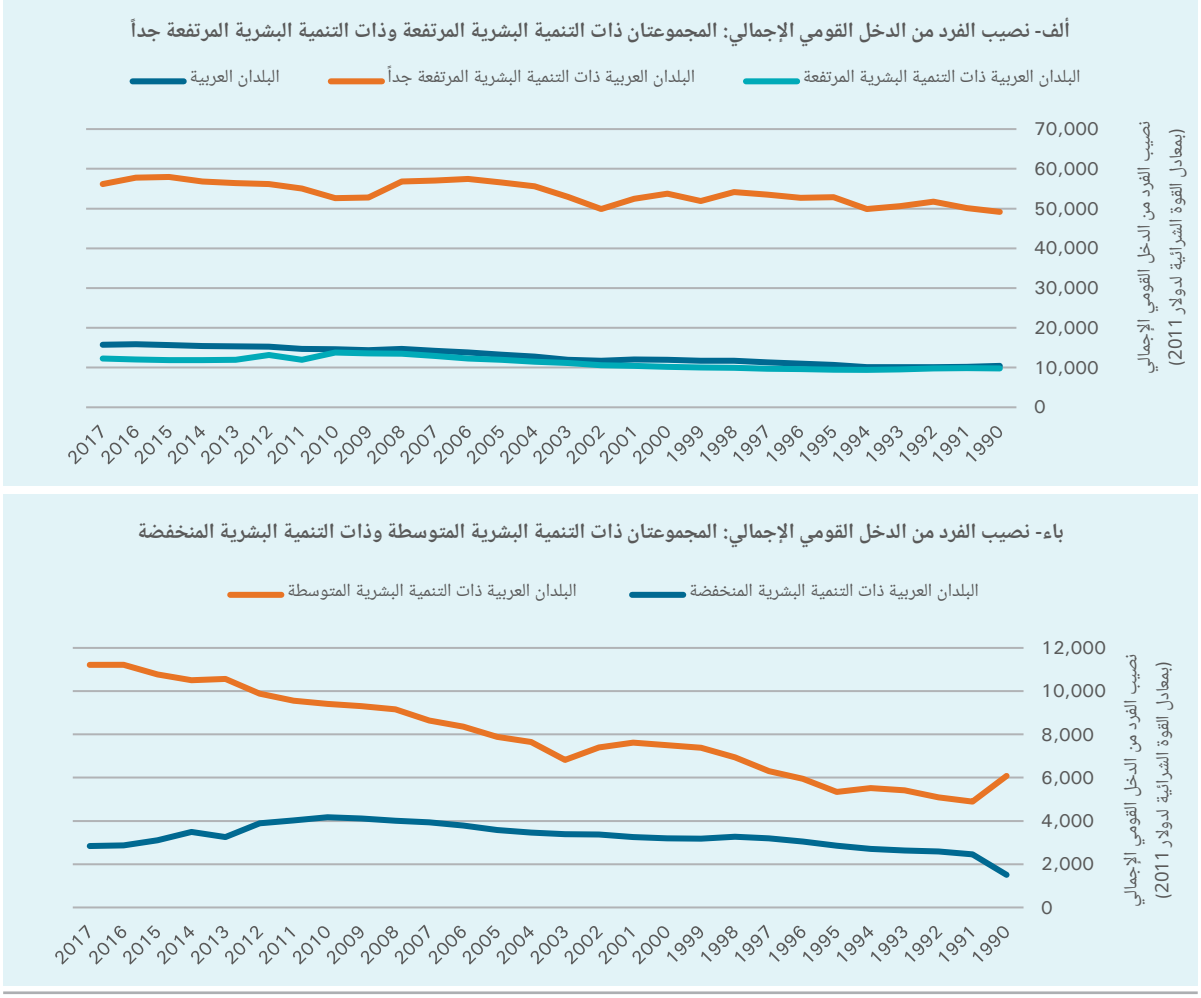

المصدر: استناداً إلى Abu-Ismail, 2019b. البيانات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيانات التنمية البشرية. http://hdr.undp.org/en/data (اطلع عليها في 15 آب/أغسطس 2019).

الشكل 5-8 نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية لدولار 2011)، ودخل الأسرة المعيشية، 1990-2015

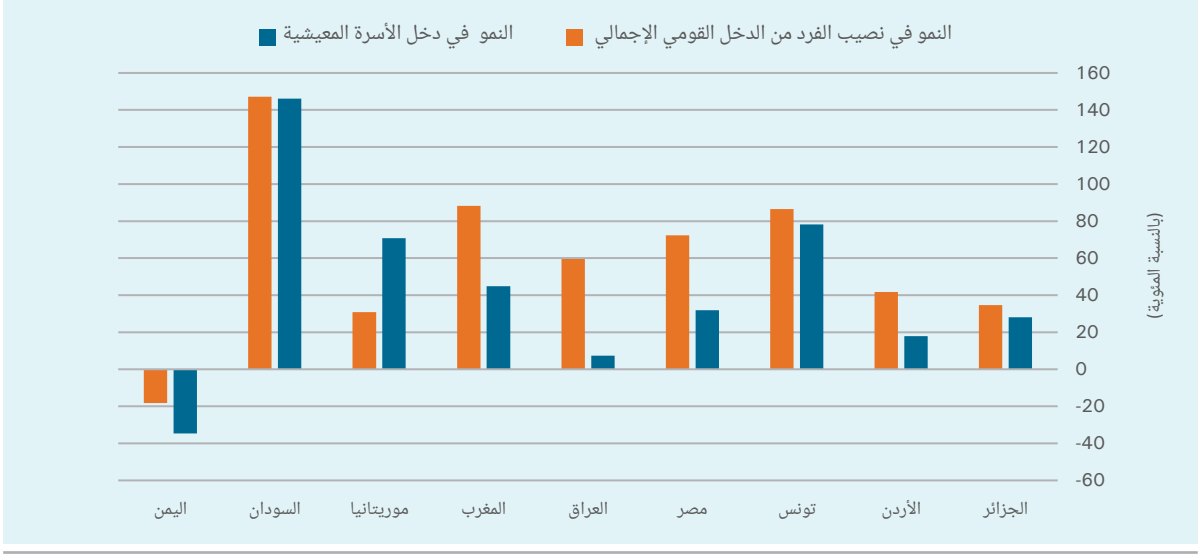

المصدر: تستند مستويات دخل الأسرة المعيشية إلى البنك الدولي وقاعدة بيانات PovcalNet.
http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povOnDemand.aspx (اطّلع عليها في 23 أيلول/سبتمبر 2019)؛ وتستند مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي إلى بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيانات التنمية البشرية (1990-2017). http://hdr.undp.org/en/data (اطّلع عليها في 23 أيلول/سبتمبر 2019).

الشكل 5-9 مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مقابل دخل الأسرة (سنوي)

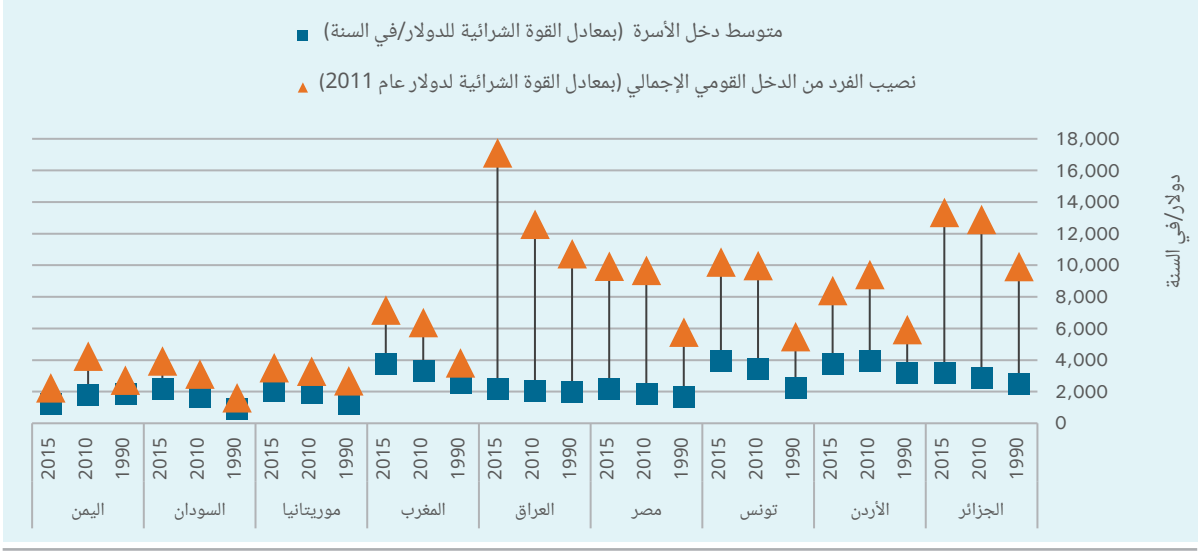

المصدر: تستند مستويات دخل الأسرة المعيشية إلى البنك الدولي وقاعدة بيانات PovcalNet.
http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povOnDemand.aspx (اطّلع عليها في 23 أيلول/سبتمبر 2019)؛ وتستند مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي إلى بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيانات التنمية البشرية (1990-2017). http://hdr.undp.org/en/data (اطّلع عليها في 23 أيلول/سبتمبر 2019).

ويبدو نمو الدخل أكثر قتامة إذا ما نظرنا إلى دخل الأسرة المعيشية. يبين الشكل 5–8 بوضوح أن وتيرة نمو دخل الأسرة المعيشية كانت في معظم البلدان أقل من وتيرة النمو في الدخل القومي الإجمالي. وكان دخل الأسرة المعيشية راكداً بشكل عام مع الوقت. وكانت الفجوات بين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومتوسط دخل الأسرة المعيشية واسعة واستمرت في الاتساع مع الوقت، لا سيما في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، كالعراق ومصر (الشكل 5–9). وبالنسبة لهذه البلدان، تكشف البيانات أن دخل الأسرة المعيشية نما بما يقرب من 30 في المائة في الدخل الحقيقي خلال فترة 25 عاماً، بينما نما الاقتصاد ككل بأكثر من 70 في المائة.

وفي البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، كالسودان وموريتانيا، كانت الفجوات بين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ودخل الأسر المعيشية طفيفة. وبوجه عام، في البلدان العربية، الروابط بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي ضعيفة، إذ لا تُترجم الزيادات في الدخول الوطنية إلى دخول أعلى للأسر المعيشية. والسؤال الذي يطرح نفسه عندئذ هو: أين أو لمن يذهب الدخل؟

للإجابة على هذا السؤال، علينا أن ننظر أبعد من المقاييس التقليدية للامساواة المستمدة من مسوح الأسر المعيشية، لأن هذه المقاييس تفشل إلى حدّ كبير في تقديم صورة مفصّلة عن توزيع الدخل الكلي، لا سيما لأصحاب العشر الأعلى من الدخول. فمثلاً، تكشف دراسة قاعدة بيانات اللامساواة العالمية، التي تعتمد إضافةً على حسابات الدخل والثروة الوطنية والبيانات المالية من ضرائب الدخل وبعض المصادر الأخرى، زيادة حادة في اللامساواة في الدخل. والواقع، أن الشرق الأوسط يحتل المرتبة الأعلى في اللامساواة في الدخل، إذ يحصل على 64 في المائة من الدخل القومي قبل الضرائب 10 في المائة، هم أصحاب الدخل الأعلى، في حين يحصل كل من الشريحة الوسطى التي تبلغ نسبتها 40 في المائة والشريحة الأدنى التي تبلغ نسبتها 50 في المائة على أقل من 30 في المائة وأقل من 10 في المائة، على التوالي (الشكل 5–10). وعلاوة على ذلك، لا يُعزى هذا المتوسط المرتفع للامساواة في المنطقة إلى البلدان الغنية بالنفط فحسب، بل أنه متجانس تماماً في البلدان جميعاً. وفي العديد من البلدان، كالأردن وعُمان وقطر ولبنان، زادت على مدى العقدين الماضيين حصة الأسد التي يتلقاها أصحاب الدخل الأعلى، كما هو مبين في (الشكل 5–11).

ويتعارض هذا الاستنتاج مباشرة مع الحكمة التقليدية المتعلقة باللامساواة في الدخل استناداً إلى تقديرات جيني، التي تذهب إلى أن مستويات اللامساواة في معظم بلدان المنطقة منخفضة إلى معتدلة نسبياً (الشكل 5–12). ففي الواقع، سجل العديد من البلدان التي يبلغ فيها مؤشر جيني مستوىً معتدلاً أكبر التباينات المتزايدة بين مسوح نفقات الأسر المعيشية ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية مستمدة من الحسابات القومية، ما يوحي بأن هذه هي البلدان التي يقدر فيها حجم مشكلة اللامساواة بأقل مما هو وبفارق أكبر. والأهم من ذلك، يبدو أن اللامساواة بين الأسر المعيشية التي شملتها المسوح (باستخدام مقياس أتكينسون للامساواة، الذي يعطي وزناً أكبر لذيل توزيع الدخل) ارتفعت بسرعة منذ عام 2010 (الشكل 5–13). من هنا، حتى لو غضضنا النظر عن الحجة القائمة على أن بعض المقاييس يقدر دخل أصحاب الدخول الأعلى بأقل مما هي، تطرح اللامساواة تحدياً سياساتياً رئيسياً في مجال السياسات، بغض النظر عن نهج القياس المستخدم.

الشكل 5-10 حصص الشريحة الـ 10 في المائة الأعلى والـ 40 في المائة الوسطى والـ 50 في المائة الأدنى من الدخل القومي في عام 2016 حسب المنطقة

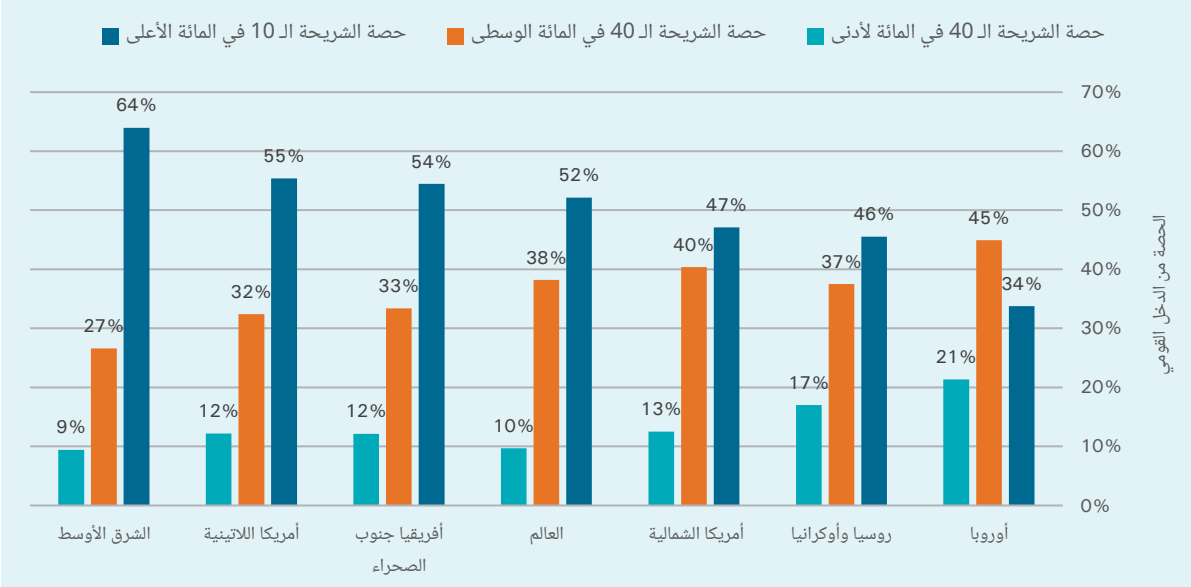

المصدر: استناداً إلى World Inequality database. https://wid.world/data (اطلع عليها في 10 كانون الثاني/يناير 2019).

الشكل 5-11 الاتجاهات في حصص الـ 10 في المائة الأعلى، 2000-2016

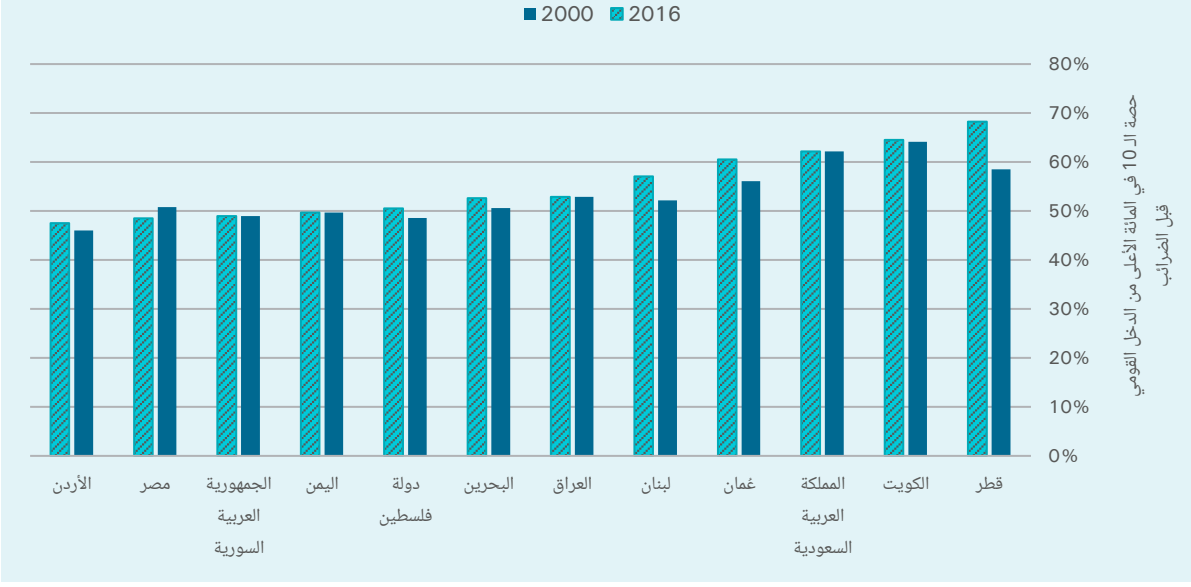

المصدر: استناداً إلى World Inequality database. https://wid.world/data (اطلع عليها في 10 كانون الثاني/يناير 2019).

الشكل 5-12 معامل جيني للدول العربية مقابل معامل جيني للعالم

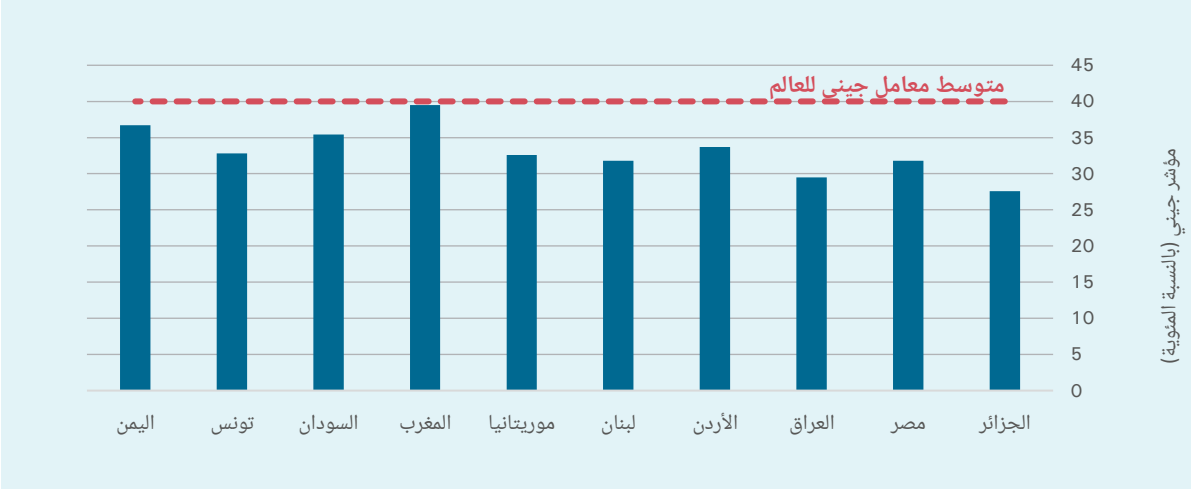

المصدر: World Bank, 2019.

ملاحظة: يُعد مؤشر جيني المُبلَّغ عنه لكل بلد هو الأحدث المتاح بين عامي 2010 و2015. وبالنسبة للسودان أحدث مؤشر جيني متوفر له هو لعام 2009.

ومن المهم تسليط الضوء على أن اتجاهات اللامساواة في الدخل ضمن البلدان لا تأخذ بالحسبان أثر تحركات اللاجئين الكبيرة، كتدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن ولبنان. ولا بد أن يكون لهؤلاء أثر على المستوى العام للامساواة في البلدان المضيفة، نظراً لأن الغالبية العظمى من اللاجئين أفقر بكثير من المجتمعات المضيفة لهم. ولوجود العديد من النزاعات الجارية في المنطقة، يتطلب تأثير هذه التحركات السكانية على اللامساواة اهتماماً أكبر بكثير على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وكما سبقت ملاحظته، تشكل اللامساواة فيما بين البلدان جانباً هاماً آخر من جوانب اللامساواة داخل المنطقة، كما أنها تتزايد بسرعة. وقد زادت الهوة الفاصلة بين المجموعة ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً والمجموعة ذات التنمية البشرية المنخفضة زيادة هائلة. ففي عام 2010، بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الفئة الأولى 13 أضعاف ما كان عليه في الفئة الثانية، لتصبح النسبة عام 2017 قرابة 20 ضعفاً. ويمكن أيضاً الاستدلال على اللامساواة الكبيرة داخل المنطقة من أن الثروة الإجمالية لأغنى 42 عربي (والتي بلغت في عام 2017 وفقاً لقائمة فوربس 123.4 مليار دولار) تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للسودان واليمن موريتانيا وجزر القمر (الشكل 5-14). ومن الملاحظات المثيرة للاهتمام لدى تفحص قائمة فوربس أن حوالي 40 في المائة من هؤلاء المدرجين فيها كانوا في السابق يشغلون مناصب حكومية أو سياسية أو كانوا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بمسؤولين حكوميين وسياسيين. وهذا يشير إلى حدّ ما إلى الترسخ العميق لرأسمالية المحسوبية ولمحاباة الأقارب في المنطقة العربية، كما سنبحث لاحقا.

ختاماً، يشير التحليل الوارد أعلاه أن مستويات اللامساواة في المنطقة العربية أعلى مما يفترض عموماً. ولا تترجم الزيادات في الدخل القومي، وإن كانت متواضعة، بشكل منهجي إلى ارتفاع في دخل الأسر المعيشية، ما يعني انفصال عملية النمو عن أثرها الاجتماعي وما يولد روايتين للامساواة متعارضتين. وكما ذُكر في تقرير الإسكوا "مستقبل التنمية في المنطقة العربية: رؤية لعام 2030"

(2015)، أنه بحلول التسعينات، بلغ نموذج التنمية الاقتصادية العربية حدوده القصوى، ويتجلى ذلك في التباطؤ الكبير في التقدم حسب دليل التنمية البشرية منذ ذلك الحين وخاصة منذ عام 2010. ولم يستطع هذا النموذج وبصورة متزايدة تحقيق النمو أو توفير العمالة اللائقة أو تلبية تطلعات الشباب المتعلمين والطبقة الوسطى.

وتقوم بنى اقتصادية وسياسية معقدة بدفع اللامساواة الاجتماعية، وهذا ما سنبحثه في القسم التالي.

الشكل 5-13 متوسط معدل التغيُّر السنوي في مؤشر الدخل (مثلاً، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعبّر بمعادل القوة الشرائية لدولار 2011)، ومقاييس أتكينسون، 2010-2017

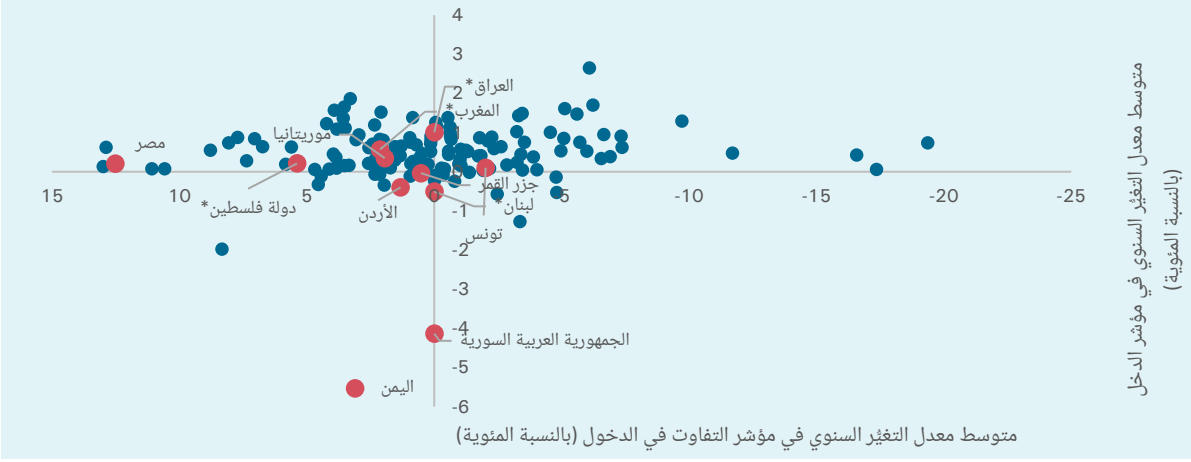

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى Abu-Ismail, 2019b. البيانات من UNDP, 2018.
ملاحظة: فيما يتعلق بالعراق ولبنان ودولة فلسطين، فإن سنوات الأساس هي 2011 و2013 على التوالي بسبب عدم توفر بيانات لعام 2010. وللمغرب والجمهورية العربية السورية، فإن سنة النهاية هي 2015 و2016 بسبب عدم توفر بيانات لعام 2017.

الشكل 5-14 اللامساواة في الثروة: أغنى الأشخاص العرب مقابل الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان العربية نمواً في عام 2017

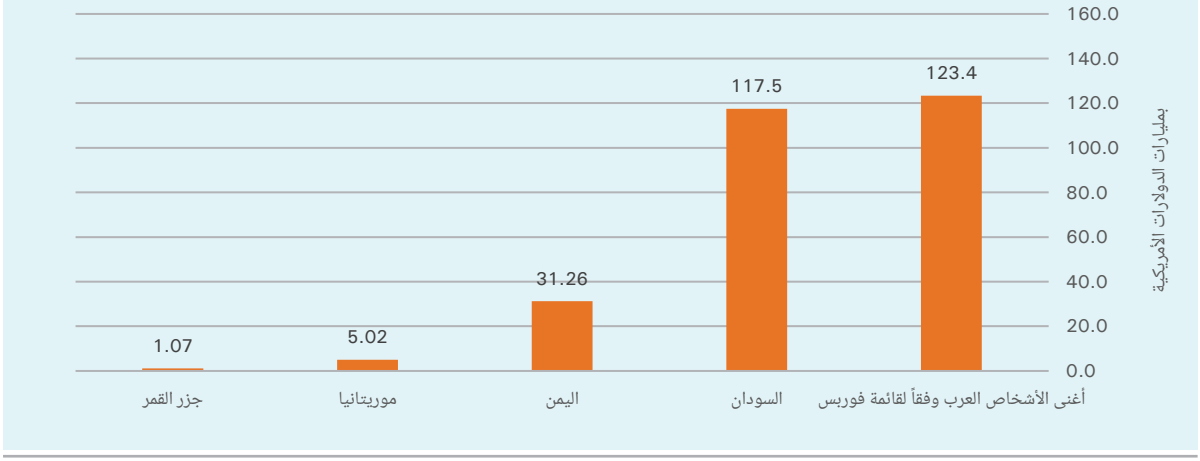

المصدر: الناتج المحلي الإجمالي من World Bank, 2019؛ Forbes, 2017.
ملاحظة: الأرقام بالدولار الأمريكي الحالي.

جيم- القوى الدافعة للامساواة

1- إصلاحات اقتصادية تضغط الطبقة الوسطى

تعود الحقائق النسقية للامساواة في الدخل والثروة التي بحثناها أعلاه إلى حدّ كبير إلى أثر الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية. ولفهم سبب ذلك، من المفيد أن نستعرض بإيجاز الكيفية التي يفترض أن تعمل بها هذه الإصلاحات. للإصلاحات الاقتصادية عنصران: عنصر تثبيت الاستقرار على المدى القصير، وعنصر التكيُّف البنيوي على المدى الطويل. ويهدف تثبيت الاستقرار في المقام الأول إلى خفض التضخم والعجز (في الموازنة وفي ميزان المدفوعات) وتصحيح الأسعار "الخاطئة". ومن الأمثلة على "الأسعار الخاطئة" التي كانت شكلت هاجساً للعديد من الحكومات العربية سعر الصرف الرسمي المُغالى فيه، وأسعار الوقود أو أسعار السلع المدعومة بشكل كبير. والأسعار الصحيحة ضرورية للاستخدام الكفء والمستدام للموارد، فضلاً عن ضمان التخصص في المجالات التي يكون فيها الاقتصاد أكثر إنتاجية. ومن شأن ذلك تعزيز الإنتاج المحلي والقدرة التنافسية، ما يؤدي إلى ارتفاع النمو بقيادة الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي. وتؤدي الفوائض الناتجة في الحسابين الجاري والرأسمالي إلى خفض العجز في ميزان المدفوعات وإعادة التوازن إلى طلب وعرض العملة الأجنبية. ولذا، في أعقاب نوبات عدم استقرار الاقتصاد الكلي، تكون استعادة الاستقرار في العادة الشاغل الأول والأهم للاتفاقات المبرمة بين الحكومات وصندوق النقد الدولي.

هل ستُترجم السياسات النقدية والمالية التقييدية التي تركّز على الاستقرار إلى مزيد من الاستثمارات وإلى وظائف أفضل نوعية؟ الجواب الذي تقدمه مؤسستا بريتون وودز Breton Woods (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) هو نعم مشروطة. إذا رافقت تثبيت الاستقرار سياسات تكميلية ترمي إلى التكيُّف البنيوي في الأجلين المتوسط والطويل، من مثل تحرير التجارة والإصلاحات التنظيمية وفي الحوكمة، فإنه يؤدي إلى قدر أعلى من ازدهار القطاع الخاص وإلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي والنمو وتوليد فرص العمل ونمو الإنتاجية. فتكون النواتج النهائية خفض الفقر واتساع الطبقة الوسطى.

هل تتحقق النظرية عل أرض الواقع؟ الأدلة مختلطة. دعونا ننظر في الجزء الذي يبدو أنه ينجح. أن عدداً من تجارب البلدان العربية يبين أن تدابير التقشف يمكن أن تخفض التضخم. ويمكن للسياسات النقدية وسياسات المالية العامة التقييدية (رفع أسعار الفائدة، وفرض الضرائب، وخفض معونات الدعم) أن تستعيد استقرار الاقتصاد الكلي، بل وأن تستعيد النمو في بعض الحالات. غير أن أدبيات الاقتصاد وأدبيات السياسة الاجتماعية زاخرة بأمثلة أخفقت فيها سياسات التكيُّف البنيوي في حفز زيادة الإنتاجية والنمو الطويل الأجل. والواقع أن الأدلة المستمدة من المنطقة تشير أنه في غياب الحوكمة الاقتصادية العالية الجودة، فاقم بعض العناصر الرئيسية لبرامج التحرير الاقتصادي، ولا سيما تحرير التجارة والخصخصة ورفع الضوابط المالية، رأسمالية المحسوبية واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية. هكذا، وكما سبق أن أوردنا، يستعاد النمو الاقتصادي الإجمالي، وإن كان متواضعاً بالمقارنة مع المستويات العالمية، ولكن لا يرشح من آثاره الإيجابية غير القليل.

هذا، مثلاً، ما حدث في تجربة مصر الإصلاحية الأولى خلال التسعينات من القرن الماضي. ففي الفترة من أواخر التسعينات إلى عام 2010، كانت المسوح المصغرة تشير إلى نمو بطيء جداً في نفقات استهلاك الأسر المعيشية، بينما كانت الحسابات القومية الإجمالية على المستوى الكلي التي تغطي الفترة نفسها تشير إلى نمو سريع في الإنفاق الاستهلاكي الخاص للفرد. هكذا، كانت هناك بصورة أساسية

روايتان لما بعد تحقيق الاستقرار: رواية رئيسية تستند إلى انخفاض التضخم وارتفاع النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي، وأخرى أقل وردية مستمدة من البيانات القطاعية والجزئية تظهر ارتفاع الفقر وتفشي الانكشاف على المخاطر والعمالة في القطاع غير النظامي مع انخفاض في الأجور الحقيقية. هكذا، من خلال التأثير على الأسعار والأجور الحقيقية، تضمن تثبيت الاستقرار والتكيُّف البنيوي آليات أضرت تحديداً بالطبقة الوسطى الدنيا المنكشفة على المخاطر، حتى عندما استُعيد نمو الاقتصاد الكلي. وفي الوقت نفسه، وكما بينت البيانات الأخرى عن توزيع الدخل والثروة إلى الـ 1 في المائة الأعلى، كانت اللامساواة أعلى بكثير مما سجلته مسوح نفقات الأسر المعيشية، وتلك مسألة هامة لأنها تمس مظالم شباب الطبقة الوسطى الذين لعبوا دوراً محورياً في انتفاضات عام 2011 (UNDP, 2011).

وكانت لآثار الإصلاحات الاقتصادية في البلدان الأخرى المتوسطة الدخل الفقيرة بالنفط، كالأردن وتونس ولبنان والمغرب، وفي أقل البلدان نمواً، كالسودان، جوانب مماثلة لضغط الطبقة الوسطى هذا. والتحدي الرئيسي الذي يواجهه كلٌ من هذه البلدان هو أن الطبقة الوسطى الدنيا، التي تشكل أغلبية الطبقة الوسطى، تقع مباشرة فوق خط الانكشاف على المخاطر، ولذا فإن زيادة طفيفة في الأسعار تتسبب في وقوعها في فقر معتدل وتصبح عرضة للفقر المدقع (الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير، الإسكوا 2015). وعلاوة على ذلك، عندما يؤخذ في الحسبان أثر النوبات التضخمية الأخيرة الناجمة عن تخفيض قيمة العملة في عدد من هذه البلدان على التغيُّرات في الدخل الحقيقي والنفقات الحقيقية، نجد أن الفقر ربما يكون قد تفاقم.

ولا تنعكس هذه الرواية في خطوط الفقر القائمة على تعادل القوة الشرائية ولا في تقديرات جيني. وتشير لمحة سريعة عن معدلات الفقر في عامي 1990 و2015 عبر طائفة واسعة من خطوط الفقر، بدءاً من دولار ونصف في اليوم إلى عشرة دولارات في اليوم، أن الفقر انخفض بغض النظر عن خط الفقر المستخدم (وإن بوتيرة أبطأ بكثير في المنطقة، بالمقارنة مع المتوسط العالمي). وعلاوة على ذلك، يتبين أن نسبة كبيرة من سكان المنطقة العربية تقبع بين خطي 1.9 دولار و3.5 دولار. بعبارة أخرى، الفقر المدقع منخفض في البلدان العربية، لكن الانكشاف على خطر الوقوع فيه مرتفع. والأثر الذي يترتب على ذلك على السياسة العامة هو أن التأثير السلبي (أو الإيجابي) للسياسات الاجتماعية والاقتصادية سيكون أعلى نسبياً في المنطقة (Abu-Ismail and Kiswani, Background paper to the ASDR).

وتوفر خطوط الفقر الوطنية منظوراً بديلاً. وبما أنها تعتمد في تقدير الاحتياجات الأساسية على خصائص الأسرة المعيشية، فإن لها مزايا عديدة. غير أن محدوديتها الرئيسية هي انتفاء إمكانية المقارنة بين البلدان، بسبب الاختلافات في تعريفات الفقر وأساليب قياس الرفاه وتصاميم المسوح والاستبيانات، وما إلى ذلك. وللتقليل من مشاكل المقارنة هذه، قادت الإسكوا في عام 2015، باستخدام مسوح دخل الأسر المعيشية ونفقاتها في تسعة بلدان عربية[30] تضم أكثر من ثلثي السكان العرب، جهداً بحثياً بنهج قياس مشترك لدراسة توزيع السكان على أربع فئات من الأسر المعيشية متميزة اقتصادياً (الفقراء والضعفاء والطبقة الوسطى والأثرياء). وكانت مسالة ما حدث للطبقة الوسطى بعد الربيع العربي وثيقة الصلة بالموضوع في ذلك الوقت ووفرت الحافز لهذه الدراسة.

ولضمان الاتساق مع التعريفات الوطنية، نسقت الدراسة، قدر المستطاع، تقنيات قياس الفقر المطبقة في التقييمات الوطنية للفقر في البلدان المعنية (وهي مهمة سهَّلها أن هذه التقييمات جميعها أجريت بدعم فني من البنك الدولي والأمم المتحدة، ولذا طبَّقت

تعريفات للفقر وإجراءات قياس له متشابهة جداً)[31].
هكذا، تعتبر "فقيرة" الأسرة المعيشية التي تقل نفقاتها عن الحد الأدنى لتكلفة الاحتياجات الأساسية، بينما تعتبر "ضعيفة" الأسرة المعيشية التي تقع نفقاتها بين العتبة الدنيا والعتبة العليا لتكلفة الاحتياجات الأساسية. وبالمقابل، عرّفت الطبقة الوسطى على أنها تضم الأسر المعيشية التي تقع نفقاتها فوق العتبة العليا ودون خط الثراء الأدنى. ويعرّف خط الثراء الأدنى هذا الأخير على أنه مستوى الإنفاق على السلع والخدمات غير الأساسية الذي يعادل قيمة خط الفقر الأدنى (Abu-Ismail and Sarangi, 2015). ويستند هذا التعريف إلى أنه نادراً ما تكون لدى الأسر المعيشية الفقيرة خيارات كثيرة في قراراتها المتعلقة بالإنفاق. ومن السمات الرئيسية لإنفاق الطبقة الوسطى والأسر المعيشية الثرية خيارات الإنفاق غير الغذائي، لا سيما تلك التي لا تكون أساسية (كمكيفات الهواء والغسالات والسيارات، وغيرها)[32].

تؤكد النتائج (الشكل 5-15) أن الطبقة الوسطى كانت، حتى عام 2010، تشكل نحو نصف سكان البلدان العربية التسعة (47.3 في المائة). وبلغ المتوسط الإقليمي للفقر (المرجح بعدد السكان) 21 في المائة، وباستثناء اليمن ومصر، لم يتجاوز عدد الفقراء 13 في المائة. وكان 20 في المائة إضافيون من السكان ضعفاء معرضون للخطر. وفي المتوسط، ينتمي 12 في المائة من السكان إلى فئة الأثرياء، ولكن بالنظر إلى ارتفاع الإنفاق على الفرد الواحد في الأردن وتونس وعُمان، سجلت هذه البلدان حصصاً للطبقة الوسطى أكبر بقدر ذي شأن.

الشكل 5-15 توزيع السكان على المجموعات الفقيرة والضعيفة والطبقة الوسطى والثرية، 2005-2010 (بالنسبة المئوية)

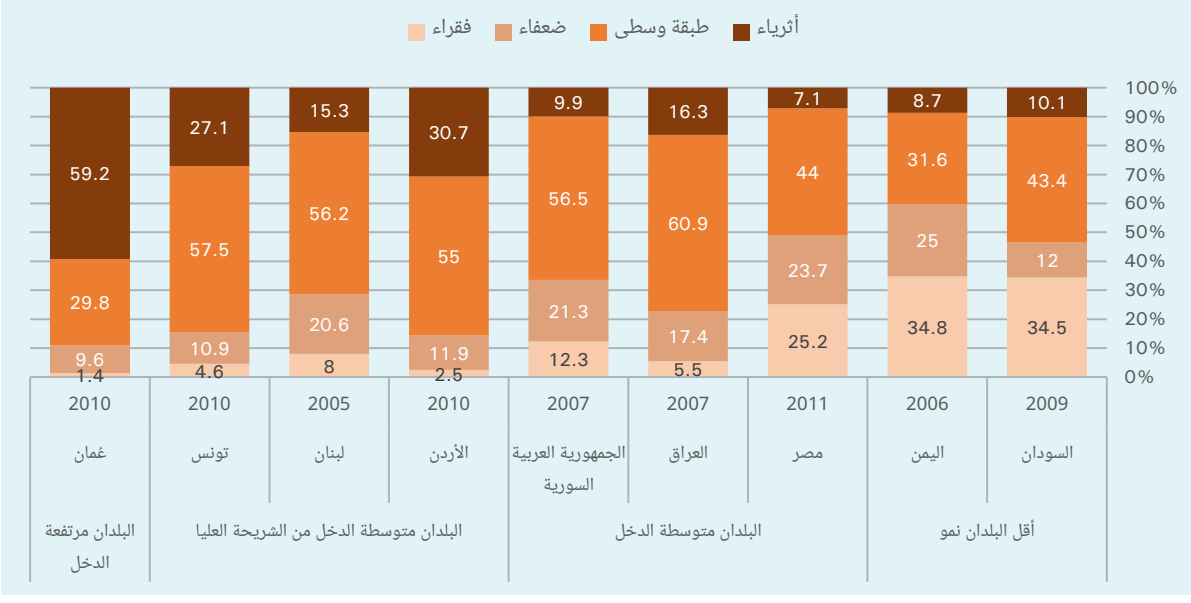

المصدر: E/ESCWA/EDGD/2014/2.

ملاحظة: نهج تكلفة الاحتياجات الأساسية للأسرة المعيشية، المكونات الغذائية وغير الغذائية لخط الفقر، باتباع المنهجية في El-Laithy, Lokshin and Banerji (2003).

الشكل 5-16 توزيع السكان على المجموعات الاقتصادية الفقيرة إلى الثرية في مصر باستخدام التعاريف الوطنية، 2005-2018

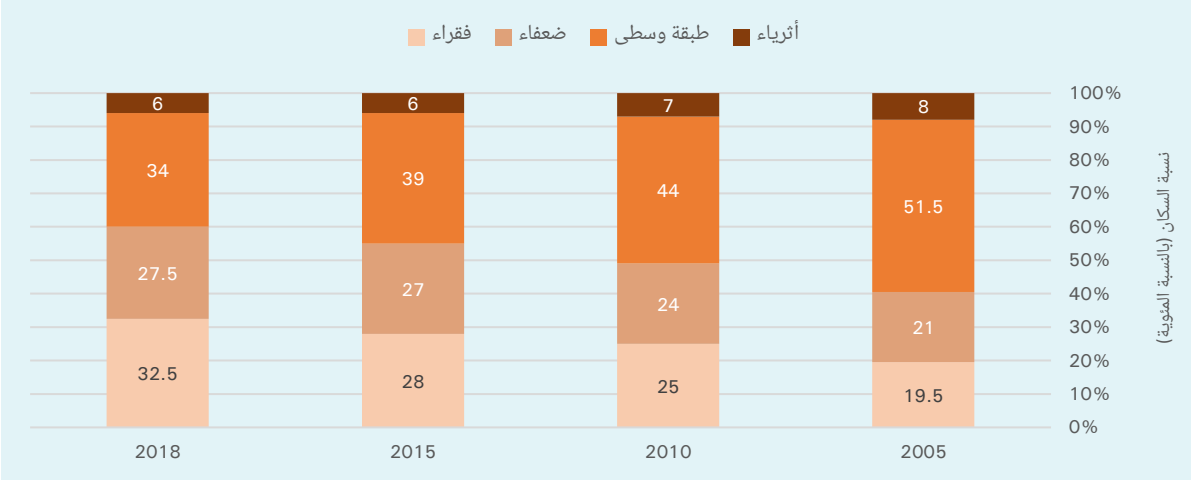

المصدر: تقديرات بالاستناد إلى Abu-Ismail and Sarangi, 2015; Egypt Independent, "CAPMAS: 32.5 per cent of Egyptians live below poverty line" (30 تموز/يوليو 2019).

ومن المثير للاهتمام أن الدراسة بيّنت تغيُّراً طفيفاً في الفقر والضعف وحجم الطبقة الوسطى على مدى العقد من عام 2000 إلى عام 2010، باستثناء مصر، حيث كان الضغط الاقتصادي على الطبقة الوسطى المصرية واضحاً خلال الفترة من 2005 إلى عام 2010. وتوفر هذه الاتجاهات أساساً لفهم الشواغل الاقتصادية للفئات الضعيفة والطبقة الوسطى الدنيا في الفترة المفضية إلى الثورة المصرية (Abu-Ismail and Sarangi, 2015). غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الكثير قد تغيّر في المنطقة منذ عام 2010، ويتوقع أن يكون الفقر والضعف قد شهدا ركوداً أو زيادة في معظم البلدان العربية، بسبب عوامل تتعلق بالنزاعات وبالركود الاقتصادي. ولدى تعديل التقديرات لتعكس أثر هذه العوامل، قدرت الإسكوا أن المتوسط الإقليمي للفقر في البلدان التسعة ارتفع في عام 2015 إلى 26 في المائة وأن حجم الطبقة الوسطى تقلص إلى 42 في المائة من السكان. ومع تفاقم الفقر أكثر من ذلك في البلدان المنكوبة بالنزاعات (الجمهورية العربية السورية واليمن)، وحتى في بعض البلدان الأخرى بسبب الإصلاحات الاقتصادية (مثلاً في مصر كما هو مبين في الشكل 5-16).

الاستنتاج الذي نستخلصه هو أن عملية النمو من عام 2000 حتى اليوم لم تكن لا لصالح الفقراء ولا لصالح الطبقة الوسطى. فالآلية التي يوجّه بها الدخل القومي إلى الأسر المعيشية مشلولة، ما يستدعي بالتأكيد معالجة انكماش الطبقة الوسطى وتدهور رفاهيتها، فضلاً عن تداعيات ذلك على الاستقرار السياسي. وثمة جانبان من جوانب الإصلاحات الاقتصادية يبدو أنهما دفعا هذه اللامساواة وهما الافتقار إلى التحول البنيوي والسياسات المالية التقييدية. وهذا ما نبحثه في الأقسام التالية.

2- انعدام التحول البنيوي وضعف النواتج في سوق العمل وتنامي اللامساواة بين الأجور ورأس المال

النمو الاقتصادي الشامل للجميع من الشروط الأساسية لخفض اللامساواة الاجتماعية. ولكن، كما يبين الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، ليس النمو الاقتصادي الشامل للجميع ممكناً إلى حدّ كبير دون توفير العمالة المنتجة الشاملة للجميع. وتستلزم

الحاجة الملحة إلى نموذج متكامل للتنمية والنمو تقييم الوضع الراهن لأسواق العمل العربية. يبين الشكل 5–17 مرونة العمالة مقابل المخرجات، التي تُعرَّف على أنها استجابة العمالة للتغيُّر في الناتج الاقتصادي. ويبدو أن مرونة العمالة مقابل المخرجات عالية نسبياً في المنطقة العربية، ما يشير إلى أن النمو لم يكن دون توليد وظائف. مع ذلك، انخفضت هذ المرونة بمقدار النصف تقريباً في الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة 2001-2010. ويمكن وضع ذلك في سياقه بأخذ البنية الاقتصادية الريعية التي طالما اعتمدت عليها المنطقة، والتي مهدت الطريق لتضخم العمالة في القطاع العام، وهو المصدر الرئيسي للعمالة النظامية. ومع ذلك، منذ أواخر الثمانينات، وبقدر أكبر على مدى السنوات الأخيرة، أدت فترات النمو المنخفض والمتقلب بصورة متكررة، في البلدان المصدرة للنفط وغيرها على حدّ سواء، إلى الحدّ بدرجة كبيرة من قدرة القطاع العام على استيعاب فائض إمدادات اليد العاملة. وفي الوقت نفسه، كان دور القطاع الخاص النظامي في توسيع العمالة محدوداً ولم يرقَ إلى التحدي المتمثل باستيعاب الدفق المتزايد للوافدين إلى سوق العمل. وبدلاً من ذلك، نشأت معظم فرص العمل في أنشطة قطاع الخدمات غير النظامية ذي القيمة المضافة المتدنية والأجور المنخفضة. وباختصار، كثير من الوظائف التي وُلّدت لم تكن إلى حدّ كبير لائقة.

ولا يقتصر التحدي الذي تواجهه الاقتصادات العربية على الاختلالات بين القطاعين العام والخاص، بل يمتد إلى الافتقار العام إلى التحول البنيوي الاقتصادي. يصور الشكل 5–18 حصص القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات العربية في الفترة 1980-2017. ويبدي تطور النمو القطاعي للاقتصادات العربية خلال هذه الفترة تقلباً كبيراً في حصة قطاع الهيدروكربونات في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الغنية بالنفط (انخفض من 59.1 في المائة إلى 37.5 في المائة في الفترة 1980-1990، ثم ارتفع إلى 47.3 في المائة في عام 2010 لينخفض إلى 35.3 في المائة في عام 2017). وتتماشي هذه الاتجاهات مع تحركات أسعار النفط، في حين ظلت بنية البلدان العربية الغنية بالنفط في عام 2017 مماثلة للغاية لما كانت عليه عام 1990، قبل حقبة أسعار النفط المرتفعة من 2000-2010. وعلاوة على ذلك، منذ عام 1990، ظلت الخدمات وفئات الأنشطة الأخرى، القطاعات المتنامية الرئيسية في البلدان الغنية بالنفط والفقيرة بالنفط على حساب الزراعة. وسارت حصص العمالة في الاتجاه نفسه، بعيداً عن الزراعة وباتجاه الخدمات (الشكل 5–19). ويرجح أن ينخرط العمال الذين ينتقلون من الزراعة إلى الخدمات في خدمات ذات قيمة مضافة منخفضة. وسُجّل أسرع معدل لنمو العمالة في قطاعي البناء والتجارة الداخلية في البلدان الفقيرة بالنفط، في حين ازدادت أيضاً حصص العمالة في الأنشطة الأخرى زيادة طفيفة في الاقتصادات الغنية بالنفط.

وتتجلى البنية الاقتصادية الضعيفة في النواتج الرديئة في سوق العمل، كما في استشراء العمل في القطاع غير النظامي. وكما لاحظنا سابقاً، أداء المنطقة العربية ضعيف فيما يتعلق بالمشاركة في القوى العاملة. فقد ظلت وتيرة هذه المشاركة راكدة عموماً منذ بداية القرن الحالي، وظلت هناك فجوات دائمة فيما بين الجنسين وفي مشاركة الشباب (الشكل 5–20). والواقع أن وتيرة المشاركة في القوى العاملة في العالم العربي كانت الأدنى في العالم في عام 2018، ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض المشاركة الاقتصادية للإناث.

الشكل 5-17 مرونة العمالة مقابل المخرجات، 2001-2017

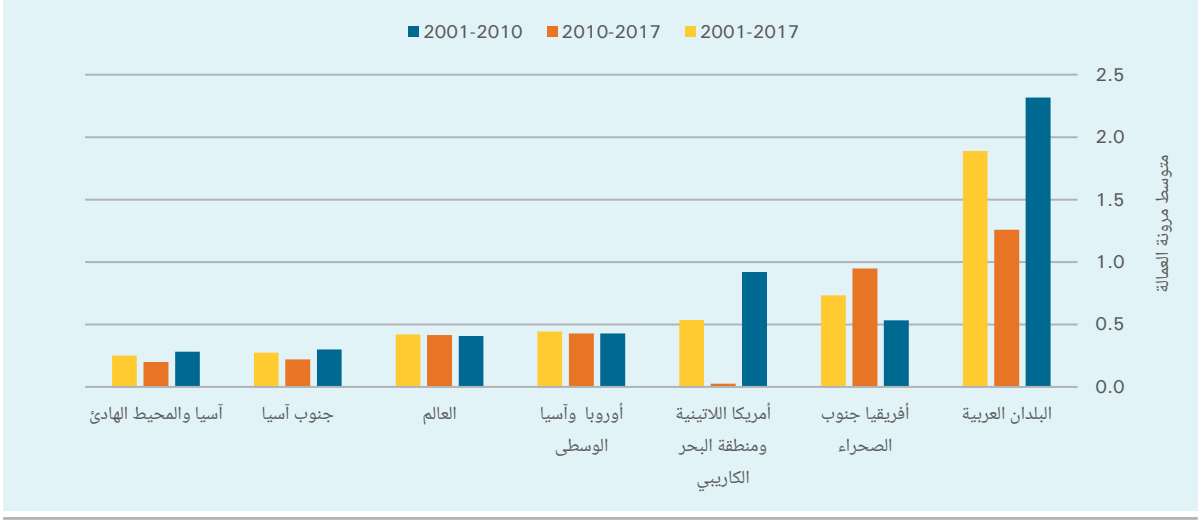

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى World Bank, 2019; ILO, 2018c.

وكما هو مبين في الفصل الرابع، تتساوى الإناث العربيات إلى حدّ كبير مع الذكور العرب في التحصيل العلمي. ومع ذلك، لا تُترجم هذه المكاسب إلى أسواق العمل التي ما تزال توجد فيها فجوات بين الجنسين، إذ تزيد وتيرة مشاركة الذكور في القوى العاملة عن وتيرة مشاركة الإناث ثلاث مرات ونصف. وخلال ما يقرب من عقدين من الزمن، لم تزد وتيرة مشاركة الإناث إلا بـ 1 في المائة لتصبح قرابة 21 في المائة، وهي الأدنى في العالم أجمع.

وتعاني المنطقة أيضاً من أن وتيرة مشاركة الشباب في القوى العاملة منخفضة للغاية وما زالت تزداد سوءاً وقد بلغت 29.1 في المائة في عام 2018 (الشكل 5-20). وساهمت في هذا الانخفاض عوامل عدة، بما في ذلك زيادة التحصيل العلمي للشباب، وخاصة الإناث، ما قد يؤخر الدخول إلى سوق العمل، وزيادة هجرة الشباب بحثاً عن فرص عمل أفضل، وزيادة عدد المحبطين الشباب الذين يتخلون عن البحث عن عمل بعد فترات طويلة من البطالة. وتنعكس هذه الظاهرة الأخيرة في ارتفاع معدل من ليسوا في العمل أو التعليم أو التدريب من الشباب في جميع أنحاء المنطقة، والذي تجاوز 20 في المائة في البلدان غير الخليجية، كالجزائر ومصر، في عام 2017 و40 في المائة في البلدان المنكوبة بالنزاعات كاليمن في عام 2014 والعراق في عام 2012 (ILO, 2018c). والواقع أن معدلات البطالة المُبلَّغ عنها، خاصة للشباب والإناث، أقل من المعدلات الفعلية، لأنها تغفل المُحبطين الذين لا يدخلون سوق العمل. ويعرض الشكل 5-21 معدلات البطالة في المنطقة مصنّفة حسب العمر والجنس. وقد انخفض معدل البطالة الإجمالية في المنطقة إلى ما يقرب من 10 في المائة في عام 2018، لكن هذا الانخفاض يعكس في الغالب تحسن عمالة الذكور. فقد ظلت الفجوات بين الجنسين دائبة مستمرة، إذ زاد معدل بطالة الإناث (18.7 في المائة) عن ضعف معدل بطالة الذكور (7.7 في المائة). ومن الواضح أن الحرمان الذي تعانيه الإناث في سوق العمل أبرز بين الشابات، إذ بلغ معدل بطالتهن في عام 2018 حوالي 38 في المائة وانخفضت وتيرة مشاركتهن في القوى العاملة إلى أقل من 15 في المائة. أما الارتفاع الطفيف في المشاركة الاقتصادية للإناث قد اتخذ شكل ارتفاع في بطالتهن لا في عمالتهن (Assaad and others, 2018).

الشكل 5-18 حصة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية الغنية بالنفط والبلدان العربية الفقيرة بالنفط (بالنسبة المئوية)

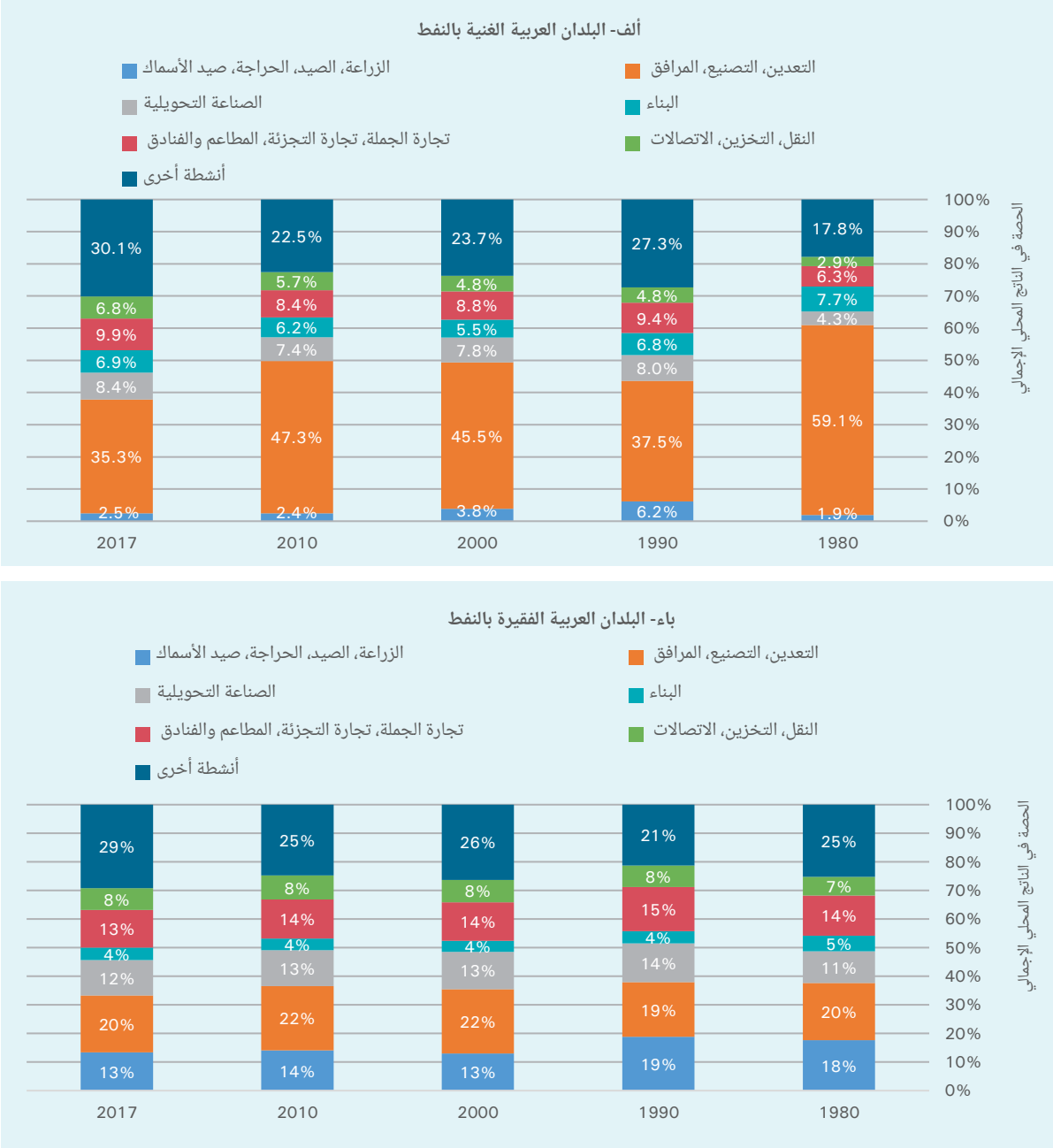

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، 2017.

الشكل 5-19 حصة القطاعات من إجمالي العمالة في البلدان العربية الغنية بالنفط وفي البلدان العربية الفقيرة بالنفط (بالنسبة المئوية)

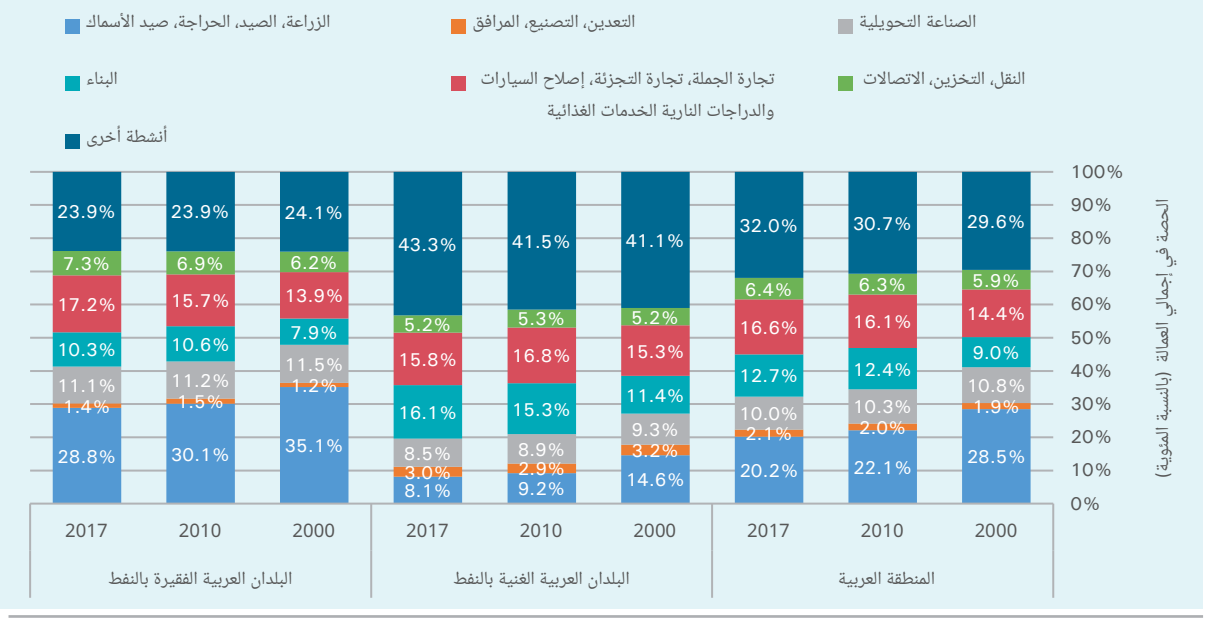

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى ILO, 2018c.

وعلى نحو شبيه، يتجلى الحرمان الذي يعانيه الشباب في معدلات البطالة الأعلى التي تبلغ 26 في المائة. ويشير ذلك إلى تحديين رئيسيين. الأول هو الزيادة الكبيرة في عدد الشباب وارتفاع عدد الخريجين بما يفوق وتيرة توليد فرص العمل ضمن البنية الاقتصادية الحالية، والثاني هو الانتقال غير السليم من المدرسة إلى العمل الذي يرجع ذلك جزئياً إلى عدم وجود بيئة تعليمية تمكينية تزود الأجيال الشابة بالمهارات التي يتطلبها سوق العمل، لا سيما في القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، كما ذكرنا سابقاً، تؤدي الزيادة في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة والقطاع غير النظامي إلى وظائف منخفضة الأجر منخفضة الجودة، لا سيما بين الشباب. ومع تقدم الثورة الصناعية الرابعة، أصبحت الحاجة ملحة إلى إعادة تقييم النُظُم التعليمية وإعادة تزويد العمال، وخاصة الشباب، بالمهارات.

من ثم، عندما تُدمج الاتجاهات المذكورة أعلاه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مع نواتج من مثل ارتفاع معدلات العمالة في القطاع غير النظامي وانخفاض المشاركة في القوة العاملة وارتفاع معدل البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، يصبح من الواضح أن عملية النمو لم تكن مثمرة ولم تشمل الجميع. واستناداً إلى منظمة العمل الدولية (ILO, 2018b)، يتجاوز متوسط العمالة في القطاع غير النظامي في دول عربية غير خليجية خمسة (الأردن الجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين واليمن) المتوسط العالمي، إذ أن 68.6 في المائة من إجمالي العمالة، بما في ذلك في الزراعة، غير نظامي. وفي العادة، يدفع القطاع الزراعي مستويات العمالة غير النظامية إلى أعلى (الشكل 5-22). لذا، وفقاً للمقصد 8-3 من أهداف التنمية المستدامة، نفحص مستويات العمالة غير الزراعية لنقيّم تقييماً

أفضل وضع العمالة غير النظامي فيما تبقى من الاقتصاد. ومما يلفت النظر، أن استبعاد الزراعة أدى إلى انخفاض كبير في المتوسط العالمي للعمالة غير النظامية (من 61.2 في المائة إلى 50.5 في المائة) وفي متوسطها مناطق أخرى، بما في ذلك البلدان النامية (من 69.6 في المائة إلى 59.5 في المائة)، أما في هذه البلدان العربية فلم ينخفض إلا فقط إلى ما يقرب من 64 في المائة، ما يؤكد انتفاخ الاقتصاد غير النظامي إلى ما يتخطى القطاع الزراعي.

الشكل 5-20 معدل المشاركة في القوى العاملة في المنطقة العربية حسب العمر والجنس، وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية

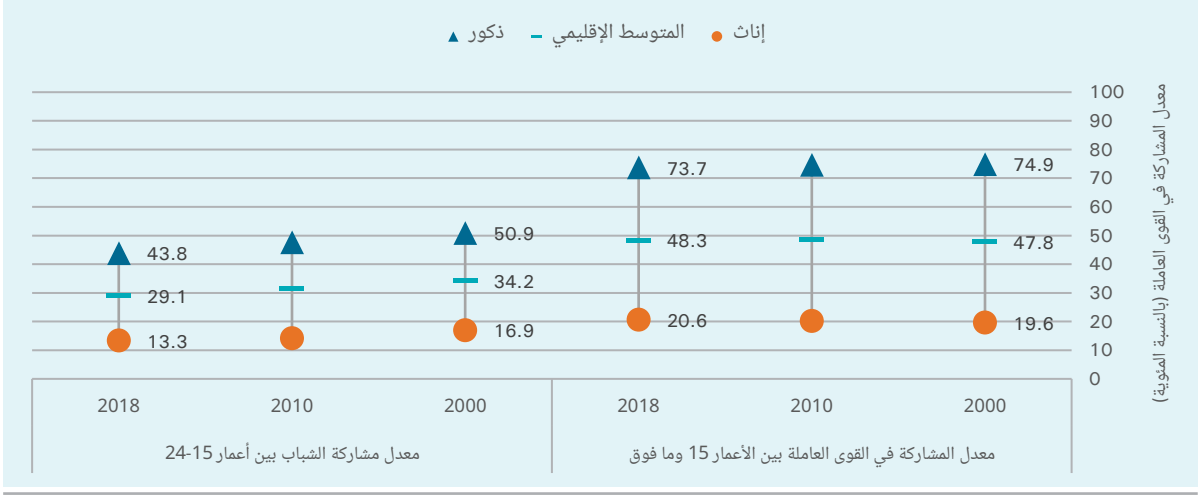

المصدر: World Bank, 2019.

الشكل 5-21 معدلات البطالة في المنطقة العربية حسب العمر ونوع الجنس، تقديرات على أساس منظمة العمل الدولية

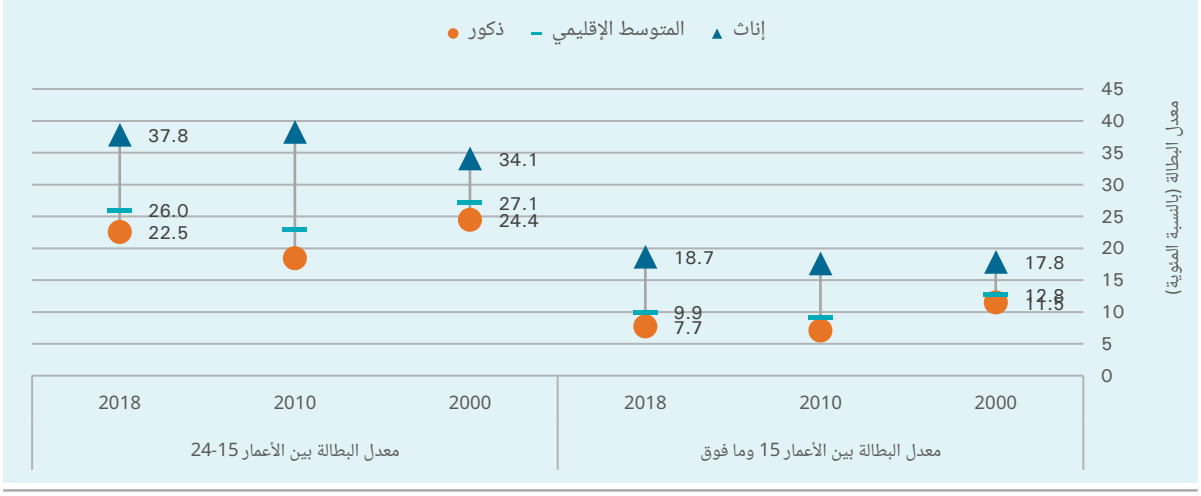

المصدر: World Bank, 2019.

الشكل 5-22 تغطية فعالة لمعاشات الشيخوخة: المساهمون النشطون كنسبة مئوية من قوة العمل والسكان في سن العمل

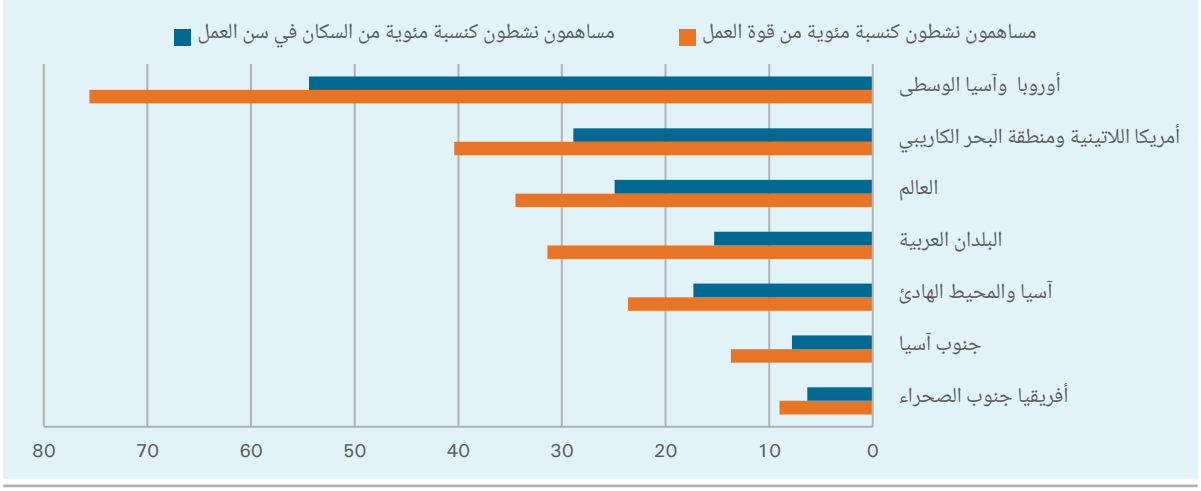

المصدر: ILO, 2017.

ملاحظة: تعريف منظمة العمل الدولية للبادان العربية يستثني شمال أفريقيا.

علاوة على ذلك، هناك نقطة رئيسية أخرى جديرة بالملاحظة فيما يتعلق بالأنشطة غير النظامية. فوفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية (ILO, 2018b)، مستوى العمالة غير النظامية للشباب في البلدان العربية الخمسة (85.1 في المائة) أعلى من نسبة السكان البالغين (61.1 في المائة). ويعكس ارتفاع مشاركة الشباب في القطاع غير النظامي محدودية فرص العمل اللائق المتاحة لهم.

يذهب Perry and others (2007) إلى أن العمل غير النظامي لا يقتصر على الشركات غير المسجّلة، بل يمتد ليشمل الشركات جميعاً، بما في ذلك تلك التي لا تمتثل لبعض اللوائح الحكومية بالتهرب من الضرائب والضمان الاجتماعي، مثلاً. ولذا، عندما تُأخذ بالاعتبار برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات مؤشراً إضافياً، يتبين أن 31.4 في المائة فقط من القوى العاملة تساهم مساهمة نشطة فيها وأن المعاشات التقاعدية تغطيها فعلاً، ما يترك أكثر من ثلثي القوة العاملة دون حماية اجتماعية مستقبلية (الشكل 5-22). وإذا ما أُخذ بالاعتبار بدلاً من ذلك مجموع السكان الذين في سن العمل، تنخفض نسبة التغطية الفعالة بمقدار النصف لتصل إلى 15.3 في المائة فقط.

قد تؤدي مستويات العمالة غير النظامية العالية، إلى جانب تركز النشاط الاقتصادي في قطاعات ذات قيمة مضافة متوسطة إلى منخفضة، إلى الحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي وتؤثر على نمو العمالة والإنتاجية بشكل عام. وقد تكون إنتاجية العمل في المنطقة العربية، مقاسة بالإنتاج لكل عامل، أعلى من نظيرتها في العالم، إلا أن نموها كان أقل عموماً من النمو على مستوى العالم، كما يتضح من الشكل 5-23. والواقع أن نمو إنتاجية العمل في المنطقة كان سالباً إلى حدّ كبير خلال الفترة 2014-2017 وبقي قرابة الصفر في عام 2018، ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض الإنتاج الكلي، عقب انخفاض أسعار النفط، وجزئياً إلى النزاعات المتكررة. وفي هذا الصدد، على المدى الطويل، قد تكون للنمو البطيء المستمر آثار ضارة على نمو إنتاجية العمل ومستوى الإنتاج لكل عامل، ما قد يؤثر بدوره على الأجور الحقيقية والرفاهية واللامساواة. وتساهم عوامل أخرى عدة في انخفاض

وتائر نمو الإنتاج وإنتاجية العمل، بما في ذلك النزاع المتزايد في أنحاء المنطقة، وبطء اعتماد التكنولوجيات (ESCWA and ILO, 2019) وانخفاض الاستثمار في مهارات العمال وفي التدريب.

الشكل 5-23 النمو السنوي في إنتاجية العمل استناداً إلى إنتاج كل عامل (مقاساً في الناتج المحلي بالدولار الثابت لعام 2010 وفق تقديرات منظمة العمل الدولية) (بالنسبة المئوية)

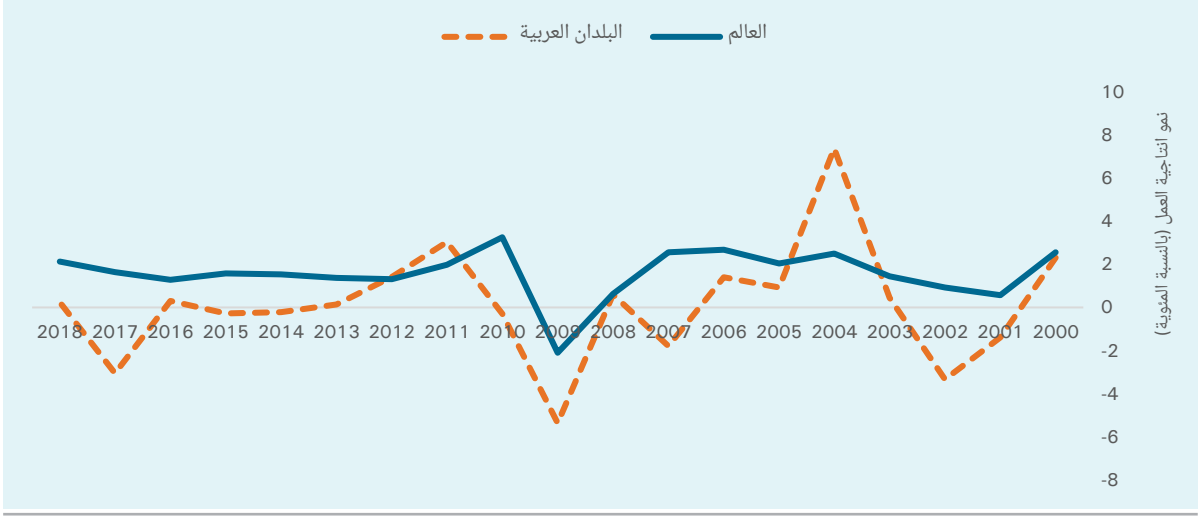

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى ILO, 2018c.
ملاحظة: تعريف منظمة العمل الدولية للبلدان العربية يستثني شمال أفريقيا.

الشكل 5-24 حصة الأجور في قطاع الصناعات التحويلية كنسبة مئوية من إجمالي المبيعات لبلدان عربية مختارة بالمقارنة مع المتوسطات العالمية حسب مجموعات الدخل

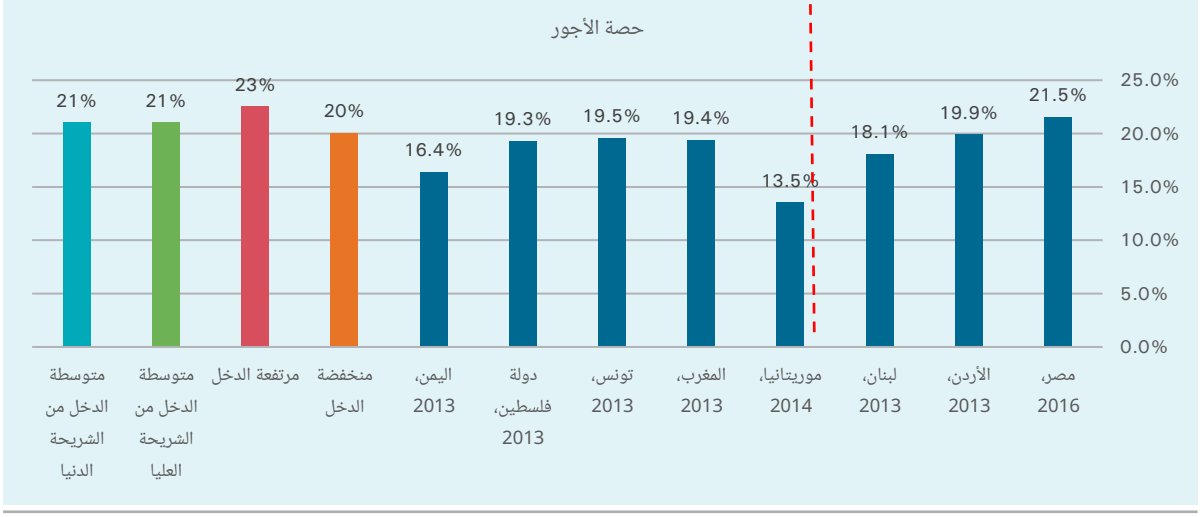

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى World Bank, Enterprise Surveys database. https://www.enterprisesurveys.org/en/survey-datasets (اطلع عليها في 10 آب/أغسطس 2019).

لذا، إذ يستمر انخفاض قدرة استيعاب العمالة في القطاع العام، تؤكد الأرقام المذكورة أعلاه جميعها الأزمة المتفاقمة المتمثلة في تأمين وظائف لائقة ومنتجة وضرورة التعامل مع القطاع الخاص النظامي لتوليد فرص العمل.

غير أن من الأهمية بمكان ملاحظة أن حصص الإنتاجية والأجور في قطاع الصناعات التحويلية الخاص النظامي (الذي يتسم بانخفاض العمالة غير النظامية) كانت متسقة إلى حدّ كبير مع المعدلات العالمية (باستثناء اليمن وموريتانيا ذاتي الدخل المنخفض، حيث كان انخفاض هذه الحصص واضحاً) (الشكل 5-24). والدرس الذي يُستخلص من ذلك هو أن انخفاض نمو الإنتاجية في الاقتصادات العربية ليس سمة اقتصادية شاملة.

مع ذلك، كما يتبين من نتائج مسوح الشركات (الشكل 5-25)، تميل المؤسسات الصناعية العربية إلى أن تكون أكثر كثافة رأسمال مما في البلدان الأخرى ذات المستويات المشابهة من الدخل ورأس المال البشري. ويشير ارتفاع حصص رأس المال بالمقارنة مع حصص دخل العمل في إجمالي إيرادات الشركات، وهو أوضح ما يكون في حالة لبنان ومصر والأردن، جزئياً إلى استبدال العمالة برأس المال وانخفاض الطلب على العمالة، رغم وفرة العمالة المتعلمة وارتفاع معدل البطالة، وخاصة بين الشباب والإناث. ولا يسهم ذلك فقط في تشويه حوافز التوظيف وزيادة البطالة على المدى القريب، بل قد يؤثر سلباً أيضاً مع مرور الوقت على متوسط الأجور ونوعية الوظائف واللامساواة (ESCWA and ILO, 2019). وتزيد الآلية الأساسية، المتمثلة بتركز ملكية رأس المال في الأكثر ثراءً، حصص رأس المال وترفع دخول من هم في قمة توزيع الدخل، ما يؤدي إلى تعميق اللامساواة في الدخل (صندوق النقد الدولي، 2017). علاوة على ذلك، يعني الافتراق بين اتجاهات حصة العمل وحصة رأس المال من الدخل، إذ تزيد حصة رأس المال بأسرع مما تزيد حصة العمل، تنامي اللامساواة.

الشكل 5-25 كلفة رأس المال والأجور كنسبة مئوية من إجمالي المبيعات في بلدان عربية مختارة بالمقارنة مع المتوسطات العالمية حسب مجموعات الدخل

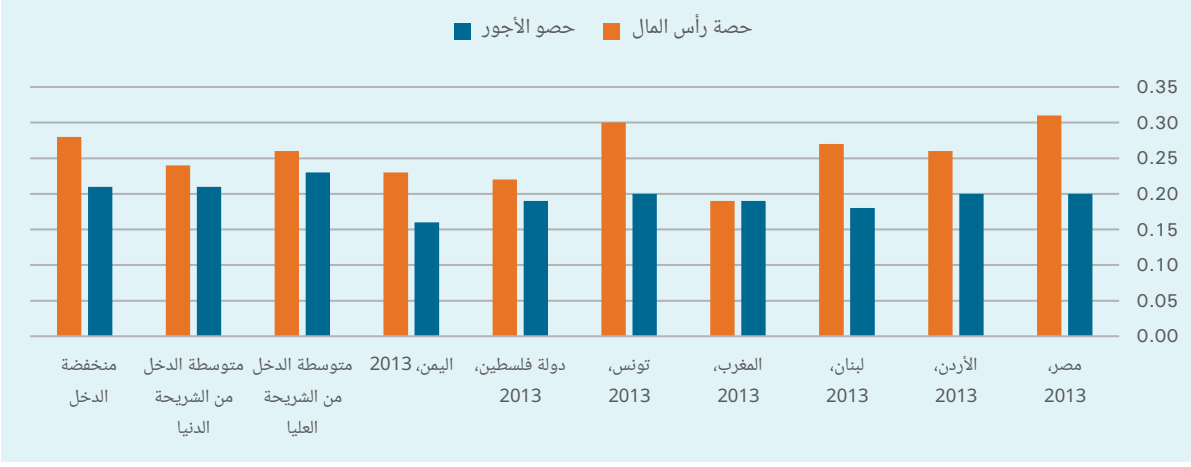

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى World Bank, Enterprise Surveys database.

ملاحظة: تستخدم مسوح الشركات منهجية أخذ عينات عشوائي طبقي بثلاث طبقات: المنطقة والقطاع والحجم. وفي تحليلنا، نستخدم تقسيم طبقي للقطاعات. نقصر تحليلنا على البلدان التي لديها مستوى مقبول من الملاحظات عبر جميع متغيرات الاهتمام. نقوم أيضاً بإسقاط القيم الناشزة، وبالتالي اجتناب تحيُّزات القياس وتقليل أثرها على تقديراتنا للحماية من زيادة تقدير المتغيرات والتقليل من تقديرها.

في الجوهر، تدل حصة الأجور من الدخل على مدى أهمية مشاركة اليد العاملة في توليد الناتج وتقيس كثافة مدخلات العمل في عملية الإنتاج، ويمكن، في الوقت نفسه، أن تكون مقياساً للإنتاجية، لأن كفاءة الإنتاج أعلى لدى الشركات التي تولد مستوى أعلى من الإيرادات بمستوى ثابت من كلفة العمالة. ويمكن لتلك الحصة، التي تعبر كذلك عن حصة العمالة في الإنتاج، أن تبدي مستوى معيناً من التذبذب خلال دورة الأعمال، مستجيبة للصدمات التكنولوجية. غير أن زيادة الإنتاجية بالنسبة لكلفة العوامل قد لا تكون دائمة، إذ قد يؤدي الدخل الأعلى إلى زيادة الطلب على رأس المال والعمالة كليهما (Mangin, 2014).

وتحبذ عمليات الإنتاج بأسعار طاقة مدعومة، كما الحال في العديد من البلدان العربية، رأس المال والتقنيات التي تمكنها زيادة رأس المال، ما يولّد ضغوطاً كبيرة تدفع إلى خفض الأجور وتذكي اللامساواة. مع ذلك، هناك عوامل أخرى متعددة تمارس أيضاً ضغوطاً هبوطية على الأجور، بما في ذلك ارتفاع العمالة غير النظامية وهيمنة القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة وغياب اتحادات العمال وضعف قدرتهم التفاوضية.

الإطار 5-1 نصيب رأس المال والأجور في الدخل عبر القطاعات: حالتا مصر وتونس

خبر كل من مصر وتونس حصة رأسمال أعلى في القطاعات المعروضة أدناه جميعها تقريباً، ما يشير إلى ارتفاع كثافة رأس المال في الإنتاج. وكما ذكرنا سابقاً، نظراً للنمو الأعلى في الناتج الإجمالي الذي يوفره التقدم التكنولوجي فإنه يقلل كلفة رأس المال وحصة رأس المال والأجور في الدخل الإجمالي. غير أن ذلك قد لا يكون هذا هو الحال في بلدان كمصر وتونس، لا سيما وأن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كانت راكدة وكان نمو الإنتاج محدوداً في البلدين كليهما خلال فترة الانتقال السياسي. وعلاوة على ذلك، لعبت معونات دعم الطاقة في البلدين دوراً مهماً في تفضيل رأس المال على العمالة في الإنتاج. ولكون قطاع الفنادق والمطاعم كثيف العمالة، يتوقع أن تكون فيه حصة الأجور في الدخل أعلى. مع ذلك، حصة رأس المال أعلى بكثير. ومن الملاحظات الأخرى الجديرة بالالتفات أن قطاع البناء في مصر أكثر كثافة في اليد العاملة، لكنه في تونس أكثر كثافة في رأس المال، وفي قطاع العقارات والريع والأعمال في مصر حصة الأجور أعلى بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، أما في قطاع الصناعات التحويلية فحصتا رأس المال والعمالة متشابهتان في مصر وتونس، ولكن على عكس تونس، الصناعة التحويلية في مصر أقل كثافة في اليد العاملة من الخدمات جميعها عدا تجارة الجملة والتجزئة.

الشكل 5-26 حصص الأجور ورأس المال حسب القطاع في مصر

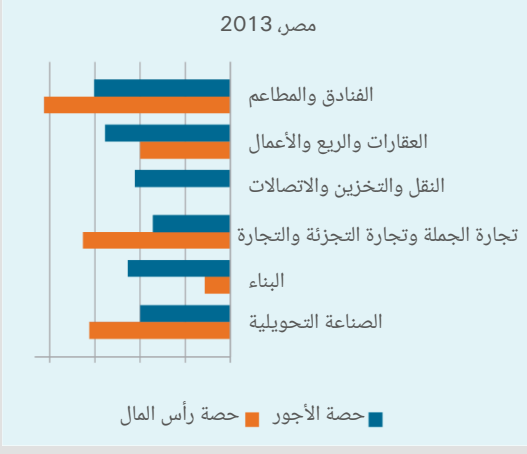

الشكل 5-27 حصص الأجور ورأس المال حسب القطاع في تونس

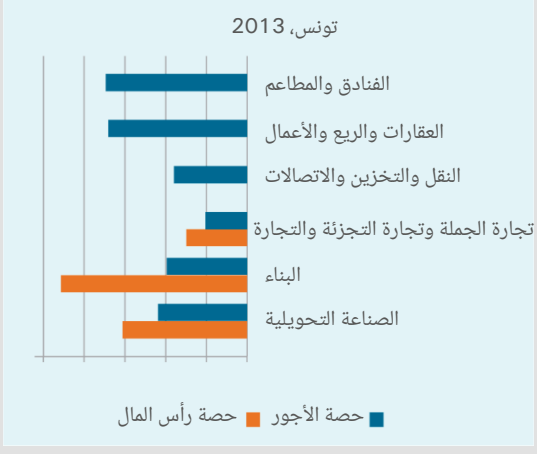

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى World Bank, Enterprise Surveys database.

الإطار 5-2 أثر الهجرة الاقتصادية على اللامساواة

يغادر المهاجرون الاقتصاديون بلدهم الأصلي بحثاً عن فرص عمل وآفاق اقتصادية أفضل. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2017، هاجر لأسباب اقتصادية حوالي 164 مليون شخص على الصعيد العالمي، 13.9 في المائة منهم في البلدان العربية (ILO, 2018a). وتبلغ نسبة العمال المهاجرين إلى العدد الكلي للعمال في المنطقة العربية 40.8 في المائة، وهي النسبة الأعلى في العالم (ILO, 2018a). ويعمل المهاجرون في الدول العربية، وخاصة في بلدان الخليج، في مختلف القطاعات. غير أن معظم الأعمال يتركز في قطاعي الإنشاءات والعمل المنزلي، وهما قطاعان يُنظر إليهما عادة على أنهما متدنيا المهارات، ويميل الرجال إلى التركز في قطاع الإنشاءات، بينما تميل النساء إلى التركز في قطاع العمل المنزلي. ويعتبر المهاجرون العاملون في النفط والغاز والنقل والضيافة ذوي مهارات عالية. ونركز هنا على المهاجرين ذوي المهارات المنخفضة الذين يشكلون الأغلبية.

تفيد الهجرة اقتصادات البلدان المُرسلة واقتصادات البلدان المضيفة على حدٍ سواء. فبالنسبة للبلدان المُرسلة، تُعاد الأجور الأعلى التي يكسبها المهاجرون الاقتصاديون في البلدان المضيفة إلى بلدانهم الأصلية كتحويلات مالية. وهذا مهم بشكل خاص للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تعتمد اعتماداً كبيراً على تدفقات هذه التحويلات لدعم الاقتصاد في مجمله، بما في ذلك الشركات الصغيرة والرعاية الصحية والتعليم والمؤسسات المالية. ويحفز تدفق الأموال التوظيف في مجموعة متنوعة من القطاعات، بالإضافة إلى تنشيط النمو الاقتصادي والوصول إلى أسواق رأس المال الدولية من خلال الثروة الناتجة عن التحصيلات بالعملات الأجنبية. هكذا، تلعب الهجرة دوراً إيجابياً في خفض مستويات الفقر في البلدان المُرسلة وفي تقليل اللامساواة العالمية.

وبالنسبة للبلدان المضيفة، يعتمد تأثير المهاجرين على الاقتصاد على عوامل عدة، بما في ذلك مجموعات المهارات التي يتمتع بها المهاجرون مقارنة بالعمال المحليين (Wolla, 2014)، أي مثلاً على تأثير الاستبدال والتكميل. العمال المهاجرون ذوو المهارات العالية يضيفون إلى رأس المال البشري للبلد المضيف، أما إذا كانت لديهم مهارات مماثلة لمهارات العمال المحليين، فستترتب على ذلك زيادة المنافسة على فرص العمل والأجور. ونظراً لأن معظم المهاجرين يميلون إلى أن يكونوا من ذوي المهارات المتدنية، فإن للهجرة تأثير بديل على العمال الأصليين ذوي المهارات المتدنية. وفي المقابل، عندما يكمل المهاجرون العمال المحليين، يمكن للبلد المضيف معالجة النقص في المهارات وزيادة الإنتاجية، ما يؤدي إلى زيادة معدلات العمالة والأجور. فمثلاً، عندما يلبي المهاجرون ذوو المهارات المتدنية الطلب الراهن على مهن لا يشارك فيها العمال المحليون، تكون النتيجة زيادة في الناتج الاقتصادي والطلب على اليد العاملة، بما في ذلك للعمال ذوي المهارات العالية (Borjas, 2003).

وكما ذكرنا سابقاً، تستوعب المنطقة العربية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين الاقتصاديين ذوي المهارات المتدنية، ما يشكل محركاً رئيسياً يدفع باتجاه تقليص فجوة الدخل على المستوى العالمي. مع ذلك، يتعرض المهاجرون في بعض الحالات لظروف عمل محفوفة بالمخاطر، بما في ذلك الدخل المنخفض وحقوق اجتماعية وسياسية واقتصادية محدودة، وهذا كله قد يفاقم اللامساواة الداخلية في البلدان المضيفة. ومن الأمثلة على ذلك نظام الكفالة، خاصة للعمال المنزليين، إذ تُعرض على العمال الأجانب عقود مؤقتة بأجور محدودة، دون تمثيل نقابي ودون حقوق إقامة في البلد المضيف، بالإضافة إلى الاحتفاظ بجوازات سفرهم لمنعهم من المغادرة (Malit and Naoufal, 2016). وقد تؤدي ظروف العمل غير المواتية هذه إلى زيادة اللامساواة الداخلية.

مجمل القول، يعتمد التأثير الصافي للهجرة على اللامساواة على المستوى العالمي على عوامل عدة. وكي تجني البلدان المضيفة والبلدان المُرسلة فوائد الهجرة وتقلل اللامساواة عالمياً، ينبغي أن تتضمن سياسات الهجرة المُدارة جيداً حقوق العمل والحماية الاجتماعية وتأمين الحصول على الرعاية الصحية والتعليم الأساسي، كما هو موضح في الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة.

ولتحويل الانتباه إلى سياسات تحبذ التحول البنيوي نحو التصنيع، جرى تفحص حصص الأجور ورأس المال في قطاع الصناعات التحويلية (تستند تصنيفات القطاعات إلى التصنيف الصناعي الدولي الموحد 3-1)، فتبين أن حصص الأجور في الصناعة التحويلية في معظم البلدان التي بحثت (باستثناء تونس والمغرب) أقل حتى من المتوسطات الكلية لكل من البلاد المعنية، في حين أن حصص رأس المال مرتفعة، ما يشير إلى زيادة استخدام رأس المال في البلدان العربية جميعها تقريباً. وهذا بالضبط عكس

ما حدث في قطاعات التصنيع في آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث كانت حصة الأجور في قطاع الصناعات التحويلية أعلى منها في المتوسطات الإجمالية للبلاد (ESCWA and ILO, 2019). لكن هذا لا يعني أن التحول في الإنتاج نحو التصنيع يمثل استراتيجية فاشلة؛ بل فقط أن خطط التحول نحو أنشطة إنتاجية أعلى، كالتصنيع، بدلاً من ذلك، يجب أن تستهدف توسيع قدرة الشركات الصناعية على طلب العمالة، وخاصة عمالة المتعلمين من الشباب والإناث، لأن ذلك سيؤدي في آن معاً إلى الاستفادة من مواهبهم ويخفض الفقر واللامساواة.

على مستوى أوسع، وكما يتضح من تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2017 الصادر عن صندوق النقد الدولي، تتناقص عالمياً منذ ثمانينيات القرن الماضي في الاقتصادات المتقدمة كما في اقتصادات السوق الناشئة الحصة من الدخل القومي المدفوعة للعمال. ووفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية عن الأجور في العالم 2014-2015، بين عامي 1990 و2013، افترق نمو متوسط الأجور الحقيقية عن نمو إنتاجية العمل، إذ استمر نمو إنتاجية العمل يتجاوز نمو الأجور الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة. وهذا يعني بوضوح أن ريوعاً اقتصادية كبيرة تتراكم في الطرف الأعلى من توزيع الدخل. وفي المنطقة العربية، حصة دخل العمل في الناتج المحلي الإجمالي (بين 30 في المائة و40 في المائة في عام 2016) أقل بالمقارنة مع نظيراتها من المناطق. وتمكن ملاحظة تحسن طفيف في حصص العمالة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2008-2016. وقد تفسر الفجوة التكنولوجية وإمكانية استبدال عوامل الإنتاج في القطاع الخاص، كما بحثنا أعلاه في حالة بلدان من غير دول مجلس التعاون الخليجي، الدور الأكبر لتوظيف رأس المال، ما يغذي اللامساواة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن القوى الكامنة وراء الحصة الإجمالية المتناقصة للأجور في الدخل ليست مفهومة تماماً وما يزال يتعين بحثها بحثاً كاملاً (ILO, 2015).

3- السياسات المالية والتزامات الديون تزيد الضغط على النفقات الاجتماعية

تموّل البرامج الاجتماعية وبرامج التنمية في المقام الأول من عائدات الضرائب. لكن الضرائب في المنطقة العربية منخفضة نسبياً، لا سيما في البلدان الغنية بالموارد، حيث توفر عائدات النفط مصدراً بديلاً للدخل اللازم للنفقات الاجتماعية. وقد بلغت إيرادات الضرائب عموماً أقل من 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الغنية بالنفط، لكنها ترتفع إلى ما يقرب من 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان التي تعاني شح الموارد نسبياً (World Bank, 2019). وتواجه سياسة المالية العامة تحديات في البلدان التي تعتمد على الضرائب مصدراً رئيسياً للإيرادات. وقد ظلت حصت ضريبة الدخل من إجمالي الإيرادات الضريبية فيها إما ثابتة أو انخفضت على مدار الأعوام بين عامي 2005 و2014 (E/ESCWA/EDID/2017/4).

وعلى الرغم من اختلاف مستويات الضرائب بين الدول العربية، إلا أن البنى الضريبية متشابهة إلى حدّ كبير: اعتمد معظم الدول، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، بشكل أساسي ومتزايد على الضرائب غير المباشرة (كضريبة القيمة المضافة). ويوضح الشكل 5–28 أن حصة الضرائب غير المباشرة (الضرائب على السلع والخدمات) من إجمالي الإيرادات الضريبية ظلت مرتفعة وزادت خلال الفترة نفسها في عدد من البلدان الفقيرة بالنفط. فمثلاً، في الأردن، شكلت الضرائب غير المباشرة حوالي 69 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2017، مرتفعة من 66 في المائة في عام 2005. وخلال الفترة، تحسنت حصة ضريبة الدخل من إجمالي الضرائب في تونس إلى حدّ ما، رغم أن المساهمة الرئيسية في الإيرادات تأتت من الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات.

في الجوهر، الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات ذات الاستهلاك العالي تنازلية[33]، إذ يقع عبؤها أساساً على أصحاب الدخل المتوسط والمنخفض، الذين يشكلون أكبر قطاعات المستهلكين في البلدان العربية، ما يفاقم ضعفهم وإفقارهم. ومن المفارقات التي تنشأ حينئذ أن هذه الضرائب التي ربما تسهم في تمويل البرامج الاجتماعية المحبذة للفقراء وفي التحويلات النقدية التي تستهدف تعزيز العدالة، قد تنتهي إلى زيادة الفقر إذا كان المبلغ الصافي الذي يدفعه الفقراء يفوق مكاسبهم من التحويلات والمعونات التي يتلقونها. كذلك قد يدفع مثل هذه الضرائب التنازلية من ينتمون إلى الطبقة الوسطى إلى أسفل درجات توزيع الدخل.

وبالإضافة إلى انخفاض أهمية ضريبة الدخل، تشكل الضريبة على الثروة حصة ضئيلة من إجمالي الإيرادات الضريبية في معظم بلدان المنطقة. ومن بين البلدان الأربعة في الشكل 5-28، كانت أكبر نسبياً في المغرب حصة التحصيلات من ضريبة الأملاك، التي ارتفعت من 3.5 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2005 إلى 7.4 في المائة في عامي 2014 و2017. وفي مصر، لم ترتفع مساهمة الضريبة على الثروة إلى إجمالي إيرادات الضرائب إلا ضئيلاً، من 1 في المائة في عام 2005 إلى 1.6 في المائة في عام 2014، لتهبط إلى 1.2 في عام 2017. وعلاوة على ذلك، في مصر، رغم وضوح تفاقم اللامساواة، حصة ضريبة الأملاك ضئيلة، مع أن هذه الضريبة، بالإضافة إلى كونها مصدراً رئيسياً محتملاً للإيرادات، قد تكون أداة مفيدة لتصحيح الاختلالات في أي مجتمع من خلال تحسين العدالة الضريبية. وعلى الصعيد العالمي، تشكل الضرائب على الأملاك حوالي 7 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية، وهي حصة أكبر بكثير مما في البلدان العربية.

الشكل 5-28 تكوين الإيرادات الضريبية في بلدان فقيرة بالنفط مختارة (حصص في نسبة مئوية)

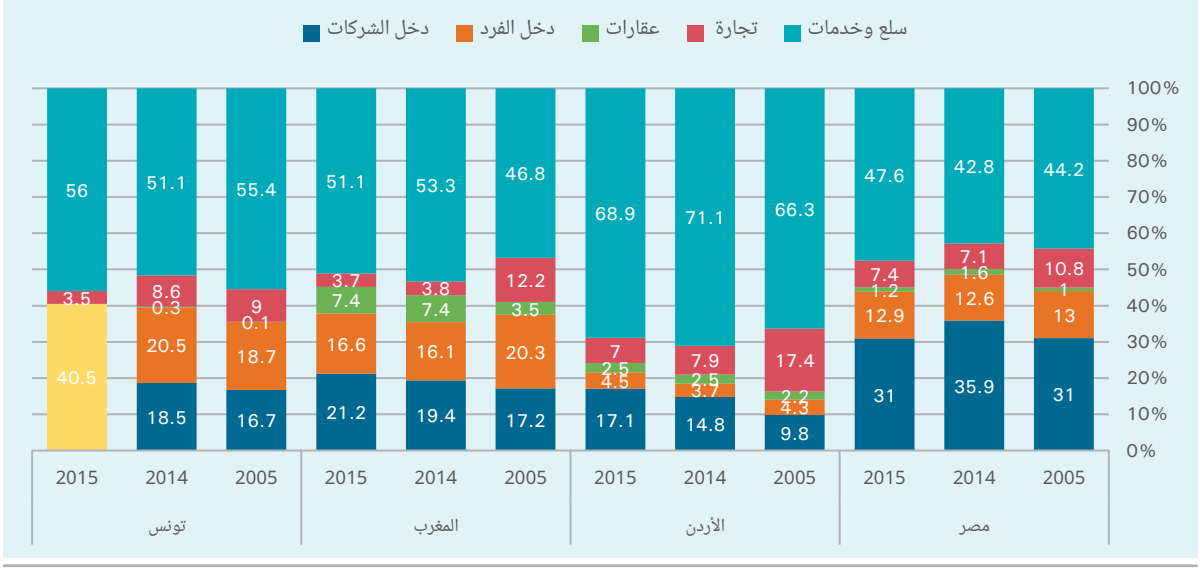

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، IMF, "Tax revenues". http://data.imf.org/?sk=77413F1D-1525-450A-A23A-47AEED40FE78&sId=1390030341854 (اطلع عليها في 15 حزيران/يونيو 2019).

ملاحظة: بالنسبة لتونس، يعكس القسم الأصفر دخل كل من الشركات والأفراد.

علاوة على ذلك، رغم أن تصاعدية عبء الضرائب المباشرة لا تكفي لتصحيح اللامساواة، إلا أنها تساعد على ذلك. ومع ذلك، في المنطقة، تفتقر الضرائب على الدخل الشخصي إلى التصاعدية بسبب انخفاض معدلاتها على الشرائح العليا واستبعاد التحصيلات من غير الأجور. فمثلاً، بينت دراسة لحالة لبنان أن الدخل يتركز بدرجة عالية في الشرائح العليا (Assouad, 2019). وفي الأردن، تُبدي الضرائب المباشرة والمساهمات في الضمان الاجتماعي بشكل عام تصاعدية معتدلة (الشكل 5-29)، إذ تساهم شريحة الدخل المرتفع العُشرية بنصيب أكبر في الضرائب والاشتراكات مقارنة بشرائح الدخل المنخفض العُشرية، وإن تراوح نمط ذلك على مر السنين. غير أن الضرائب المباشرة والمساهمات في الضمان الاجتماعي من أعلى شريحة دخل عُشرية ظلت أقل مما ترتب على شرائح الدخل المتوسط (بين الشريحتين العشريتين الخامسة والثامنة). ويرتبط مثل هذا النمط من العبء الضريبي بالآثار التشويهية الناجمة عن الفساد أو التطبيق الاستنسابي للقواعد اللذين يساعدان شريحة الدخل الأعلى على اجتناب دفع الضرائب أو تقليل الدخل المعلن (Jewell and others, 2015; E/ESCWA/EDID/2017/4).

باختصار، يعاني النظام الضريبي في المنطقة العربية مشكلتين أساسيتين هما التنازلية وارتفاع نسبة التهرب. وفي حين تتعلق التنازلية بالبنية الضريبية نفسها، فإن التهرب الضريبي يرتبط بالإطار المؤسسي والحوكمي الضعيف السائد، الذي يؤثر في حدّ ذاته على اختيار البنية الضريبية. وقد يحفز الافتقار إلى الحوكمة الرشيدة السلوك الفاسد، كتزوير الإبلاغ المالي واللجوء إلى الاقتصاد غير النظامي، لأن المكاسب الناجمة عن التهرب تميل إلى أن تكون أكبر من تكاليف عدم الامتثال. هكذا، يرتبط الأساس المنطقي الذي يقوم عليه اختيار الحكومات للضرائب غير المباشرة ارتباطاً وثيقاً بضعف قدرتها على الإنفاذ السليم لجباية الضرائب. وإذا ما توفرت حوكمة سليمة، تستطيع الحكومات زيادة إيراداتها من خلال توسيع القاعدة الضريبية بدلاً من فرض معدلات ضريبية أعلى. ولا تؤثر الحوكمة الضعيفة السائدة على المخططات الضريبية فقط، بل إنها أيضاً تضعف قنوات النمو-التنمية ككل.

الشكل 5-29 تصاعدية الضرائب المباشرة عبر شرائح الدخل العشرية في الأردن

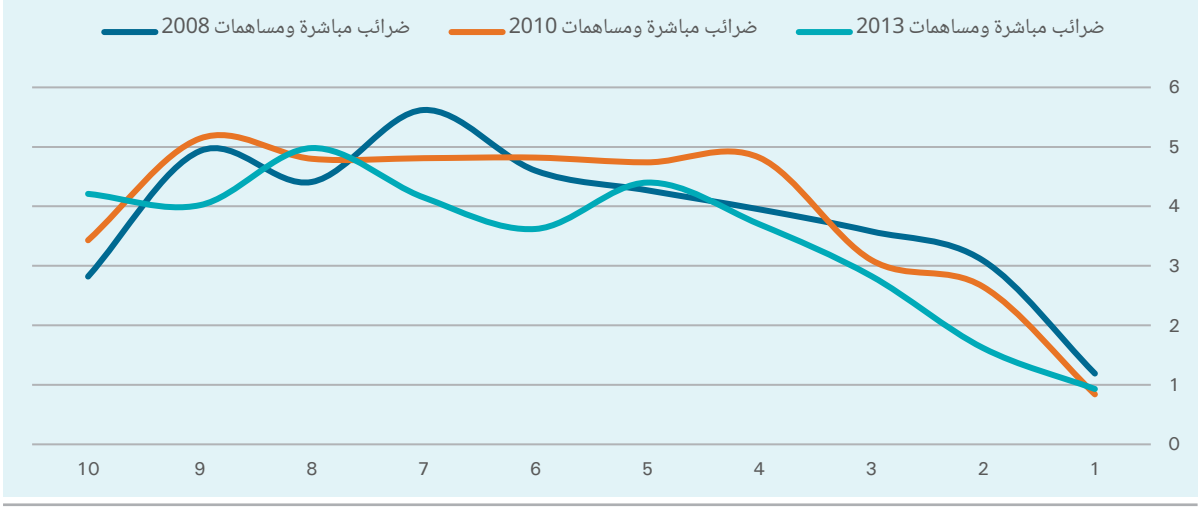

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى منتدى البحوث الاقتصادية، "الأردن، مسح نفقات ودخل الأسرة، 2008، 2010، 2013 و2014". Open Access Micro Data Initiative. http://erf.org.eg/data-portal/.

إن تصميم نظام ضريبي فعال أمر معقد، لأن الحكومات تحتاج أولاً إلى تحقيق التوازن بين أهدافها المتعلقة بإعادة التوزيع وبين أهداف النمو الاقتصادي، وثانياً، إلى اجتناب الوقوع دون قصد في مفارقة أن تؤدي سياسات خفض اللامساواة إلى تفاقم الفقر. وعلى الرغم من أن النفقات الاجتماعية مرتفعة نسبياً في المنطقة العربية، إلا أن معظم معونات الدعم ضعيف الاستهداف، بل يشكل عملياً معونة للأغنياء ويغذي اللامساواة. وليست التقديرات الدقيقة لمعونات الدعم متاحة بسهولة عبر البلدان، إذ إنها كثيراً ما تقترن بالتحويلات المالية أو غيرها من النفقات الاجتماعية. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع نفقات المعونات في المنطقة كان على الوقود، ما يمثل حصة كبيرة من مجموع معونات الطاقة، أي ما يقارب 27 في المائة (صندوق النقد الدولي، 2013).

ويميل المستفيدون الرئيسيون من معونات دعم الطاقة إلى أن يكونوا من ذوي الدخل المتوسط والمرتفع، إذ إن استهلاكهم لها أكبر بكثير من استهلاك الفقراء (عبد الجليل وصعب، 2015). وعلاوة على ذلك، فإن تقرير "إعادة النظر في السياسة المالية للمنطقة العربية" (2017) يؤكد أن الإنفاق العام على التعليم والصحة ما يزال مهملاً إلى حدّ كبير في أنحاء المنطقة، وخاصة بعد إصلاحات الثمانينات والتسعينات، وأن الطبقتين الفقيرة والوسطى تعتمدان أساساً على الإنفاق المباشر من الأسر المعيشية على الخدمات الصحية.

كما أن التزامات الديون المرتفعة تقيد قدرة المالية العامة على الإنفاق على التنمية. وقد توصل Caner, Grennes and Koehler-Geib (2010) إلى أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغة 77 في المائة تشكل عتبة يؤدي تخطيها إلى تباطؤ النمو. وكما يتضح من الشكل 5–30، تجاوزت سبعة بلدان عربية هذه العتبة، وأن هذه النسبة وخيمة في حالتي السودان ولبنان. وهذا يثير القلق بشأن عدم استدامة مسارات الديون وانعكاساتها على النمو والتنمية، لا سيما وأن الموارد تحوّل باستمرار لتمويل مدفوعات خدمة الديون والنفقات العسكرية، بينما تخفض الاستثمارات العامة والنفقات الاجتماعية. وتميل نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الغنية بالنفط إلى الاعتدال، ولكن بالنظر إلى أن النفقات الاجتماعية في هذه البلدان تعتمد على عائدات النفط، فإنها، بسبب انخفاض أسعار النفط، تعرضت للضغط باستمرار على مدى السنوات القليلة الماضية.

ويتبين من دراسة بنية الإنفاق العام في المنطقة العربية أنه لم يعالج جيداً مناحي النقص في التعليم والصحة (E/ESCWA/EDID/2017/4). وفي الواقع، سجّل الإنفاق العام على التعليم، من حيث الحصة من مجموع النفقات، انخفاضاً مستمراً من حوالي 18 في المائة في عام 2000 إلى 13 في المائة في عام 2010، وانخفض متوسط الإنفاق العام على الصحة انخفاضاً طفيفاً من 7 إلى 6 في المائة خلال الفترة نفسها (الشكل 5–31). وبعد عام 2010، كان هناك اتجاه نحو تحسين الإنفاق على الصحة والتعليم لاجتناب الاستياء الشعبي في أعقاب الربيع العربي واستجابة للمطالبات المتزايدة بزيادة الإنفاق على القطاع الاجتماعي. وفي عام 2014، تحسنت حصة كل من الإنفاق الإجمالي على الصحة والتعليم إلى 9 في المائة و16 في المائة. بيد أن زيادة الدين العام وانخفاض أسعار النفط منذ عام 2014 فرضا ضغوطاً شديدة على الموازنات العامة في أنحاء المنطقة، ما أثّر سلباً على الإنفاق العام ككل وتطلّب إصلاحات في الإنفاق على نطاق الاقتصاد بأكمله. هكذا، ما يزال حيز المالية العامة المقيد في أنحاء المنطقة يجهد لتلبية الحاجة المتزايدة إلى تعزيز الإنفاق الاجتماعي لتحقيق أهداف التنفيذ المستدامة.

الشكل 5-30 إجمالي الدين الحكومي العام (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)

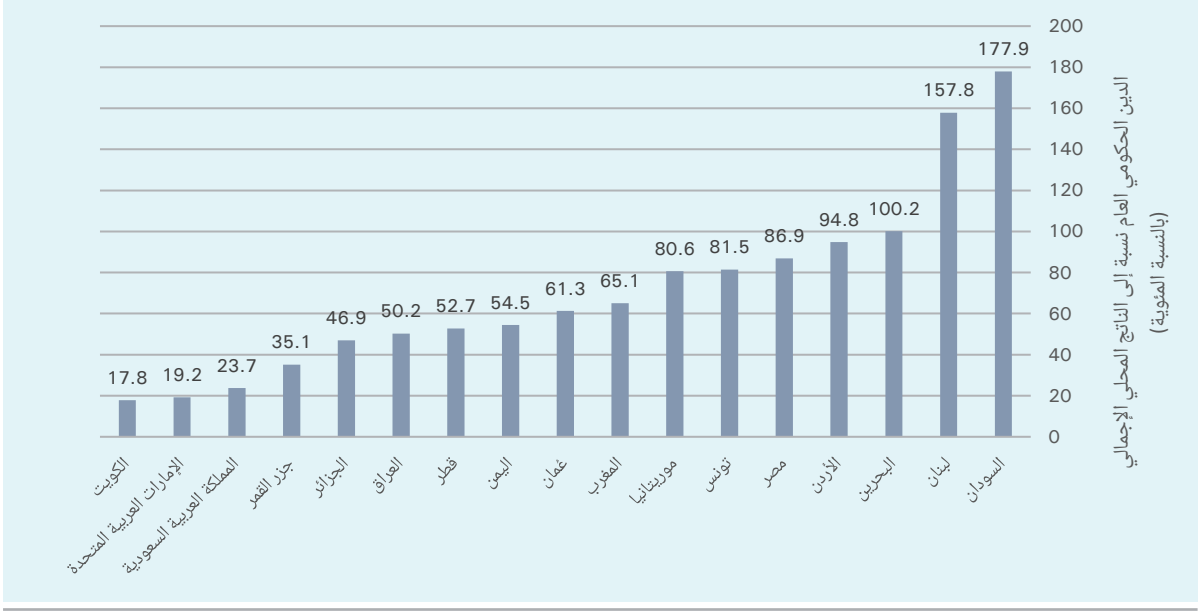

المصدر: IMF, "General government gross debt", IMF DataMapper https://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/EURO/EU/USA/JPN/CHN (اطلع عليه في 20 نيسان/أبريل 2019).

الشكل 5-31 الإنفاق على الصحة والتعليم ظلّ مهملاً (بالنسبة المئوية من إجمالي الإنفاق)

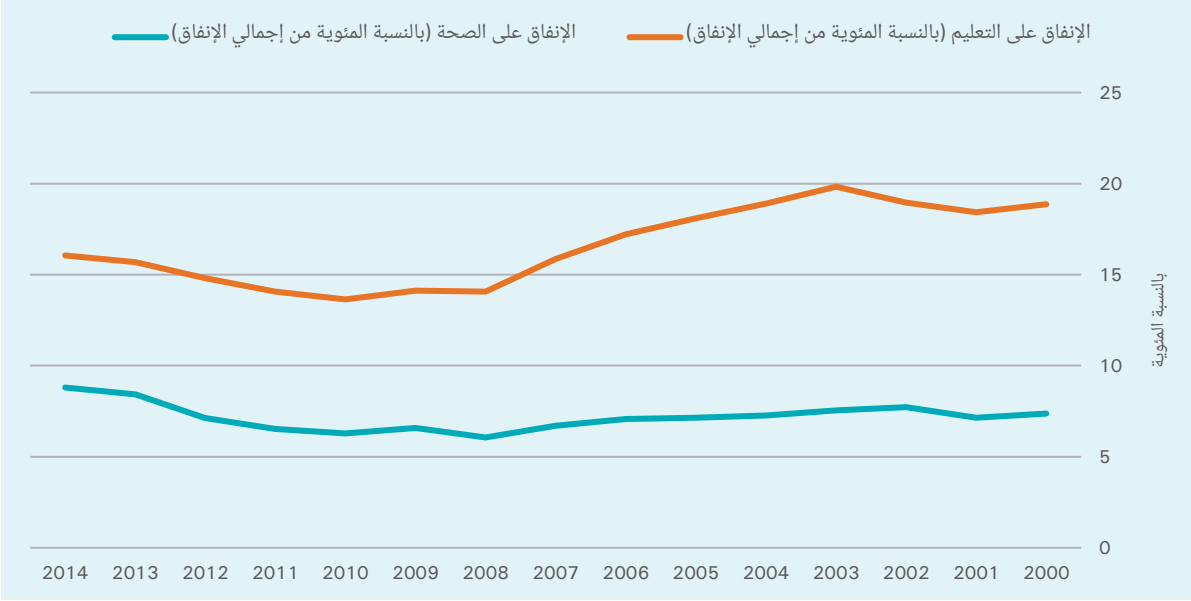

المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى بيانات إحصاءات التمويل الحكومي لصندوق النقد الدولي لتسعة بلدان في المنطقة العربية. المزيد من التفاصيل والبيانات على المستوى القطري ترد في Sarangi and von Bonin, 2017.

الشكل 5-32 الإنفاق المباشر على الصحة، 1995-2015

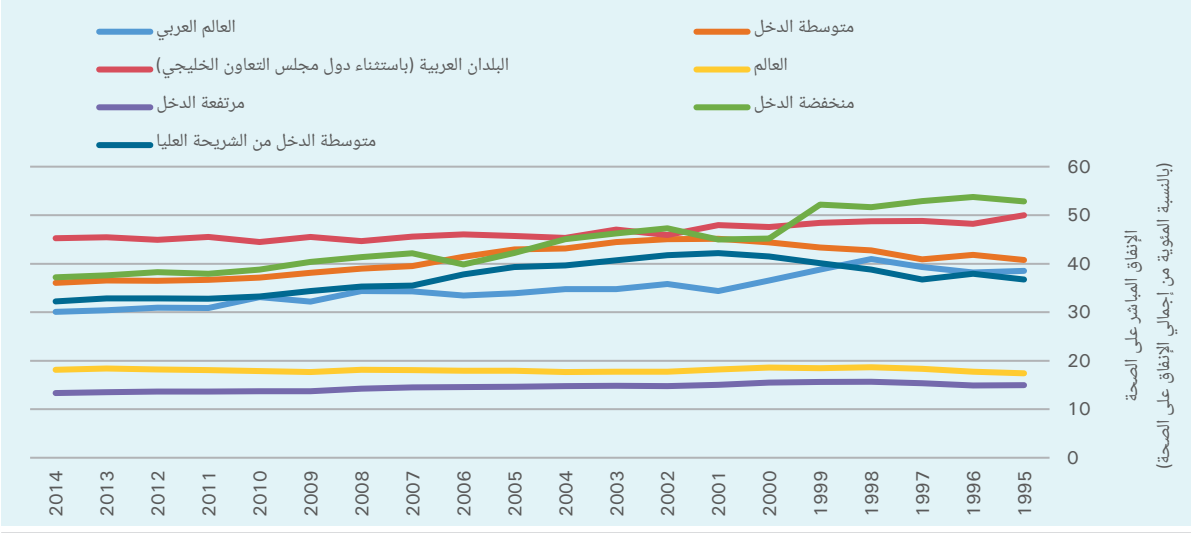

المصدر: World Bank, 2019.

ولا غرابة في أن إنفاقات الأسر المباشرة على الرعاية الصحية في المنطقة مرتفعة (الشكل 5-32).
ويستهلك الإنفاق الكلي على الصحة والتعليم ما يصل إلى 8 في المائة من الدخل المتاح للفقراء و11 في المائة من الدخل المتاح للطبقة الوسطى (E/ESCWA/EDGD/2014/2). وربما كان هذا متوقعاً، لأن نسبة الطلاب الملتحقين بمؤسسات تعليمية خاصة مرتفعة بشكل ملحوظ في بلدان عدة، بلغت مثلاً 34.5 في المائة في الأردن و73.9 في المائة في لبنان في عام 2014 (Sarangi and Bonin, 2017)، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 13.4 في المائة.
ويعني إهمال الإنفاق الاجتماعي العام على التعليم والصحة ضمناً أن الأعباء المالية الملقاة على كاهل الأسر الفقيرة والمتوسطة الدخل قد تكون مرتفعة، ما يؤثر سلباً على النواتج والفرص التي تسهم في تضييق اللامساواة.

دال- القوى الدافعة للاقتصاد السياسي

في محاولة لتمييز السمات البارزة للاقتصاد السياسي في المنطقة العربية، يتبنى هذا القسم نظرة طويلة الأجل ليبحث نصف القرن الماضي من تطور الدخل واللامساواة، ليبين أن الدولة قد ترسخت بمرور الوقت وأنها تراجعت عن تقديم خدمات اجتماعية جيدة. وتتميز الطبيعة السائدة للاقتصادات العربية بضعف الحوكمة والإطار المؤسسي وبظهور رأسمالية المحسوبية وبالقيود على الحريات وبتدني المشاركة السياسية الذي أثر سلباً على الاستقلال الذاتي الشخصي. وقد أدى ذلك حتماً إلى تعميق اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة وتعزيز ترتيبات اجتماعية واقتصادية تحبذ بانتظام مصالح الأشخاص من يتمتعون بنفوذ أكبر، ما أدى إلى الوقوع في فخ اللامساواة. وتبحث الأقسام الفرعية التالية

اثنين من هذه الميزات لفهم أفضل للديناميات الريعية وتداعياتها على النواتج الاجتماعية والاقتصادية وعلى اللامساواة.

1- المحسوبية والزبائنية

أدت الإصلاحات التي فُرضت في أواخر القرن العشرين لاحتواء القطاع الخاص في محاولة لكبح المعارضة للدولة إلى تحول مشوه من النمو الذي تقوده الدولة إلى اقتصاد السوق. وفي تقرير لها، ترى الإسكوا (E/ESCWA/SDD/2017/6) أن هذه الفترة أدت إلى ظهور "شبكات ضيقة من الامتيازات" تتسم بمؤسسات قطاع خاص قريبة من الطبقة الحاكمة تقدم ولاءً ودعماً سياسيين بالغي الأهمية، وتتحكم بالدخول إلى الأسواق وتستفيد من ضعف سيادة القانون.

وفي محاولة لزيادة التأكيد على رأسمالية المحسوبية المتعددة الطبقات في المنطقة العربية، يستخدم التقرير تصنيفاً للعلاقات بين الدولة والشركات استناداً إلى النماذج الكوري والبرازيلي والروسي. ففي النموذج الكوري، تعامل الرُعاة مع الزبائن من خلال توفير حوافز اقتصادية مقابل زيادة العوائد وانتهى من لم يرتقوا بأدائهم إلى مواجهة السجن. وفي النموذج البرازيلي، تسدد الشركات التي تحصل على امتيازات اقتصادية ما عليها بالتمويل السياسي أو بتوظيف أشخاص مقربين من السياسيين. وفي النموذج الروسي، سُمح للشركات المتحالفة مع الطبقة الحاكمة بالاستفادة والعمل دون قيود، ما حال دون المعارضة واكتساب قوة اقتصادية. ويربط تقرير الإسكوا بين الافتقار إلى النمو الشامل للجميع في المنطقة العربية والنموذج الروسي، إذ استفادت الشركات القريبة من النخب الحاكمة (على الأقل حتى عشيه انتفاضات عام 2011) في مصر وتونس من الامتيازات الاقتصادية أكثر استفادة، وذلك أيضاً سبب آخر للطابع غير النظامي لأسواق العمل والعجز عن جني الأرباح الديمغرافية.

وفي الواقع، وكجزء من صفقة المساومة هذه، وطدت طبقة رأسمالية المحسوبية التي ظهرت نماذج رعاة-زبائن توفر الخدمات للقلة المحظوظة على حساب استبعاد من ليست لهم صلات سياسية. وتتشكل القلة المحظوظة، التي استفادت من تقاربها مع الطبقة الحاكمة والتي رسخت نموذجاً اقتصادياً يستثني الآخرين، من "أفراد الحلقة الضيقة"، وهم غير "الغرباء"، أي الجماعات المجتمعية التي لا تجد إلا عملاً غير آمن لا يؤمّن فوائد اجتماعية في قطاع غير نظامي إلى حدّ كبير. ولإيضاح هذه النقطة، يستشهد تقرير الإسكوا بمثالين صارخين من مصر وتونس على ظهور وترسخ شبكات الامتيازات. ففي مصر، سيطرت 500 شركة يسيطر عليها 32 من رجال الأعمال ذوي الصلات السياسية القوية، "احتلّ معظمهم مناصب سياسية في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين"، على "60 في المائة من إجمالي أرباح الشركات في البلاد، رغم أنهم لم يوظفوا غير 11 في المائة من قوة العمل في القطاع الخاص النظامي". وعلى نحو شبيه، في تونس قبل عام 2011، كانت الشركات القريبة من الرئيس المخلوع تسيطر على 21 في المائة من أرباح القطاع الخاص، بينما لم تكن توظف سوى 1 في المائة من القوة العاملة.

وباختصار، تصف هذه التسوية السياسية العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والعمل التي يلعب فيها "الغرباء" و"أفراد الحلقة الضيقة" دورين متميزين، إذ يدافع "أفراد الحلقة الضيقة"، مدعومين من الدولة، عن امتيازاتهم ويقاومون الجهود التي يبذلها "الغرباء" لدخول سوق العمل، فيعرقلون بذلك الحراك الاجتماعي. ويديم نموذج رأسمالية المحسوبية في المنطقة هذه التسوية السياسية، ويؤدي، إلى جانب الافتقار الملحوظ إلى الاستقلال الذاتي الشخصي، إلى تفاقم اللامساواة. وفي العديد من الاقتصادات في المنطقة، تشغل الشركات الصغيرة جداً التي تضم 4 موظفين أو أقل حصة كبيرة من قاع القطاع الخاص،

بينما تشكل الشركات الكبيرة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصانعي القرارات، في الطرف الآخر من الطيف، أعلى القطاع الخاص، مع "وسط مفقود". وتعرقل الزبائنية الواسعة الانتشار بشكل أساسي المنافسة في السوق وتقوض تنمية قطاع خاص دينامي، ما يؤدي إلى انعدام توليد فرص العمل وانتشار مشاريع وهمية لا فائدة ترجى منها ونمو اقتصادي منخفض القيمة المضافة. وبعبارة أخرى، شوهت الإصلاحات التي جرت في القرن العشرين اقتصاد السوق ورعت بدلاً من ذلك نفوذ من لهم ارتباطات قوية.

في هذا السياق، شهدت المنطقة العربية ازدواجية العمل التي تشرحها دراسة الإسكوا بالقول إن "أفراد الحلقة الضيقة"، بما لهم من مصلحة في عرقلة الإصلاح، يجعلون من الصعب تحويل النظام الاقتصادي بالسماح تدريجياً للغرباء بدخوله، ما يجعله أكثر اشتمالاً ويقلل اللامساواة. لذا، فإن أحد العوامل المساهمة الرئيسية في اللامساواة في الأجور هو الانشقاق ما بين قطاع نظامي صغير وقطاع غير نظامي متضخم، هذا الانشقاق الذي يُعزى إلى حدّ كبير إلى انتشار رأسمالية المحسوبية كثمرة لسياسات التكيُف البنيوي في أواخر القرن العشرين.

والواقع أن استشراء شبكة ضيقة من الامتيازات والمحسوبية السائدة لا يعوقان النمو وتوليد فرص العمل واللامساواة المتفاقمة فحسب، بل إنهما أيضاً يجعلان تكاليف الفرصة باهظة. فمثلاً، يقدر التقرير أنه "لو لم تكن هناك امتيازات لذوي الارتباطات السياسية، لكان النمو في مصر أكبر بنسبة 1 في المائة في السنة والطلب على اليد العاملة أكبر بنسبة 20 في المائة خلال العقد الماضي". ومن التكاليف الأخرى للمحسوبية أنه بعد عقدين من التحرير الاقتصادي الذي أسيئت إدارته، ما يزال القطاع النظامي يستخدم "أقل من 15 في المائة من القوة العاملة". وبالتوازي مع المحسوبية، استعيض عن الجدارة بشبكات الواسطة وبالصلات في سوق العمل النظامية، ولا سيما في الخدمة العامة؛ ما استبعد ذوي الخلفيات المتواضعة الذين لا روابط لهم وولّد ندرة في الوظائف النظامية.

في جوهرها، خلت الإصلاحات من التحرير السياسي اللازم ومن أنماط الحوكمة التي كان ينبغي أن ترافقها، فزرعت بذور اللامساواة، التي تفاقمت بفضل تراجع الاستثمارات الحكومية العامة في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، التي لم تعاود الارتفاع إلا في الفترة 2000-2005. فمثلاً، في مصر وتونس، بحلول عام 1998، خُفّض إنفاق الدولة على التوالي بنسبة 36 في المائة و16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما أثر حتماً على مؤسسات الدولة وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات اللازمة. وكانت الاستثمارات العامة أشد تضرراً، فانخفضت من نسبة عالية بلغت 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 8 في المائة في مصر، ومن 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 3 في المائة في تونس. وكما ذهب تقرير الإسكوا، يؤثر التراجع في النفقات العامة في معظمه على الفقراء والمحرومين ممن ليس لديهم غير صوت محدود وسُبُل مشاركة مقيدة. وفي السياق نفسه، أثّر انخفاض إنفاق الدولة أيضاً على الإنفاق على الصحة والتعليم، ما يلحق الضرر بأشد الناس عوزاً ممن تتضاءل فرص حصولهم على هذه الخدمات، وبذلك تفاقمت اللامساواة. وعلى نحو شبيه، انخفضت معونات الدعم في مصر من نسبة 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عندما كانت في ذروتها في السبعينات إلى أقل من 2 في المائة في نهاية فترة التكيُف في التسعينات، بينما هبطت في تونس من نسبة مرتفعة بلغت 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب الصفر. وفي حين ازدادت معونات الدعم في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم يستفد منها إلى حدّ كبير غير أنصار النظام بين الطبقتين الوسطى والعليا، بدلاً من أن ينتفع بها الفقراء. وفي الأثناء، زاد عدد الملتحقين بالتعليم الثالثي في عدد

من البلدان، ما أدى إلى رفع سقف توقعات الشباب المتعلمين، بينما فرض على هذه البلدان ظاهرة "الخريجين العاطلين عن العمل".

وكانت هذه التطورات مرتبطة أيضاً بقيود شديدة على الحريات أثرت سلباً على الاستقلال الذاتي الشخصي. وكان المجتمع المدني مقيداً، أما الجماعات القوية كالنقابات العمالية المنظّمة فقد طوّعها النظام الحاكم أو أبقاها ضمن حدود. وعلاوة على ذلك، حال انقسام وتشرذم الفئات الاجتماعية دون تشكيل التحالفات العريضة القاعدة التي لا بد منها لإجراء إصلاحات حقيقية، بل فاقم هذا الانقسام والتشرذم التوترات في المجتمع.

2- اللامساواة في الاستقلال الذاتي الشخصي

في أعقاب الانتفاضات العربية، لم تشهد المنطقة، باستثناء تونس، تحسناً في حقوق الإنسان أو الحقوق السياسية أو الحوكمة عموما، بل كان هناك في الواقع انخفاض ملحوظ في النشاطية الاجتماعية والحقوق المدنية. وما من بلد في المنطقة، باستثناء تونس، يحتل مرتبة أعلى من المتوسط في المؤشر العالمي للصوت والمساءلة الذي يوفره البنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، القوانين التي تحبذ المساواة في المعاملة أضعف منها في البلدان الأخرى في بقية العالم. وباستخدام بيانات مجمعة من قاعدة بيانات سيادة القانون لوضع مؤشر للمعاملة القانونية المتساوية، تجد الإسكوا (E/ESCWA/SDD/2017/6) أنه بصرف النظر عن مستوى الدخل، "على عكس الوضع المتوسط في بقية العالم"، وضع قوانين المساواة في المعاملة في المنطقة العربية "أسوأ من وضع سيادة القانون ككل".

ولا يمكن الوصول إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتمتع الكامل بها دون الاعتراف الكامل بالحقوق السياسية، ما يؤكد دور الاستقلال الذاتي الشخصي. ويعرّف تقرير الإسكوا "اللامساواة والاستقلالية والتغيير في العالم العربي" الاستقلال الذاتي الشخصي بأنه القدرة على التصرف بشكل مستقل دون قيود وسيطرة الفرد على حياته. ويدقق التقرير أيضاً بالفرق في التعريف بأن يميز بين تصور المرء لاستقلاله الذاتي وسيطرته على حياته وبين تطلعه إلى أن يكون مستقلاً ذاتياً باعتبار ذلك قيمة جوهرية ينبغي السعي لها، ويحاجج بأن الاستقلال الذاتي الشخصي السلبي يتسم بإحساس المرء بسيطرته على حياته وحريته في اختيار كيفية عيشه، في حين يقاس الاستقلال الذاتي الإيجابي بتعبير الأفراد عن ذواتهم وبمقدار ما يثمنون الاستقلال الذاتي الشخصي باعتباره مطمحاً.

ويقول التقرير إن الاستقلال الذاتي الشخصي يتجاوز تأمين حرية الاختيار الأساسية والسيطرة والتعبير عن الذات والتمكين ليشمل توسيع خيارات العمل وتعزيز القدرة على المشاركة الأفضل في الحياة العامة، ولذا فإنه طريق رئيسي للتحرر الاجتماعي. ويؤكد أيضاً أن تعزيز الاستقلال الذاتي الشخصي يتيح للأفراد والمجتمعات الشعور بأنهم متمكنون وبالتالي أكثر اندماجاً في عملية التنمية، ما يسهم إسهاماً إيجابياً في المساواة في الفرص والمساواة في النواتج. والواقع أن الإسهام الرئيسي للتقرير يتمثل في وضع إطار خلاّق يربط الاستقلال الذاتي الشخصي باللامساواة من خلال مناظير ثلاثة مختلفة. أولاً، الاستقلال الذاتي الشخصي يعطي الناس الحرية والقدرة على التصرف. ثانياً، يمكن أن يكون للحكم الذاتي الشخصي الإيجابي، بمعنى حرية التعبير، فوائد اجتماعية هامة، إذ يؤثر إيجاباً على التغيُّرات الاجتماعية، لا سيما على مسائل من مثل المساواة بين الجنسين والمساواة في الدخل والمشاركة المدنية والتمسك بالقيم الديمقراطية والانفتاح الاجتماعي والديني والتسامح. ثالثاً، يؤدي الاستقلال الذاتي الشخصي إلى تمثيل أفضل، وهذا

بدوره يمكن أن يؤدي إلى الرفاه بتحسين النواتج المجتمعية وتعزيز الاشتمال. وباختصار، تحسين الاستقلال الذاتي الشخصي يعطي الناس صوتاً أقوى وقدرة على ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية، فيضمن المشاركة الفعالة في صنع السياسات.

في هذا القسم، وسعياً إلى وضع الاستقلال الذاتي الشخصي في قلب النقاش الدائر في المنطقة العربية، نستند إلى النتائج الرئيسية لتقرير الإسكوا، مع التركيز على الكيفية التي تولد بها الترتيبات السياسية والمؤسسية القائمة إحساساً ضعيفاً بالاستقلال الذاتي الشخصي، لا سيما بين الشباب. وبشكل عام، يدفع المتعلمون والشباب التغيير الاجتماعي كلما كانوا أكثر شعوراً بالاستقلال الذاتي، وتلك مسألة رئيسية في المنطقة العربية، حيث الطفرة الشبابية كبيرة والرغبة في التنمية الشاملة للجميع وخفض اللامساواة والمشاركة الفعالة في صنع السياسات عارمة.

ومن النتائج الرئيسية التي خلُص إليها التقرير نتيجتان هما: أولاً، في المتوسط، يميل الاستقلال الذاتي الشخصي إلى أن يكون منخفضاً نسبياً في المنطقة بالمقارنة مع بقية العالم، لا سيما فيما يتعلق بالتعبير عن الذات؛ وثانياً، هناك توزيع غير متساو للاستقلال الذاتي الشخصي بين السكان. وفي حين أن الانقسام الرئيسي في بقية العالم هو بين المتعلمين وغير المتعلمين، فإنه في المنطقة العربية غالباً ما يكون بين الشباب وكبار السن. وهذا يؤثر سلباً على احتمالات التغيير الاجتماعي، لأن الشباب المتعلم المستقل عادة ما يبدي تفضيلاً أكبر للمساواة والانفتاح والتسامح الاجتماعي، وهذا هو السبب في أنهم يشكلون كتلة حرجة تدفع إلى التغيير. وقد تكون لدى الشباب درجة عالية من الطموح والمطامح، إلا أنهم لا يملكون بالضرورة الشعور بالاستقلال الذاتي الشخصي السلبي اللازم للقيام بشيء ما حيال ذلك؛ وهذا مفتاح فهم كيف يتصرف من لديهم شعور قوي بالاستقلال الذاتي الشخصي بناءً على خياراتهم السياسية. ويفترض أن الأسباب التي تؤدي إلى التوزيع الغريب للحكم الذاتي الشخصي في المنطقة العربية هي: (أ) نظام للحقوق القانونية متفاوت واستئثاري؛ و(ب) نظام تعليمي لا يعزز الاستقلال الذاتي الشخصي (أو يروج له بدرجة أقل بكثير مما في بقية العالم)؛ و(ج) نظام أبوي مهيمن يؤدي دوراً هاماً في تقييد السلوك الفردي والاستقلال الذاتي الشخصي، لا سيما للشباب والنساء؛ و(د) قوى ثقافية واقتصادية وسياسية أخرى مختلفة تقمع التعبير عن الذات، كلها مرتبطة بتزايد انعدام الأمن الاقتصادي والتديّن والقمع الجسدي، وفي الآونة الأخيرة انعدام الأمن المادي.

وقدم التقرير مزيداً من الاكتشافات المثيرة للاهتمام عن المنطقة العربية. ففي البلدان الغنية، كلما كان المرء أكثر تعليماً، كلما أصبح أكثر ثراءً، بحيث يكون التعبير عن الذات وسيطرة المرء على حياته منحنيين تصاعدين يتحركان بالتوازي. ولكن ليس هذا هو الحال في المنطقة العربية. ففي حين، في المتوسط، تتواءم سيطرة المرء على حياته مع بقية العالم، هناك تراجع في الاستقلال الذاتي الشخصي كوسيلة للتعبير عن الذات. وفي الحالات التي تكون فيها الدخول مرتفعة، كما الحال في الكويت وقطر، تكون درجة سيطرة المرء على حياته أعلى. وبالمقارنة مع بقية العالم، يكشف توزيع جوانب الاستقلال الذاتي الشخصي أن سيطرة المرء على حياته بين المسنين والمتعلمين في المنطقة العربية أعلى. وفي أوساط الشباب العرب، درجة سيطرة المرء على حياته منخفضة، وذلك على الأرجح بسبب ارتفاع معدلات البطالة وغيرها من المشاكل الاقتصادية، على النقيض من الشباب من غير العرب الذين يقلقون بشأن الاقتصاد بدرجة أقل ويبدون قدراً أكبر من الاستقلال الذاتي الشخصي ومن السيطرة على مستقبلهم.

ويؤدي التعليم والتديّن وانعدام الأمن دوراً حاسماً في تشكيل الاستقلال الذاتي الشخصي. وعلى النقيض من

بقية العالم، ليس التعليم بالضرورة أداة للتحرر في المنطقة العربية، باستثناء لبنان وتونس، فلا تجد التعبير عن الذات أقوى نتيجة لمعدلات التعليم الأعلى غير قلة من الشباب. وربما كجزء من العقد الاجتماعي، استخدم التعليم أداة للتلقين العقيدي وضمان الطاعة والحفاظ على القيم المحافظة، بدلاً من تعزيز التفكير النقدي. وكثيراً ما يعتبر الطلاب الذين يرفضون الامتثال متمردين فيرفضهم النظام. وهذا يفسر جزئياً اللامساواة في الحصول على التعليم بين من يذعنون ومن يرفضون، وهذا، بالإضافة إلى أساليب التدريس العتيقة، ما يفسر انتشار سوء نوعية التعليم وتدني المهارات.

وإلى حدّ ما، عندما يغرس الدين القيم التي تقيد التحرر الاجتماعي أو حتى التغيير الاجتماعي، يلعب التدين وتلعب التقوى دوراً مماثلا. وقد وجدت الأبحاث أن المستويات الأعلى من التقوى ترتبط بمستويات منخفضة من النشاطية وبدعم الأبوية والتعصب الاجتماعي. ويشير تقرير الإسكوا إلى أنه منذ نهاية سبعينات القرن العشرين ترافقت مع فشل حملة التحديث بقيادة الدولة زيادة في التديّن. ويميل المواطنون العرب إلى أن يكونوا أكثر تديّناً بهوامش كبيرة من المواطنين ذوي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المشابهة في بقية العالم. وعلاوة على ذلك، أدى صعود الإسلام السياسي إلى تعميق المحافظة الدينية. وبالإضافة إلى ذلك، يترجم تدني مستويات الاستقلال الذاتي الشخصي وتفاقم مخاطر انعدام الأمن إلى مستويات عالية من التعصب وانعدام الدعم لقضايا كالحقوق السياسية والمساواة بين الجنسين والقيم الشاملة والديمقراطية، ما يفسح المجال لمحاباة السلطوية.

والواقع أن الترسخ العميق للنظام الأبوي هو السبب الرئيسي لتدني الاستقلال الذاتي الشخصي وخاصة بين الشباب والإناث. ويتجلى ذلك في استمرار وجود فجوات واسعة بين الجنسين في السياسة وأسواق العمل والتعليم والأدوار الأسرية، ويتجسد ذلك أيضاً في القوانين التي تميز بين الجنسين، بما في ذلك قوانين العمل والميراث، بالإضافة إلى أن هذه القوانين تدعمها التصورات المجتمعية والمعايير الاجتماعية والثقافية. ولذا، فإن درجة المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية أقل بكثير مما في البلدان ذات المستويات الإنمائية المشابهة. مع ذلك، على مدى العقود القليلة الماضية، لا سيما بعد انتفاضات عام 2011، شهد معظم البلدان العربية تحسينات في المواقف المؤيدة للمساواة بين للجنسين، والتقدم المحرز في تونس في هذا الصدد هو الأجدر بالملاحظة، إذ تقدمت تونس من كونها في المركز الثالث في المنطقة لتصبح الأولى. وعموماً، النساء والشباب والمتعلمون هم من يميلون إلى مناصرة المساواة بين للجنسين، مقارنة ببقية السكان.

باختصار، على أبعاد عدة، كالمساواة بين الجنسين والالتزام بالديمقراطية والتسامح الديني، المنطقة أكثر محافظة من أي مكان آخر له المستوى ذاته من التنمية. وبسبب النظام التعليمي الذي لا يشجع النشاطية المدنية، لا يترجم التعبير عن الذات تلقائياً إلى تحرر اجتماعي. وفي حين أن هناك بعض التقدم في التعبير عن الذات، وبوجه عام المزيد من الليبرالية والاحترام الأقل للسلطة، ما زالت المحافظة سائدة وما تزال التحركات الجادة باتجاه تفكيك النظام الأبوي مفتقدة بشدة. ومن الجدير بالملاحظة أن ثورة المعلومات وارتفاع معدلات انتشار الإنترنت والتواصل الاجتماعي على مدى السنوات القليلة الماضية لعبت جميعها دوراً في زيادة التعبير عن الذات والاستقلال الذاتي الشخصي والنهوض بالقيم التقدمية، كالمساواة بين الجنسين والمشاركة المدنية. مع ذلك، التغيير في المعايير الاجتماعية بطيء، بسبب استمرار انخفاض مستويات الاستقلال الذاتي الشخصي. ومن الصعب في الواقع غرس أفكار وقيم جديدة في المجتمع، لا سيما بين الشباب، إذا لم يشعر المواطنون أن بإمكانهم أن يصبحوا مؤثرين، لأنهم، نتيجة لذلك، يبقون تحت تأثير شيوخهم في تشكيل قيمهم.

الشكل 5-33 نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بمعادل القوة الشرائية لدولار 2011) ومؤشر الحوكمة (G3) في عام 2017

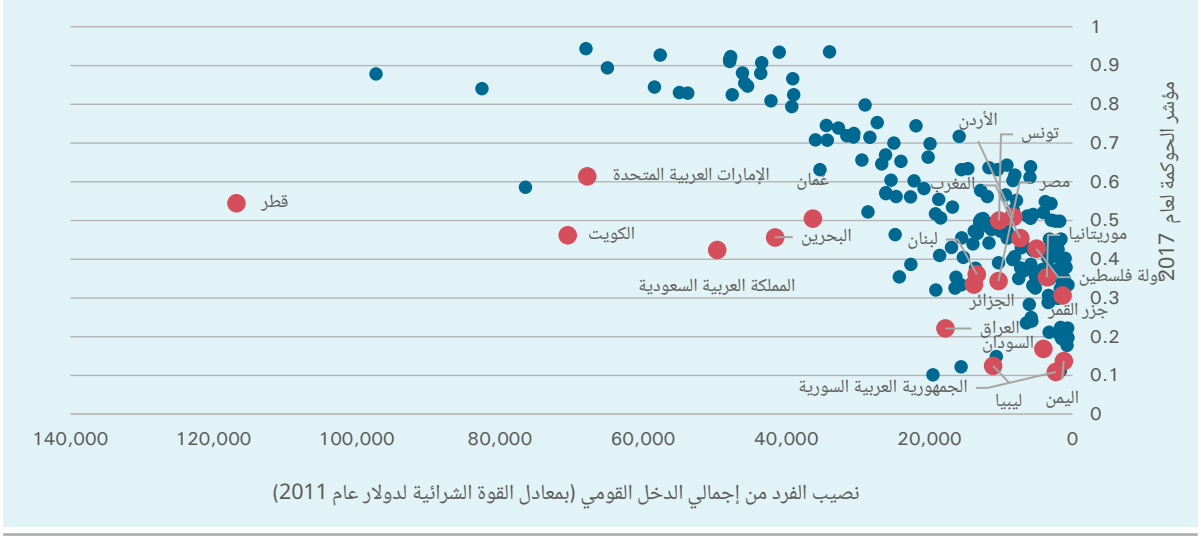

المصدر: World Bank, Worldwide Governance Indicators database. http://info.worldbank.org/governance/wgi/#reports (اطلع عليها في 10 كانون الثاني/يناير 2019)؛ UNDP, Human Development data. http://hdr.undp.org/en/data (اطلع عليها في 15 آب/أغسطس 2019).
ملاحظة: نقوم بمعايرة مؤشرات الحوكمة (G3) ومؤشرات الاستقرار السياسي (PSI) باستخدام معايير الحد الأدنى-الأقصى.

يثير البحث أعلاه سؤالين. الأول هو كيف يرتبط الاستقلال الذاتي الشخصي المتدني باللامساواة في المنطقة العربية؟ المذهل أن تقرير الإسكوا يكشف أن المنطقة العربية تبدو أكثر قبولاً للامساواة مما في المتوسط على الصعيد العالمي. وتفضيل المساواة منخفض، رغم أن تفضيل إعادة توزيع الدخل أعلى. ويقول التقرير إن "يمكن الافتراض أن الأفضلية المتدنية للمساواة وإعادة التوزيع بين المواطنين العرب المتعلمين تعكس التوزيع غير المتكافئ للتعليم في المنطقة ورفض هؤلاء المنطقي لدفع ضرائب لغرض إعادة التوزيع على الجزء غير المتعلم من السكان. ومن ناحية أخرى، فإن امتعاض كبار السن تجاه إعادة التوزيع قد يكون مرتبطاً بالخوف من ذلك النوع من الاشتراكية التي شهدوها في شبابهم. وموقف الشباب المتعلم هو الأكثر إثارة للدهشة – فهم لا يثمّنون المساواة بحد ذاتها، ربما بسبب ارتفاع مستوى التعبير عن الذات لديهم، لكنهم يدعمون إعادة توزيع الدخل". ويرتبط التعبير عن الذات بالتعلق بالتضامن الاجتماعي و"التعبير عن الذات وسيطرة المرء على حياته يرتبطان سلباً بتفضيل دولة نشطة على جبهة العدالة الاجتماعية".

والسؤال الثاني هو: كيف يرتبط الاستقلال الذاتي الشخصي المتدني بالريعية وبالنزاعات؟

أساساً، يستند العقد الاجتماعي الريعي إلى مبادلة ارتفاع الريوع للفرد الواحد بتدني المساءلة والشفافية وانخفاض المشاركة السياسية ومشروعية النظام. وبتعبير آخر، تدني التعبير عن الذات والاستقلال الذاتي الشخصي متأصلان في الترتيبات الاجتماعية والمؤسسية للبلدان الريعية، بما في ذلك في نظامها التعليمي. مع ذلك، استدامة هذه الصفقة مشكوك فيها لأن الشباب يطالبون وبتزايد بمزيد من المشاركة السياسية والاستقلال الذاتي الشخصي والديمقراطية، وبالتأكيد بفرص اقتصادية لائقة. والواقع أن تقرير الإسكوا، يشير أن المشاركة المدنية تبدو في أعلى

مستوياتها بين الشباب ما يؤدي إلى انتفاضات شعبية – ويرجع ذلك إلى حدّ كبير إلى تدني الإحساس بسيطرة المرء على حياته والطموح القوي إلى التعبير عن الذات. وبالإضافة إلى المشاركة في المظاهرات، يرى التقرير أن النشاطية المدنية ضعيفة وأقل بكثير من المتوسط العالمي. ونظراً للقيود الشديدة على النشاطية، كالقوانين التقييدية والحاجة إلى تصاريح وما إلى ذلك، تصبح هذه شائعة بأشكال جديدة، كوسائل الإعلام الاجتماعية. وباختصار، يخلص التقرير إلى أن الشباب العربي، أكثر من الجيل الأكبر سناً، يميل إلى أن يكون مؤيداً للديمقراطية. ومن هنا، مع استمرار إحساس الشباب بضعف سيطرتهم على حيواتهم وإخفاق تطلعاتهم، فإنهم قد يدفعون تدريجياً نحو التغيير في البنية الاجتماعية-السياسية.

وقد تكون النتيجة تفاقماً في النزاعات. وكما ذكرنا أعلاه، تغذي الاقتصادات القائمة على الريع بيئة تتسم بضعف الحوكمة والمساءلة، وبتركز السلطة السياسية في أيدي القلة. ويبين الشكل 5–33 الدخل القومي الإجمالي للفرد مقابل مؤشر الحوكمة المركب G3. ووفقاً لمنهجية Abu-Ismail, Kuncic and Sarangi (2016)، G3 هو المتوسط الهندسي لـ 5 مؤشرات حوكمة عالمية، هي سيادة القانون، والصوت والمساءلة، وفعالية الحوكمة، والجودة التنظيمية، ومكافحة الفساد. ويتراوح G3 بين 0 و1، وتشير القيم الأعلى إلى حوكمة أفضل.

عموماً، لدى البلدان العربية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول المنكوبة بالنزاعات، كالسودان والجمهورية العربية السورية واليمن، درجات حوكمة منخفضة. وتماشياً مع العقد الاجتماعي الريعي، في البلدان الغنية بالنفط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مرتفع، بينما مستويات الحوكمة منخفضة نسبياً. والأجدر بالاهتمام هو أن الشكل 5–34 يبين أنه خلال الفترة 2000-2017، شهد معظم البلدان العربية تراجعاً في مؤشري الحوكمة والاستقرار السياسي، بما في ذلك بعض البلدان الغنية بالنفط، كالمملكة العربية السعودية والكويت. وقد يُعزى الارتباط الوثيق بين سوء الحوكمة والاستقرار السياسي إلى عدد من العوامل. ولم تكن مظاهرات الربيع العربي مجرد مناداة بالفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بل أيضاً بزيادة الديمقراطية والحرية والمساءلة والشفافية (البنك الدولي، 2015).

الشكل 5-34 النسبة المئوية للتغيّر في مؤشرات الحوكمة (G3) ومؤشرات الاستقرار السياسي، 2000-2017

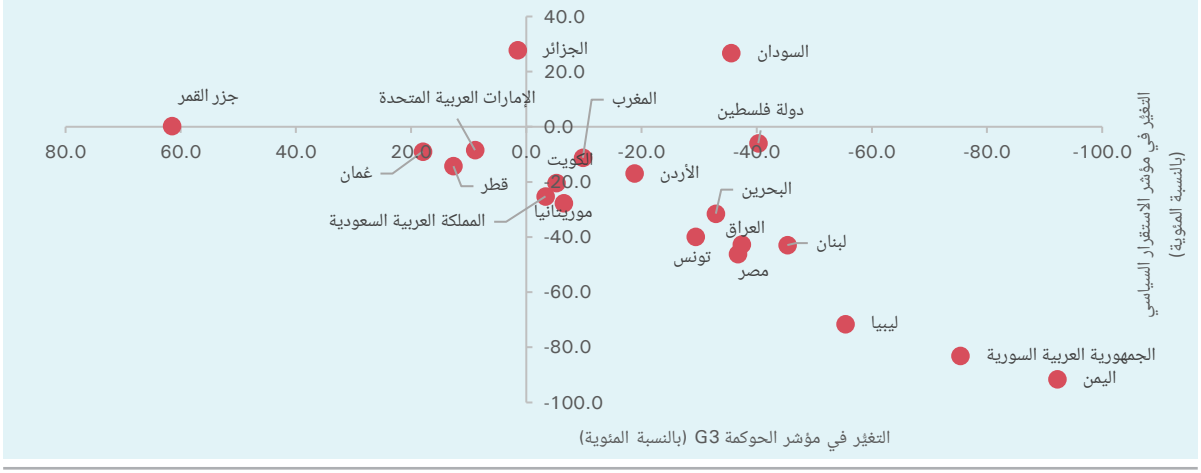

المصدر: World Bank, Worldwide Governance Indicators database. http://info.worldbank.org/governance/wgi/#reports (اطلع عليها في 10 كانون الثاني/يناير 2019)؛ UNDP, Human Development data. http://hdr.undp.org/en/data (اطلع عليها في 15 آب/أغسطس 2019).
ملاحظة: نقوم بمعايرة مؤشرات الحوكمة (G3) ومؤشرات الاستقرار السياسي باستخدام معايير الحد الأدنى-الأقصى.

الشكل 5-35 اللامساواة وعدم الاستقرار السياسي

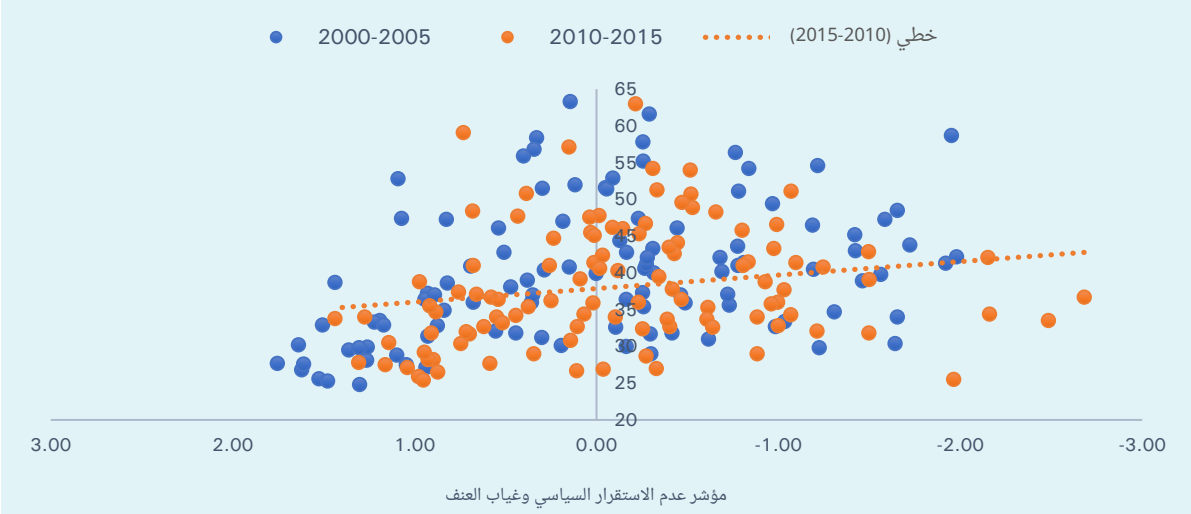

المصدر: قيم جيني من قاعدة بيانات PovcalNet؛ ومؤشر عدم الاستقرار من قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators database).

ملاحظة: في حالة كانت قيم مفقودة Gini لعامي 2002 و2015، أخذنا القيم لأقرب سنوات.

غير أن أشكال اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية تزيد أهمية الحوكمة الرشيدة، لأنها لا تقلل اللامساواة نفسها فحسب، كما سبق القول، بل أيضاً لأنها يمكن أن تخفف مخاطر عدم الاستقرار السياسي بسبب اللامساواة.

يبين الشكل 5–35 علاقة سلبية ضعيفة بين اللامساواة (جيني) والاستقرار السياسي (مؤشرات الاستقرار السياسي) وهو ما يتسق مع انعدام توافق الآراء بين الباحثين حول العلاقة بين اللامساواة الاقتصادية والعنف السياسي، خاصة وأن تغيير تعريف أو قياس اللامساواة (مثلاً، الرأسي مقابل الأفقي) يؤدي إلى نتائج تجريبية مختلفة. ومع ذلك، من الناحية النظرية، وكما افترض Gurr (1970)[34]، قد تكون اللامساواة أو يكون الحرمان النسبي دافعاً رئيسياً للإحباط الاجتماعي والتقلقل السياسي. ويشدد Goldstone (2011) على أنه في أعقاب الربيع العربي، أدى الفقر المتواصل، والأهم من ذلك الانحراف الشديد لفوائد النمو الاقتصادي نحو النخبة، دوراً حاسماً في دفع الانتفاضات.

وبصفة أساسية، يتطلب تحليل ما إذا كانت اللامساواة في الدخل تؤدي إلى العنف السياسي النظر في عوامل مؤثرة عدة. فاللامساواة وحدها قد لا تؤدي بالضرورة إلى زعزعة الاستقرار السياسي. مع ذلك، فإن تزامنها مع أوجه قصور اجتماعية واقتصادية متعددة، من مثل تدهور مستوى المعيشة وندرة فرص العمل اللائق وضعف الأداء الاجتماعي وتدهور البيئة والعجز في الحوكمة، قد يؤجج الشعور بالإحباط في المجتمع ويحفز عدم الاستقرار. وعلاوة على ذلك، فإن استجابة الحكومات للمظالم الاجتماعية، إدخال إصلاحات أم قمع صوت الشعب، تؤدي دوراً حاسماً في تحديد النتيجة (Gurr, 1970)، ما يضع الحوكمة مرة أخرى في صميم الأمر.

3- انخفاض الريوع يستلزم إعادة التفكير في نموذج التنمية العربية[35]

منذ عقود، ما تزال ثروات الموارد الطبيعية تصوغ الاقتصادات العربية، وخاصة في البلدان التسعة المصدرة للنفط الغنية بالموارد (مثلاً، دول مجلس التعاون الخليجي وأعضاء أوبك الثلاثة الآخرين) حيث الريوع المرتفعة للفرد الواحد، على شكل توفير الحكومة لمعونات الدعم وانخفاض معدلات الضرائب والعمالة في القطاع العام، ما زالت منذ خمسينات القرن الماضي تشكل ركيزة السياسة الإنمائية. وقد أثرت ثروات الموارد الطبيعية أيضاً على الاقتصادات العربية غير المصدرة للنفط وغير النفطية عبر تدفقات رؤوس الأموال من البلدان الغنية بالموارد، لا سيما الاستثمارات وتدفقات تحويلات المغتربين والسياحة. هكذا أدت هذه الريوع وآثارها الجانبية دوراً رائداً في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مدى العقود الأربعة الماضية في معظم البلدان العربية.

غير أن الريوع وآثارها الجانبية عززت أيضاً السلطوية، وأدت، في بعض البلدان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى تفاقم التقلقل السياسي والنزاعات. والسؤال الرئيسي هو ما إذا كان من الممكن فصل آفاق التنمية في المنطقة عن ريوع الموارد هذه؟ وإذا كان الأمر كذلك، متى وكيف؟ وبشكل أكثر تحديداً، ما الذي يمكن أن يحفز الأنظمة العربية للشروع في إصلاحات حوكمية صعبة؟ من الواضح أنه ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال، غير أن Paul Collier (2019a, 2019b) يقترح أن انخفاض الريوع للفرد الواحد يشكل عنصراً أساسياً لإثبات الحاجة الملحة إلى هذه الإصلاحات. بناءً على ذلك، نطرح في هذا القسم ثلاثة أسئلة: ماذا سيحدث لنصيب الفرد من ريوع الموارد الطبيعية في عام 2030 إذا ما استمرت اتجاهات ما بعد عام 2008؟ ما هي التداعيات المحتملة على الاقتصادات الفقيرة بالنفط؟ وأخيراً، هل تنطوي هذه الإسقاطات على إلحاح الحاجة إلى إصلاح الاقتصاد السياسي والإصلاح المؤسسي؟

بما أن الاقتصادات غير المصدرة للنفط في المنطقة العربية تعتمد اعتماداً كبيراً على تدفقات رأس المال من البلدان المصدرة للنفط الغنية بالموارد، يتوقع وجود ترابط كبير بين اتجاهات تدفقات الريع في المجموعتين كلتيهما. وعلاوة على ذلك، يتزايد ضغط الشباب المحبط الذي يدعو إلى زيادة الاستقلال الذاتي الشخصي والمشاركة السياسية على النموذج الحالي للتنمية القائم على الريعية. والأهم من ذلك أنه نظراً لأن البنية الأساسية للاقتصاد الريعي منكشفة بشدة على تقلبات أسعار النفط، فإن هذا الاقتصاد يتعرض لضغوط التطورات في أسواق النفط. والواقع أن انخفاض أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية، لا سيما في الفترة 2014-2015 في أعقاب نمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي، يشكك في استدامة الريعية، بالنظر إلى الأنماط العالمية لتطور العرض والطلب على النفط. ويصور الشكل 5–36 الريوع الحقيقية للموارد الطبيعية للفرد الواحد (بدولارات 2010 الثابتة) لمصدري النفط العرب وغير المصدرين له خلال الفترة 2000-2017، ويبين على حدوث تقلبات عالية في مجموعتي البلدان كلتيهما، لا سيما بعد الركود الكبير عام 2008. وتتزامن المنخفضات في الفترات 2001-2002 و2008-2009 و2014-2015 مع هبوط أسعار النفط العالمية خلال تلك الفترات. وتنعكس أيضاً فترات تعافي أسعار النفط اللاحقة في ارتفاعات حادة. ومن الجدير بالملاحظة أن التقلبات الصعودية بارزة أكثر في مرحلة ما قبل عام 2008 لتبلغ ذروتها في ذلك العام، ما يعكس طفرة أسعار السلع الأساسية في الفترة من عام 2004 إلى منتصف عام 2008. وبعد عام 2008، أصبحت الاتجاهات الهبوطية مطوّلة وأبرز، ما يوحي بوجود انقطاع بنيوي بعد عام 2008. وتؤكد هذه الأرقام الانكشاف العام للبنية الاجتماعية-الاقتصادية في الغالبية العظمى من البلدان العربية على صدمات أسعار

النفط. وفي الشكل 5–37، يتبدى انقطاع ما بعد عام 2008 بوضوح في معدلات التغيُّر العامة السلبية لجميع البلدان تقريباً خلال الفترة 2008-2017.

ومن المثير للاهتمام أن الشكل 5–36 يبين أن الريوع ارتفعت في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير في عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010. فمثلاً، ارتفعت من 19,210 دولارات إلى 24,781 دولاراً في الكويت، ومن 22,854 دولاراً إلى 28,328 دولاراً في قطر، ومن 7,476 دولاراً إلى 10,378 دولاراً في المملكة العربية السعودية ومن 7,674 دولاراً إلى 10,417 دولاراً في الإمارات العربية المتحدة. ويعكس ذلك استجابة حكومات دول مجلس التعاون الخليجي للربيع العربي: زيادة حصة المواطنين من ريوع الموارد الطبيعية للحفاظ على الشرعية السياسية وعلى الاستقرار.

الشكل 5-36 نصيب الفرد من الريوع الحقيقية للموارد الطبيعية في البلدان العربية المصدرة للنفط والبلدان العربية غير المصدرة للنفط، 2000-2017

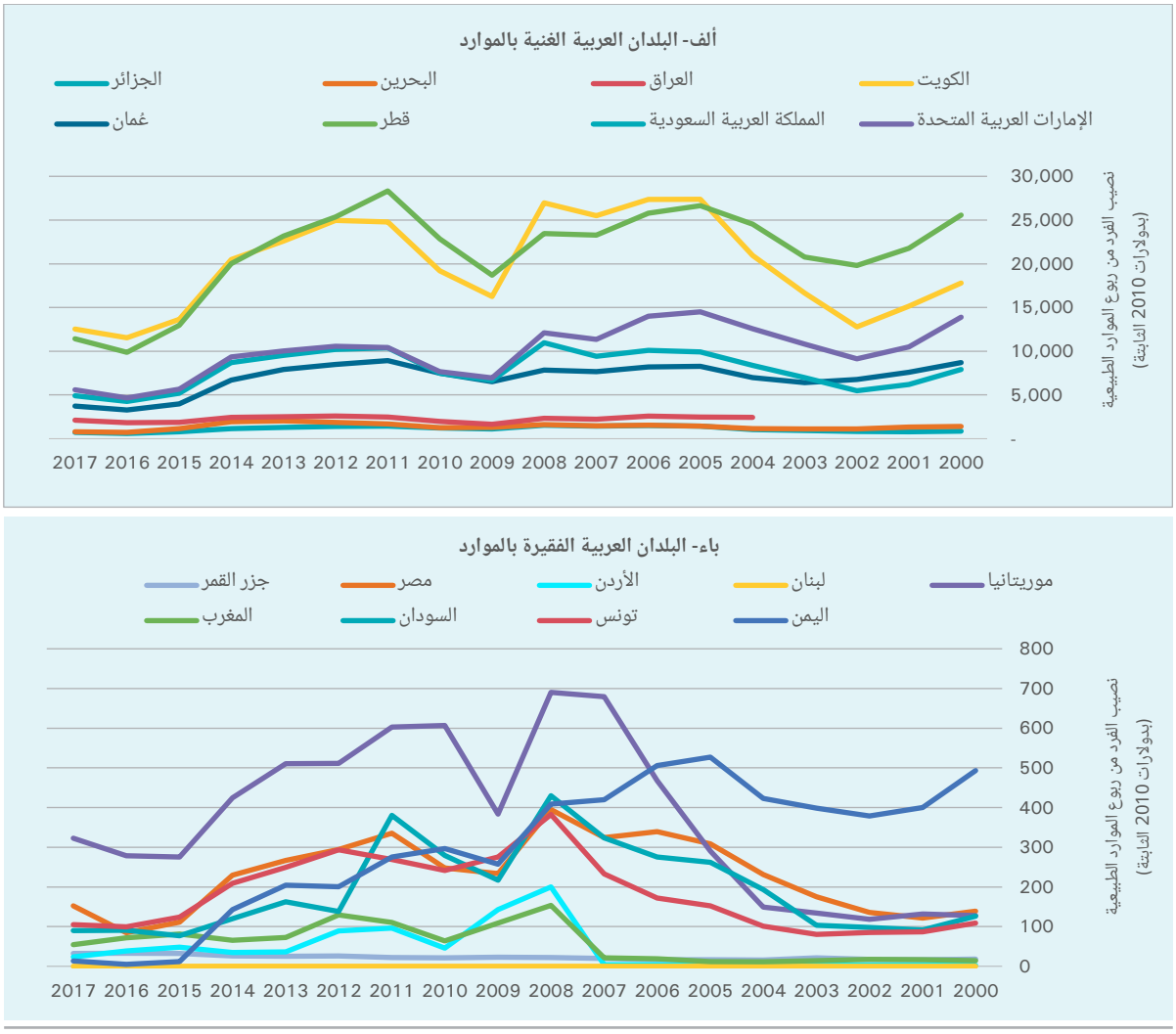

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى World Bank, 2019.

مع ذلك، في عام 2011، وأكثر من ذلك في عام 2013، انخفضت الريوع للفرد الواحد انخفاضاً حاداً. فمن حيث متوسطات المجموعات، انخفضت خلال الفترة 2011-2015 من 5,968 دولاراً إلى 3,257 دولاراً (الشكل 5–39 ألف)، وكان هذا الانكماش الحاد متجانساً في البلدان المصدرة للنفط جميعا. وفي حين سجل عام 2017 بعض الزيادات، ربما في انعكاس جزئي لزيادة أسعار النفط، كانت المستويات ما تزال أقل بكثير مما في عام 2011.

وعموماً، تُفاقِم الانكماشات الحادة والتقلبات الافتقار المتزايد للاقتصادات الريعية إلى حدّ قد يؤدي إلى الضغط على النظام السياسي القائم. ويعرض الشكل 5–39 أيضاً إسقاطاً محتملاً لريوع الموارد الطبيعية للفرد الواحد على مدى 2018-2030 (الخط المنقط)[36]، مع مراعاة النمو السكاني المتوقع. واستناداً إلى اتجاهات ما بعد عام 2008، يمكن أن تنخفض الريوع المتوقعة للفرد في 2030 في البلدان الغنية بالنفط إلى 2,240 دولاراً، أي أقل من نصف ما كانت عليه عام 2008. وعلاوة على ذلك، سيكون التأثير على البلدان الفقيرة بالنفط أقسى، إذ ستنخفض الريوع إلى أقل من ثلث مستويات عام 2008.

ومن اللافت أن مستويات الريوع للفرد الواحد لا تتفاوت فقط بين مصدري النفط وغير المصدرين، بل هناك أيضاً لامساواة واسعة ضمن البلدان الأولى. ففي حين يمكن أن تصل الريوع إلى 12,000 دولار في الكويت وقطر، فإنها تنخفض إلى ما دون 1,000 دولار في الجزائر والبحرين. وعلاوة على ذلك، في البلدان الغنية بالنفط الأكثر اكتظاظاً بالسكان، أصبح التوسع في الريوع متعذراً بالفعل، ما قد يؤدي إلى انخفاض القدرة على إدامة البنية الاجتماعية-السياسية ومفاقمة خطر نشوب نزاعات.

ويبين الشكل 5–36 ألف والشكل 5–36 باء بوضوح الاتجاهات المتوائمة تواؤماً وثيقاً فيما بين مجموعتي البلدان، ما يشير، كما سبق القول، إلى آثار جانبية قوية. وهناك معدل نمو سلبي مشابه في الفترة 2008-2016 للمتوسط لمجموعة البلدان الفقيرة بالموارد نسبياً. وفي السودان واليمن، اللذين كانا يعتبران في السابق ثريين بالموارد، كانت معدلات نمو الريوع سالبة خلال تلك الفترة، ما يعكس تزايد مخاطر نضوب الموارد في البلدين كليهما، ويعزى ذلك جزئياً إلى النزاعات الجارية والتقلقل السياسي.

عموماً، لدى الاقتصادات الفقيرة بالموارد نسبياً مستويات منخفضة من الريوع للفرد الواحد، وهي لا تتأثر مباشرة بعائدات النفط. غير أنها مع ذلك تعتمد اعتماداً كبيراً على حجم تحويلات المغتربين وعلى التدفقات السياحية وكل منهما مرتبط بعوائد النفط. هكذا، للازدهار في البلدان المصدرة للنفط آثار جانبية تتخذ شكل زيادة في التحويلات المالية من المغتربين العاملين هناك، وزيادة في الزيارات السياحية، وبدرجة أقل، زيادة في المنح والمساعدات، وكلها تعزز النمو الاقتصادي في أنحاء المنطقة. وفي أوقات الكساد، يتوقع العكس تماماً. من ثم، يرجح أن تتزامن انخفاضات التحويلات المالية وتدفقات السياحة للفرد في البلدان العربية غير المصدرة للنفط إلى حدّ كبير مع اتجاهات ريع الموارد الطبيعية للفرد التي حددناها سابقاً (الشكل 5–38 ألف والشكل 5–38 باء). وفي الفترة بعد عام 2010، شهدت البلدان العربية الفقيرة بالموارد في المتوسط ركوداً في مقبوضات التحويلات الفردية وانخفاضاً في نصيب الفرد من الإيرادات السياحية. وخبرت البلدان الأكثر اعتماداً على التحويلات المالية والسياحة، كلبنان، انخفاضات أكبر، ما ترك اقتصاداتها أكثر انكشافاً على المخاطر. وفي حين كان هناك في عام 2017 بعض الزيادات في إيرادات السياحة والتحويلات، لا يتوقع أن ترتفع هذه المعدلات، نظراً للزيادة المتوقعة في الضغوط على المالية العامة في الاقتصادات الغنية بالنفط ومبادرات رفع مستويات العمالة الوطنية والنزاعات الإقليمية.

الشكل 5-37 متوسط معدل التغيُّر السنوي في ريوع الموارد الطبيعية للفرد الواحد

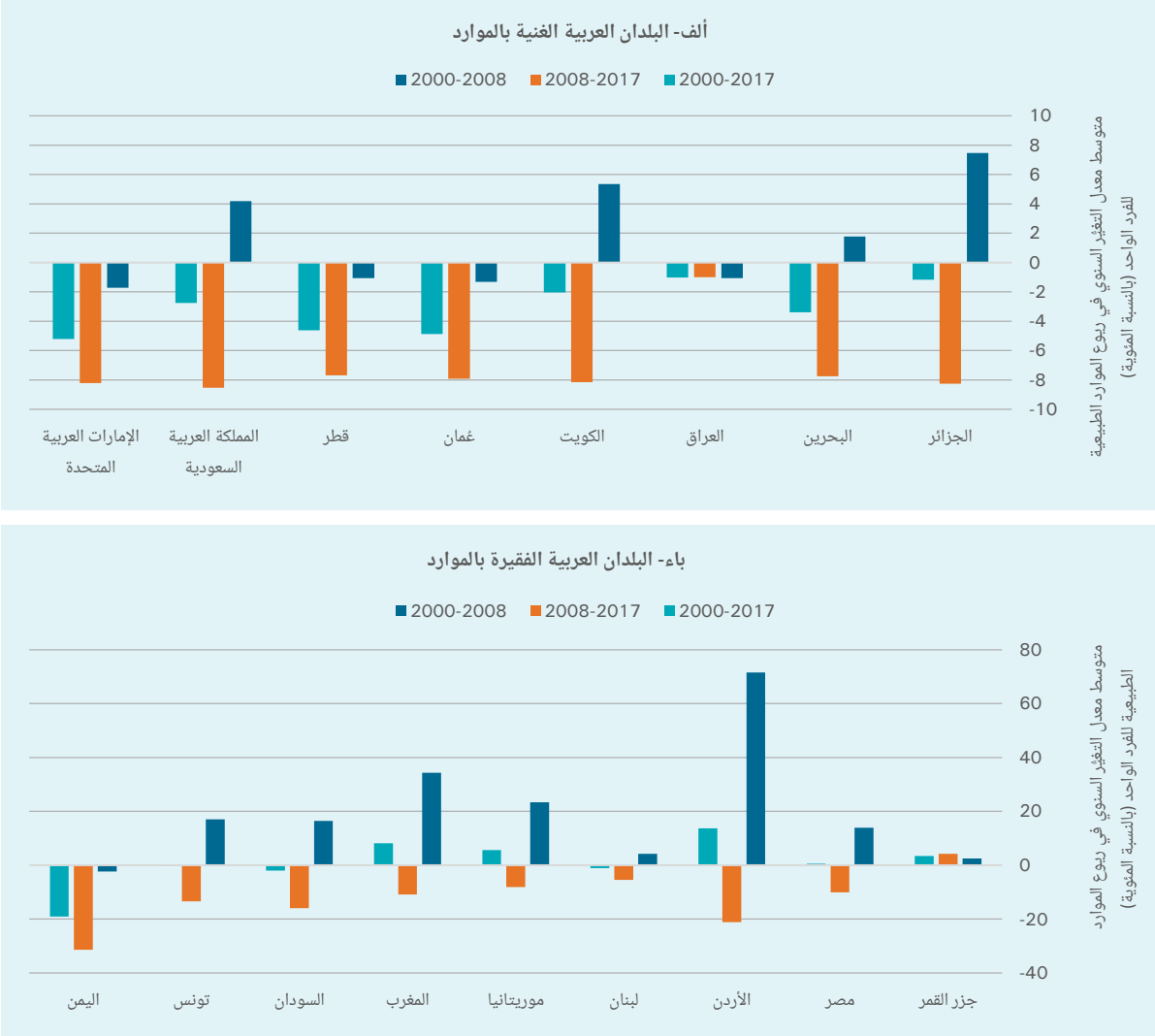

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى World Bank, 2019؛ United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2019.

ملاحظة: في العراق، تبدأ البيانات من عام 2004. وبالتالي، تعكس الفترة الأولى 2004-2008، بينما تعكس الفترة الإجمالية 2004-2016.

ختاماً، لا ريب في أنه يصعب التنبؤ بالاتجاهات الطويلة الأجل في أسعار النفط، نظراً للافتقار إلى التيقُّن فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي عالمياً وللعوامل الجيوسياسية وتوافر مصادر طاقة أخرى (النفط الصخري) والتحدي الذي تشكله التكنولوجيات الخضراء (مصادر الطاقة المتجددة المنخفضة التكلفة). مع ذلك، ما لم تكن هناك عودة إلى أسعار النفط المرتفعة تاريخياً قبل عام 2008، وهو أمر مستبعد إلى حدّ بعيد في ظل الظروف الحالية والمتوقعة في المستقبل، يتوقع أن يستمر نصيب الفرد من الريوع في التضاؤل في معظم الاقتصادات الغنية بالنفط في المنطقة. وهذه أيضاً نتيجة متوقعة

للزيادة السريعة في حجم السكان في العديد من البلدان الغنية بالنفط، وما يترتب على ذلك من زيادات في استهلاك الطاقة فيها (ما يقلل الكميات المتوفرة للتصدير). ويتوقع أيضاً أن يؤثر هذا الاتجاه على البلدان الفقيرة بالنفط بصورة غير مباشرة، لا سيما من خلال تحويلات العمال، التي ما تزال مصدرها الرئيسي لتدفقات العملة الصعبة. ولا يتوقع أن ترتفع هذه التحويلات، بل يحتمل جداً أن تنخفض بعد عام 2020، نظراً للضغط المتزايد على حيز المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية. وعلى نحو شبيه، منذ اندلاع الانتفاضات، تأثرت بشدة الإيرادات السياحية، التي تشكل أيضاً مصدراً هاماً للنقد الأجنبي، ولا يرجّح لمعظم البلدان أن تنتعش هذه الإيرادات على المديين القصير والمتوسط لتعود إلى مستويات عام 2010.

الشكل 5-38 إيرادات التحويلات المالية والسياحة للفرد الواحد في البلدان العربية غير المصدّرة للنفط، 2000-2017

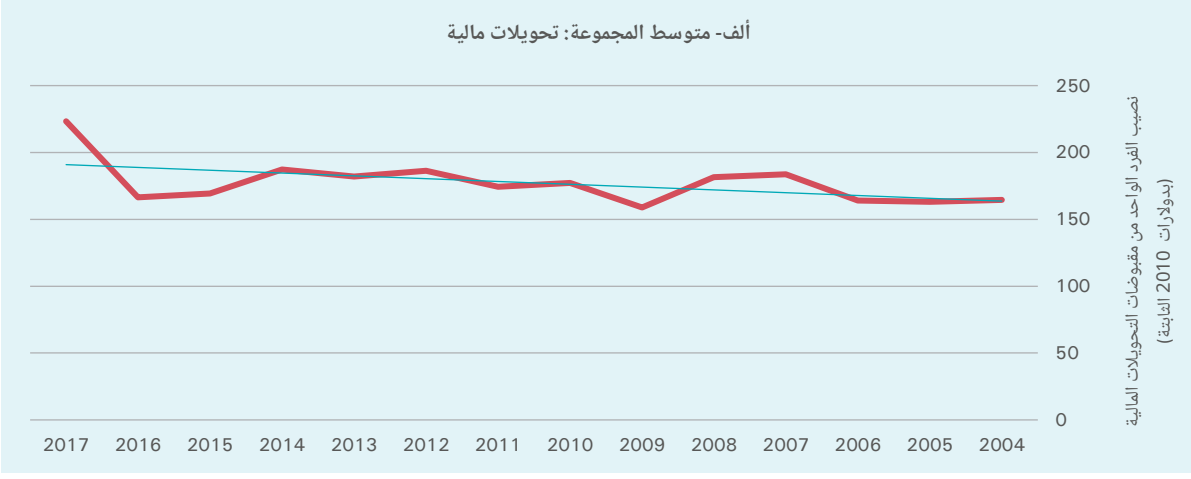

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى World Bank, 2019؛ UNDESA, Population Division, 2019.

الشكل 5-39 متوسط المجموعة: ريوع الموارد الطبيعية الحقيقية للفرد في جميع البلدان العربية الغنية بالموارد والفقيرة بالموارد، 2000-2017 وإسقاطاتها، 2018-2030 (الجزء المتقطع)

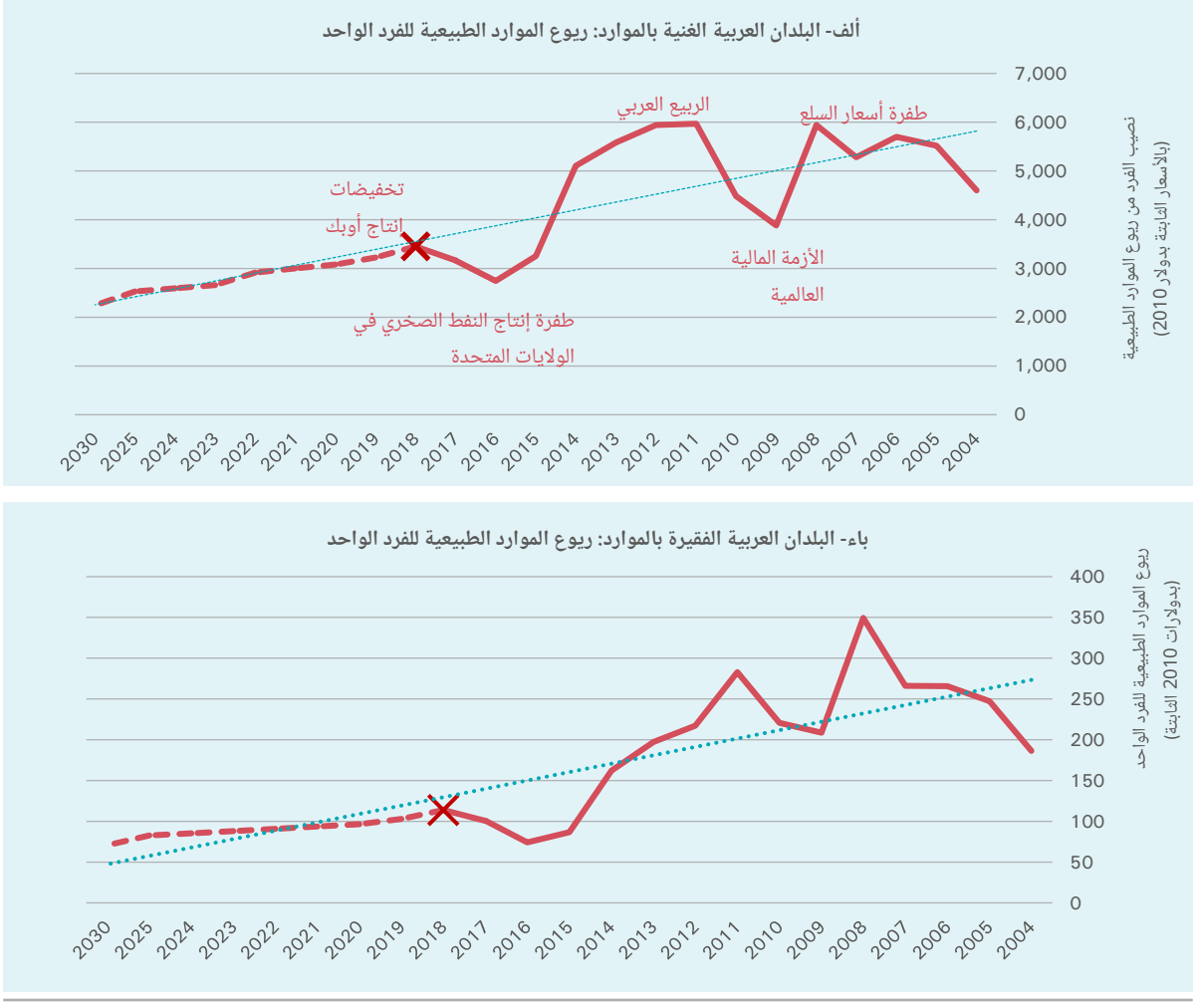

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى World Bank, 2019؛ UNDESA, Population Division, 2019.

ملاحظة: تشمل الدول العربية المصدرة للنفط الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر والعراق وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. وتشمل الدول العربية غير المصدرة للنفط الأردن وتونس وجزر القمر والسودان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. التوقعات لعام 2018 تقديرات، والأرقام لعام 2019 فصاعداً هي تنبؤات على أساس أسعار السلع الأساسية المتوقعة للبنك الدولي التي نشرت في نيسان/أبريل 2019.

هاء- موجز

على مدى العقود القليلة الماضية، حققت المنطقة العربية مكاسب في رأس المال البشري كبيرة، رافقها عموماً تناقص اللامساواة في النواتج الصحية والتعليمية. مع ذلك، لم تترافق الاتجاهات المتناقصة في اللامساواة في النواتج ترافقاً وثيقاً مع انخفاض في اللامساواة في الفرص. وعلاوة على ذلك، ما تزال الثروة المتوفرة من رأس المال البشري تشكل إلى حدّ كبير مورداً اقتصادياً غير مستغل، ويترادف ذلك مع ركود في نصيب الفرد من الدخل وارتفاع للامساواة في الدخل.

وتشكل البنى الاقتصادية الضعيفة وسوء إدارة الإصلاحات قوة دافعة للامساواة الاجتماعية-الاقتصادية. وتميل الاقتصادات العربية إلى التركّز بشكل غير متناسب في قطاعات منخفضة القيمة المضافة وغير منتجة، ما يؤدي إلى جعل سوق العمل غير نظامي إلى حدّ بعيد وإلى ضعف النواتج. وفوق كل شيء، أدت الطبيعة الريعية للاقتصادات العربية، مقرونة بضعف الحوكمة والأطر المؤسسية ورأسمالية المحسوبية والقيود المفروضة على الحريات وتدني المشاركة السياسية، إلى ترتيبات اجتماعية-اقتصادية تحبذ بانتظام مصالح من لديهم المزيد من النفوذ. وفي الإجمال، عمقت الريعية وسماتها أشكال اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية القائمة.

مع ذلك، تبين إسقاطات الريع للفرد الواحد أن العقود الاجتماعية الفخمة التي كانت ركيزة رئيسية لسياسات التنمية الإقليمية في العقود الأربعة الماضية في طريقها إلى أن تصبح حقيقة تاريخية ماضية. ورغم صعوبة التنبؤ باتجاهات أسعار النفط الكامنة وراء هذه الإسقاطات، ينبغي أن تثير الأرقام القلق، لا سيما بالنظر إلى متطلبات الإعمار في بعض البلدان (الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن) وارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ومستلزمات خدمة الديون (معظم البلدان المتوسطة الدخل الفقيرة بالموارد) والنفقات العسكرية المرتفعة والمتزايدة (معظم البلدان العربية، لا سيما الغنية بالموارد). ويتوقع أن يفاقم ذلك كله الضغوط الهبوطية على الريع للفرد الواحد، فيؤثر من ثم تأثيراً مباشراً على نواتج الإنفاق الاجتماعي.

وليست الدولة العربية الريعية، بقدرتها المؤسسية الحالية وإطارها الحوكمي، مهيأة لمواجهة هذه التحديات المتعددة (Abu-Ismail, 2019a). وقد كانت الاستجابات السياساتية منذ عام 2010 تقديم ريوع إضافية (مجلس التعاون الخليجي في عام 2011 وحتى عام 2013) و/أو توفير مساحة أقل للصوت الحقيقي والمساءلة وغيرها من إصلاحات الحوكمة (البلدان الفقيرة بالموارد). وليست هذه الاستجابات سوى امتداد للسياسات نفسها التي أدت إلى الانتفاضات.

إن البلدان العربية بحاجة إلى التفكير بما يتجاوز الإصلاحات المؤقتة وإلى معالجة الأسباب الجذرية لتحديات التنمية المزمنة المترابطة، من مثل ضعف آليات الانتقال من المدرسة إلى العمل وبطالة الشباب وانخفاض إنتاجية اليد العاملة مع استشراء الطابع غير النظامي للعمالة والافتقار إلى التحول البنيوي. ويتوقف التصدي لهذه التحديات على تحقيق هدفين استراتيجيين: الاستفادة من طفرة الشباب من خلال التحول البنيوي، وإصلاح المؤسسات وهو بحد ذاته شرط أساسي للتحول البنيوي.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون تعزيز الحوكمة في صميم أي نموذج متكامل للنمو الإنمائي. فالحوكمة الرشيدة تمكّن وضع سياسات حكيمة تستهدف المحرومين بفعالية وتخفض الفقر واللامساواة، وفي الوقت نفسه ضمان اقتصاد تنافسي مزدهر قادر على استيعاب الشباب والاستفادة من رأس المال البشري في المنطقة، وكل ذلك من شأنه أن يعزز الاستقرار السياسي والروابط بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي. وإذا لم يحدث ذلك، ستظل البلدان العربية حبيسة حلقة مفرغة من تدهور الحوكمة والقلاقل السياسية المتفاقمة، كما كان الحال في معظم البلدان في الفترة من عام 2000 إلى عام 2017.

بالطبع، يثير هذا الاستنتاج المرعب بضعة أسئلة. فلا بد من تفكيك مصطلح "إصلاحات مؤسسية" نفسه. ما هي هذه الإصلاحات؟ هل بعضها أكثر إلحاحاً من بعض في سياقات قُطرية معينة ولماذا؟ ما هي البلدان العربية التي يرجح أن تكون رائدة في هذه الإصلاحات ولماذا؟ تلك التي في عين العاصفة

(الفقيرة بالموارد والغنية بالموارد الغفيرة السكان التي تتناقص فيها بسرعة الريوع للفرد الواحد)، أم تلك التي على محيط العاصفة (الغنية بالموارد القليلة السكان الصغيرة التي يتوقع أن تظل الريوع للفرد الواحد فيها مرتفعة إلى ما بعد 2030 لثراء صناديقها السيادية)؟ هل سيؤدي صقيع العقد الاجتماعي المتآكل إلى إخافة النخب في المنطقة فيدفعها إلى هزيمة حركات الإصلاح المؤسسي الاجتماعي كلها؟ هل سيقلل التآكل العالمي للالتزام بالقيم الديمقراطية الليبرالية (وهو مفتاح الإصلاحات المؤسسية) الضغط الخارجي على المنطقة باتجاه الإصلاح المؤسسي؟ الأرجح أن الإجابة على هذه الأسئلة قد تحدد آفاق التنمية في البلدان العربية من الآن وحتى عام 2030، بل وحتى إلى ما بعده.

6. اعتبارات سياساتية

6- اعتبارات سياساتية

ينبغي وضع الاعتبارات السياساتية لخفض أوجه اللامساواة في البلدان العربية في سياق ثلاث حقائق نسقية رئيسية أو اتجاهات كبرى. أولاً، حققت المنطقة العربية مكاسب كبيرة في رأس المال البشري، مصحوبة عموماً بتناقص في أوجه اللامساواة في النواتج. ثانياً، ولسوء الحظ، لم تترافق هذه المكاسب ترافقاً وثيقاً مع انخفاض في اللامساواة في الفرص. وعلاوة على ذلك، ما زال مخزون رأس المال البشري يشكّل مورداً اقتصادياً غير مستغل إلى حدّ كبير، ما يؤدي إلى ركود حصة الفرد الواحد من المداخيل وارتفاع اللامساواة في الدخل.

وكما بحثنا في الفصل الخامس تنجم أوجه اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية هذه عن عجز بنيوي ومؤسسي. فالاقتصادات العربية تنحو إلى أن تكون مركزّة بغير تناسب في قطاعات غير منتجة ذات قيمة مضافة متدنية. ويتجلى ذلك في هيمنة سوق العمل غير النظامي والإنتاجية المنخفضة ونواتج النمو الضعيفة. وعلاوة على ذلك، نجمت عن الطبيعة الريعية للاقتصادات العربية ترتيبات اجتماعية-اقتصادية تحابي منهجياً مصالح أصحاب النفوذ. ويؤكد الفصل السابق أيضاً تفاقم هشاشة نماذج النمو والتنمية القائمة على الريعية، خاصة بالنظر إلى الاتجاهات العالمية في أسواق النفط، تلك الاتجاهات التي يفترض أن تحث على اعتماد إطار تمكين اقتصادي- سياسي جديد لخفض الفقر واللامساواة.

والواقع أن البلدان العربية بحاجة إلى تجاوز الحلول المؤقتة لتعالج الأسباب الجذرية للتحديات الراسخة التي تثبط التنمية. وذلك بدوره يعتمد اعتماداً حاسماً على تحقيق هدفين استراتيجيين، هما الاستفادة من ضخامة أعداد الشباب من خلال التحول البنيوي، كما من خلال إصلاح المؤسسات الذي هو بحدّ ذاته شرط أساسي للتحوّل البنيوي. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي الحكم الرشيد إلى تصميم للسياسات حكيم يستهدف بفعالية الفئات المحرومة ويقلل من الفقر واللامساواة، وفي الوقت نفسه يضمن اقتصاداً مزدهراً تنافسياً قادراً على استيعاب الشباب والاستفادة من رأس المال البشري الوفير؛ وكل ذلك يوطد الاستقرار السياسي ويعزّز التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

وإذا كان للبلدان العربية أن تبني اقتصادات مستدامة وشاملة، فإن هناك حاجة إلى تدخلات رئيسية لتعزيز الحصول إلى الخدمات العامة الرئيسية وتحسين نوعيتها. وتتناول هذه التدخلات ثلاث مجموعات مترابطة من التحديات: الإصلاح الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي والإصلاح المؤسسي.

ألف- التحديات الاجتماعية

التعليم أحد أهم المؤشرات الحاسمة للنواتج التي تعتمد عليها رفاهية الفرد مدى الحياة، بما في ذلك العمالة والدخل والصحة. وعلى المستوى الكلي، التعليم في صميم أنواع الاقتصادات المعرفية التي تشكل جزءاً من استراتيجيات التنمية الوطنية في أنحاء العالم العربي، فهو إلى جانب إنتاج عمال أكفاء، يصوغ أيضاً الهويات الاجتماعية والمواطنة.

وتتفاقم تحديات التحصيل العلمي بصعوبات أخرى متعلقة بنوعية التعليم. فالمقاييس الدولية، كمثل دراسة اتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم

على الصعيد الدولي (TIMSS)، تضع العديد من البلدان العربية خلف المتوسطات العالمية أو حتى خلف متوسطات البلدان النامية، وخاصة في المرحلة الثانوية. وينعكس الهيكل الاجتماعي المزدوج الذي يميز المنطقة – طبقة عليا صغيرة وطبقة دنيا كبيرة – في النظام التعليمي. وقد كفلت الخصخصة حصول النخبة على تعليم عالي الجودة، بينما يخدم النظام العام الفاشل الأغلبية.

ويتجلى نمط اللامساواة أيضاً في الحصول على الصحة. وترتبط المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية، كمثل مستوى التعليم، ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على النفاذ إلى المستشفيات كما يُبلّغ عنها، إذ تُبلغ الفئات الضعيفة عن الصعوبات بمعدلات أعلى، كما أن النواتج الصحية، كمثل معدلات وفيات الأطفال، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخلفية الأسرة.

وتسعى التوصيات المقدمة هنا إلى تعزيز الحصول على الخدمات وتحسين نوعيتها، مع أهداف متداخلة مع ذلك تتمثل بتعزيز الرفاه الفردي، والتخفيف من اللامساواة، وتمكين النمو الاقتصادي. ويُكرس اهتمام خاص للنُظُم التعليمية والصحية، بوصفها عناصر حاسمة للرفاه الفردي والوطني. وبالإضافة إلى ذلك، تتناول التوصيات تصميم شبكات الأمان الاجتماعي، كأداة لمعالجة الأبعاد المتعددة للامساواة.

1- الاعتبار الأول: إعادة تنشيط وتوطيد الالتزام بالخدمات العامة

هناك حاجة ملحة إلى إعادة تنشيط وتوطيد الالتزام بالخدمات العامة، مع إيلاء التعليم المزيد من الاهتمام. ويمكن أن تؤدي إعادة النظر في المفاهيم السائدة لدور التعليم في العقود والاستراتيجيات الاجتماعية التي لم يطرأ عليها في حالات عدة تغيير كبير على مدى عقود، بالإضافة إلى إعادة النظر في ممارسات تخصيص الموارد، إلى نُظُم عالية الجودة مُفضية إلى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني.

وقد تأثرت العقود الاجتماعية في العديد من البلدان العربية من الناحية المفاهيمية باتجاهات حقبة ما بعد الاستعمار المتمثلة باعتبار التعليم الشامل المجاني – انتهاءً بالمستوى الثالثي – والخدمات الصحية حقوقاً أساسية متأصلة ضرورية لرفع سوية الأفراد والمجتمعات والاقتصادات. وقد لعبت مصر المستقلة دوراً حاسماً في تشكيل وتوضيح سرديات حول دور الدولة تبنّت أشكالاً منها دول عربية عدة. وما يزال الموقف الذي عبر الكاتب ووزير المعارف المصري طه حسين في منتصف القرن العشرين، بالقول إن "التعليم هو كالماء والهواء حق لكل إنسان"، يشكل ضمناً، وعلى نطاق المنطقة ككل، أساس السياسات التعليمية وأساس التوقعات الاجتماعية بشأن توفير الدولة للتعليم. وقد خطت البلدان العربية، مسلّحة بهذا الالتزام بالتعليم العام الجيد للجميع، خطوات هائلة في زيادة التحصيل التعليمي ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في حقبة ما بعد الاستعمار. ومع ذلك، تشير المقاييس الدولية اليوم إلى تدني نوعية التعليم في أنحاء المنطقة جميعاً.

ينبغي للبلدان العربية أن تعيد النظر في التزامها بالتعليم باتجاه توطيده كحق وكقوة تدفع إلى المساواة وكمحفّز للنمو الاجتماعي والاقتصادي. وعلى المستوى العالمي، كان التعليم وما يزال يوفّر كسلعة عامة، رغم وضعه النظري المعقّد باعتباره سلعة عامة وسلعة خاصة على حدٍّ سواء. فبينما يؤدي التعليم إلى فوائد عديدة على مستوى الفرد، مثل تحسين الدخل والرفاه، فإن له آثاراً خارجية على المجتمع والاقتصاد والنظام السياسي. وقد استخدمت العقود الاجتماعية العربية في حقبة ما بعد الاستعمار التعليم أداة للرفاه الفردي وأيضاً كعنصر محوري في إقامة مجتمع واقتصاد مستقلين حديثاً. ونُظر إلى التعليم أيضاً على

أنه قوة تدفع إلى المساواة بوصفه القناة الرئيسية التي يتحقق عبرها الحراك الاجتماعي-الاقتصادي.

بالترادف مع إعادة النظر في العقود الاجتماعية، تنبغي إعادة التفكير في استراتيجية التعليم نفسها. في حالات عديدة، لم يتم إصلاح النُظم التعليمية بقدر ذي شأن منذ فترة ما بعد الاستقلال في الخمسينات والستينات من القرن العشرين. وكانت هذه النُظم قد صُممت لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتلك الفترة الزمنية. وفُصّلت المناهج وهياكل الامتحانات وعمليات القبول في الكليات ومجالات الدراسة وفقاً للاحتياجات المتوقعة من المهارات في تلك الحقبة. وعنى التخطيط المركزي أن تكون المهن المتوخاة متماشية مع الصناعات التي ترعاها الدولة والتي ارتُؤي أنها ستؤدي إلى نمو اقتصادي وطني. وما زال الاقتصاديون يدعون إلى إحياء أدوار الدولة في القيام استراتيجياً بالتخطيط والحماية والدعم للصناعات والاستثمار فيها باعتبارها عاملاً حاسماً في النمو الاقتصادي. والسياسات التعليمية التي تقوم على استثمارات متوائمة في المجالات الاستراتيجية الوطنية حاسمة الأهمية لهذا الشكل من النمو الصناعي الذي يتطلب "استثماراً متعمداً ومستمراً" (Meyer, 2019)[37].

وفي حين تختلف الحالات باختلاف البلدان وربما تكون بعض التعديلات قد أُجريت، لم يحدث في بلدان عدة إصلاح ذو شأن لنظام التعليم لتلبية الاحتياجات المعاصرة. ومن مظاهر هذه المشكلة وجود قوة عاملة غير مهيأة والافتقار إلى توافق المهارات في البلدان جميعها. فالخريجون ليسوا مسلّحين بالمهارات التي تتطلبها الاقتصادات المعاصرة. ولذا، ليست هناك مواءمة استراتيجية منهجية بين النُظم التعليمية والاحتياجات الاقتصادية الوطنية.

بالإضافة إلى المواءمة الاستراتيجية، يمكن تحسين نوعية التعليم من خلال تخصيص للموارد أكثر كفاءة.

في حين أن هناك حاجة إلى مزيد من الشفافية في الموازنات العامة وفي الإنفاق، هناك أدلة على الافتقار إلى الكفاءة حالياً. فمثلاً، في عام 2006/2005، خصصت وزارة التعليم في مصر 63 في المائة من موازنتها لغير الأجور لطباعة الكتب المدرسية بأعداد كبيرة، دون التصدي لمسألة انخفاض معدل استرداد الكتب المدرسية المستعملة (World Bank, 2005a). ويرجح أن تحدد الموازنات الأكثر شفافية عدداً كبيراً من المجالات الأخرى التي يمكن فيها تحقيق وفور في التكاليف ليعاد تخصيصها للإصلاح الاستراتيجي وتطوير المناهج الدراسية وتدريب المعلمين. وتنبغي إعادة النظر في إجراءات الميزنة ذاتها، لأن الميزنة المركزية تميل إلى أن تكون جامدة لا تستجيب للاحتياجات المحلية، بينما يرجّح أن تؤدي درجة ما من اللامركزية الإدارية والمالية إلى تعزيز كفاءة تخصيص الموارد.

التعليم الثالثي أحد المجالات التي قد يمكن فيها تخصيص الموارد بقدر أكبر من الكفاءة. في بلدان عربية عدة، إمكانات توليد إيرادات وتحقيق وفور في التكاليف في الجامعات غير مستغلة نسبياً. ومن شأن تحرير بعض الموارد العامة من الجامعات أن يسمح بإعادة تركيز الموارد على المدارس الابتدائية والثانوية. وعلاوة على ذلك، فإن المساهمات المقدمة من الطلاب القادرين على دفع رسوم التعليم العالي وتعزيز بيئة أمتن للبحث والتطوير قد تثري التعليم الجامعي وتسمح بإعادة تخصيص الأموال.

بالإضافة إلى تخصيص الموارد وفيما يتخطى ذلك، تحتاج المنطقة إلى إعادة التفكير في الهدف الشامل للنظام التعليمي وفي نهاية المطاف إصلاح هدفه الأعم ليتحول من نظام تلقين (E/ESCWA/SDD/2017/6) إلى نظام تحرير، فيفضي ذلك إلى مزيد من الاستقلال الذاتي والحرية للأفراد. وبينما دُعي كثيراً إلى تحسين نوعية التعليم وأساليب التدريس وتعزيز الهياكل الأساسية للمدارس والإدارات والحد من التغيّب عن

المدارس ومساوقة المهارات مع الوظائف، جرى تجاهل الحاجة الماسة إلى إعادة البحث في وظيفة النظام التعليمي، الذي يديم حالياً النزعة الأبوية ويغرس القيم المحافظة. فالتعليم لا يتعلق فقط بالتعلم وبأن يصبح المرء "متعلماً"، بل أيضاً بأن يصبح "مثقفاً" قادراً على الرؤية النقدية للعالم. وينبغي أن يكون غرس الابتكار والتفكير الحر والخلاّق الهدف الرئيسي لأي نظام تعليمي، وسيتطلب ذلك في نهاية المطاف فصل التعليم عن التدريس الديني، كما عن قيم الطاعة واحترام السلطة. وليس هذا بقرار سياساتي مفرد، بل تعهدٌ ضخم يتطلب شجاعة سياسية وسياسات طليعية، إلى جانب تدخلات فعالة على مستوى الأسرة والمؤسسة الدينية والأفراد.

وإلى التعليم، يلزم تجديد الالتزام العام بالخدمات الأساسية كلها، ولا سيما الصحة والإسكان. وينبغي النظر إلى التوصيات المقدمة هنا ببساطة على أنها نقطة البداية لنهج شمولي يتمحور حول المواءمة الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز الجودة وإمكان الحصول على الخدمات بما يتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- الاعتبار الثاني: تكييف التحويلات النقدية

تمكن الاستفادة من تصميم برامج الرعاية الاجتماعية لتعزيز الحصول على التعليم والخدمات الصحية. وتتمثل الأشكال التقليدية لبرامج الرعاية الاجتماعية في برامج تحويلات نقدية قائمة على فحص الوضع الاقتصادي للمشمولين بها وتهدف إلى حماية الفقراء. وهي، بأبسط أشكالها، تضمن دخلاً بحد أدنى. وتختلف خصائص تصميم هذه البرامج حسب البرنامج المحدد. غير أن المقايضة هي أساساً بين توفير الحماية للأسر التي تحتاج إليها أكثر من غيرها لتأمين الفوائد الطويلة الأجل لأطفال الأسر الفقيرة وبين تقليل مخاطر الإضرار بحوافز العمل.

في أواخر التسعينات من القرن الماضي، وسعياً إلى تحقيق أهدافها المتعلقة برأس المال البشري، أدخلت بلدان أمريكا اللاتينية عناصر مبتكرة على برامج الرعاية التقليدية باعتماد التحويلات النقدية المشروطة. وتختلف هذه في تصميمها حسب البرنامج المعني، لكنها عادةً تشمل لتلقي التحويلات النقدية شرطاً سلوكياً تعليمياً و/أو صحياً. وقد يكون من هذه الشروط الالتحاق بالمدارس حتى سن معينة أو مستوى صفي معين أو تلقي الرعاية الطبية قبل الولادة أو التطعيم. والغرض من ذلك تعزيز الرفاه الفردي وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً.

وإلى حد كبير، حققت برامج التحويلات النقدية المشروطة إنجازات ملحوظة في خفض الفقر وزيادة التحصيل العلمي وتحسين النواتج الصحية للمستفيدين. لكن ذلك لم يكن دون تكاليف ومحدوديات ومقايضات. وتتمثل إحدى الصعوبات في ارتفاع التكلفة الإدارية لرصد السلوك. والواقع أن فعالية تكلفة التحويلات النقدية المشروطة، وحتى التحويلات النقدية التقليدية، متنازع عليها على نطاق واسع.

ومن المحدوديات الحرجة الخاصة بالتحويلات النقدية المشروطة أنها لا تتناول أوجه الضعف الهيكلية. فهذه البرامج تحفّز استخدام الخدمات، لكنها لا تتناول مسائل أوسع نطاقاً تتعلق بعرض الخدمات ونوعيتها وهياكل الحوافز الأوسع نطاقا. فمثلاً، قد يعود قرار عدم الالتحاق بالتعليم إلى طيف واسع من الأسباب، بما في ذلك التنقل أو القرب من الخدمات ورداءة نوعية الخدمات وتدني الحوافز بسبب انخفاض المنافع المتأتية. ويرتبط هذا بنقطة ضعف رئيسية في برامج التحويلات النقدية المشروطة، وهي أنها لا تأخذ بالاعتبار المشروعية المحتملة لقرار عدم الاستفادة من خدمات تعليم أو صحة (Baird and others, 2013). وفيما عدا هياكل الحوافز،

قد تسهم المعايير الاجتماعية أيضاً في الحد من استخدام الخدمات. هكذا، لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستفادة من خدمات معينة، من المهم أن تُفهم جيداً الأسباب الكامنة وراء القرارات. وتأخذ برامج التحويلات النقدية المشروطة المصممة جيداً هذه الاعتبارات بالحسبان.

وإذا ما طُرحت جانباً المحدوديات المتعلقة بتصميم برامج التحويلات النقدية المشروطة، تبين أنها تسفر عن آثار إيجابية هامة. ففيما يتعلق بالأهداف البرنامجية الأولية، تزيد هذه البرامج الاستفادة من الخدمات الصحية أو التعليمية زيادة كبيرة، وفي بعض الحالات تعزز النواتج. فمثلاً، أسفر برنامج Progresa المكسيكي، الذي كان مشروطاً بالرعاية المناسبة أثناء الحمل وبعد الولادة، إلى خفض معدلات وفيات الرضع (الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة) بقدر ذي شأن. ففي المناطق الريفية، لوحظ انخفاض في هذا المعدل بنسبة 17 في المائة. غير أنه لم يلاحظ أي أثر على وفيات حديثي الولادة (الوفيات خلال الأيام الـ 28 الأولى)، ولعل المرافق غير الصحية أحد الأسباب المحتملة لذلك (Barham, 2011)، ما يؤكد مرة أخرى أهمية جودة الخدمات في الوصول إلى النواتج المرجوة.

وفي مجال التعليم، تبين أن التحويلات النقدية المشروطة تزيد بشكل قاطع انتظام الحضور المدرسي. وقد وجدت دراسة لبرنامج Bolsa Familia في البرازيل وبرنامج Familias en Accion في كولومبيا زيادة في انتظام الحضور المدرسي. ووجدت دراسات أخرى أيضاً انخفاضاً في معدلات التسرّب وتحسّناً في الترقية من صفٍ إلى صفٍ أعلى. غير أن الأدلة على نواتج التعلم أقل حسماً. فقد تبين أن حجم التحويلات ليس حاسماً؛ فمثلاً، لا ترتبط زيادة المبلغ المحوّل إحصائياً بانتظام الحضور المدرسي. ولم تبين إحدى الدراسات تحسناً في الأداء في اختبارات الإنجاز. وتفترض الدراسات أن زيادة مستوى التعليم يؤدي إلى ارتفاع الأجور على المدى الطويل، ولكن لم تجد أي دراسات فعلياً هذا الأثر للتحويلات النقدية المشروطة.

وفيما يتعلق بالهدف الرئيسي للتحويلات النقدية، وهو خفض الفقر، وُجد أن برامج التحويلات النقدية المشروطة فعّالة، مع تباين في درجة الفعالية حسب تصميم البرنامج. وفي النظام التقليدي للتحويلات النقدية، التي توفر حدّاً أدنى من الدخل، تكون التحويلات مفيدة نظرياً للفئات الأشد حرمانا. ومن بين النتائج الرئيسية التي أكدتها دراسات لبرامج تحويلات نقدية متنوعة التصاميم في سياقات قُطرية متنوعة توفّر أدلة على زيادة رفاه أطفال الأسر المعيشية الفقيرة على المدى الطويل (Barrientos and DeJong, 2006). ومن المقايضات الهامة في النظام التقليدي للتحويلات النقدية تثبيط حوافز العمل: قد يتأثر سلباً حافز السعي إلى العمل النظامي لدى المجموعات التي تكسب الحد الأدنى المضمون من الدخل أو ما يقل أو يزيد عنه قليلا. ويتوقف مدى ذلك على خصائص تصميم البرامج المعني. وبالاقتران مع تنمية رأس المال البشري، يشكّل هذا الاستثمار في الأصول الإنتاجية عاملاً مساهماً في الدور الذي تؤديه برامج التحويلات النقدية المشروطة في زيادة النمو الاقتصادي (Kabeer, Piza and Taylor, 2012)، وتختلف التحويلات النقدية المشروطة عن التحويلات النقدية التقليدية في أنها تهدف إلى خفض عمالة الأطفال ويتوقع أن تحقق ذلك.

وفيما عدا الفوائد الفردية، تتناول التحويلات النقدية المشروطة وتخفف التفاوت على أبعاد عدة. فعلى غرار التحويلات النقدية التقليدية، تسهم التحويلات النقدية المشروطة في تضييق الفجوات برفع مستويات دخل واستهلاك الفئات الضعيفة. وهناك أدلة من برنامج Progresa المكسيكي على أن المستفيدين يستثمرون في أصول إنتاجية وفي تحسين ظروف معيشتهم، ما يزيد الاستهلاك على المدى الطويل

(Gertler, Martinez and Rubio-Codina, 2012). ويؤثر مصدر تمويل التحويلات النقدية على مدى خفضها للامساواة فتكون الآثار كبيرة إذا ما مولت التحويلات بضرائب تصاعدية (Soares, Ribas and Osório, 2010). والواقع أن تصميم البرنامج وحجمه حاسما الأهمية بالنسبة لآثاره على اللامساواة.

ومن الزاوية الاجتماعية-السياسية، تمثل التحويلات النقدية المشروطة اختلافاً في المنظور عن التحويلات النقدية التقليدية. فالأسر المعيشية المستفيدة تعتبر التحويلات النقدية المشروطة شيئاً "مكتسباً"، ما قد يؤدي إلى مزيد من الدعم السياسي على مستوى السكان عموماً، إذ يُنظر إلى الإنفاق العام على أنه يهدف إلى ما هو أبعد من مجرد التخفيف من حدة الفقر على المدى القصير (Roth, Bongestabs and Nimeh, 2016).

ومن بين الدول العربية، أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي المصرية، بدعم من البنك الدولي، أول برنامج تحويلات نقدية مشروطة، وهو برنامج التكافل والكرامة. وتُقدّم التحويلات بموجب هذا البرنامج إلى من لديهن أطفال، مصحوبة بشروط تتعلق بالرقابة على التعليم والصحة، لكن هذه الاشتراطات لم تُطبق حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وتشير التقييمات المبكرة إلى النتائج التي توصلت إليها دراسات أخرى: زيادة في الإنفاق على رفاه الأسر المعيشية، مع زيادة استهلاك الأسر المعيشية للمستفيدين بنسبة 8.4 في المائة على جملة أمور منها اللوازم المدرسية وتكاليف النقل المدرسي والأغذية الأعلى جودة (El Enbaby, 2018).

وتمثل التحويلات النقدية المشروطة فرصة لمن تحتاج من البلدان العربية إلى تعزيز الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية بين الفئات الضعيفة. وقد تنظر البلدان في تكييف برامج التحويلات النقدية القائمة باشتراط سلوكيات تعليمية أو صحية محددة، غير أن تصميم البرامج ينبغي أن يتلاءم مع السياق المحدد. وعلى وجه الخصوص، ليست التحويلات النقدية المشروطة بديلاً عن توفر الخدمات ونوعيتها، ولا عن هياكل الحوافز الأوسع نطاقا، بل ينبغي أن تأتي جزءاً من جهود أوسع نطاقاً لتعزيز نواتج التعليم والصحة بين الفئات الضعيفة.

3- الاعتبار الثالث: الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية

كما لاحظنا، برامج شبكات الأمان الاجتماعي، بأبسط أشكالها، حاسمة لضمان خفض الفقر. وبالإضافة إلى برامج الرعاية القائمة على فحص الوضع الاقتصادي للمشمولين بها، كتلك المذكورة أعلاه، تؤدي برامج التأمين الاجتماعي دوراً حاسماً في امتصاص الصدمات. وفي عام 2009، اقترح مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية تحت راية ضمان "الحماية الاجتماعية للجميع". وجاء هذا الاقتراح في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008. وفي البلدان التي لديها برامج حماية اجتماعية جيدة التصميم، ساعدت هذه البرامج بشكل حاسم في منع الكثيرين من الانزلاق إلى الفقر لدى ارتفاع البطالة بحدة خلال الأزمة.

ويُقصد من مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية أن تكون إطاراً شاملاً للمستوى الأول من الحماية الاجتماعية. وهي، كنقطة انطلاق لنظام للحماية الاجتماعية أكثر شمولاً، تحدد أربع ضمانات أساسية تنطبق في الأحوال كافة وتعالج:

(أ) الافتقار إلى الدخل المتصل بالعمل أو عدم كفايته، بسبب المرض أو العجز أو الأمومة أو الإصابة خلال العمل أو البطالة أو الشيخوخة أو وفاة أحد أفراد الأسرة؛

(ب) الافتقار إلى إمكان الحصول على الرعاية الصحية أو كون الحصول عليها باهظ التكلفة غير ميسور؛
(ج) عدم كفاية الدعم الأسري، لا سيما للأطفال والبالغين المعالين؛
(د) الفقر العام والإقصاء الاجتماعي.

وتجمع النصوص المحددة في المبادرة ما بين اختبار الوضع الاقتصادي للمشمولين والحماية من الصدمات الظرفية لتشكلا أساساً شاملاً لشبكة أمان اجتماعي.

وقد وضع معظم البلدان العربية برامج ومؤسسات شبكات أمان اجتماعي مفصّلة تغطي العديد من الفئات الضعيفة. وكما في كثير من الحالات في أنحاء العالم، ونظراً للتطور التاريخي، غدت استراتيجيات وحوكمة وإدارة برامج شبكات الأمان في العديد من البلدان العربية مجزأة. وعموماً، يمكن تصنيف هذه البرامج حسب النوع (تأمين اجتماعي قائم على اشتراكات، برامج لا تقوم على اشتراكات، برامج رعاية طبية)، وحسب الفئات المستهدفة (موظفو القطاعين العام والخاص، أنواع الفئات الضعيفة)، وحسب توفير الأمان الاجتماعي للجمهور مقابل توفيرها اعتماداً على الاشتراكات الخاصة. وتحث مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية البلدان على النظر في جعل نُظُم الضمان الاجتماعي الوطنية أكثر مركزية وتماسكاً لتحقيق قدر أقصى من الفعالية وكفاءة التكلفة وضمان الوصول إلى المجموعات المعنية كافة.

وفي حين توجد برامج شبكة أمان واسعة النطاق في بلدان عربية عدة، هناك ميل إلى التغاضي عن بعض المجموعات. فمثلاً، بينما يتمتع موظفو القطاع العام بالحماية، لا يتلقى موظفو القطاع الخاص في بعض الحالات غير حماية جزئية أو لا تتوفر لهم أي حماية إطلاقا. والأراضي الفلسطينية، حيث لا تشمل برامج الحماية الاجتماعية موظفي القطاع الخاص على الإطلاق، مثال على ذلك. وفي عدد من الاقتصادات، بما فيها تونس والجزائر ومصر، لا يُغطى العاملون لحسابهم الخاص إلا جزئياً. أما العمال غير النظاميين أو المؤقتون أو العرضيون أو الزراعيون أو المنزليون أو المهاجرون فيُستبعدون في بعض الحالات من التغطية قانونياً. ويجري أيضاً إغفال غير المشاركين في القوة العاملة، لا سيما الإناث اللاتي لديهن مستويات متدنية من المشاركة في قوة العمل (ILO, 2009).

وكما بحثنا في الفصول السابقة، تغطية أليات التمويل الصحي المدفوعة مسبقاً في العديد من البلدان العربية محدودة، ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المدفوعات من الأفراد مباشرة (كالنفقات الصحية التي يدفعها المرضى مباشرة)؛ وفي بعض الحالات، تغطي المدفوعات المباشرة، ومعظمها رسوم استخدام تدفع لدى تلقي الخدمة، أكثر من نصف مجموع النفقات الصحية. والمدفوعات العالية من جيوب المستفيدين مباشرة أحد أعراض برامج التأمين الصحي الضعيفة التي تفشل في حماية من يجابهون صدمات صحية. وعلاوة على ذلك، قد تلقي المدفوعات المباشرة الأسر المعيشية في الفقر.

ينبغي للبلدان العربية أن تستعرض برامج شبكات الأمان الاجتماعي القائمة لتعزيز الحماية من الفقر والصدمات، وفي الوقت نفسه توفير حوافز للعمل. فالبرامج المجزأة تخاطر بفقدان مجموعات للحماية التي تحتاجها. ولذا، يلزم وضع إطار سياساتي وطني شامل لضمان ألا تغفل المجموعات الضعيفة. وعلاوة على ذلك، في بلدان عربية عدة، ليست برامج التأمين الصحي، التي يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في تنشيط وتمتين تغطية الرعاية الصحية وخدماتها، متطورة إلى الحد الواجب.

باء- التحديات الاقتصادية

عانت المنطقة العربية من ضروب من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة والمتزايدة تفاقمها النزاعات. وعلاوة على ذلك، الحاجة ماسة إلى إعادة التأكيد على دور الدولة في توفير الصحة والتعليم، نوعاً وكماً، ولا شك في أن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في القطاعين كليهما. والواقع أنه لا مناص من توسيع النفقات الاجتماعية، ومن ثم هناك حاجة إلى تعبئة المزيد من الموارد المالية، وذلك بدوره يتطلب سياسات مالية عامة وسوق عمل محددة. ولكن لتكون أي سياسة اقتصادية ناجحة مستدامة، هناك حاجة ماسة إلى إصلاحات في الحوكمة شاملة.

1- الاعتبار الأول: التحول البنيوي

الاقتصادات العربية بحاجة إلى تحول هيكلي يأخذ بالاعتبار الأثر الاجتماعي لأي سياسة اقتصادية سواء كانت ضريبية أو نقدية أو مالية أو صناعية أو تجارية أو استثمارية أو تجارية. وتحقيق النمو الاقتصادي شرط ضروري لكنه غير كاف؛ إذ يجب أن يكون هذا النمو منصفاً وشاملاً للجميع ومستداماً. ويحتاج صانعو السياسات إلى تشجيع القطاعات التي تولد فرص عمل لائقة، وتحتاج الحكومات إلى تشجيع القطاعات الكثيفة العمالة والعالية الإنتاجية للمساعدة على تنويع الاقتصادات بعيداً عن قطاع الموارد الطبيعية الكثيف رأس المال وعلى زيادة إنتاجية وتوليد العمالة.

يعتبر تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نقطة انطلاق لتعزيز المبادرة الشخصية وترويج ريادة الأعمال وتوليد العمالة. ويؤدي دعم المشاريع البالغة الصغر، سواء من خلال السياسات أم من خلال التمويل البالغ الصغر، دوراً هاماً في تقليل أوجه اللامساواة، إذ أنه يوفر الدعم المباشر لأشد الفئات حرماناً من الناحية المالية. ومن المهم أيضاً للتحول الهيكلي القيام بتنمية صناعية ييسرها نقل التكنولوجيا والابتكار.

تحتاج الاستثمارات العامة، سواء في الموارد البشرية أم في البنية التحتية، إلى إعطاء أولوية للمناطق المحرومة أو المتأخرة. وتحتاج الاستثمارات في رأس المال البشري إلى التركيز على الصحة والتعليم، لأن هذين القطاعين ضروريان لتطوير قوة عمل تنافسية قادرة على دفع عجلة الابتكار والتنمية، في حين تكفل الاستثمارات في البنية التحتية الحصول على الخدمات بشكل أفضل وتحفيز تنمية القطاع الخاص. أما الاستثمارات العامة في البلدان المنكوبة بالنزاعات فحاسمة الأهمية وتحتاج إلى ضمان التوزيع العادل.

ليحدث أي تحول هيكلي ويكون ناجحاً، لا بد من تضمين ممارسات الحوكمة الرشيدة في السياسات العامة كافة. والشفافية في تعبئة الموارد وفي الإنفاق وينبغي أن يتبعها رصد ومساءلة. ويمكن لإصلاحات سياسات المالية العامة أن تكون محركاً رئيسياً لنمو شامل يولّد العمل اللائق ويخفّض الفقر (E/ESCWA/EDID/2017/4). ومن شأن سياسات مالية عامة فعّالة تمهيد الطريق للاستثمارات الهادفة وتوفير بيئة مواتية للتصدي للتحديات الاجتماعية-الاقتصادية التي تعرقل المساواة. فمثلاً، قد تفكر الحكومات في تقديم حوافز ضريبية للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية الكثيفة العمالة أو التي تشجّع الابتكار وتيسّر نقل التكنولوجيا.

وتحتاج سياسات المالية العامة أيضاً إلى تفحّص معونات الدعم كلها بلا استثناء. فمثلاً، ينبغي ترشيد معونات الدعم لتصبح أفضل استهدافاً، ما يعظّم أثرها على أكثر الفئات حرماناً. ومن المهم تنسيق سياسات المالية العامة والسياسات الصناعية لتنويع الاقتصاد والانتقال من القطاعات الكثيفة رأس المال والإنتاجية العالية إلى القطاعات الكثيفة العمالة ذات القيمة

المضافة العالية (E/ESCWA/EDID/2017/4). وعلاوة على ذلك، إنشاء مؤسسات قوية ومستقلة هامّ للتنفيذ الفعال للسياسات ولاستدامة النمو الاقتصادي.

لا شك في أن التحول البنيوي ضروري للمنطقة العربية. ولكن، دون السلام وإنهاء النزاعات جميعاً وإرساء سيادة القانون، سيكون هذا التحول ناقصاً غير فعال.

2- الاعتبار الثاني: توسيع حيز المالية العامة لتغطية النفقات الاجتماعية

الإنفاق على الصحة والتعليم في المنطقة العربية أقل بكثير من المتوسطات العالمية. وفي 2013، أنفقت بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة و5.2 في المائة على التعليم، مقارنة بـ 2 في المائة للبلدان العربية الفقيرة بالنفط و2.8 في المائة للبلدان العربية الغنية بالنفط في الصحة وبين 3.3 في المائة و4.7 على التعليم على التوالي. وتشير التقديرات إلى أن زيادة الإنفاق العام على التعليم بنسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة لمدة ست سنوات متتالية، ستمكن المنطقة العربية من بلوغ المتوسط العالمي لسنوات التعليم المدرسي (E/ESCWA/EDID/2017/4). كما أن تحسين نوعية التعليم ضروري أيضاً لدعم التحول البنيوي، في حين تحتاج الحكومات إلى تعزيز خدمات الرعاية الصحية وتوسيع نطاق تغطيتها لخفض أعباء الإنفاق المباشر على الفئات المنخفضة الدخل والفئات المتوسطة الدخل.

وينبغي تمويل هذه الاستثمارات الإضافية من خلال موارد إضافية؛ ومن هنا الحاجة إلى توسيع حيز المالية العامة من خلال اعتماد ضرائب تحابي الفقراء وتحسن الإنصاف. ويرجح أن يؤدي اعتماد ضريبة دخل تصاعدية وضرائب على الثروة أو الأملاك إلى تحسين الإيرادات وإلى تعزيز العدالة في آن معاً. ويلزم توجيه الضرائب المحصلة إلى الحد من اللامساواة، ولا سيما في الصحة والتعليم. ومع ذلك، وقبل إدخال أية ضرائب، لا بد من ترسيخ الشفافية والحوكمة الرشيدة. ومن هنا، ينبغي أن تقترن سياسات الضريبة التصاعدية بإصلاحات في نُظُم إدارة الضرائب لتعزيز الشفافية ومراجعة وتوسيع قاعدة الضرائب وتعزيز إجراءات جبايتها ومكافحة التهرب الضريبي ومعاقبة المتهربين من الضرائب.

ويمكن للمنطقة العربية أيضاً أن تستخدم روابط أفضل بين الإنفاق الاجتماعي ونواتج الفقر واللامساواة. فكما بيّن هذا التقرير، ما تزال المنطقة تعاني تفاوتات واسعة النطاق على مختلف الأبعاد. والفقر والضعف يصاحبان اللامساواة وتشتد حدتهما بفعل النزاعات والتحديات الاجتماعية-الاقتصادية. ووفقاً للمؤشر العربي المتعدد الأبعاد، الذي وضعته الإسكوا مع منظمات شريكة والذي يغطي التعليم والصحة ومستويات المعيشة، ينتشر الفقر المتعدد الأبعاد على نطاق واسع، مؤثراً على نحو 41 في المائة من السكان، مع تباين كبير بين البلدان. ويعد التعليم، وبخاصة تعليم رأس الأسرة المعيشية، أكبر مساهم في الفقر، وهو أيضاً مساهم كبير في التفاوتات التعليمية والصحية (ESCWA, 2019c). ومن ثم، فإن تضييق الفجوات في التعليم حيوي الأهمية لمعالجة الفقر وأوجه اللامساواة، فضلاً عن التفاوتات ضمن البلدان وفيما بين البلدان ضمن المنطقة.

وفي الخطط الإنمائية، تحتاج البلدان العربية إلى معالجة أوجه اللامساواة، على المستويين الوطني والمحلي معاً، ربما في إطار الفقر المتعدد الأبعاد. واستناداً إلى خبرتها في توفير بناء القدرات للدول الأعضاء للارتقاء بجهودها للقضاء على الفقر ووضع مؤشرات للفقر وطنية متعددة الأبعاد، وبالنظر إلى الروابط الوثيقة بين الفقر واللامساواة، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن توفر الدعم التقني

لتضييق فجوات اللامساواة في المنطقة، في حين تساعد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة على تطوير مجموعات أدوات تفاعلية لتوليد بيانات عن التفاوتات، كامتداد للعمل المتعلق بالفقر المتعدد الأبعاد. ويمكن لمجموعة أدوات كهذه أن توفر لصانعي السياسات أدوات تفاعلية بسيطة لرصد التقدم المحرز في خفض أوجه اللامساواة.

ومع الرصد المنتظم لنواتج اللامساواة والفقر، يمكن للأمم المتحدة أن تدعم البلدان العربية في تقييم فعالية السياسات والخطط والموازنات الوطنية في خفض اللامساواة المتعددة الأبعاد. فمثلاً، تهدف إحدى المبادرات التي اقترحتها الإسكوا إلى تقديم دعم شامل مصمم خصيصاً لإصلاح السياسات، ووضع تدابير وطنية لتتبع الفقر المتعدد الأبعاد، ووضع خطط وموازنات للتصدي له، باستخدام مرصد الإنفاق الاجتماعي، الذي جُرّب في دول مختارة أعضاء في الإسكوا (ESCWA, 2019b, 2019c).

ويمكن لتدخل كهذا أن يكون حاسماً في خفض اللامساواة في المنطقة العربية. ولكن نظراً لمحدودية حيز المالية العامة، تشكّل الميزنة لتلبية أولويات التنمية الاجتماعية تحدياً كبيراً (E/ESCWA/EDID/2017/4). وتتعرض سياسات المالية العامة لضغوط شديدة للمحافظة على الاستدامة المالية الكلية والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتنامية للمواطنين وإعطاء الأولوية لخطط القضاء على الفقر وتضييق فجوات اللامساواة. ويتوخى أن يكون مرصد الإنفاق الاجتماعي أداة تمكن الدول الأعضاء في الإسكوا من تحسين كفاءة تخصيص الموارد عبر القطاعات وفعالية الميزنة عن طريق رصد إدارة النفقات، مع مراعاة الأبعاد السبعة للإنفاق الاجتماعي العام، بما فيها التعليم والصحة والتغذية والتدخلات في سوق العمل وبرامج توليد العمالة (E/ESCWA/EDID/2017/4). وتخطط الإسكوا لتوسيع مرصد الإنفاق الاجتماعي ليشمل تقييم فعالية السياسات الاجتماعية والإنفاقات الاجتماعية في خفض اللامساواة.

3- الاعتبار الثالث: التصدي لتحديات سوق العمل

كما سبق أن بحثنا في هذا التقرير، تواجه المنطقة العربية تحدي العمالة غير النظامية. ولا يسهم في الضمان الاجتماعي نحو 67 في المائة من القوة العاملة، ويمكن تفسير ذلك جزئياً بارتفاع مستويات العمالة غير النظامية ومستويات البطالة (E/ESCWA/EDID/2017/4). والتصدي للعمالة غير النظامية وتوليد فرص عمل للشباب الوافدين إلى القوة العاملة حيوي الأهمية في معالجة اللامساواة، بينما يساعد رفع الحد الأدنى للأجور في القطاع غير النظامي على تضييق الفجوة في الأجور بين القطاعين النظامي وغير النظامي، ما يمهد الطريق لجعل القطاع غير النظامي نظامياً.

توفر برامج ضمان العمالة، وهي برامج عمل عامة للأسر المعيشية، دخلاً إضافياً خلال فترات الجفاف وخلال غيره من الكوارث الطبيعية، ولا سيما في المناطق الريفية، بهدف رئيسي هو توفير العمالة المضمونة على مستوى أجور كاف لتأمين مستوى من الدخل معيّن للأسر المعيشية الفقيرة. وفي الوقت نفسه، تخلق هذه البرامج أنشطة إنتاجية، لا سيما في البنى التحتية والزراعة ومشاريع الأراضي وغيرها من الأنشطة الكثيفة العمالة ذات العائد الاجتماعي الأعلى على المدى الطويل. ويذهب باحثون، كمثل كانان (Kannan, 2005)، إلى أن برامج ضمان العمالة يمكن أن توفّر ظروفاً معيشية أكثر مواتاة في الأرياف، وخاصة إذا كانت مصممة جيداً وتشكل جزءاً من خطة شاملة تستهدف تحسين التنمية البشرية لدى الفقراء والنساء. وتدعي بابولا (Papola, 2005) أيضاً أن الأجور التي تقدمها برامج ضمان العمالة لا تكون

مفيدة إلا إذا كانت الأجور المقدمة كافيةً لتلبية احتياجات الأسر المعيشة، وتجادل أن هذه الأجور ينبغي أن تكون على مستوىً أعلى من الحد الأدنى للأجور في السوق.

وقد كانت الهند رائدة في استخدام برامج ضمان العمالة في مكافحة الفقر الريفي وبطالة النساء، إذ بدأت الحكومة الاتحادية تقديم برامج كهذه في الثمانينات، لكن أحدثها وأنجحها هو قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية الذي سُنّ عام 2005، وهو يهدف إلى تحسين الأمن المعيشي في المناطق الريفية بتوفير 100 يوم عمل مضمون كل سنة مالية للأسر المعيشية القادرة على العمل غير الماهر. وعلى عكس البرامج الأخرى المدفوعة بالعرض، فإن هذا البرنامج مدفوع بالطلب، فمثلاً، يمنح العمل عندما يطلبه المواطن المشمول. وفي حين يوفر البرنامج فرص عمل إضافية، لا سيما للنساء والمجتمعات المحلية المحرومة، فإنه يوفّر أيضاً أصولاً إنتاجية. وقد صمم البرنامج ليعمل في بيئة لا مركزية بحيث يمكن أن يرصده المجتمع المدني، فحقق إنجازات متعددة في الحدّ من الهجرة وخفض الاعتماد على ملاك الأراضي ومقرضي الأموال في المناطق الزراعية، بالإضافة إلى زيادة العمالة وتخفيف حدة الفقر (Ehmke, 2015). كما زاد البرنامج القوة التفاوضية للموظفين والحماية الاجتماعية بشكل عام، فكان لها أثر إيجابي على اقتصاد البلاد.

مع ذلك، كان هناك أيضاً بعض المخاطر والعيوب. فيشير رانجان (Ranjan, 2015) إلى الضغوط التضخمية التي نجمت عن زيادات في أسعار المواد الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي هذه البرامج إلى تحول النشاط الاقتصادي من الصناعات التحويلية الثقيلة والخدمات إلى الزراعة والصناعات التحويلية الخفيفة (Zepeda and others, 2013)، وقد تدفع المزيد من صغار السن إلى الانسحاب من المدرسة للتعويض في الإنتاج المنزلي وتوفير الرعاية للأطفال عندما يكون الوالدان في العمل (Li and Sekhri, 2013).

هل يمكن لبرامج ضمان العمالة أن تنجح في المنطقة العربية؟ كما أوضح هذا التقرير، التحصيل التعليمي في المنطقة آخذ في الازدياد والوظائف التي توفرها برامج ضمان العمالة قد لا تتناسب مع المهارات المتراكمة. مع ذلك، يمكن لهذه البرامج أن توفر للأسر المعيشية بصورة مؤقتة دخلاً كافياً للحد من مخاطر وقوعها في الفقر. وكما في المثال الهندي، يمكن لهذه البرامج أن تكون أداة سياسية ناجعة لخفض الفقر واللامساواة في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الفقر نسبياً، كتونس والسودان ومصر والمغرب. ويمكنها أيضاً أن تساعد في الحد من الهجرة الريفية وتعزيز التحول البنيوي في المناطق الريفية، بعيداً عن القطاع الزراعي، وبالتالي دفع الإنتاجية ورفع الأجور الريفية لتضاهي الأجور المدينية. وبما أن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة أولوية للمنطقة العربية، فإن برامج ضمان عمالة جيدة الاستهداف يمكن أن تقلل أيضاً الفجوة بين الجنسين في الدخل. وفوق هذه الفوائد على مستوى الاقتصاد الجزئي، لهذه البرامج آثار متعددة غير مباشرة على الاقتصاد الكلي. فكما هو معروف جيداً، يميل ذوو الدخل المتوسط والفقير إلى الإنفاق أكثر على السلع المنتجة محلياً. ومن هنا، يمكن لبرامج ضمان العمالة أن تعزز الاستهلاك المحلي، ما يولد في نهاية المطاف نمواً اقتصادياً إضافياً، أو، على الأقل، يقلل أثر الركود الاقتصادي.

وأخيراً، كما لاحظ حداد (Haddad, 2019)، بما أن معظم القوى العاملة في البلدان المتوسطة الدخل، كمصر، تعمل في القطاع غير النظامي، حيث يكسب ثلاثة أرباع العمال أقل من الحد الأدنى للأجور، فإن سياسة عامة تقوم على زيادة هذا الأجر لن يستفيد منها هؤلاء، بل يمكن في الواقع أن تؤدي إلى تفاقم اللامساواة. ولذا، الخيار السياساتي الأفضل هو تنفيذ

برامج أشغال هادفة جيداً، كالبرنامج الهندي، ترفع الحد الأدنى "الفعّال" للأجور النظامية.

4- الاعتبار الرابع: تعزيز التكامل الإقليمي العربي

لعدة عقود، كان التكامل الإقليمي العربي وما زال مطمحاً كبيراً. والواقع أن من شأن السعي إلى تحقيق التكامل الإقليمي العربي دفع النمو الاقتصادي والإسهام في القضاء على الفقر ودعم توليد فرص العمل والمساعدة على تضييق فجوات اللامساواة في الدخل والصحة والتعليم والعمالة. فمثلاً، من شأن اعتماد سياسة زراعية مشتركة حماية المنتجات المحلية، وتوفير أسواق لهذه المنتجات، وحماية المزارعين من تقلبات الأسعار والمنافسة الأجنبية، وتوفير حوافز للمحافظة على القطاع الزراعي وتطويره. وهذا هو النهج الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية الأوروبية عندما أطلقت، في عام 1962، السياسة الزراعية المشتركة (European Commission, n.d.). ومما لا شك فيه أنه ستكون لسياسة زراعية مشتركة على نطاق المنطقة العربية آثار هامة على المناطق الريفية وأنها ستسهم في القضاء على الفقر وتكفل للمزارعين دخلاً مستداماً، وتساعد على تضييق فجوة اللامساواة بين الأرياف والمدن.

ومن شأن التكامل الإقليمي العربي أن يسمح بحرية حركة اليد العاملة والسلع ورأس المال، وان يعزز التجارة والاستثمارات ضمن المنطقة. ومن شأن حرية حركة اليد العاملة، لا سيما من البلدان الوفيرة العمالة المستوردة للنفط أساساً إلى البلدان الشحيحة العمالة، وبصفة رئيسية الدول المصدرة للنفط، تيسير المساوقة بين المهارات ومتطلبات سوق العمل، إذ ستتوفر للشركات فرصة الانتقاء من خزان عمالة أكبر. وفي عام 2010، كان نحو 49 في المائة من المهاجرين العرب يعملون في بلدان عربية أخرى، ما أسهم إسهاماً كبيراً في الحدّ من فوائض العمالة والتخفيف من البطالة والفقر. وعلاوة على ذلك، في عام 2010، تجاوزت تحويلات العاملين فيما بين بلدان المنطقة 13 مليار دولار، بما في ذلك 6 مليارات من المملكة العربية السعودية وحدها. وتسهم هذه التحويلات في القضاء على الفقر، وتدعم الصحة والتعليم في البلدان المتلقية، ما يضيّق جزئياً فجوة اللامساواة الإقليمية (E/ESCWA/OES/2013/3).

وعلى نحو شبيه، تعزز حرية حركة السلع ورؤوس الأموال الاستثمارات والتجارة داخل الإقليم، ما يتيح فرصاً لتطوير سلاسل قيمة واسعة النطاق تعزز الإنتاج والكفاءة. وفي الواقع، هناك فرص كبيرة لتعزيز التجارة بين المجموعات دون الإقليمية، مثلاً بين بلدان المغرب العربي[38] وبلدان مجلس التعاون الخليجي، وبين بلدان المشرق[39] وبلدان مجلس التعاون الخليجي، لا سيما في المواد الزراعية والغذائية والوقود والمنسوجات. وعلاوة على ذلك، ستسهم الاستثمارات المباشرة ضمن الإقليم إسهاماً كبيراً في توليد فرص العمل ونقل التكنولوجيا وتطوير سلاسل القيمة المضافة، ما سيعزز بدوره التجارة ضمن الإقليم.

ويمكن للصناديق الإنمائية العربية أن تؤدي دوراً هاماً في تعزيز التكامل الإقليمي دعماً للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية. وتستضيف المنطقة عدداً من هذه الصناديق الوطنية والإقليمية، بما في ذلك الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية. وتؤدي هذه الصناديق دوراً هاماً في القضاء على الفقر وفي تضييق فجوة اللامساواة في البلدان المتلقية. فالأموال المتلقاة من الجهات المانحة العربية، على شكل قروض ميسّرة ومنح ومساعدة تقنية، تساهم في: دعم التعليم والخدمات الصحية للأكثر حرمانا؛ وتحسين خدمات المياه والمرافق

الصحية؛ وربط شبكات الطرق والكهرباء والمياه بالمناطق النائية وفي هذه المناطق؛ ودعم الزراعة والمزارعين في المناطق الريفية؛ وتقديم الدعم المالي والتقني للتعافي من الكوارث الطبيعية التي تنزع إلى توسيع فجوات اللامساواة.

ولتعزيز الاستثمارات ضمن المنطقة، البلدان العربية مطالبة بما يلي:

- اعتماد سياسات موحدة لتحقيق أمن الغذاء والطاقة والمياه، بدءاً بسياسة زراعية مشتركة تهدف إلى تطوير وحماية القطاع الزراعي في المنطقة والمساهمة في تضييق فجوات اللامساواة بين المناطق المدينية والريفية؛
- تعزيز حرية حركة اليد العاملة ما من شأنه المساعدة على تضييق الثغرات في المهارات في البلدان الشحيحة العمالة والتخفيف من البطالة في البلدان الوفيرة العمالة، والمساهمة في تضييق الفجوات في الدخل؛
- إزالة الحواجز التجارية والمؤسسية التي تعرقل المستثمرين العرب لتحسين بيئة الأعمال وتعبئة الاستثمار في تطوير البنية التحتية، ما من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي وتمكين الحكومات من بناء حيز مالية عامة لتمويل الإنفاق على التنمية الاجتماعية؛
- تخصيص المزيد من الموارد المالية لصناديق التنمية العربية لدعم مشاريع محلية ووطنية وإقليمية تحسن فرص حصول المواطنين في المناطق الأكثر حرماناً على الخدمات.

جيم- تحديات الإصلاح المؤسسي

تتطلب إعادة التفكير في نموذج التنمية في المنطقة العربية الذهاب إلى أبعد من مجرد إعادة النظر في التدخلات السياساتية والإصلاحات القطاعية والحزم الاقتصادية القصيرة الأجل، فكما بين هذا التقرير مطولاً، ينبغي أن يكون هناك تقييم عميق وتحوّل بنيوي نُظمي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولن يكون فعالاً في إحداث تغيير حقيقي غير نهج متكامل يتبنى منظوراً طويل الأجل. وليست الآفاق قاتمة بقدر ما يبدو من الحالة الراهنة. غير أن معالجة العلل المزمنة في المنطقة تتطلب تفكيراً جريئاً يضع موضع تساؤل الهياكل الأبوية السائدة والتعاليم الدينية والنماذج الاقتصادية وصنع القرارات السياسية. وعلاوة على ذلك، إذا أريد لأي تدخلات مستقبلية أن تنجح في دفع عجلة التغيير إلى الأمام، ينبغي أن تكون متعددة الأبعاد وان تعمل على مستويات متعددة.

يتمثل أحد الأهداف الأولى للتغيير في استعادة مصداقية مؤسسات الدولة والثقة بها وإعادة إشعال الأمل في المجتمع بان هناك بالفعل طريقاً للمضي قدماً. ويمكن القيام بقفزة كبيرة إلى الأمام بإعادة اختراع الخدمات العامة. ولتكون السياسات الجديدة مستدامة ومشروعة ومقبولة، فإنها تتطلب مشاركة واسعة من الجمهور. وفي هذا الصدد، كانت هناك بعض التجارب المشجّعة التي يجدر بالمنطقة تكرارها ونشرها. فمثلاً، منذ عام 2011، أجريت حوارات وطنية عديدة (لبنان وليبيا واليمن) وحوارات اجتماعية (الأردن وتونس والمغرب) أدت إلى اتخاذ قرارات مهمة بمشاركة واسعة من مختلف أصحاب المصلحة. ومن المستصوب للمنطقة العربية أن تضفي الطابع المؤسسي على ممارسة الحوارات الاجتماعية الوطنية باعتبارها أداة رئيسية للتفاوض وبناء توافق الآراء واتخاذ قرارات يستفيد منها الجميع. وهذه المؤسسات ضرورية للانتقال بعيداً عن التفكير الصفري وعن محاولات استيعاب أطراف أخرى، لأنها تقوم بدور وسيلة مشروعة للسياسة التشاركية شكلاً وجوهراً. وعلاوة على ذلك، فإنها تساعد على تهدئة مخاوف الفئات المهمشة وضمان مشاركة من لا صوت لهم بتوسيع دائرة أصحاب المصلحة. ويمكن

لمؤسسات قائمة كالمجالس الاقتصادية والاجتماعية في عدد من البلدان أن تقود وتستضيف الحوارات الوطنية.

وكما بحثنا سابقاً، ترتبط اللامساواة ارتباطاً وثيقاً بانعدام الاستقلال الذاتي، وذلك بدوره يشكل عاملاً لا يقتصر على النظام السياسي القائم فحسب، بل أيضاً على العلاقات الزبائنية التي تميز المجتمعات العربية. وفي حالات عدة، تكون العلاقات الأسرية والروابط البدائية سيفاً ذا حدين، فتكافئ القلة المحظوظة وتستبعد العديدين الذين لا يمتلكون مثل هذه الصلات. وسيتعين على أي إصلاحات جادة البدء بتفكيك شبكات الزبائنية، والاعتماد اعتماداً أكبر على المؤسسات لتلقي الخدمات، وترسيخ سيادة القانون، وتعزيز الحوكمة الرشيدة. وستكون هذه العملية الانتقالية طويلة شاقة، تتطلب تحولاً ثقافياً وحوافز وصبراً وإرادة حديدية تدفع عجلة التغيير. لكن السبيل الوحيد للخروج من الممارسات الزبائنية هو إعادة هندسة العلاقات المجتمعية لإعطاء دور حاسم للمؤسسات التي تحكمها سيادة القانون والتي تعامل المواطنين على قدم المساواة على أساس الجدارة.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما سبق أن بيّن هذا التقرير، ما يزال القطاع غير النظامي هو المشكلة الكبرى التي يبدو أن الجميع يتجاهلونها. فبالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية السريعة، هناك ما يستدعي وضع استراتيجية طويلة الأجل تسد الفجوة بين القطاعين النظامي وغير النظامي. وهناك على الصعيد العالمي أمثلة عديدة ناجحة للتعامل مع القطاع غير النظامي، بـ "تبنيه" كجزء من الاقتصاد. وليس هناك ما يحول دون المنطقة العربية والتفكير في حلول فعالة مماثلة، ولكن في السياق المحدد. وعلاوة على ذلك، يتعين أن تتبط بشدة الأوليغاركية السائدة في العديد من الاقتصادات العربية، فلا بد من فتح القطاع الخاص أمام الوافدين الجدد، ليصبح قطاعاً "خاصاً" حقيقياً، لا أن يظل قطاعاً "أسرياً" أو قائماً على المحسوبية، ولا بد من تعزيز المنافسة الصحية.

ومهما كان التدخل المتكامل الذي سيثبنى، لا غنى في نهاية المطاف عن نظام مساءلة متين وعن التقيد الصارم بسيادة القانون كي تتجذر الإصلاحات البنيوية. وعلى النخب الحاكمة أن تدرك أن لها مصلحة في توسيع نطاق المشاركة في صنع القرار وفي مؤسسات أقوى وفي الحوار الاجتماعي. ولعل تعزيز الحوار الاجتماعي، كما ذهبت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ILO and UNDP (2012)، هو التحدي الرئيسي الذي تجابهه المنطقة العربية، ولا سيما في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أو الأنظمة التي تبدو مستقرة لكن التعبير والمساءلة فيها منخفضان. والواقع أن الحوار الاجتماعي مركزي الأهمية لتعزيز التواصل بين الحكومة والشعب وتوفير آليات مؤسسية لحل النزاعات.

وإذا كانت دروس ما بعد عام 2011 قد أفادت بشيء فهو أن المؤسسات الفعّالة القادرة على الصمود ضرورية ضرورة حيوية لرعاية الانتقال إلى الوجهات المأمولة بنجاح. فلنأمل أن يكون الشروع في حوارات وطنية، إلى جانب تشجيع المشاركة فيها واستعادة الثقة في المؤسسات وترميم مصداقيتها وتحويل العلاقات المجتمعية وصفة لتحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

جداول المرفق

جدول المرفق 1- اللامساواة المكانية، آخر البيانات المتاحة

		الصحة						التعليم							
البلد	السنة	الحصول على إمدادات المياه المحسنة	الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسنة	الولادات بإشراف قبالة ماهرة	وفيات الرضع[أ]	التقزّم[أ]	الوزن الزائد[أ]	المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي	المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الثانوي	معدل إتمام التعليم الابتدائي (6-24)	معدل إتمام التعليم الثانوي (6-24)	معدل إتمام التعليم الابتدائي (25+)	معدل إتمام التعليم الثانوي (25+)	معدل إتمام التعليم الثالثي (25+)	متوسط سنوات التعليم (25+)
الأردن	2012	1.13	..	0.99	1.00	1.02	1.02	..	..	0.99	1.01	1.05	1.23	1.26	1.14
تونس	2011	1.12	1.16	1.03	1.01	1.00	1.05	1.03	1.36	1.09	1.88	1.41	2.52	3.10	1.81
الجزائر	2012	1.04	1.12	1.03	1.01	0.98	1.01	1.01	1.13	1.11	1.46	1.34	1.86	2.01	1.49
جزر القمر	2012	..	..	1.14	1.03	0.98	1.09	1.12	1.32	1.25	1.87	1.47	2.15	2.84	1.88
السودان	2014	..	..	1.30	1.01	1.01	1.27	1.37	1.87	1.32	3.65	1.65	3.41	3.99	1.91
العراق	2011	1.28	..	1.11	1.00	0.99	1.03	1.12	1.64	1.41	2.39	1.42	2.40	2.90	1.49
دولة فلسطين	2014	0.67	1.00	1.00	1.00	1.04	1.00	1.00	0.98	0.99	0.97	1.02	1.06	1.05	1.06
ليبيا	2014	1.05	1.09	1.01	1.00	1.02	0.98	1.00	1.01	0.98	1.06	1.00	1.08	1.24	1.03
مصر	2014	1.02	1.16	1.07	1.01	0.97	0.97	1.00	1.08	1.03	1.40	1.22	1.82	2.67	1.46
المغرب	2011	1.40	1.32	1.19	..	0.98	1.15	..	..	1.81	2.51	2.51	..	..	..
موريتانيا	2015	1.34	2.69	1.76	1.01	0.99	1.12	1.46	2.22	1.74	3.77	2.88	5.09	6.29	3.85
اليمن	2013	1.52	1.84	2.14	1.01	1.00	1.37	1.16	1.33	1.38	2.06	1.61	2.29	3.55	2.07

المصدر: حسابات المؤلفين.

أ- بما يتسق مع جميع المؤشرات الأخرى، تدل مؤشرات وفيات الرضع والتقزّم والوزن الزائد في هذا الجدول على إنجازات. وبالتالي ترد نسبة المدن إلى الأرياف في جميع المؤشرات.

جدول المرفق 2- اللامساواة في الثروة، آخر البيانات المتاحة

		الصحة						التعليم							
البلد	السنة	الحصول على إمدادات المياه المحسنة	الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسنة	الولادات بإشراف قبالة ماهرة	وفيات الرضع	التقزم	الوزن الزائد	المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي	المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الثانوي	معدل إتمام التعليم الابتدائي (24-6)	معدل إتمام التعليم الثانوي (24-6)	معدل إتمام التعليم الابتدائي (25+)	معدل إتمام التعليم الثانوي (25+)	معدل إتمام التعليم الثالثي (25+)	متوسط سنوات التعليم (25+)
الأردن	2012	1.03	..	1.02	1.02	1.02	0.98	..	..	1.05	2.19	1.21	3.50	6.85	1.74
تونس	2011	1.18	1.30	1.06	1.01	1.06	1.03	1.03	1.90	1.20	3.87	2.09	7.19	13.58	3.69
الجزائر	2012	1.20	1.34	1.04	1.02	1.03	0.98	1.02	1.37	1.37	3.01	1.84	4.95	6.46	2.39
جزر القمر	2012	..	..	1.41	1.00	1.21	0.98	1.39	2.86	1.90	4.67	2.70	7.27	20.50	4.65
السودان	2014	..	..	2.06	1.03	1.44	0.97	1.81	7.31	1.79	14.69	3.23	15.31	21.74	5.00
العراق	2011	1.44	..	1.17	1.01	1.05	0.93	1.24	2.97	2.27	7.33	2.50	9.82	17.21	2.80
دولة فلسطين	2014	51.01	1.03	1.00	1.01	1.02	0.96	1.00	1.22	1.06	1.58	1.09	1.66	2.39	1.28
ليبيا	2014	1.01	1.18	0.99	1.01	1.13	1.07	1.01	1.23	1.04	1.19	1.09	1.21	1.33	1.10
مصر	2014	1.05	1.21	1.17	1.02	1.01	0.97	1.03	1.28	1.10	1.95	1.70	3.89	9.31	2.71
المغرب	2011	1.87	2.20	1.35	..	1.30	0.95	..	..	2.58	5.08	5.08	..	..	..
موريتانيا	2015	2.44	12.42	3.22	1.01	1.26	0.98	2.00	4.99	3.20	19.02	7.60	29.63	47.43	12.41
اليمن	2013	2.68	4.37	4.18	1.02	1.80	1.00	1.60	1.94	2.53	6.11	3.28	8.06	17.56	4.90

المصدر: حسابات المؤلفين.

أ- بما يتسق مع جميع المؤشرات الأخرى، تدل مؤشرات وفيات الرضع والتقزّم والوزن الزائد في هذا الجدول على إنجازات. وبالتالي ترد نسبة الخمس الأغنى إلى الخمس الأفقر في جميع المؤشرات.

جدول المرفق 3- اللامساواة في تعليم رأس الأسرة المعيشية، آخر البيانات المتاحة

		الصحة						التعليم							
البلد	السنة	الحصول على إمدادات المياه المحسنة	الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسنة	الولادات بإشراف قابلة ماهرة	وفيات الرضع[أ]	التقزم[أ]	الوزن الزائد[أ]	المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي	المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الثانوي	معدل إتمام التعليم الابتدائي (24-6)	معدل إتمام التعليم الثانوي (24-6)	معدل إتمام التعليم الابتدائي (25+)	معدل إتمام التعليم الثانوي (25+)	معدل إتمام التعليم الثالثي (25+)	متوسط سنوات التعليم (25+)
الأردن	2012	1.02	..	1.02	1.01	1.08	0.96	..	..	1.16	2.03	1.84	4.03	4.16	2.82
تونس	2011	1.08	1.10	1.05	1.02	1.06	1.00	1.03	1.59	1.11	2.60	2.34	6.05	7.09	3.99
الجزائر	2012	1.03	1.11	1.02	1.02	1.03	0.97	1.03	1.32	1.26	2.64	1.96	6.85	7.50	3.22
جزر القمر	2012	..	..	1.16	1.00	1.11	0.99	1.25	1.68	1.36	1.62	2.40	5.34	8.80	5.47
السودان	2014	..	..	1.51	1.01	1.42	0.98	1.66	4.71	1.65	6.79	3.24	15.93	21.69	7.06
العراق	2011	1.10	..	1.09	1.01	1.06	0.98	1.20	2.20	1.78	3.71	2.51	6.52	8.26	3.74
دولة فلسطين	2014	0.90	1.01	1.00	1.02	1.12	0.99	1.02	1.38	1.13	1.76	2.05	4.38	4.86	3.23
ليبيا	2014	1.02	1.05	1.00	1.01	0.99	1.00	1.08	1.16	1.22	1.33	1.80	2.37	2.43	2.33
مصر	2014	1.01	1.08	1.12	1.01	1.05	0.99	1.07	1.42	1.17	2.25	2.48	8.18	13.53	6.07
المغرب	2011	1.13	1.23	1.14	..	1.12	0.90	..	..	1.55	3.13	3.13	..	..	..
موريتانيا	2015	1.46	2.05	1.49	1.01	1.19	1.00	1.68	2.67	2.04	3.34	3.99	9.64	15.17	7.63
اليمن	2013	1.28	1.37	1.45	1.01	1.20	1.00	1.28	1.53	1.62	3.55	2.18	4.41	7.01	4.36

المصدر: حسابات المؤلفين.

أ- بما يتسق مع جميع المؤشرات الأخرى، تدل مؤشرات وفيات الرضع والتقزم والوزن الزائد في هذا الجدول على إنجازات. وبالتالي ترد نسبة الأسر المعيشية التي يرأسها متعلمون (12 سنة وما فوق) إلى تلك التي يرأسها غير متعلمين في جميع المؤشرات.

جدول المرفق 4- اللامساواة في مجموعة الطرفين النقيضين 1 (ثروة الأسرة المعيشية وتعليم رأس الأسرة المعيشية)، آخر البيانات المتاحة

		الصحة						التعليم							
البلد	السنة	الحصول على إمدادات المياه المحسنة	الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسنة	الولادات بإشراف قبالة ماهرة	وفيات الرضع[أ]	التقزّم[أ]	الوزن الزائد[أ]	المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي	المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الثانوي	معدل إتمام التعليم الابتدائي (24-6)	معدل إتمام التعليم الثانوي (24-6)	معدل إتمام التعليم الابتدائي (25+)	معدل إتمام التعليم الثانوي (25+)	معدل إتمام التعليم الثالثي (25+)	متوسط سنوات التعليم (25+)
الأردن	2012	1.06	..	1.05	..	1.17	0.94	..	..	1.27	2.87	1.95	6.17	8.42	3.52
تونس	2011	1.23	1.33	1.11	..	1.17	1.04	1.06	2.11	1.21	4.31	3.21	13.37	26.01	8.03
الجزائر	2012	1.19	1.36	1.06	..	1.05	0.95	1.05	1.53	1.51	4.23	2.65	12.74	17.48	5.53
جزر القمر	2012	..	..	1.42	..	1.23	0.99	1.45	3.38	2.06	..	4.50	19.47	212.09	3.39
السودان	2014	..	..	2.37	..	1.60	0.97	2.05	11.06	2.08	18.07	5.11	46.10	78.83	16.19
العراق	2011	1.49	..	1.22	..	1.07	0.92	1.43	4.48	3.03	16.12	5.30	39.86	96.00	9.85
دولة فلسطين	2014	6.56	1.08	..	..	..	..	..	1.70	..	..	2.13	5.41	8.69	2.71
ليبيا	2014	1.03	1.29	..	..	0.99	0.95	1.06	1.30	1.17	1.64	2.18	3.02	3.60	3.04
مصر	2014	1.05	1.22	1.24	..	1.03	0.95	1.08	1.50	1.17	2.73	2.60	11.22	27.74	7.67
المغرب	2011	1.80	2.25	1.34	..	1.28	0.87	..	..	2.76	7.41	7.41	..	..	..
موريتانيا	2015	2.59	14.00	3.35	..	1.28	0.99	2.25	6.26	3.75	23.73	11.71	70.59	149.88	36.92
اليمن	2013	2.71	4.57	4.67	..	1.81	0.99	1.85	2.27	3.21	13.56	5.44	20.54	51.21	19.69

المصدر: حسابات المؤلفين.

أ- بما يتسق مع جميع المؤشرات الأخرى، تدل مؤشرات وفيات الرضع والتقزّم والوزن الزائد في هذا الجدول على إنجازات. وبالتالي ترد نسبة المجموعة غير المحرومة إلى المجموعة المحرومة في جميع المؤشرات.

جدول المرفق 5- اللامساواة في مجموعة الطرفين النقيضين 2 (المكانية وحجم الأسرة المعيشية)، آخر البيانات المتاحة

		الصحة						التعليم							
البلد	السنة	الحصول على إمدادات المياه المحسنة	الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسنة	الولادات بإشراف قبالة ماهرة	وفيات الرضع[أ]	التقزّم[أ]	الوزن الزائد[أ]	المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي	المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الثانوي	معدل إتمام التعليم الابتدائي (24-6)	معدل إتمام التعليم الثانوي (24-6)	معدل إتمام التعليم الابتدائي (25+)	معدل إتمام التعليم الثانوي (25+)	معدل إتمام التعليم الثالثي (25+)	متوسط سنوات التعليم (25+)
الأردن	2012	1.11	..	0.99	..	1.04	1.02	..	..	0.97	0.89	0.97	1.25	1.60	1.21
تونس	2011	1.12	1.15	1.16	..	1.14	0.98	1.03	1.61	1.13	2.26	1.22	2.33	3.23	1.83
الجزائر	2012	1.06	0.97	1.04	..	1.03	0.98	1.01	1.21	1.16	2.21	1.29	1.68	1.92	1.65
جزر القمر	2012	..	..	1.15	..	1.09	0.94	1.15	1.35	1.30	1.20	1.32	2.18	3.75	1.98
السودان	2014	..	..	1.28	..	1.33	1.01	1.26	1.93	1.10	1.76	1.38	2.92	3.71	1.84
العراق	2011	1.32	..	1.16	..	1.05	0.97	1.16	2.00	1.54	2.85	1.50	3.17	4.10	1.66
دولة فلسطين	2014	0.78	0.99	0.99	..	1.03	1.01	1.00	0.91	1.01	1.01	0.96	1.18	1.60	1.13
ليبيا	2014	1.07	1.10	0.99	..	1.04	1.02	1.00	1.06	0.99	1.13	0.88	1.02	1.15	0.99
مصر	2014	1.03	1.16	1.18	..	1.00	0.91	1.03	1.24	1.09	1.66	1.37	2.60	5.99	2.04
المغرب	2011	1.38	1.16	1.16	..	1.16	0.95	..	..	2.05	2.26	2.26	..	..	..
موريتانيا	2015	1.33	2.20	1.88	..	1.13	0.98	1.39	1.90	1.59	4.04	2.36	3.91	5.74	3.99
اليمن	2013	1.67	1.70	2.47	..	1.38	1.02	1.17	1.32	1.31	2.10	1.52	2.51	4.34	2.32

المصدر: حسابات المؤلفين.

أ- بما يتسق مع جميع المؤشرات الأخرى، تدل مؤشرات وفيات الرضع والتقزّم والوزن الزائد في هذا الجدول على إنجازات. وبالتالي ترد نسبة المجموعة غير المحرومة إلى المجموعة المحرومة في جميع المؤشرات.

جدول المرفق 6- اللامساواة بين الجنسين، آخر البيانات المتاحة

		الصحة						التعليم							
البلد	السنة	الحصول على إمدادات المياه المحسنة	الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسنة	الولادات بإشراف قبالة ماهرة	وفيات الرضع	التقزم	الوزن الزائد	المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي	المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الثانوي	معدل إتمام التعليم الابتدائي (24-6)	معدل إتمام التعليم الثانوي (24-6)	معدل إتمام التعليم الابتدائي (25+)	معدل إتمام التعليم الثانوي (25+)	معدل إتمام التعليم الثالثي (25+)	متوسط سنوات التعليم (25+)
الأردن	2012	..	..	..	1.00	0.97	0.98	..	..	0.99	0.75	1.07	1.00	1.15	1.13
تونس	2011	..	..	..	1.00	0.98	0.99	1.01	0.90	0.98	0.73	1.23	1.13	1.00	1.31
الجزائر	2012	..	..	..	1.00	0.98	0.99	1.00	0.95	0.91	0.59	1.13	0.82	0.81	1.21
جزر القمر	2012	..	..	..	1.00	0.94	0.99	1.01	0.87	0.94	0.77	1.18	1.30	1.52	1.53
السودان	2014	..	..	..	0.99	0.94	1.00	1.02	0.92	0.99	1.11	1.21	1.20	1.14	1.34
العراق	2011	..	..	..	0.99	0.98	0.99	1.07	1.18	1.10	0.95	1.32	1.54	1.63	1.49
دولة فلسطين	2014	..	..	..	1.00	0.98	0.98	1.00	0.88	0.97	0.72	1.04	0.96	1.02	1.10
ليبيا	2014	..	..	..	1.00	0.97	0.99	1.00	0.90	0.97	0.89	1.11	1.11	0.98	1.15
مصر	2014	..	..	..	1.00	0.97	0.98	1.00	0.97	0.98	1.00	1.18	1.29	1.25	1.33
المغرب	2011	..	..	..	..	0.98	0.96	..	..	1.07	1.40	1.40	..	..	..
موريتانيا	2015	..	..	..	0.99	0.95	1.00	0.93	1.11	1.11	1.48	1.32	1.85	2.88	1.49
اليمن	2013	..	..	..	1.00	0.95	1.00	1.11	1.37	1.28	2.26	1.82	2.24	2.50	2.51

المصدر: حسابات المؤلفين.

أ- بما يتسق مع جميع المؤشرات الأخرى، تدل مؤشرات وفيات الرضع والتقزم والوزن الزائد في هذا الجدول على إنجازات. وبالتالي ترد نسبة الذكور إلى الإناث في جميع المؤشرات.

المراجع

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2012). *عمل المرأة في المنطقة العربية: وقائع وآفاق*. E/ESCWA/ECW/2012/1. بيروت.

_____ (2014أ). *التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية*. E/ESCWA/OES/2013/3. بيروت.

_____ (2014ب). *الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير*. E/ESCWA/EDGD/2014/2. بيروت.

_____ (2017). *التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية*. E/ESCWA/ECW/2017/3. بيروت.

_____ (2018أ). *إعادة النظر في السياسة المالية للمنطقة العربية*. E/ESCWA/EDID/2017/4. بيروت.

_____ (2018ب). تداعيات النزاع على التنمية البشرية من الطفولة إلى سن الرشد: أدلة من المنطقة العربية. اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات، العدد 5. E/ESCWA/ECRI/2017/2. بيروت.

_____ (2018ج). *تقرير التنمية الاجتماعية العدد الثاني: اللامساواة والاستقلالية والتغيير في العالم العربي*. E/ESCWA/SDD/2017/6. بيروت.

_____ (2019أ). إطار رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية. اللجنة التنفيذية، الاجتماع السادس، مراكش، المغرب، 15-16 حزيران/يونيو 2019. E/ESCWA/EC.6/2019/8.

_____ (2019ب). الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية: الجهود الإقليمية والوطنية للحد منه. اللجنة التنفيذية، الاجتماع السادس، مراكش، المغرب، 15-16 حزيران/يونيو 2019. E/ESCWA/EC.6/2019/9.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وآخرون (2017). *التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد*، E/ESCWA/EDID/2017/2. بيروت.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وجامعة سانت آندروز (2016). *سوريا: خمس سنوات من الحرب*، E/ESCWA/EDID/2016/2. بيروت.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002). *تقرير التنمية الإنسانية العربية: خلق الفرص للأجيال القادمة*. نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية.

_____ (2005). *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي*. نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآخرون (2018). *عدالة النوع الاجتماعي والقانون: تقييم للقوانين المؤثرة على المساواة بين الجنسين في منطقة الدول العربية*. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البنك الدولي (2011). *تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية*. واشنطن.

_____ (2013). استمرار قوة الدفع لإصلاح التعليم في المغرب، 11 أيلول/سبتمبر. https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/09/11/maintaining-momentum-on-education-reform-in-morocco.

_____ (2015). احباطات الطبقة المتوسطة أجّجت ثورات الربيع العربي، 21 تشرين الأول/أكتوبر.

_____ (2017). تعليم الفتيات. وضع نهاية لزواج الأطفال، 23 آب/أغسطس.

صندوق النقد الدولي (2013). *إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات*. واشنطن.

_____ (2017). *آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟* واشنطن.

_____ (2019). آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر. واشنطن.

عبد الجليل، إبراهيم، ونجيب صعب (2015). *البيئة والتنمية 8: الاستهلاك المستدام من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية*. بيروت: المنتدى العربي للبيئة والتنمية.

مصر، وزارة التربية والتعليم (2007). *الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر: نحو نقلة نوعية في التعليم 2008/2007 – 2012/2011*. القاهرة.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2014). *التنمية المستدامة تبدأ بالتعليم: مساهمة التعليم في تحقيق الأهداف المقترحة لمرحلة ما بعد عام 2015*. باريس.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد دراسات التنمية، والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية (2016). *التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2016: تحدي حالات عدم المساواة، مسارات من أجل تحقيق عالم يسوده العدل*. باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

منظمة الصحة العالمية (2019). تخفيض معدلات وفيات الأطفال، حقائق رئيسية، 19 أيلول/سبتمبر.

منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013). *نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة*. بيروت: منظمة العمل الدولية.

هيومن رايتس ووتش (2018). موريتانيا: عقبات إدارية تحرم الأطفال من الدراسة، 29 آذار/مارس. https://www.hrw.org/ar/news/2018/03/29/316250.

Abernethy, George L. (1959). Aristotle. In *The Idea of Equality: an Anthology*. Richmond: John Knox Press.

Abu-Ismail, Khalid (2019a). Beyond the rentier state: can regionalism work for Arab States? In *The Politics of Rentier States in the Gulf*. POMPES Studies, No. 33. Washington, D.C.: Project on Middle East Political Science. Available at https://pomeps.org/2019/01/30/beyond-the-rentier-state-can-regionalism-work-for-arab-states/.

_____ (2019b). Inequality in Arab States. In *IEMed. Mediterranean Yearbook 2019.* Girona: European Institute of the Mediterranean.

Abu-Ismail, Khalid, Aljaz Kuncic, and Niranjan Sarangi (2016). Governance-adjusted Human Development Index: The case for a broader index and its implications for Arab States. E/ESCWA/EDID/2016/WP.3. Beirut.

Abu-Ismail, Khalid, and Manuella Nehme (2019). Falling rents should make way for institutional reforms in Arab states, 7 May. Available at https://theforum.erf.org.eg/2019/05/07/falling-rents-make-way-institutional-reforms-arab-states/.

Abu-Ismail, Khalid, and Niranjan Sarangi (2013). A new approach to measuring the middle class: Egypt. E/ESCWA/EDGD/2013/WP.2. Beirut.

_____ (2015). Rethinking the measurement of the middle class: evidence from Egypt. WIDER Working Paper, 2015/023 (February). Helsinki, Finland: United Nations University World Institute for development Economics Research.

_____ (2019). *Arab Human Development in Comparative Context*. Routledge (forthcoming).

Ackah, Charles, Clement Ahiadeke, and Ama Pokuaa Fenny (2009). Determinants of female labour force participation in Ghana. Global Development Network Working Paper Series, No. 14 (September). New Delhi: Global Development Network.

Ahluwalia, Montek S. (1976). Inequality, poverty and development. *Journal of Development Economics*, vol. 3, No. 4.

Aizer, Anna, and Janet Currie (2014). The intergenerational transmission of inequality: maternal disadvantage and health at birth. *Science*, vol. 344, No. 6186.

Akkair, Abdeljalil (2004). Education in the Middle East and North Africa: the current situation and future challenges. *International Education Journal*, vol. 5, No. 2.

Akresh, Richard, Leonardo Lucchetti, and Harsha Thirumurthy (2012). Wars and child health: evidence from the Eritrean–Ethiopian conflict. *Journal of Development Economics*, vol. 99, No. 2.

Alesina, Alberto, and Dani Rodrik (1994). Distributive politics and economic growth. *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 109, No. 2.

Alesina, Alberto, and Roberto Perotti (1996). Income distribution, political instability, and investment. *European Economic Review*, vol. 40, No. 6.

Ali, Abdel Gadir Ali, and Shenggen Fan, eds. (2007). *Public Policy and Poverty Reduction in the Arab Region*. Kuwait: Arab Planning Institute.

Ali, Abdel Gadir Ali (2003). Globalization and inequality in the Arab region. Kuwait: Arab Planning Institute. Available at http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/263/263_wps0307.pdf.

_____ (2009). The political economy of inequality in the Arab region and relevant development policies. Economic Research Forum Working Paper Series, No. 502. Cairo: Economic Research Forum.

Alvaredo, Facundo, Lydia Assouad, and Thomas Piketty (2017). Measuring inequality in the Middle East 1990-2016: the world's most unequal region? Centre for Economic Policy Research Discussion Paper, No. 12405.

Alvaredo, Facundo, and Thomas Piketty (2014). Measuring top incomes and inequality in the Middle East: data limitations and illustration with the case of Egypt. Economic Research Forum Working Paper Series, No. 832. Cairo: Economic Research Forum.

Alvaredo, Facundo, and others (2017). Global inequality dynamics: New findings from WID.world. *American Economic Review: Papers and Proceedings*, vol. 107, No. 5, pp. 404-409.

Amara, Mohamed, and Hatem Jemmali (2017). On the decomposition and dynamics of inequality of opportunities: a special focus on early childhood health and nutrition in Tunisia. Economic Research Forum Working Paper Series, No. 1093. Cairo: Economic Research Forum.

Assaad, Ragui (2010). Equality for all? Egypt's free public higher education policy breeds inequality of opportunity. Economic Research Forum Policy Perspective, No 2. Cairo: Economic Research.

Assaad, Ragui, and others (2012). Inequality of opportunity in child health in the Arab World and Turkey. *Middle East Development Journal*, vol. 4, No. 2.

_____ (2016). Inequality of opportunity in income and consumption: the Middle East and North Africa Region in comparative perspective. Economic Research Forum Working Paper Series, No. 1003. Cairo: Economic Research Forum.

_____ (2017). Inequality of opportunity in wages and consumption in Egypt. *Review of Income and Wealth*, vol. 64, No. 1.

_____ (2018). Explaining the MENA paradox: rising educational attainment, yet stagnant female labor force participation. IZA Discussion Paper Series, No. 11385. Bonn: IZA Institute of Labor Economics.

Assaad, Ragui, Rana Hendy, and Djavad Salehi-Isfahani (2019). Inequality of opportunity in educational attainment in the Middle East and North Africa: Evidence from household surveys. *International Journal of Educational Development*, vol. 66 (April).

Assaf, Shireen, and others (2017). *Levels and Trends of Maternal and Child Health Indicators in 11 Middle East and North African Countries*. DHS Comparative Reports, No. 46. Rockville, Maryland: International Coach Federation.

Assouad, Lydia (2019). Rethinking the Lebanese economic miracle: The extreme concentration of income and wealth in Lebanon. Working Paper, No. 2019-28. Paris School of Economics. Available at https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-02160275/document.

Atkinson, Anthony B. (2015). *Inequality What Can Be Done?* Cambridge: Harvard University Press.

Baird, Sarah, and others (2013). *Relative Effectiveness of Conditional and Unconditional Cash Transfers for Schooling Outcomes in Developing Countries: A Systematic Review*. Campbell Systematic Reviews 2013:8. Oslo: Campbell Collaboration.

Barham, Tania (2011). A healthier start: The effect of conditional cash transfers on neonatal and infant mortality in rural Mexico. *Journal of Development Economics*, vol. 94, No. 1.

Barrientos, Armando, and Jocelyn DeJong (2006). Reducing child poverty with cash transfers: A sure thing? *Development Policy Review*, vol. 24, No. 5.

Bastos, Amélia, and others (2009). Women and poverty: A gender-sensitive approach. *The Journal of Socio-Economics*, vol. 38, No. 5.

Becker, Gary S. (1962). Investment in human capital: A theoretical analysis. *Journal of Political Economy*, vol. 70, No. 5, part 2 (October).

Becker, Gary S., and Nigel Tomes (1986). Human capital and the rise and fall of families. *Journal of labor Economics*, vol. 4, No. 3, part 2 (July).

Berg, Andrew, and Jonathan Ostry (2017). Inequality and unsustainable growth: two sides of the same coin? *IMF Economic Review*, vol. 65, No. 4.

Bhalotra, Sonia, and Samantha Rawlings (2011). Intergenerational persistence in health in developing countries: The penalty of gender inequality? *Journal of Public Economics*, vol. 95, No. 3-4 (April).

Bibi, Sami, and Mustapha Nabli (2010). Equity and inequality in the Arab region. Economic Research Forum Policy Research Report, No. 33. Cairo: Economic Research Forum.

Biesebroeck, Johannes Van (2011). Wages equal productivity. fact or fiction? Evidence from Sub Saharan Africa. *World Development*, vol. 39, No. 8.

Bloom, David E., and David Canning (2008). Population health and economic growth. Commission on Growth and Development Working Paper, No. 24. Washington, D.C.: World Bank.

Borjas, George J. (2003). The labor demand curve is downward sloping: Reexamining the impact of immigration on the labor market. *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 118, No. 4 (November).

Bosmans, Kristof (2016). Consistent comparisons of attainment and shortfall inequality: a critical examination. *Health economics*, vol. 25, No. 11.

Breen, Richard, and John H. Goldthorpe (1997). Explaining educational differentials towards a formal rational action theory. *Rationality and Society*, vol. 9, No. 3.

Brown, Ryan P. (2018). The Mexican drug war and early-life health: the impact of violent crime on birth outcomes. *Demography*, vol. 55, No. 1.

Buckner, Elizabeth (2013). Access to higher education in Egypt: Examining trends by university sector. *Comparative Education Review*, vol. 57, No. 3.

Buvinic, Mayra, and others (2013). Violent conflict and gender inequality: An overview. Policy Research Working Paper, No. 6371. Washington, D.C.: World Bank.

Cabieses, Baltica, Kate E. Pickett, and Richard G. Wilkinson (2016). The impact of socioeconomic inequality on children's health and well-being. In *The Oxford Handbook of Economics and Human Biology*, John Komlos and Inas R. Kelly, eds. New York: Oxford University Press.

Calderón-Mejía, Valentina, and Monika Sieverding (2019). Demographic profile of the Syrian population in Jordan and Lebanon. In *Syrian Migration During the Armed Conflict, from a Demographic Perspective*. Springer (forthcoming).

Camacho, Adriana (2008). Stress and birth weight: evidence from terrorist attacks. *American Economic Review*, vol. 98, No. 2.

Caner, Mehmet, Thomas Grennes, and Fritzi Koehler-Geib (2010). Finding the tipping point—when sovereign debt turns bad. Policy Research Working Paper, No. 5391. Washington, DC: World Bank.

CARE (2015). "TO PROTECT HER HONOUR" child marriage in emergencies – the fatal confusion between protecting girls and sexual violence. CARE Gender and Protection in Humanitarian Contexts: Critical Issues Series, No. 1. London.

Chamlou, Nadereh, Silvia Muzi, and Hanane Ahmed (2011). Understanding the determinants of female labor force participation in the Middle East and North Africa region: The role of education and social norms in Amman. AlmaLaurea Working Papers, No. 31. Bologna, Italy: AlmaLaurea Inter-University Consortium.

Chang, Ha-Joon (2010). *Bad Samaritans: The Myth of Free Trade and the Secret History of Capitalism*. New York: Bloomsbury Publishing.

Chen, Lincoln C., Ashish Kumar Chowdhury, and Sandra L. Huffman (1980). Anthropometric assessment of energy-protein malnutrition and subsequent risk of mortality among preschool aged children. *The American Journal of Clinical Nutrition*, vol. 33, No. 8.

Chenery, Hollis, and others (1974). *Redistribution with Growth*. New York: Oxford University Press; Washington, D.C.: World Bank.

Clarke, Philip M., and others (2002). On the measurement of relative and absolute income-related health inequality. *Social Science and Medicine*, vol. 55, No. 11 (2002).

Cohen, Gerald Allan (1989). On the currency of Egalitarian Justice. *Ethics*, vol. 99, No. 4 (July).

Collier, Paul (2019a). Productive jobs: rebasing growth in the MENA region, 10 March. Available at https://theforum.erf.org.eg/2019/03/10/productive-jobs-rebasing-growth-mena-region/.

_____ (2019b). Transformation under radical uncertainty: the challenge for MENA, 10 March. Available at https://theforum.erf.org.eg/2019/03/10/transformation-radical-uncertainty-challenge-mena/.

Cornia, Giovanni Andrea, and Sampsa Kiiski (2001). Trends in income distribution in the post-World War II period: Evidence and interpretation. WIDER Discussion Papers, No. 2001/89. Helsinki: World Institute for Development Economics (UNU-WIDER).

Costa-i-Font, Joan, and Mario Gyori (2018). The Middle Eastern health inequality paradox and the gender obesity gap, 31 October. Available at https://blogs.lse.ac.uk/mec/2018/10/31/the-middle-eastern-health-inequality-paradox-and-the-gender-obesity-gap/.

Cunha, Flavio, and others (2006). Interpreting the evidence on life cycle skill formation. In *Handbook of the Economics of Education*, vol. 1, Eric A. Hanushek and Finis Welch, eds. North Holland: Elsevier.

Cumming, Oliver, and Sandy Cairncross (2016). Can water, sanitation and hygiene help eliminate stunting? Current evidence and policy implications. *Maternal and Child Nutrition*, vol. 12, No. S1 (May).

Dandan, Mwafaq M., and Ana Paula Pereira Marques (2017). Education, employment and gender gap in Mena region. *Asian Economic and Financial Review*, vol. 7, No. 6, 573.

Daoud, Adel, and others (2017). Impact of International Monetary Fund programs on child health. *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, vol. 114, No. 25.

Deaton, Angus (1989). *Saving in Developing Countries: Theory and Review*. Washington, D.C.: The World Bank.

De Onis, Mercedes, and Francesco Branca (2016). Childhood stunting: a global perspective. *Maternal and Child Nutrition*, vol. 12, No. S1 (May).

Devarajan, Shantayanan, and Elena Ianchovichina (2017). A Broken social contract, not high inequality, led to the Arab spring. *The Review of Income and Wealth*, vol. 64, No. S1.

Dewan, Manju (2008). Malnutrition in women. *Studies on Home and Community Science*, vol. 2, No. 1.

Duque, Valentina (2017). Early-life conditions and child development: Evidence from a violent conflict. *SSM-Population Health*, vol. 3 (December).

Ecker, Oliver, and others (2016). *Nutrition and Economic Development: Exploring Egypt's Exceptionalism and the Role of Food Subsidies*. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.

Ehmke, Ellen (2015). National experiences in building social protection floors: India's Mahatma Gandhi national rural employment guarantee scheme. Extension of Social Security (ESS) Paper, No. 49. Geneva: International Labour Organization.

El Enbaby, Hoda (2018). Evaluation finds successes for Egypt's first conditional cash transfer program, 2 November. Available at http://www.ifpri.org/blog/evaluation-finds-successes-egypts-first-conditional-cash-transfer-program.

El Enbaby, Hoda, and Rami Galal (2015). Inequality of opportunity in individuals' wages and households' assets in Egypt. ERF Working Paper Series, No. 942. Cairo: Economic Research Forum.

El-Haddad, Amirah (2019). Raising Egypt's minimum wage: the impact on inequality, 30 April. Available at https://theforum.erf.org.eg/2019/04/25/raising-egypts-minimum-wage-impact-inequality/.

El-Kogali, Safaa, and others (2016). Inequality of opportunity in early childhood development in Morocco over time. Policy Research Working Paper, No. 7670. Washington, D.C.: The World Bank.

Engebretsen, Ingunn Marie Stadskleiv, and others (2008). Determinants of infant growth in Eastern Uganda: a community-based cross-sectional study. *BMC Public Health*, vol. 8.

Erreygers, Guido (2009). Correcting the concentration index. *Journal of Health Economics*, vol. 28, No. 2.

European Commission (n.d.). The common agricultural policy at a glance. Available at https://ec.europa.eu/info/food-farming-fisheries/key-policies/common-agricultural-policy/cap-glance_en#evaluationofthecap. Accessed on 20 July 2019.

Evenson, Robert E, Barry M. Popkin, and Elizabeth King-Quizon (1979). Nutrition, Work, and Demographic Behavior in Rural Philippine Households: A Synopsis of Several Laguna Household Studies. Center Discussion Paper, No. 308.

Fargues, Philippe (2006). International migration in the Arab region: Trends and policies. In United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut 15-17 May 2006. UN/POP/EGM/2006/09.

Fink, Günther, Isabel Günther, and Kenneth Hill (2011). The effect of water and sanitation on child health: evidence from the demographic and health surveys 1986-2007. *International Journal of Epidemiology*, vol. 40, No. 5 (October).

Food Security Information Network (2017). *Global Report on Food Crises 2017*. Available at https://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp291271.pdf?_ga=2.148970805.2053516579.1566196069-859958432.1550566984.

Forbes (2017). The World's Richest Arabs 2017, 5 April. Available at https://www.forbesmiddleeast.com/list/the-worlds-richest-arabs-2017.

Galor, Oded, and Joseph Zeira (1993). Income distribution and macroeconomics. *The Review of Economic Studies*, vol. 60, No. 1.

Gertler, Paul J., Sebastian W. Martinez, and Marta Rubio-Codina (2012). Investing cash transfers to raise long term living standards. *American Economic Journal: Applied Economics*, vol. 4, No. 1.

Goldstone, Jack A. (2011). Understanding the revolutions of 2011: weakness and resilience in Middle Eastern autocracies. *Foreign Affairs* (May/June).

Gromada, Anna, Gwyther Rees, and Yekaterina Chzhen (n.d.). More equal and less equal at the same time? Comparing children's educational inequalities in 37 countries and over time. Florence, Italy: UNICEF Office of Research – Innocenti.

Gronau, Reuben (1985). The allocation of goods within the household and estimation of adult equivalence scales: how to separate the men from the boys. Manuscript. Hebrew University.

Gurr, Ted Robert (1970). *Why Men Rebel*. Princeton: Princeton University Press.

Gylfason, Thorvaldur, and Gylfi Zoega (2003). Inequality and economic growth: Do natural resources matter? In *Inequality and Growth: Theory and Policy Implications*, Theo S. Eicher and Stephen J. Turnovsky, eds. Cambridge: Massachusetts Institute of Technology.

Harsanyi, John C. (1955). Cardinal welfare, individualistic ethics, and interpersonal comparisons of utility. *Journal of Political Economy*, vol. 63, No. 4 (August).

Hashemi, Ali, and Vito Intini (2015). Inequality of opportunity in education in the Arab region. E/ESCWA/OES/2015/WP.3. Beirut: Economic and social Commission for Western Asia.

Hassine, Nadia Belhaj (2012). Inequality of opportunity in Egypt. *World Bank Economic Review*, vol. 26, No. 2.

_____ (2014). Economic inequality in the Arab region. Policy Research Working Paper, No. 6911. Washington, D.C.: The World Bank.

Heckman, James J. (2017). *Giving Kids a Fair Chance*. Cambridge: The MIT Press.

Heckman, James J., and Stefano Mosso (2014). The economics of human development and social mobility. *Annual Reviews of Economics*, vol. 6, No. 1.

Hellerstein, Judith K., David Neumark, and Kenneth R. Troske (1999). Wages, productivity, and worker characteristics: Evidence from plant-level production functions and wage equations. *Journal of Labor Economics*, vol. 17, No. 3.

Hlasny, Vladimir, and Vito Intini (2015). Opportunities for early childhood development in Arab countries: Profile and evolution of inequality and its sources. Beirut: Economic and Social Commission for Western Asia.

Hoope-Bender, Petra ten, and others (2014). Improvement of maternal and newborn health through midwifery. *The Lancet*, vol. 384, No. 9949.

ICF International (2012). *Demographic and Health Survey Interviewer's Manual*. Calverton, Maryland.

International Food Policy Research Institute (2016). *Global Nutrition Report: From Promise to Impact Ending Malnutrition by 2030*. Washington, D.C.

International Labour Organization (ILO) (2009). Building adequate social protection systems and protecting people in the Arab region. Thematic Paper, Arab Employment Forum, Beirut, Lebanon, 19-21 October 2009.

_____ (2015). *Global Wage Report 2014/15: Wages and Income Inequality*. Geneva.

_____ (2016). Mahatma Gandhi national rural employment guarantee scheme, September. Available at http://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?ressource.ressourceId=53846.

_____ (2017). *World Social Protection Report 2017-2019: Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals*. Geneva.

_____ (2018a). *ILO Global Estimates on International Migrant Workers: Results and Methodology*, 2nd edition. Geneva.

_____ (2018b). *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture*. 3rd edition. Geneva.

_____ (2018c). ILOSTAT Database. Available at https://ilostat.ilo.org/. Accessed on 2 April 2019.

Inter-Parliamentary Union (2019). Women in National Parliaments. Situation as of first April 2019. Available at http://archive.ipu.org/wmn-e/world.htm. Accessed on 20 July 2019.

Iqbal, Farrukh, and Youssouf Kiendrebeogo (2014). The reduction of child mortality in the Middle East and North Africa: A Success story. World Bank Policy Research Working Paper, No. 7023. Washington, D.C.: World Bank.

Iqbal, Zubair (2012). The economic determinants of Arab democratization. Middle East Institute, 13 March. Available at https://www.mei.edu/publications/economic-determinants-arab-democratization.

Jensen, Michael C., and Kevin J. Murphy (1990). Performance pay and top-management incentives. *Journal of Political Economy*, vol. 98, No. 2.

Jewell, Andrew, and others (2015). Fair taxation in the Middle East and Northern Africa. IMF Staff Discussion Paper, SDN/15/16. Washington, D.C: International Monetary Fund.

Justino, Patricia (2011). Violent conflict and human capital accumulation. IDS Working Paper, vol. 2011, No. 379. Brighton: Institute of Development Studies.

Kabeer, Naila, Caio Piza, and Linnet Taylor (2012). *What are the Economic Impacts of Conditional Cash Transfer Programmes? A Systematic Review of the Evidence*. Technical Report. London: EPPI-centre, Social Science Research Unit, Institute of Education, University of London.

Kakwani, Nanak, and Hyun H. Son (2005). Poverty analysis for policy use: poverty profiles and mapping. In *Handbook of Poverty Statistics: Concepts, Methods and Policy Use*. New York: United Nations Statistics Division.

Kalecki, Michał (1955). The problem of financing of economic development. *Indian Economic Review*, vol. 2, No. 3 (February).

_____ (1971a). Class struggle and the distribution of national income. *Kyklos*, vol. 24, No. 1.

_____ (1971b). *Selected Essays on the Dynamics of the Capitalist Economy 1933-1970*. Cambridge: Cambridge University Press.

Kanbur, Ravi (2000). Income distribution and development. In *Handbook of Income Distribution*, vol. 1, Anthony B. Atkinson and François Bourguignon, eds. Elsevier.

_____ (2013). Economic inequality and economic development: lessons and implications of global experiences for the Arab world. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies. Available at https://www.dohainstitute.org/en/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Economic_Inequality_and_Economic_Development_Lessons_and_Implications_of_Global_Experiences_for_the_Arab_World.pdf.

Kannan, K. P. (2005). Linking guarantee to human development. *Economic and Political Weekly*, vol. 40, No. 42 (October).

Kardam, Nuket (2005). Gender and institutions: Creating an enabling environment. UNDAW Expert Group Meeting Enhancing Participation of Women in Development Through an Enabling Environment for Achieving Gender Equality and the Advancement of Women. EGM/WPD-EE/2005/EP.9.

Keefer, Philip, and Stephen Knack (2002). Polarization, politics and property rights: Links between inequality and growth. *Public choice*, vol. 111, No. 1-2.

Khadr, Zeinab (2009). Monitoring socioeconomic inequity in maternal health indicators in Egypt: 1995-2005. *International Journal for Equity in Health*, vol. 8, No. 1.

Khaled, Mohamad A., and others (2018). A framework for testing the equality between the health concentration curve and the 45-degree line. *Health Economics*, vol. 27, No. 5.

Khaled, Mohamad A., Paul Makdissi, and Myra Yazbeck (2018). Income-related health transfers principles and orderings of joint distributions of income and health. *Journal of Health Economics*, vol. 57 (January).

Khawaja, Marwan, and others (2008). Disparities in child health in the Arab region during the 1990s. *International Journal for Equity in Health*, vol. 7, Article. 24.

Kjellsson, Gustav, Ulf-G Gerdtham, and Dennis Petrie (2015). Lies, damned lies, and health inequality measurements: Understanding the value judgments. *Epidemiology*, vol. 26, No. 5.

Klasen, Stephan, and Francesca Lamanna (2009). The impact of gender inequality in education and employment on economic growth: new evidence for a panel of countries. *Feminist Economics*, vol. 15, No. 3.

Klasen, Stephan, and Janneke Pieters (2013). What explains the stagnation of female labour force participation in urban India? IZA Discussion Paper, No. 7597. Bonn: Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit Institute for the Study of Labor.

Konow, James, and others (2016). Equity versus equality. Working Paper (December 2016). Available at https://www.researchgate.net/publication/311302304_Equity_versus_Equality.

Krafft, Caroline (2015). The determinants of child health disparities in Jordan. ERF Working Paper Series, No. 950. Cairo: Economic Research Forum.

Krafft, Caroline, and Halimat Alawode (2018). Inequality of opportunity in higher education in the Middle East and North Africa. *International Journal of Educational Development*, vol. 62 (September).

Krafft, Caroline, and others (2017). Estimating poverty and inequality in the absence of consumption data: an application to the Middle East and North Africa. Economic Research Forum Working Paper Series, No. 1100. Cairo: Economic Research Forum.

Krafft, Caroline, and Safaa El-Kogali (2014). Inequalities in early childhood development in the Middle East and North Africa. ERF Working Paper Series, No. 856. Cairo: Economic Research Forum.

Krishnan, Nandini, and others (2016). *Uneven Odds, Unequal Outcomes: Inequality of Opportunity in the Middle East and North Africa*. Washington, D.C.: The World Bank.

Knudsen, Eric I., and others (2006). Economic, neurobiological, and behavioral perspectives on building America's future workforce. *National Academy of Sciences*, vol. 103, No. 27.

Kumar, Manmohan S., and Jaejoon Woo (2010). Public debt and growth. IMF Working Paper, WP/10/174. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Kuznets, Simon (1955). Economic growth and income inequality. *The American Economic Review*, vol. 45, No. 1 (March).

El-Laithy, Hiba, Micheal Lokshin, and Arup Banerji (2003). Poverty and economic growth in Egypt, 1995-2000. Policy Research Working Paper, No. 3068. Washington, D.C.: The World Bank.

Langhi, Zahraa (2018). Gender inequality in deprivation in conflict torn Libya, May.

Lefranc, Arnaud, Nicolas Pistolesi, and Alain Trannoy (2009). Equality of opportunity and luck: Definitions and testable conditions, with an application to income in France. *Journal of Public Economics*, vol. 93, No. 11-12 (December).

Leon, Gianmarco (2012). Civil conflict and human capital accumulation the long-term effects of political violence in perú. *Journal of Human Resources*, vol. 47, No. 4.

Lerberghe, WimVan, and others (2014). Country experience with strengthening of health systems and deployment of midwives in countries with high maternal mortality. *The Lancet*, vol. 384, No. 9949.

Li, Tianshu, and Sheetal Sekhri (2013). The Unintended Consequences of Employment Based Safety Net Programs. Charlottesville, VA: University of Virginia. Available at http://people.virginia.edu/~ss5mj/unintendedeffects_safetynets.pdf.

Lochner, Lance, and Enrico Moretti (2004). The effect of education on crime: evidence from prison inmates, arrests and self-reports. *American Economic Review*, vol. 94, No. 1.

Lucas, Robert E. (1988). On the mechanics of economic development. *Journal of Monetary Economics*, vol. 22, No. 1.

Makdissi, Paul, and Myra Yazbeck (2014). Measuring socioeconomic health inequalities in presence of multiple categorical information. *Journal of Health Economics*, vol. 34 (March).

Malit, Froilan, and George Naufal (2016). Asymmetric information under the Kafala sponsorship system: Impacts on foreign domestic workers' income and employment status in the GCC countries. *International Migration*, vol. 54, No. 5.

Mangin, Sephorah (2014). Unemployment and the labour share. Monash Economics Working Papers, No. 28-15. Wellington, Australia: Monash University.

Marglin, Stephen A. (1984a). Growth, distribution, and inflation: a centennial synthesis. *Cambridge Journal of Economics*, vol. 8, No. 2 (June).

_____ (1984b). *Growth, Distribution and Prices*. Cambridge: Harvard University Press.

Merisotis, Jamie P. (1998). Who benefits from higher education? an American perspective. *International Higher Education*, No. 2 (Summer).

Meyer, Robinson (2019). A centuries-old idea could revolutionize climate policy. *The Atlantic*, 19 February. Available at https://www.theatlantic.com/science/archive/2019/02/green-new-deal-economic-principles/582943/.

Mincer, Jacob (1974). Schooling, experience, and earnings. Human Behavior and Social Institutions, No. 2.

Molinas, Jose R., and others (2010). *Do Our Children Have a Chance? The 2010 Human Opportunity Report for Latin America and the Caribbean*. Washington, D.C.: World Bank.

Mullis, Ina V.S., and others (2016). *TIMSS 2015 International Results in Mathematics*. Boston: TIMSS & PIRLS International Study Center.

Nabli, Mustapha Kamel, and Nadereh Chamlou (2004). *Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Sphere*. MENA Development Report. Washington, D.C.: World Bank.

Nassar, Joanna, Dawn Chatty, and Ibrahim Awad (2018). The Refugee Crisis in the Arab World. Carnegie Endowment for International Peace. Available at https://carnegieendowment.org/2018/10/18/refugee-crises-in-arab-world-pub-77522.

Neal, Sarah, Nicole Stone, and Roger Ingham (2016). The impact of armed conflict on adolescent transitions: a systematic review of quantitative research on age of sexual debut, first marriage and first birth in young women under the age of 20 years. *BMC Public Health*, vol. 16, No. 1.

Nour, Nawal M. (2006). Health consequences of child marriage in Africa. *Emerging Infectious Diseases*, vol. 12, No. 11.

Nozick, Robert (1974). *Anarchy, State and Utopia*. Oxford: Blackwell.

O'Donnell, Owen, and others (2008). *Analyzing Health Equity Using Household Survey Data: A Guide to Techniques and Their Implementation*. Washington, D.C.: World Bank.

Ollivaud, Patrice, Yvan Guillemette, and David Turner (2016). Links between weak investment and the slowdown in productivity and potential output growth across the OECD. OECD Economics Department Working Papers, No. 1304. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2012). *Closing the Gender Gap*. Paris.

_____ (2014). Gender inequality and entrepreneurship: A statistical portrait of the MENA region. In *Women in Business 2014: Accelerating Entrepreneurship in the Middle East and North Africa Region*. Paris.

Osmani, Siddiq, and Amartya Sen (2003). The hidden penalties of gender inequality: fetal origins of ill-health. *Economics & Human Biology*, vol. 1, No. 1 (January).

Oxfam (2019). Public good or private wealth? Oxfam Briefing Paper, January. Oxford.

Paes de Barros, Ricardo, and others (2009). *Measuring Inequality of Opportunities in Latin America and the Caribbean*. Washington, D.C.: World Bank.

Page, John (2007). Boom, bust, and the poor: Poverty dynamics in the Middle East and North Africa, 1970-1999. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, vol. 46, No. 5 (February).

Papola, Trilok S. (2005). A universal programme is feasible. *Economic and Political Weekly*, vol. 40, No. 7 (January).

Peragine, Vito, and others (2015). Inequality of opportunity for educational achievements in Arab Region: Evidence from PISA 2006-2009-2012. E/ESCWA/EDID/2015/WP.7. Beirut: Economic and Social Commission for Western Asia.

Perry, Guillermo E., and others (2007). *Informality: Exit and Exclusion*. Washington, D.C.: World Bank.

Piketty, Thomas (2014). *Capital in the Twenty-first Century*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Pillai, Vijayan K., and Jeyle Ortiz-Rodriguez (2015). Child malnutrition and gender preference in India: the role of culture. *iMedPub Journals*, vol. 9, No. 6:8.

Qirbi, Naseeb, and Sharif A. Ismail (2017). Health system functionality in a low-income country in the midst of conflict. The case of Yemen. *Health Policy and Planning*, vol. 32, No. 6.

Raj, Anita, Lotus McDougal, and Jay G. Silverman (2015). Gendered effects of siblings on child malnutrition in South Asia: cross-sectional analysis of demographic and health surveys from Bangladesh, India, and Nepal. *Maternal and Child Health Journal*, vol. 19, No. 1.

Ramadan, Racha, Vladimir Hlasny, and Vito Intini (2018). Inter-group expenditure gaps in the Arab region and their determinants: application to Egypt, Jordan, Palestine and Tunisia. *The Review of Income and Wealth*, vol. 64, No. S1.

Ranjan, Rajiv (2015). Mahatma Gandhi National Rural Employment Guarantee Act (MGNREGA): A Critical appraisal of its performance since its inception, *IMJ*, vol. 8, No. 2 (July-December). Avaialble at http://www.iimidr.ac.in/wp-content/uploads/Vol8-2-MGNR.pdf.

Rashad, Ahmed Shoukry, and Mesbah Fathy Sharaf (2015). Catastrophic economic consequences of healthcare payments: effects on poverty estimates in Egypt, Jordan, and Palestine. *Economies*, vol. 3, No. 4.

_____ (2016). Regional inequalities in child malnutrition in Egypt, Jordan, and Yemen. A Blinder-Oaxaca decomposition analysis. *Health Economics Review*, vol. 6, No. 1.

Ravallion, Martin (2014). Income inequality in the developing world. *Science*, vol. 344, No. 6186.

Rawls, John (1971). *A Theory of Justice*. Cambridge MA: Harvard University Press.

Robeyns, Ingrid (2003). Sen's capability approach and gender inequality: selecting relevant capabilities. *Feminist Economics*, vol. 9, No. 2-3.

Robinson, Sherman (1976). A note on the U hypothesis relating income inequality and economic development. *The American Economic Review*, vol. 66, No. 3 (June).

Robles, Pablo Suarez (2012). *Gender Disparities in Africa's Labour Markets: An Analysis of Survey Data from Ethiopia and Tanzania*. Université Paris-Est.

Roe, Mark J., and Jordan Siegel (2011). Political instability: Effects on financial development, roots in the severity of economic inequality. *Journal of Comparative Economics*, vol. 39, No. 3.

Roemer, John E. (1993). A Pragmatic theory of responsibility for the egalitarian planner. *Philosophy and Public Affairs*, vol. 22, No. 2 (Spring).

_____ (1998). *Equality of Opportunity*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Roemer, John E., and others (2003). To what extent do fiscal regimes equalize opportunities for income acquisition among citizens? *Journal of Public Economics*, vol. 87.

Romer, Paul M. (1986). Increasing returns and long-run growth. *Journal of Political Economy*, vol. 94, No. 5.

_____ (1990). Human capital and growth: Theory and evidence. *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy*, vol. 32 (Spring).

Roth, Hanna, André Bongestabs, and Zina Nimeh (2016). Impacts of conditional cash transfers: The socio-economic impact of social security. Geneva: International Social Security Association.

Rutstein, Shea O., and Kiersten Johnson (2004). *The DHS Wealth Index*. DHS Comparative Reports, No. 6. Calverton, Maryland: ORC Macro.

Sachs, Jeffrey D, and Andrew M. Warner (1995). Natural resource abundance and economic growth. NBER Working Paper No. 5398. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Salehi-Isfahani, Djavad (2013). Rethinking human development in the Middle East and North Africa: The missing dimensions. *Journal of Human Development and Capabilities*, vol. 13, No. 3.

Salehi-Isfahani, Djavad, Nadia Belhaj Hassine, and Ragui Assaad (2014). Equality of opportunity in educational achievement in the Middle East and North Africa. *The Journal of Economic Inequality*, vol. 12, No. 4.

Sarangi, Niranjan (2015). Economic Growth, employment and poverty in developing economies: a focus on Arab region. E/ESCWA/OES/2015/WP.4. Beirut: Economic and Social Commission for Western Asia.

Sarangi, Niranjan, and Johannes von Bonin (2017). Fiscal policy on public social spending and human development in Arab countries. E/ESCWA/EDID/2017/Technical paper.13. Beirut: Economic and Social Commission for Western Asia.

Save the Children (2015). *Annual Report 2015: Reaching Every Last Child*. London. Available at https://www.savethechildren.org.uk/content/dam/global/reports/annual-report-2015.pdf.

Schultz, Theodore W. (1961). Investment in human capital. *The American Economic Review*, vol. 51, No. 1 (March).

Sen, Amartya K. (1980). Equality of what? In *The Tanner Lectures on Human Values*, Sterling M. McMurrin, eds. vol. 1. Cambridge: Cambridge University Press.

_____ (1984). Rights and capabilities. In *Resources, Values and Development*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

_____ (1985a). *Commodities and Capabilities*. Amsterdam: North-Holland.

_____ (1985b). Well-being, agency and freedom: The Dewey lectures 1984. *The Journal of Philosophy*, vol. 82, No. 4 (April).

_____ (1987). *The Standard of Living*. Cambridge: Cambridge University Press.

_____ (1992). *Inequality Re-examined*. Oxford: Clarendon Press.

_____ (1999). *Development as Freedom*. New York: Knopf.

_____ (2008). The idea of justice. *Journal of Human Development*, vol. 9, No. 3.

_____ (2009). Capability: reach and limit. In *Debating Global Society. Reach and Limit of the Capability Approach*, Enrica Chiappero Martinetti, ed. Milan: Fondazione Giangiacomo Feltrinelli.

Senauer, Benjamin, Marito Garcia, and Elizabeth Jacinto (1988). Determinants of the intrahousehold allocation of food in the rural Philippines. *American Journal of Agricultural Economics*, vol. 70, No. 1.

Shah, Nasra M. (2008). Recent labor immigration policies in the oil-rich Gulf: How effective are they likely to be? ILO Asian Regional Programme on Governance of Labour Migration Working Paper, No.3. Bangkok: International Labour Organization.

Smits, Jeroen, and Janine Huisman (2012). Determinants of educational participation and gender differences in education in six Arab countries. NiCE Working Paper, No. 12-102 (April). The Netherlands: Nijmegen Center for Economics.

Soares, Fábio Veras, Rafael Perez Ribas, and Guerreiro Osório (2010). Evaluating the impact of Brazil's Bolsa familia: cash transfer programs in comparative perspective. *Latin American Research Review*, vol. 45, No. 2.

Spinesi, Luca (2009). Rent-seeking bureaucracies, inequality, and growth. *Journal of Development Economics*, vol. 90, No. 2.

State of Palestine, Central Bureau of Statistics (2015). *Palestinian Multiple Indicator Cluster Survey 2014*, MICS5. Ramallah.

Stiglitz, Joseph E. (2012). *The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers our Future*, 1st edition. New York: W.W. Norton & Company.

_____ (2015). The origins of inequality, and policies to contain it. *National Tax Journal*, vol. 68 No. 2.

Taylor, Lance (1983). *Structuralist Macroeconomics: Applicable Models for the Third World*. New York: Basic Books.

_____ (1988). *Varieties of Stabilization Experience*. Oxford: Clarendon Press.

_____ (1990). *Socially Relevant Policy Analysis: Computable General Equilibrium Models for the Developing World*. Cambridge, MA: MIT Press.

_____ (1991). *Income Distribution, Inflation and Growth: Lectures on Structuralist Macroeconomic Theory*. Cambridge, MA: MIT Press.

Thiollet, Helene (2011). Migration as diplomacy: Labour migrants, refugees, and Arab regional politics in the oil-rich countries. *International Labour and Working-Class History*, No. 79(Spring).

Thompson, Ross A., and Charles A. Nelson (2001). Developmental science and the media: Early brain development. *American Psychologist*, vol. 56, No. 1.

UN Inter-agency Group for Child Mortality Estimation (2017). Child Mortality Estimates: Global and regional under-five, infant and neonatal mortality rates and deaths. Available at https://childmortality.org/files_v21/download/IGME%20report%202017%20child%20mortality%20final.pdf.

_____ (2019). Estimates: global and regional estimates of mortality among children under age 5 by UNICEF regions. Available at https://childmortality.org/files_v22/download/un%20igme%20child%20mortality%20report%202018.pdf. Accessed on 14 September 2019.

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2014a). Global Initiative on Out-of-School children. New York.

_____ (2014b). *The State of the World's Children 2014 in Numbers: Every Child Counts*. New York.

_____ (2017). *Child Poverty in Iraq: An Analysis of Child Poverty Trends and Policy Recommendations for the National Poverty Reduction Strategy 2017-2021*. Baghdad: United Nations Children's Fund and Ministry of Planning.

_____ (2018). Malnutrition rates remain alarming: stunting is declining too slowly while wasting still impacts the lives of far too many young children. Available https://data.unicef.org/topic/nutrition/malnutrition/#. Accessed on 20 June 2019.

United Nations Children's Fund (UNICEF), and United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2015). *Regional Report on Out-of-School Children 2014*. UNICEF MENA Regional Office.

United Nations Children's Fund (UNICEF), World Health Organization (WHO), and World Bank Group (2018). *Levels and Trends in Child Malnutrition: Key findings of the 2018 Edition of the Joint Child Malnutrition Estimates*. Washington, D.C.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA), Population Division (2019). World Population Prospects 2019. Available at https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/. Accessed on 15 April 2019.

United Nations Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division (UNSD) (2017). National Accounts Database, economic activity, at constant 2010 prices, US Dollars. Available at https://unstats.un.org/unsd/snaama/Basic. Accessed on 10 August 2019.

_____ (2018). Goal 2: End hunger, achieve food security and improved nutrition and promote sustainable agriculture. Available at: https://unstats.un.org/sdgs/report/2016/goal-02/. Accessed on 23 May 2018.

United Nations Development Programme (UNDP) (2005). *Macroeconomic Policies for Poverty Reduction: The Case of Syria*. New York.

_____ (2006). *Macroeconomic Policies for Growth, Employment and Poverty Reduction in Yemen*. Beirut.

_____ (2008). *Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon*. Beirut.

_____ (2010). *Human Development Report 2010: The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development*. New York.

_____ (2011). *Arab Development Challenges Report 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region*. Cairo: Regional Centre for Arab States.

_____ (2013). *Humanity Divided: Confronting Inequality in Developing Countries*. New York.

_____ (2018). *Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update*. New York.

United Nations Development Programme (UNDP), and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI) (2018). *Global Multidimensional Poverty Index 2018: The Most Detailed Picture to Date of the World's Poorest People*. Oxford: University of Oxford.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2015). *Arab Development Outlook: Vision 2030*. E/ESCWA/EDID/2015/3. Beirut.

_____ (2016). Evolution of opportunities for early childhood development in Arab Countries. Technical Paper. E/ESCWA/EDID/2016/Technical Paper.1. Beirut.

_____ (2019). The Challenges for Development in Current Conflict Settings: The Impact of Conflict on Early Marriage and Adolescent Fertility (forthcoming).

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and International Labour Organization (ILO) (2019). *Arab Employment Survey*: *Employment Creation, Productivity and Inclusiveness in the Arab World. Beirut* (forthcoming).

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (n.d.). Net attendance rate, quality standards. Available at http://uis.unesco.org/en/glossary-term/net-attendance-rate.

_____ (2013). Regional fact sheet: Education in the Arab states, January 2013. Available at https://en.unesco.org/gem-report/sites/gem-report/files/219170e.pdf.

United Nations Inter-Agency Group for Child Mortality Estimates (UN IGME) (2017). *Levels and Trends in Child Mortality Report 2017*. New York: United Nations Children's Fund.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2018). Humanitarian Response Plan: January – December 2018. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2018_2018_hrp_syria.pdf.

_____ (2019a). Humanitarian Needs Overview: Syrian Arab Republic. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Syr_HNO_Full.pdf.

_____ (2019b). 2019 Humanitarian Needs Overview: Yemen. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Yemen_HNO_FINAL.pdf.

_____ (2019c). 2019 Humanitarian Needs Overview: Iraq. Available at https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-humanitarian-needs-overview-2019-november-2018.

_____ (2019d). 2019 Humanitarian Needs Overview: Libya. Available at https://reliefweb.int/report/libya/2019-libya-humanitarian-needs-overview-october-2018.

Valente, Christine (2011). Children of the revolution: Fetal and child health amidst violent civil conflict. Health, Econometrics and Data Group Working Papers, No. 11/12. University of York.

Vallières, Frédérique, and others (2013). Head of household education level as a factor influencing whether delivery takes place in the presence of a skilled birth attendant in Busia, Uganda: a cross-sectional household study. *BMC Pregnancy and Childbirth*, vol. 13, No. 4.

Van de Poel, Ellen, Owen O'Donnell, and Eddy Van Doorslaer (2007). Are urban children really healthier? Evidence from 47 developing countries. *Social Science and Medicine*, vol. 65, No. 10.

Verme, Paolo, and others (2014). *Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt: Facts and Perceptions across People, Time, and Space*. Washington D.C.: World Bank.

Verme, Paolo, and Vladimir Hlasny (2014). Reviewing the facts on top incomes and inequality in Egypt. *World Bank Blogs*. Available at http://blogs.worldbank.org/developmenttalk/reviewing-facts-top-incomes-and-inequality-egypt.

_____ (2016). Top incomes and the measurement of inequality in Egypt. *The World Bank Economic Review*, vol. 32, No. 2.

Wagstaff, Adam (2002). Inequality aversion, health inequalities and health achievement. *Journal of Health Economics*, vol. 21, No. 4.

_____ (2005). The bounds of the concentration index when the variable of interest is binary, with an application to immunization inequality. *Health Economics*, vol. 14, No. 4.

Wamani, Henry, and others (2007). Boys are more stunted than girls in sub-Saharan Africa: a meta-analysis of 16 demographic and health surveys. *BMC Pediatrics*, vol. 7, article. 17.

Woetzel, Jonathan, and others (2015). *The Power of Parity: How Advancing Women's Equality can add $12 trillion to Global Growth*. Mckinsey Global Institute. Available at https://econpapers.repec.org/paper/esswpaper/id_3a7570.htm.

Wolla, Scott A. (2014). The economics of immigration: a story of substitutes and complements. Page One Economics Newsletter (May).

World Bank (2005a). Making Egyptian education spending more effective. Egypt Public Expenditure Review, Policy Note, No. 2 (July). Washington, D.C.

_____ (2005b). *World Development Report 2006: Equity and Development*. Washington, D.C.: World Bank; New York: Oxford University Press.

_____ (2007). *Arab Republic of Egypt: Poverty Assessment Update*, vols. 1-2. Washington, D.C.

_____ (2015). *Inequality, Uprisings, and Conflict in the Arab World*. Washington, D.C.

_____ (2016). *Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality*. Washington, D.C.

_____ (2018a). *Expectations and Aspirations: A New Framework for Education in the Middle East and North Africa*. Washington, D.C.

_____ (2018b). *Toward Water Security for Palestinians: West Bank and Gaza Water Supply, Sanitation, and Hygiene Poverty Diagnostic*. Washington, D.C.

_____ (2019). World Development Indicators Database. Available at http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/. Accessed on 9 September 2019.

World Bank, Water and Sanitation Program (2011). *Water Supply and Sanitation in Mauritania: Turning Finance into Services for 2015 and Beyond*. An AMCOW Country Status Overview. Kenya.

World Economic Forum (2018). *The Global Gender Gap Report 2018*. Geneva.

World Health Organization (2017). *Nutrition in the WHO African Region*. Brazzaville: WHO Regional Office for Africa.

World Health Organization Regional Office for the Eastern Mediterranean (WHO EMRO) (2011). *Regional Strategy on Nutrition 2010-2019*. Available at https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/116694/dsa1230.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

World Health Organization, and United Nations Children's Fund (WHO/UNICEF) (2015). *Progress on Sanitation and Drinking Water: 2015 Update and MDG Assessment*. Available at https://data.unicef.org/wp-content/uploads/2015/12/Progress-on-Sanitation-and-Drinking-Water_234.pdf.

_____ (2017). *Progress on Drinking Water, Sanitation and Hygiene: 2017 Update and SDG Baseline*. Available at https://www.un.org/africarenewal/documents/progress-drinking-water-sanitation-and-hygiene-2017-updates-and-sdg-baselines.

_____ (2018). *JMP Methodology: 2017 Update and SDG Baselines*. Available at https://washdata.org/sites/default/files/documents/reports/2018-04/JMP-2017-update-methodology.pdf.

Zak, Paul J., and Stephen Knack (2001). Trust and growth. *The Economic Journal*, vol. 111, No. 470.

Zepeda, Eduardo, and others (2013). *Employing India: Guaranteeing Jobs for the Rural Poor*. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace. Available at https://www.un.org/en/development/desa/policy/publications/seminars/india_rural_employment.pdf.

الحواشي

الفصل 1

1. استناداً إلى Abu-Ismail, 2019b.
2. إذا كان عدد السكان ثابتاً، يؤدي مجموع أو متوسط المنافع إلى قاعدة اتخاذ القرار نفسها.
3. ملاحظة: في بعض الأقسام، خاصةً في الفصل الخامس، يعتمد التحليل على مصادر خارجية ليشمل بلداناً عربية أخرى، وهي لبنان، الذي يصنف على أنه ينتمي إلى المجموعة ذات التنمية البشرية المرتفعة؛ والجمهورية العربية السورية التي تصنف على أنها تنتمي إلى المجموعة ذات التنمية البشرية المنخفضة؛ ودول الخليج كالإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، وجميعها مصنفة على أنها تنتمي إلى المجموعة ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً.

الفصل 2

4. تجدر ملاحظة أن تعريف شمال أفريقيا وغرب آسيا يختلف اختلافاً كبيراً عن عينتنا المكونة من 12 بلداً سيجري تحليلها لاحقاً.
5. للاطلاع على البحث المتعلق بالبلدان التي تشهد نزاعات (الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن)، يمكن الرجوع إلى الإسكوا (ESCWA 2018a)، و Amara and Jemmali (2017) وللبحث المتعلق بتونس Rashad and Sharaf (2016) وللبحث المتعلق بالأردن ومصر واليمن Krafft (2015) وللبحث المتعلق بالأردن و Assaad and others (2012) للبحث المتعلق بالأردن وتركيا ومصر والمغرب.
6. نظراً لقيود البيانات، لا يغطي تحليل الحصول على خدمات إمدادات مياه وصرف صحي محسّنة جزر القمر والسودان، ولا يشمل تحليل الحصول على صرف صحي محسّن الأردن والعراق.
7. لمزيد من التفصيل عن هذا التعريف يمكن الاطلاع على المرفق التقني.
8. المحدوديات الثلاث لمؤشر التركيز هي كالتالي:
(أ) قد يؤدي مؤشر التركيز إلى ترتيبات مختلفة للبلدان وذلك حسب ما إذا كان المتغير يقيس اللامساواة من الصحة أو اعتلال الصحة (Clarke and others, 2002). ولكن ثمة جدل حول ما إذا كانت هذه الخصائص تعكس الخصائص المرجوة من دليل صحي اجتماعي-اقتصادي (يمكن الاطلاع على Kjellsson, Gerdtham and Petrie, 2015; and Bosmans, 2016)؛
(ب) حدود مؤشر التركيز للمتغيرات الثنائية ليست بالضرورة 1- و1، إنما تعتمد على متوسط الصحة بين السكان (Wagstaff, 2005)؛
(ج) إذا كان المتغير فئوياً، تعتمد القيمة والترتيب على مقياس متغير الصحة (Erreygers, 2009) وقد يكونان اعتباطيين.
إذا كان الانتشار العام يقارب 0 أو 100 في المائة، فإن حجم الاختلاف منخفض بالطبع بين الفئات، مثل شرائح الثروة الخمسية والمناطق، أما إذا كان الانتشار العام يقارب 50 في المائة، فإن حجم الاختلاف المحتمل بين الفئات قد يكون كبيراً. وكان Wagstaff (2005) و Erreygers (2009) أول من اقترحا تصحيحات على مؤشر التركيز تأخذ في الحسبان متوسط النواتج. والتصحيح مهم لأنه يتيح المقارنة بين بلدان ذات مستويات مختلفة للغاية من النواتج. وقد اقترحا نسختين معدلتين من مؤشر التركيز تأخذان في الحسبان المحدوديات المذكورة. والمؤشر المعدل الذي اقترحه Erreygers صحح النقص الذي يشوب قيمة المؤشر من التي لا تتغير مع التحولات المسموح بها في متغيرات مقياس النسبة والأعداد الأصلية.
والمؤشر المعدل الذي اقترحه Wagstaff يصحح النقص الذي يشوب ترتيب المؤشر الذي يعتمد على متوسط المتغير المحصور ويقترح إعادة تحديد مقياس مؤشر التركيز المعياري بما يضمن تراوح قيمته بين 1- و1. وفي هذا التحليل، اعتمدنا المؤشر الذي اقترحه Wagstaff لقياس الانصاف في النواتج الصحية، وتم تقدير المؤشر باستخدام أداة conindex في برنامج STATA.
9. هذا الرقم أعلى من الرقم المذكور سابقاً، إذ يختلف تعريف أهداف التنمية المستدامة لشمال أفريقيا وغرب آسيا اختلافاً كبيراً عن عينة البلدان العربية. تشمل عينتنا بلدين إضافيين، جزر القمر وموريتانيا، المصنفتين كأقل البلدان نمواً. علاوة على ذلك، فإن البلدان ذات الدخل المرتفع، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، لا تؤخذ بالاعتبار في تحليلنا.
10. يمكن الاطلاع على OCHA (2019d) بالنسبة لليبيا و Qirbi and Ismail (2017) بالنسبة لليمن.

11. يمكن تلخيص الطريقة المستخدمة بإيجاز على النحو التالي. تتألف الخطوة الأولى من تشكيل لائحة قصيرة من المتغيرات المرشحة لشرح الحرمان الموجود في مجموعات بيانات الأسر المعيشية للنقطتين الزمنيتين. ونظراً للمجموعة الكبيرة من العوامل التفسيرية (الخصائص الاجتماعية-الديمغرافية لرأس الأسرة المعيشية وخصائص الأسرة المعيشية)، ما هي الأهم منها في تفسير نمط الحرمان الملاحظ؟ يُحصل على الجواب بشكل معياري أولاً بالنظر إلى تحليل اللامساواة في النواتج. ثم يختبر كل متغير اجتماعي-اقتصادي باستخدام أدوات قياسية، من مثل اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار مربع كاي Pearson's chi-squared test. وتتألف الخطوة الثانية من تقدير نموذج انحدار لوجستي: المتغير التابع هو ناتج الحرمان (مثلاً، 1 = محروم؛ 0 = غير محروم) والمتغيرات التفسيرية هي تلك المحددة في الخطوة 1 (كمثل رأس الأسرة المعيشية وحجم الأسرة المعيشية ومنطقة الإقامة، وما إلى ذلك). والمتغيرات التفسيرية التي أخذت بالاعتبار هي خصائص رأس الأسرة المعيشية (العمر والجنس والتعليم) وخصائص الأسرة المعيشية (الثروة ومنطقة الإقامة والحجم).

12. لتقدير مؤشر التغايُر، نقدر أولاً احتمال النواتج التعليمية باستخدام نماذج انحدار وحدات الاحتمالية ونماذج انحدار وحدات الاحتمالية المرتّبة probit and ordered probit regression models. واستناداً إلى المعاملات المقدرة، نحتسب الاحتمال المتوقع لملاحظة الناتج التعليمي والقيمة المتوسطة لكل ناتج تعليمي. ثم نقوم بعد ذلك بتقدير مؤشر التغايُر باستخدام وحدة هوي hoi في ®STATA. ونجري أيضا تحليل شبلي (Shapley)، لتحديد مساهمة كل عامل ظرفي في اللامساواة في الفرص.

الفصل 3

13. أرقام متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي مأخوذة من UNDP, 2018.

14. كما أن العديد من المسوح، لا سيما تلك التي يرجع تاريخها إلى السنوات الأولى من الألفية، لم يتضمن أسئلة عن التعليم المبكر للأطفال، ما حال دون إجراء تحليل مقارن.

15. لمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على المرفق التقني.

16. لم تسمح الأسئلة الواردة في مسوح الأسر المعيشية في الأردن والمغرب باحتساب النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم المعدّلة للنقطتين الزمنيتين كلتيهما. وينطبق الشيء نفسه على مسوح خط الأساس لتونس لليمن وجزر القمر ودولة فلسطين.

17. لا يعتبر تحليلنا المدارس القرآنية، التي توجد عادة في موريتانيا، جزءاً من نظام التعليم الرسمي.

18. تحقيق ما لا يقل عن 6 سنوات من التعليم يعادل إتمام التعليم الابتدائي في معظم البلدان.

19. يمكن الاطلاع على المرفق التقني للمعلومات عن نطاق العمر وسن التخرج من المدرسة الابتدائية لكل بلد.

20. يستخدم تحقيق 12 سنة من التعليم على الأقل كمتغير بديل لإتمام التعليم الثانوي.

21. تجدر الإشارة إلى انه بالنسبة لتونس وليبيا واليمن، لا يرد هنا غير متوسط سنوات التعليم الأحدث بسبب عدم توفر البيانات لسنة لخط الأساس. وبالنسبة للمغرب، لم يكن بالإمكان احتساب متوسط سنوات التعليم أيضاً بسبب مسائل توفر للشباب البيانات.

22. يمكن تلخيص الطريقة المستخدمة بإيجاز على النحو التالي. تتألف الخطوة الأولى من تشكيل لائحة قصيرة من المتغيرات المرشحة لشرح الحرمان الموجود في مجموعات بيانات الأسر المعيشية للنقطتين الزمنيتين. ونظراً للمجموعة الكبيرة من العوامل التفسيرية (الخصائص الاجتماعية-الديمغرافية لرأس الأسرة المعيشية وخصائص الأسرة المعيشية)، ما هي الأهم منها في تفسير نمط الحرمان الملاحظ؟ يُحصل على الجواب بشكل معياري أولاً بالنظر إلى تحليل اللامساواة في النواتج. ثم يختبر كل متغير اجتماعي-اقتصادي باستخدام أدوات قياسية، من مثل اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار مربع كاي Pearson's chi-squared test. وتتألف الخطوة الثانية من تقدير نموذج انحدار لوجستي: المتغير التابع هو ناتج الحرمان (مثلاً، 1 = محروم؛ 0 = غير محروم) والمتغيرات التفسيرية هي تلك المحددة في الخطوة 1 (كمثل رأس الأسرة المعيشية وحجم الأسرة المعيشية ومنطقة الإقامة، وما إلى ذلك). والمتغيرات التفسيرية التي أخذت بالاعتبار هي خصائص رأس الأسرة المعيشية (العمر والجنس والتعليم) وخصائص الأسرة المعيشية (الثروة ومنطقة الإقامة والحجم).

23. لتقدير مؤشر التغاير، نقدّر أولاً احتمال النواتج التعليمية باستخدام نماذج انحدار وحدات الاحتمالية ونماذج انحدار وحدات الاحتمالية المرتّبة probit and ordered probit regression models. واستناداً إلى المعاملات المقدرة، نحتسب الاحتمال المتوقع لملاحظة الناتج التعليمي والقيمة المتوسطة لكل ناتج تعليمي. ثم نقوم بعد ذلك بتقدير مؤشر التغايُر باستخدام وحدة هوي hoi في ®STATA. ونجري أيضا تحليل شبلي (Shapley)، لتحديد مساهمة كل عامل ظرفي في اللامساواة في الفرص.

24. المؤشرات الثلاثة المتبقية هي: احتمال إتمام التعليم الابتدائي مشروطا بالالتحاق بالمدرسة، واحتمال إتمام التعليم الثانوي مشروطاً بإتمام التعليم الابتدائي واحتمال الالتحاق بالتعليم فوق الثانوي مشروطاً بإتمام التعليم الثانوي.

الفصل 4

25. عند مستوى ثقة 95 في المائة.
26. بعبارة أخرى، نصف بلدان المنطقة العربية كانت مؤخراً منكوبة بالنزاعات، وفق تعريف UCDP.
27. تحليل النمو في مرحلة الطفولة المبكرة يشير إلى فترات حرجة وحساسة للاستثمار في المهارات، وهذه التسميات تستند بشدة إلى عمل James Heckman المتعلق بتكوين المهارات البشرية. ومختلف القدرات قابلة للتطويع في مختلف مراحل دورة الحياة (Thompson and Nelson, 2001؛ Knudsen and others, 2006؛ ومجموعة الأدلة الموجزة في Cunha and others, 2006). وتشير مجموعة من الأدلة من تخصصات عدة إلى استمرار تأثير أوجه الحرمان في الحياة المبكرة على تشكيل النواتج في المراحل اللاحقة من الحياة (Heckman and Mosso, 2014).

الفصل 5

28. قد تكون لقياس اللامساواة في الفرص محدوديات. يشير Gromada, Rees and Chzhen (n.d.) أن اللامساواة في الفرص قد تكون حساسة للمقاييس المستخدمة. ويحاججان أيضاً أن قياسات اللامساواة في الفرص قد تؤدي إلى أحكام مضللة في المقارنات الزمنية، إذا كانت هناك زيادة في دور بعض متغيرات الظروف غير المقاسة (كتغيير السياسة، مثلاً). وكما ذكرا في ورقتهما، *"تؤدي الزيادة في دور الظروف غير المقاسة التي لا تتعلق بالتنبؤات المقاسة إلى زيادة في التغاير الكلي في الناتج ولكن إلى انخفاض في حصة التغاير المفسّر بالظروف المقاسة. وهذا يعني أن اللامساواة في النواتج ستزداد على مدى الفترة نفسها التي تنخفض فيها اللامساواة في الفرص. مثلاً، إذا أدخلت فوارق بين المناطق في السياسة التعليمية ضمن البلد، ولم يكن هناك سوى تغايرات ضعيفة في الظروف الاجتماعية-الاقتصادية بين هذه المناطق، قد يزداد عندئذ التغاير الكلي في التحصيل الأكاديمي وقد ينخفض قياس اللامساواة في الفرص"*. ويحاجج المؤلفان أن قياسات اللامساواة في النواتج أمتن، خاصة من حيث المقارنات عبر الزمن والبلدان.
29. استناداً إلى Abu-Ismail, 2019b.
30. البلدان العربية التسعة هي والأردن وتونس والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وعُمان ولبنان ومصر واليمن.
31. يمكن الاطلاع على UNDP (2005) للجمهورية العربية السورية؛ وعلى UNDP (2006) لليمن؛ و World Bank (2007) لمصر.
32. للاطلاع على أدلة تجريبية يمكن الرجوع إلى في Kakwani and Son, 2005.
33. قد يعتمد تأثير الضريبة غير المباشرة على نوع السلع. وقد تكون الضريبة غير المباشرة تصاعدية عند استهداف السلع المستهلكة بنسبة عالية من الذين في أعلى التوزيع.
34. يمكن الاطلاع أيضاً على Alesina and Perotti, 1996؛ و Roe and Siegel, 2011.
35. استناداً إلى Abu-Ismail and Nehme, 2019.
36. تجدر الملاحظة أن الافتقار إلى بيانات تاريخية يحول دون إجراء توقعات قوية إلى حد كبير. وبينما ينبغي التعامل مع هذه الأرقام بحذر، إلا أنها ما تزال توفر نظرة ثاقبة لاتجاهات نصيب الفرد من ريوع الموارد الطبيعية.

الفصل 6

37 يمكن الاطلاع على مثال Chang, 2009.
38. تشمل هذه تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا.
39. تشمل هذه الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان ومصر.

تشير الحكمة التقليدية، التي تستند أساساً إلى إحصاءات توزيع دخل الأسر المعيشية التي تشملها المسوح، أن اللامساواة منخفضة عموماً في البلدان العربية. ولكن لم يول اهتمام يذكر لأوجه اللامساواة الاجتماعية، سواء في النواتج أو الفرص. ويقدم التقرير الحالي الصادر عن الإسكوا ومنتدى البحوث الاقتصادية، وهو بعنوان «إعادة التفكير في اللامساواة في البلدان العربية»، سرداً مختلفاً. ويستند التقرير إلى أكبر مشروع بحثي حول هذا الموضوع حتى الآن يغطي 12 بلداً عربياً، وهو يحاجج أن المنطقة العربية وقعت في فخ اللامساواة. ففيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، تشير اتجاهات من مثل انخفاض نمو دخل الأسر المعيشية، وتواصل الفقر، وتقلّص الطبقة الوسطى، وانخفاض الإنتاجية، وارتفاع العمالة غير النظامية إلى مستويات من اللامساواة في الدخل أعلى بكثير مما يتبيّن من معامِلات جيني القائمة على الإنفاق. ورغم انخفاض النواتج فيما يتعلق بالتفاوتات الاجتماعية، نتيجة التقدم السريع المحرز في مؤشرات التعليم الأساسي والصحة، إلا أن هذه التفاوتات آخذة في الارتفاع عندما يتعلق الأمر بالعديد من المؤشرات المتصلة باللامساواة في الفرص.

وتنطوي هذه الاتجاهات على نواتج اجتماعية محسنة، لا سيما للشباب، ولكن دون أن يرافق ذلك إحراز تقدم متناسب في الرفاه الاقتصادي أو في تكافؤ الفرص، ما يعزز الشعور بالافتقار إلى الإنصاف الاقتصادي والاجتماعي. وعندما يقترن ذلك بمستويات عالية من اللامساواة في الاستقلال الذاتي الشخصي وبانحسار فرص التعبير عن الرأي والمساءلة، تكون النتيجة النهائية، على ما يذهب المؤلفون، فخ لامساواة تؤدي فيه أطر الحوكمة وما يتمخض عنها من سياسات اقتصادية واجتماعية إلى ترتيبات اجتماعية-اقتصادية تحابي منهجياً مصالح من يتمتعون بقسط من النفوذ أكبر. ولا يمكن أن تكون تدابير السياسة العامة الرامية إلى التصدي لهذا الفخ قصيرة الأجل أو أحادية البعد، فهناك حاجة إلى نموذج إنمائي جديد طويل الأجل، تقع في صلبه إصلاحات أساسية في العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفي الحوكمة.

19-00813